السنة النبوية
بين
دعاة الفتنة وأدعياء العلم

دكتور
عبد الموجود محمد عبد اللطيف
أستاذ الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين القاهرة - جامعة الأزهر

الطبعة الأولى : جمادى الآخرة سنة ١٤١٠ هـ
يناير سنة ١٩٩٠ م

الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة : ذو الحجة سنة ١٤١١ هـ
يوليو سنة ١٩٩١ م

مطبعة طيبة
رياض احمد فهمى
٦٥٤٥٦٩

يطلب من المؤلف
ت٢٨٤١٩٧٩ القاهرة

رقم الإيداع بدار الكتب القومية
٥٤٤٤ / ١٩٩١م
777 - 00 - 1756 - 6

بسمِ اللَّهِ الرَّحمنِ الرحِّيـمِ

إهـداء

إلى من ربّياني صغيرا ،ورعيَاني كبيـرا
أهدي ثواب هذا الكتاب ، براً ،وعرفاناً
«رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا ربيَّانِي صَغِيراً (١)»

(صدق الله العظيم)

([١] سورة الإسراء،آية رقم:٢٤)

السنة النبوية

بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم

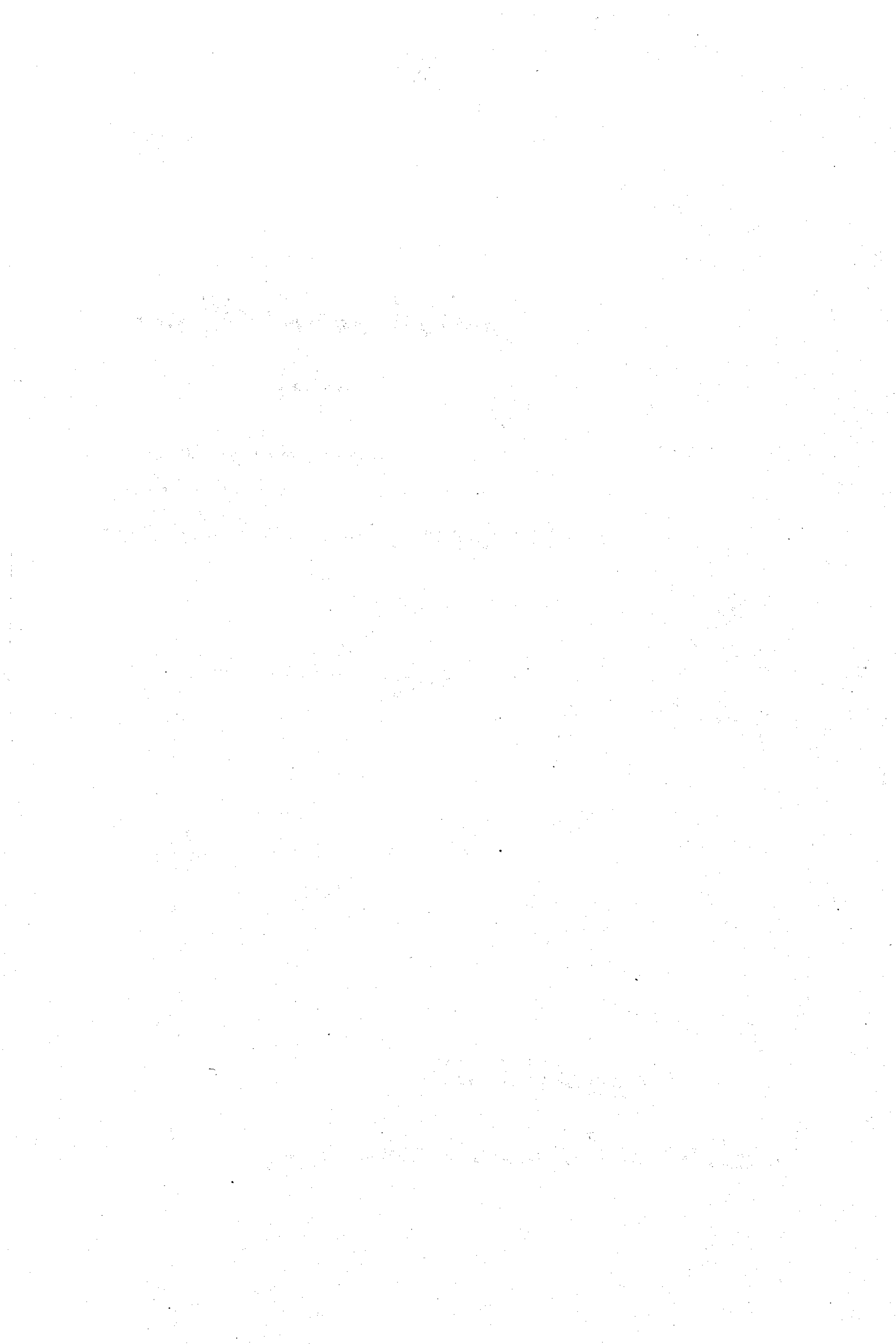

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن دعا بدعوته وسار على هديه إلى يوم الدين .

أما بعـــد

فقد شاء الله عز وجل أن يُكتَب القبولُ لهذا الكتاب « السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم » لدى الأوساط العلمية والباحثين عن الحقيقة عن وضع السنة الموجودة بين أيدينا اليوم ، وذلك بعد أن أُثِيرت حولها هذه الغيوم السُّود والتى اصطنعها دعاة الفتنة فى القديم والحديث ، ومن حذا حذوهم من المتخصصين بغير السنة أدعياء العلم بها .

ومع صدق نيتنا فى الدفاع عن السنة والتزامنا المنهج العلمى والبعد عن التجريح والسباب فى الرد على هاتين الفئتين كما صنعوا حيال رجال السنة بهدف التشكيك بها ، إلا أنه - وهو مما يستغرب - قد وَجَدَ هذا الكتاب أصواتا تستنكر مافيه من حق وتُرَوِّجُ له بغير مايستحق مُدَّعية أن فى الكتاب تجريحا لغير المتخصصين بالسنة ممن أسهموا فى التشكيك بها ووطنوا النفس على النيل منها جريا وراء معطيات العقل المجرد .

وأحمد الله عز وجل أن هذه الأصوات لايبلغ مجموعها عدد أصابع اليد الواحدة وأنهم ممن تربطهم علاقات شخصية ببعضهم ومن لَفَّ لَفَّهمُ ، مع إيمانهم بوجوب الذود عن السنة والدفاع عن حماها ، وإقرارهم ببعد هؤلاء عن الجادة فى كتاباتهم ومع أننى كنت أحثهم - وبإلحاح - على وضع يدى على مايدَّعُون ويروِّجون له من تجريح إلا أنهم كانوا يقفون مكتوفى الأيدى عن إبرازها

وقد بلغ بى العجب مبلغه من تقديس الرجال والعَضِّ على مقولتهم بالنواجذ حقا كانت أو باطلة من أناس يدركون جيدا مخالفة ذلك للعمل العلمى المجرد ، وأن من شأن المسلم أن يسعى الى الحق لذات الحق دون النظر الى شهرة الرجال أو ، جاههم .

فليس هناك من أفراد البشر من جمعت له العلوم من أطرافها ، وإنما قد

أودع الله عز وجل صنوف العلم فى قلوب عباده كلّ فيما قدره عليه ويسّره له

وليس هناك من معصوم من الخطأ سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن أجل ذلك قال على بن أبى طالب رضى الله عنه حكمته الغالية : « الحق لا يعرف بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله »(١)

ومن أجل ذلك أيضا قال مجاهد رضى الله عنه : « ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك من قوله إلا النبى ﷺ »(٢)

ثم تبين لى أنهم يحصرون جُلّ اعتراضهم على فقرة « أدعياء العلم » من اسم الكتاب ، دون المساس بالرد الموضوعى على هؤلاء .

وأُشهِدُ الله عز وجل على أننى ماقصدت بهذه الفقرة تجريح هؤلاء العلماء من قريب أو بعيد أو الاستهانة بدورهم العلمى فى مجالهم الطبيعى ، لكننى لما سَبَرْتُ تخصصاتهم العلمية وعركت أقوالهم فى السنة وجدتهم بمنأى بعيد عن تشعباتها المختلفة وأنهم أقحموا أنفسهم في غير تخصصهم الدقيق ، ومن القواعد المقررة عند العقلاء وأرباب العلوم أن من انتسب الى غير تخصصه فهو دعىّ عليه ، من أجل ذلك أضفت هذه الفقرة لتتوافق مع أحوالهم وتنسجم مع مسلكهم ، معتمدا فى ذلك على اللسان العربى وأصول اللغة(٣) .

وقد صرحت بهذا المقصد وذكرته جليا فى مقدمة الطبعة الأولى من الكتاب ولم أنس أن أعطى كل واحد منهم حقه من التقدير وأن أبين منزلته العلمية فى محيط تخصصه لكن الواجب كان يقتضى منى أن أبين وجه الحق فيما أثاروه رغبة فى الحق لذاته وأيضا لأنه تخصصى الدقيق الذى أنفقت جُلَّ ما مضى من العمر فى تحصيله ، ولم أنس كذلك أن أقرر أننى ماقصدت بعملى

---

(١) راجع : فيض القدير للشوكانى ٢١/١ (٢) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة / ٤٤ .

(٣) قال فى القاموس المحيط : « الدّعى كغنى : من تبنيته ، والمتهم فى نسبه (وهو المقصود من إيراد هذه الفقرة لانتسابهم العلمى فى غير تخصصاتهم) ٣٢٩/٤ وزاد الزبيدى : والجمع : الأدعياء . راجع : تاج العروس ١٢٧/١٠ ، وأيضا راجع : المصباح المنير / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، دائرة معارف القرن العشرين للأستاذ محمد فريد وجدى ٤٧/٤ ، ولسان العرب ٢٦٠/١٤ ، ٢٦١ ، والصحاح فى اللغة ٢٣٣٦/٦ ، ٢٣٣٧ ، والمعجم الوسيط ٢٨٦/١ ، ودائرة المعارف للبستانى ٦٩٦/٧ ، والكشاف للزمخشرى ٢٤٩/٣ .

هذا ذرة من شهرة وإنما هو الدفاع عن السنة مجردا عن كل آفات النفس يدفعنى إليه إخلاص النية ورجاء المثوبة من رب العالمين .

هذا ، وقد شرفنى كثيرا وشدّ من أزرى ذلك القرار الذى أصدره فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر بأن تقوم اللجنة العليا للدعوة بالأزهر الشريف بإدراج هذا الكتاب ضمن الكتب التى يمنحها الأزهر الشريف لدعاة العالم الاسلامى عند انتهاء دوراتهم التدريبية ورحيلهم الى بلادهم والتى يقوم فيها الأزهر قلعة العلم بإعدادهم فيها إعدادا علميا مستنيرا .

فشكر الله لفضيلة الإمام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر على نصرته للسنة ، والذَّود عن حملتها والمأمونين عليها عدول هذه الأمة ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

كما قامت مجلة « الأزهر » بكتابة تحليل دقيق لمحتويات الكتاب إعلاما بأهميته فى بابه ،(١) وتعبيرا من الأزهر عن رفضه لهذه التيارات المنحرفة ، ومشاركة منه فى الدفاع عن السنة وعن حملتها المأمونين عليها .

هذا ، وكنت قد أهديت نسخة من الكتاب إلى الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة ، ولإبداء ماتراه من ملاحظات تأخذ بيده الى النحو الأمثل ، ولاغرو فإن المؤمن مرآة أخيه .

ثم بعد أن انتهت الأمانة العامة من رأيها العلمي فيه جاءني الرد من فضيلة الدكتور عبد الله بن عمر نصيف الأمين العام للرابطة يحمل تقريرا عنه ، ولمّا تحدث عن القيمة العلمية للكتاب **قال مانصه** :(٢)

« **القيمة العلمية للكتاب** : بذل الباحث جهدا كبيرا يشكر عليه فى توضيح الأصول الفكرية للمذاهب المناوئة للسنة النبوية وحماتها قديما وحديثا ، مع إيراد شبههم والرد عليها ، وذلك بأسلوب علمى موضوعى رصين سهل رائع وبحماسة نادرة فى إبراز الحقائق ومواجهتها ، وبغَيْرة إسلامية فى الدفاع عن السنة وحماتها » ا.هـ كما تضمن التقرير بعض الملاحظات النافعة والتى كانت محل اعتبار فى هذه الطبعة .

---

(١) مجلة الأزهر عدد رجب الجزء السابع - السنة الثالثة والستون ، رجب سنة ١٤١١ هـ يناير - فبراير سنة ١٩٩١ م صفحات / ٧٨٩ - ٧٩٧ .

(٢) خطاب رقم ١/١٦٠٦ / م بتاريخ ١٤١١/٧/٤ هـ

فجزى الله عنا فضيلة الدكتور عبد الله بن عمر نصيف الأمين العام لرابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

كما جاء فى التقرير العلمى للجنة العلمية الدائمة للحديث وعلومه بجامعة الأزهر للترقية إلى درجة « أستاذ » ما نصه :

« وقد كتب المؤلف هذا الكتاب بأسلوب علمى دقيق يعتمد على تقرير الحقائق العلمية فى كل فقرة منه ، وعباراته رصينة وأفكاره مرتبة يأخذ بعضها بحجز بعض وهو يتعمق فى تقرير القضايا ويعرضها بأمانة ويتولى الرد عليها فى إيجاز بما يرفع الشبهة ويدفع أدنى التهمة .... ونظراً لأن الباحث متخصص فى أمثال هذه البحوث فقد جاء بحثه محققًا ويمتاز بالتعليل والترجيح وإيراد الحجج المقنعة والأدلة الساطعة ، وبذا يستحق هذا الكتاب تقدير « ممتاز » »(١) .

كما قامت مجلة « منبر الإسلام » : بعرض مفصل للكتاب إبرازا لحقائقه العلمية وإسهاما من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف بمصر فى الذبِّ عن السنة ورجالها .(٢)

كما تحدث عن القيمة العلمية للكتاب كل من : جريدة الوفد(٣) ، وجريدة الأهرام(٤) فى ثنايا أخبارهما الصحفية .

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب قارئه وسامعه إنه سميع مجيب .

وكتب : أبو عاصم/ دكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف
أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين القاهرة
القاهرة تحريرا فى يوم الجمعة ١٨ شوال سنة ١٤١١هـ
٣ مايو سنة ١٩٩١م

---

(١) تقرير اللجنة العلمية الدائمة فى ١٢/٣/١٩٩٠ .
(٢) مجلة منبر الإسلام – السنة ٤٩ – العدد رقم (٥) جمادى الأولى ١٤١١ هـ – نوفمبر ١٩٩٠ صفحات / ٨٩-٩٣ .
(٣) جريدة الوفد الصادرة فى يوم الأربعاء ٢٧ ربيع الأول ١٤١١ هـ – ١٧ اكتوبر ١٩٩٠م صفحة / ٩ .
(٤) جريدة الأهرام الصادرة فى يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى ١٤١١ هـ – ٧ ديسمبر سنة ١٩٩٠م ، صفحة / ١٣

« مقدمة الطبعة الأولى »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أنزل الكتاب والحكمة على خاتم رسله وعلمه مالم يكن يعلم فكان فضل الله بذلك عليه عظيما ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، أفضل خلق الله طرًا ، وأرجحهم عقلا وأزكاهم فطرة ، وأكملهم أدبا وعلما ، وأخشاهم لله رب العالمين .

أما بعد :

فقد أرسل الله تعالى رسوله الأكرم على فترة من الرسل ليصحح للإنسانية مسيرتها ، ويلهمها رشدها ويهديها للتى هى أقوم ، فاستقامت بهديه العقول الضالة واستنارت بحكمته الأفئدة المظلمة ، يحوطه الله عز وجل فى كل ذلك ويرعاه « قَدْ جَاءَكُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ * يَهْدِى بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ »(١) .

أنزل الله إليه الذكر دستورا جامعا لحاجيات البشر ، فى الأولى والآخرة ووكل إليه إيضاح مافيه وتفصيله « وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ »(٢) .

فقام صلوات الله وسلامه عليه بمهمته خير قيام حتى أتاه اليقين ، يحرسه الوحى في كل توجيه وبيان ، فرسخت قواعد الدين وكمل بناؤه وتمت بذلك نعمة الله على خلقه « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيناً »(١) .

وقد أوصد باب الوحى بموته ﷺ ولم يَعُدْ من سبيل أمام من يرجو الله ويخاف عقابه إلا اتباعه فيما أوحى إليه من القرآن العظيم ، أو من سنته الشريفة بكل آفاقها وتنوع أغراضها « إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ

(١) الآيتان : (١٥ ، ١٦) من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم : (٤٤) من سورة النحل .

(٣) الآية رقم : (٣) من سورة المائدة .

وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَ أَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ »(١) .

فهذا هو المنهاج السوى الذى ينبغى أن يكون عليه المرء المسلم حتى يسلم له دينه ، فيرضى الله عنه ويحظى بالمثوبة فى عاجله وآجله « وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً »(٢) .

لكنَّ فئةً من الناس فى القديم والحديث سولت لهم أنفسهم الخروج عن هذا المنهج الربانى الذى ارتضاه الحق لخلقه - جهلا ، أو عنادًا ، أو رياء وسمعة - وتعصبوا لأهوائهم ، وتبعهم على ذلك كثير من الدهماء عن غفلة أو عمد ، وزلت بذلك أقدام بعد ثبوتها .

والمتتبع لمشارب القوم يجد أنهما فئتان لكل واحدة منهما أسلوبها ومنهاجها وإن كانت تتفق - طوعا أو كرها - فى الغاية وفى الهدف .

أما أولاهما : فهم دعاة الفتنة ممن طمس الله على بصائرهم فراحوا يسددون ضرباتهم الآثمة للوحى قرآناً كان ذلك أو سنة .

وقد بدأت هذه الفئة الضالة تنشر سمومها فى فترة مبكرة ، فاتخذت من الكذب على الرسول ﷺ ميدانا لنشاطها المدمر - والرسول ﷺ مايزال بين ظهرانيهم - ثم أوشكت أن تستشرى ويتفاقم أمرها بعد أن خلت لها الساحة الإسلامية بوفاة الرسول ﷺ لولا أن كبح جماحها الخليفة الأول أبو بكر رضى الله عنه ثم أسكنها جحرها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلا أنه سرعان مابدت بوادرها فى عهد الخليفة الحَيِىّ عثمان بن عفان رضى الله عنه ثم ذر قرنها أيام الفتنة ، ثم بلغت ذروتها بعد وفاته ، وذلك بعد أن أحكمت عليها قبضة أئمة الضلالة من المنافقين والزنادقة واليهود ، وسرت فى جسم الأمة سريان النار فى الهشيم حتى أتت فى أكثر أحيانها على الأموال والأنفس والثمرات .

---

(١) الآيتان رقم : (٥١ ، ٥٢) من سورة النور .

(٢) الآية رقم : (٧١) من سورة الأحزاب .

وكان نتاجها تلك البلبلة الفكرية الواسعة التى جادت بها قرائحهم وألصقوها زورا وبهتانا للرسول ﷺ

وكان من الطبيعى أن يستمر ذلك المسلك وأن يجد له الأعوان والمناصرين من أعداء الاسلام فى كل أزمنته الى يومنا هذا ، بل ومن المنتسبين إلى الإسلام ممن يقرأون القرآن لايجاوز حناجرهم ، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ، مما أثقل كواهل المحدثين فى تتبعه وجمعه وحصره فى نطاقه المتعفن وإيداع أهله فى مؤلفات خاصة بوصفهم أعلام ضلالة وهدم ، حادوا الله ورسوله وأعلنوا الحرب عليهما .

وقد اتخذ دعاة الفتنة بعد ذلك لأنفسهم أساليب جديدة يبثون منها فتنتهم ، فبدلا من وضعهم للأحاديث على رسول الله ﷺ – وهو عملهم التقليدى – ضربوا بالسنة كلها عرض الحائط متواترها وآحادها واكتفوا بالقرآن وحده

ولم يقفوا عند ذلك بل سلط عليه بعضهم سهام الرأى فأبطل العمل بكثير من آياته ، وهى فتنة كانت قد خمدت أنفاسها فى العصر الإسلامى الأول يوم أن كان هناك سيف فى حده الحد بين الجد واللعب ، يصون الشريعة من إفك الزنادقة والملحدين ويحفظ للإسلام بيضته .

أما فى الأزمنة المتأخرة حيث ضعف الحكم الإسلامى نتيجةً لقهر الاستعمار الصليبى المادى والفكرى فقد أيقظ دعاة الفتنة تراث سلفهم من سُباته العميق ، وأربَوْا عليه كثيرا من ظلمات الشك والريبة .

وأما ثانيتها : فهم أدعياء العلم **ونقصد بهم أدعياء العلم بالسنة ممن تخصصوا بغيرها من الفنون ، وإن كان بعضهم برز فى مجاله العلمى** ، لكنهم قرأوا فيها قراءات عابرة فعرفوا منها القشر دون اللباب ، وخيل إليهم أنهم أعلم الخلق فى هذا الباب مع أن بحر السنة عميق متسع الشطآن لايسبر غوره إلا من تمرّس به ولا يخوض لجته إلا من تأهل له وإلا لقى حتفه بمحض إرادته

وهم الذين لم يبدأوا بفكر جديد وإنما هم فيه تبع لغيرهم من القدامى أو المعاصرين

وهذه الفئة من العلماء اتخذت من العقل فى مواجهة النص الثابت من السنة سيفا مُصلَتا على تراث النبوة وعلى عدول هذه الأمة من حملته ، ضاربة عرض الحائط بموازين الأخبار وقواعد التثبت فيها .

وهى أيضا تغلف رأيها بما ابتدعت له من زخرف القول ، فحكمته فى السنة ورجالها لتستبعد ماتراه وتجرح أعراض من تراه من المحدثين

فتارة تصف آراءها فى توهين الحديث بأنه نتيجة فقه واسع وإحاطة شاملة لمقتضيات الظروف والأحوال وفهم القرآن

وتارة توجه طعونها إلى الإسناد شرف هذه الأمة

وتارة تقف من الرسول ﷺ موقف الند للند وعلى قدم المساواة فأجازت لنفسها أن تخطئه بل تجاوزت ذلك الى مخالفته - تحت ستار المصلحة العامة - فى قضية حكم فيها ومات على ذلك ، ولا ضير فى هذا فالعقول موجودة وليس أحد فى هذا أفضل من أحد .

وتارة تبيح لأنفسها إطلاق السباب والشتائم وتجريح المحدثين قديما وحديثا دون وازع ، مما ينبغى أن يَعَفَّ عنه لسان الجاهل من عامة المسلمين

وتارة تفرض رأيها على القارئ دون مبرر مقبول أو معقول ، هكذا دون اعتراض وإلا كان فاسد العقل أخرق الرأى وألهبت ظهره بسياط التخلف الفكرى والفقهى .

بل إن هذه الفئة غالت بالرأى فاتخذته سلاحا للطعن فى مدونات الإسلام الكبرى ، بل حكمته فى أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ، الصحيحين : صحيح البخارى وصحيح مسلم ، فحكمت على كثير من أحاديثهما بالاختلاق والوضع .

ولو كان لرأى البشر سياج يمنع صاحبه من التردى والخطأ لكان فى ذلك مندوحة عند النقد ، ولكنك ترى المرء - فيما سنعرض عليك من أصحاب هذه الفئة - يعرض رأيه ويلزمك به ويشدد النكير عليك ثم سرعان ما يخالفك إلى غيره دون اعتذار .

إن اتهام المحدثين وتجريحهم بماهم منه براء ، وإلصاق السوء بهم زوراً وبهتاناً على نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ علماء الإسلام على تنوع ثقافاتهم ، أمر يشوه حقائق التاريخ ويبرئ أعراض الإسرائيليين والزنادقة والملاحدة من اعتدائهم على تراث النبوة

وتلك جريمة كبرى تدفعنا إلى الريبة فى نوايا هؤلاء الذين حسبوا أن الله اختصهم وحدهم دون سائر عباده بالعقل النابه ، والرأى الفاقه الذى تباركه عناية السماء .

وإن إشاعة مثل ذلك فى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لهو أشد جرماً من إشاعة الفاحشة ، لأنه يفضى إلى هدم الإسلام فى نفوس أصحابه وإن التظاهر بمعرفة الحديث أكثر من رجاله الذين أفنوا حياتهم فيه ، والقول بأنهم أشد غيرة على السنة وأكثر تمحيصاً وتدقيقاً منهم لهو أمر يخالفه الواقع العلمى ، وينكره أرباب العقول ، ولايستسيغه العامة فضلا عن المثقفين وأصحاب الدرجات العلمية فى الفنون المختلفة ، وذلك لمجافاته المنطق ، ومخالفته لطبائع الأشياء .

إن جملة شبهات المستشرقين ومطاعنهم تهدف فى المقام الأول إلى زلزلة الفكر الإسلامى ، وبث الشكوك فى عقيدة المسلم ، وإيجاد هوة سحيقة بين المسلم وبين تراث النبوة ، بل قطع الروابط الروحية بين الأمة وبين نبيها ﷺ .

وإن إثارة هذه الحملات الظالمة على السنة ونقلتها والمأمونين عليها والعدول يتلاقى مع أهداف الفكر الاستشراقى فى غفلة من مثيريها ، بل إن ذلك يتلاقى مع مايراد بالمرء المسلم من أعدائه بعامة

فقد جاء فى موسوعة « تاريخ الجنس البشرى وتقدمه الثقافى والعلمى ، والذى أصدرته منظمة العلوم والثقافة « اليونسكو » للأمم المتحدة فى الفصل العاشر من المجلد الثالث مانصه : « الأحاديث النبوية وضعت من قِبَلِ بعض الناس بعد الرسول بفترة طويلة ونسبت للرسول » .

وجاء فى كتاب : « مؤتمر العاملين المسيحيين بين المسلمين » مانصه :
« علينا نحن المبشرين أن نقاوم الإسلام بالأسلحة الفكرية والروحية » .

إن الاعتداد بالرأى فى مواجهة النص الثابت من القرآن أو السنة تجرؤ على شريعة الله وإهدار للفطرة ووضع العقل فى غير إطاره الذى وضعه الله له .

إن كتابا أو عدة كتب طوت بين دفتيها مهاجمة السنة من أطرافها وأقبل الناس على مطالعتها ، أو تكررت طباعتها وبيعت منها الآلاف فى زمن قياسى محدود ليس دليلا على قبولها وارتضائها ممن اختلطت السنة بدمائهم وعرفوا لأهلها حقهم من التقدير والإكبار ، فإن المثقفين تواقون إلى التعرف على مواطن الشذوذ واستجلاء مواضع الخلاف ثم لايلبث أن توضع هذه الكتب حيث تستحق فى زوايا النسيان والإهمال مشفقين على أصحابها من عاقبة هذه الجرأة فى دين الله يوم لاتنفع الشهرة أو الجاه .

هذا ، ومن العادة الجارية لأعضاء هيئة التدريس بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة أن يتابعوا - عن كثب - مايستجد على ساحة السنة المشرفة فيتناولونه من الناحية العلمية بما يحقق أفضل الآثار الإيجابية له .

وذات يوم أطرقت بدهشة إلى محدثى وهو يتناول حيثيات كتاب « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » للداعية الشيخ محمد الغزالى ، والذى يهاجم فيه رجال الحديث ومصادر السنة ومراجعها ، فغضضت الطرف عن ذلك ثقة بالشيخ وحسبت أن ذلك ضربا لمحدثى من المبالغات التى قد يدفع إليها الحماس العلمى لفكرة عابرة

وما أن طالعت الكتاب حتى روعنى ما فيه فكتبت رداً عليه مُسَوَّدة علمية بُغْيَة نشرها فى إحدى الجرائد التى تعنى بأمور المسلمين ، إلا أنه سرعان مافترت همتى درءاً للخصومات ، ومنعاً لتمزق صفوف العلماء ، وخلق مناخ سئ يتم فيه بث روح العداوة بين مجتمع الأسرة العلمية الواحدة ، فى حين أن أمتنا الإسلامية فى عصرها الراهن ليست بحاجة إلى من يعمق جراحاتها ويفتت صفوفها فتكون طعمة سائغة لفكر أعدائها .

لكن بعض من أعْتَزُّ بهم من السادة العلماء أخذ يعتب عَلَيَّ تقصيرى فى الرد على هذا الكتاب ، فشكرتهم لإحسانهم الظن بى - على ماعندى من قصور - وآثرت السكوت على مضض .

وذات يوم فوجئت بالشيخ يتحدث فى برنامج تليفزيونى نافع خصص وقته لمناقشة فكرة كتابه ، وإذا به ينعى فيه باللائمة على المحدثين ويحملهم تبعات تخلف الأمة وذهاب ريحها وأنهم أساس كل داء حل بها ، مما أثر فى مضيفته حتى بلغ حماسها حداً جعلها تشيد بالكتاب وأنه أحدث ثورة تصحيحية فى الفكر الإسلامى المعاصر تعدل مافعلته ثورة البيروستريكا المعاصرة فى الاتحاد السوفيتى

كما سمعت عن صيحات تنادى بتنقية مصادر السنة وبالأخص الصحيحين من باطلهم الذى توهموه حقا ، وهذا عندى من كبائر الذنوب فإنه تحريف للشريعة ، وفتح باب لايؤمن معه بكتب الناس وما فى أيديهم من المصنفات فقبح الله فاعل ذلك وأخزاه .

فقلت فى نفسى إن التقاعس عن هذا الواجب إثم شديد يزيد فى إثمه وخطورته عن الهروب من ميدان القتال والحرب مستعرة .

وكان قد جال بخاطرى قبل ذلك أن أفرد مؤلفاً يجمع شتات شبهات دعاة الفتنة وأدعياء العلم بالسنة ثم أقوم بالرد عليها فى إيجاز حتى تتم به الفائدة لكننى شغلت بغيره من بحوث علوم السنة المختلفة .

ولما تبين لى خطورة السكوت عن السنة وهى تستباح وتنتهك وبخاصة بعد أن قرأنا دعوات الى الاجتهاد فيما اجتهد فيه الرسول ﷺ وأعطى فيه حكما ومات عليه ، وأنه لا حرج فى تغيير هذا الحكم تحت ستار المصلحة العامة .. وأيضا ما قرأنا ، من تمزيق السنة الشريفة الى سنة محروسة بالوحى وإلى سنة غير محروسة به ، مما هو مخالف لإجماع من يُعتدُّ به من هذه الأمة وكذلك ما قرأناه من رد للصحيح من السنة وفق إعمال فكر ليس له حظ من معرفة تراث النبوة قمت بتتبع فكرهم فى القديم والحديث . وعزوت كل فكر إلى أصله المنحرف ليتبين أعماقه وتتضح هوية أصحابه وإن لم يكونوا بالضرورة تبعا لأصحاب هذه المذاهب

فى كل أصولها المنحرفة ، والتى قد تأخذ بيد صاحبها بعيدا عن ميدان الإسلام وساحته .

وسوف يتضح لك أيها القارئ الكريم أن دعاة الفتنة وأدعياء العلم فى القديم والحديث مدرسة واحدة تآزرت على التشكيك فى السنة فليس هناك من خرج عن دائرتها إلا فى بعض أصولها ويندر أن تجد واحداً منهاقد انفرد برأى لم يشاركه فيه غيره ، فهى مدرسة مادتها تكاد تكون واحدة وهدفها يكاد يكون واحدا والجديد فيها هو عرض الموضوع بأسلوب أدبى يعتمد على الإثارة والسباب دون المنهج العلمى الملتزم .

وقد حاولت فى هذه العجالة القصيرة - إضافة إلى ماذكرت - أن أقف مع كل من هاتين الفئتين : دعاة الفتنة ، وأدعياء العلم بالسنة ، - وقفات نستجلى بها وجه الحق . نعرض آراءهم ثم نذكر أنماطا من الأحاديث التى وضعوها تحت مجهر العقل

وقد نستجمع بعض مااجتمعوا عليه فى كتبهم المنشورة ونرد عليها بما يرفع الشبهة ويدفع أدنى التهمة ، سالكين سبيل الاختصار مع تمام الفائدة أملا فى الوصول إلى الحق ودفاعاً عن سنة سيد الخلق ، وقد أجاد من قال وأحسن :

وجدال أهل العلم ليس بضائر

مابين غالبهم إلى المغلوب

وقد قدمت لذلك بما لايمكن الاستغناء عنه فى الإلمام بموضوع البحث وسميته « السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم » .

يدفعنى إخلاص النية ورجاء المثوبة ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتب : أبو عاصم دكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف
الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين بالقاهرة

القاهرة ، تحريراً فى :

يوم الجمعة ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤١٠هـ
الموافق ٥ يناير سنة ١٩٩٠م .

صفة المُحَدِّث

صفة المحدث

لعله من نافلة القول أن نبين هنا خطأ مارردده بعض العلماء المعاصرين في كتبهم المنشورة من إطلاق لقب المحدث على من طالع عدة أحاديث أو كتاباً يحتوى على بعض الأحاديث النبوية المشرفة ، وذلك بغية التهوين من أمر المحدثين بعامة والتندُّر بهم والسخرية بجهودهم فى المحافظة على تراث النبوة والإقلال من قدرهم العلمى ، وأملا فى الانقضاض على مصادر السنة ، يحَكِّمُون فى بعض أحاديثها الرأى الذى لاعناء فى تكوينه ولانَصَبَ فى تغليفه بزخَرف القول لكل من أراد ذلك ووطّن النفس عليه .

والحق أن العلماء قد وضعوا شروطاً أوجبوا توافرها فى المحدِّث حتى يكون لهذا اللقب أهلا .

فأوجبوا أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلا خاليًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة فلا يفعل الكبائر ولايُصِرُّ على الصغائر ولايأتى ببعض الأفعال الحقيرة(١) التى تنقص من قدره وتجعله مدعاة للغمز فى نفسه ، وأداة للزهد فى قبول مروياته ، نتيجة عدم استقراره النفسى والإيمانى .

وحتى تتم الثقة به وبروايته اشترطوا أن لايكون كذاباً ، أو متهماً بالكذب ، أو فاحش الغلط ، أو مغفلا ، أو واهماً ، أو مخالفاً لما يرويه الثقات ، أو مجهول العين أو الحال ، أو مبتدعاً ، أو سئ الحفظ(٢) .

ولعل السر فى اعتبار هذه الشروط مجتمعة فيما تقبل روايته هو انتقاء نوعية خاصة من البشر متميزة فى إيمانها وعطائها واستيعابها ، تتلاءم مع مكانة المروى وتطبيقة فى أحكام المسلمين وأخلاقهم وآدابهم ، وكل مايتم به إقامة مجتمعهم على الطريق السوى الذى ارتضاه الله شرعةً لعباده ومنهاجًا .

كما اشترطوا صفات علمية لابد من توافرها فيه حتى يكون من جملة رجاله ، إضافة إلى تحمله الحديث رواية وتميزه فيه عن غيره .

فأوجبوا أن يكون على علم تام بعلل الحديث حتى يدرك الأسباب الخفية الغامضة القادحة فيه ، من وصل منقطع أو رفع موقوف أو إدخال حديث فى حديث أو نحو ذلك مما يقدح فى قبوله .(٣)

---

(١) راجع : تدريب الراوى ١/ ٣٠٠ (٢) راجع التبصرة والتذكرة ١/ ١٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٢/ ١٤-٢٢

(٣) راجع : مفتاح السنة للشيخ محمد عبد العزيز الخولى / ١٥٩ .

كما أوجبوا أن يكون على علم تام بقواعد الجرح والتعديل حتى يتم له معرفة تواريخ مواليد الرواة ووَفَيَاتهم ، ومعرفة أقوال أئمة النقد فى كل واحد من سلسلة إسناد الحديث ، فيتبين له إن كان الحديث مرفوعا أو موقوفا ، أو مقطوعا ، أو مرسلا أو منقطعا ، أو متصلا ، حتى يتحاشى بذلك الوقوع فى الخطأ عند الحكم على الحديث قبولا أو رداً .(١)

كما أوجبوا أن يكون على معرفة تامة بعلم طبقات الرواة وأوطانهم(٢) ، حتى يتسنى له الفصل فى حقيقة الرواة عند اللبس باتفاقهم فى الاسم أو الكنية والوقوف على التدليس ، والاطلاع على حقيقة العنعنة هل هى سماع أو إرسال ، حتى يتحاشى بذلك الوقوع فى الخطأ عند الحكم على الحديث قبولا أو رداً .

كما أوجبوا أن يكون على معرفة تامة بالصحابة حتى يكون على بينة من حقيقة الراوى الأعلى والتأكد من صحبته لرسول الله ﷺ، وذلك للفصل بينه وبين المخضرم أو غيره ، حتى يتحاشى الوقوع فى الخطأ عند الحكم على الحديث من رفع الموقوف أو المقطوع فيتبين له أن الأول موقوف وأن الثانى مرسل ، أو منقطع .(٣)

كما أوجبوا أن يكون على علم تام بالمؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق والمشتبه من الأسماء والأنساب والكنى والألقاب ، حتى يتحقق من تعيين المراد من الرواة ، ويأمن من تداخل المشتبهين فى ذلك فلا يشتبه راو بآخر ، أو يظن لقب شخص أو كنيته اسما لثان ، فيعد الثقة ضعيفاً ، أو الصادق كاذباً ، أو يعكس الأمر ، وذلك حتى يتحاشى الوقوع فى الخطأ عند الحكم على الحديث قبولا أو رداً .(٤)

كما أوجبوا أن يكون على علم تام بتخريج الحديث ودراسة الأسانيد فيعرف مواضع روايته من مصادر السنة المختلفة ، وأسباب وروده ، وناسخه من منسوخه حتى يتسنى له استيعاب طرقه والمقارنة بين أسانيده ومتونه ، ويستطيع أن يعطى أحكاما صادقة له من حيث القبول أو الرد .(٥)

---

(١) راجع : تدريب الراوى ٣٤٢/١ ، فتح المغيث ٢٧٩/٣ فما بعدها

(٢) راجع : التبصرة والتذكرة ٢٣٠/٣ -٢٧٨ ، فتح المغيث ٢١١/٣

(٣) راجع : التبصرة والتذكرة ٢/٣-٤٥ (٤) راجع : التبصرة والتذكرة ١١٥/٣-٢٢٤، وفتح المغيث ١١/٣

(٥) راجع : مفتاح السنة / ١٤٥ فما بعدها

كما أوجبوا أن يكون عالما بكتاب الله عارفا بأحكامه محيطا بما فيه من هداية للبشرية حتى يبلغ كمال المعرفة بدين الله قرآنا وسنة . ويتسنى له المواءمة بين شقى الوحى المتلو ، وغير المتلو ، فيخصص العام ويقيد المطلق ويوضح المبهم ويفصل المجمل ويشرح بالسنة ماغمض من القرآن الكريم .(١)

فمن استطاع الإلمام بهذه الصفات ممن تصدى للرواية وكان مستوعبا لها ولقواعد علم الحديث دراية سواء بالحفظ أو بإجادة البحث فى مصادرها المختلفة عُدَّ مُحدِّثا ، وإلا كان مستبعدا غير جدير بهذا اللقب الجليل المُشَرِّف .

---

(١) راجع : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١٢٣/١

منزلة المحدثين فى الإسلام

ويشتمل على الآتى :

١- منزلتهم عند رسول الله ﷺ

أ- هم عدول هذه الأمة

ب- هم الطريق المتعين لحفظ الملة

جـ- هم خلفاء النبى ﷺ

د- هم أولى الناس بالرسول ﷺ

هـ- هم المنصورون

و- هم الفقهاء أولا

٢- منزلتهم عند الصحابة والأئمة

أ- هم أعلم الناس بكتاب الله

ب- هم الذين يدفع الله بهم البلاء

جـ- هم فرسان الإسلام

د- هم المُقَدَّمون ، والمرجع للعلماء فى الدين

هـ- هم أركان الشريعة

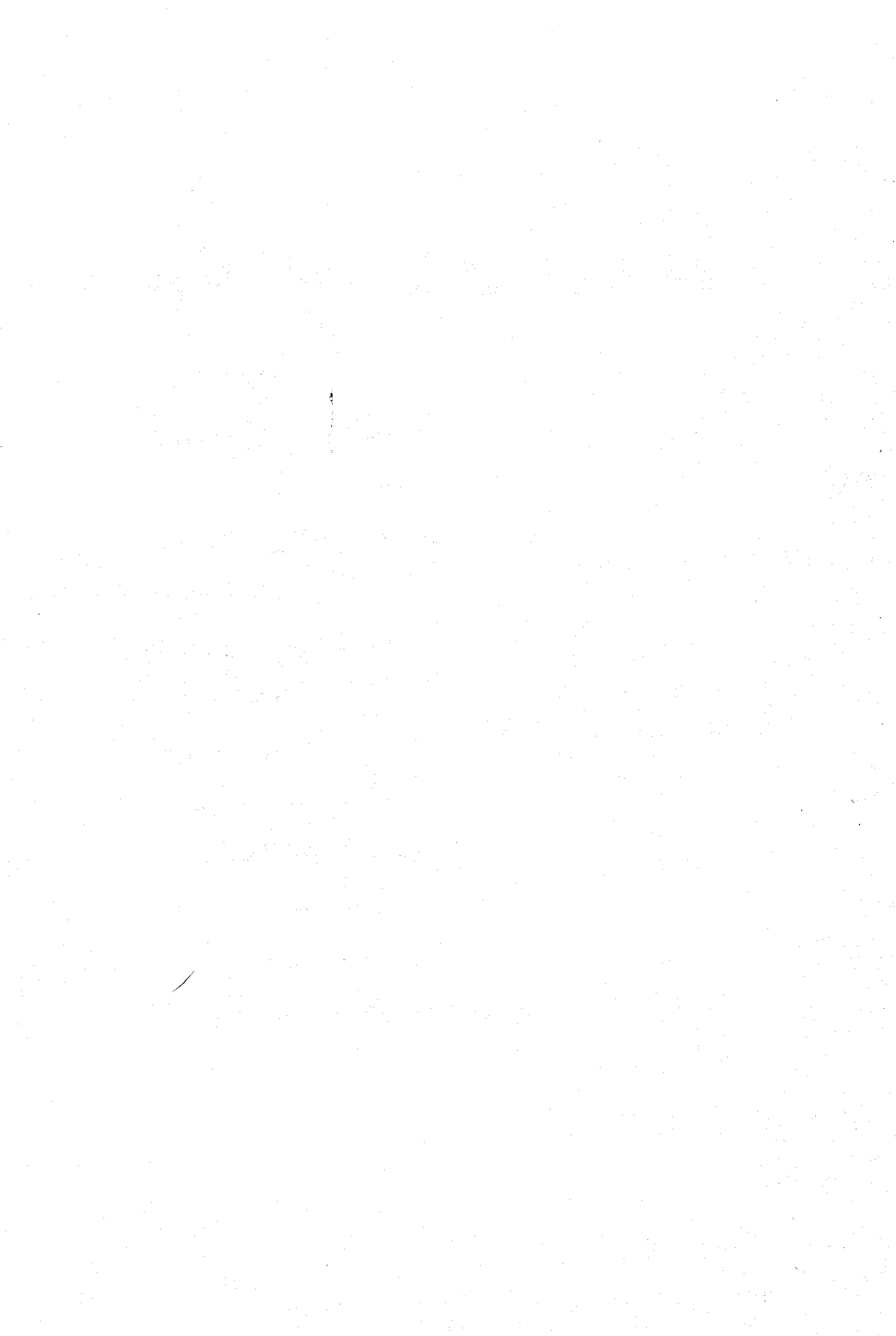

منزلة المحدثين فى الإسلام

أهل الحديث هم فى الأصل حملة الوحى المتلو ، وغير المتلو منذ صدوره عن النبى ﷺ وفى كل الطبقات وفى جميع الأزمنة إلى أن تقوم الساعة

وهم الذين عرفوا دقائق الحديث وأحاطوا بطرقه كلها ، كما أحاطوا بشاذه ومعلوله ، وعرفوا أحوال الرجال من المولد إلى المآل ، وهم أعلم الخلق بها ، والمرجع فى معرفة درجة كل حديث منها .

وفى ذلك يقول الإمام اللالكائى : « أخذوا الإسلام عن النبى ﷺ مباشرة ، وشرايعه مشاهدة وأحكامه معاينة من غير واسطة ولاسفير بينهم وبينه .. وحفظوا عنه شفاها وتلقفوه من فيه رطبا ، وتلقنوه من لسانه عذباً ، واعتقدوا جميع ذلك حقا وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقينا ، فهذا دين أخذوا أوله عن رسول الله ﷺ مشافهة ، لم يشُبْهُ لَبْسٌ ولاشبهة ، ثم نقلها العدول عن العدول من غير تحامل ولاميل ، ثم الكافة عن الكافة ، والصافة عن الصافة ، والجماعة عن الجماعة أخذ كف بكف ، وتمسك خلف بسلف ، كالحروف يتلو بعضها بعضا ، ويتسق أخراها على أولاها رصفا ونظما »(١) .

١- منزلتهم عند رسول الله ﷺ :

نستطيع أن نستقرئ منزلة المحدثين عند رسول الله ﷺ فى تلك المرويات التى صدرت عنه ﷺ ، فى حقهم ، ونجمل لك حيثياتها فيما يلى :

أ- هم عدول هذه الأمة

وإذا كان المحدثون بهذه المثابة التى أشرنا إليها ، من النشاط العلمى قرآنا وسنة ، ومايتصل بهما من علوم ومعارف ، مع الدقة والأمانة فى كل ذلك فلا غرابة إذاً أن يتبوؤا قمة العدالة بين علماء الأمة على شتى تخصصاتهم .

من أجل هذا يقول الرسول ﷺ فيما يرويه عنه أبو هريرة رضى الله عنه : « يَحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/٢٢ ، ٢٣ .

المبطلين ، وتأويل الجاهلين »(١) .

وليس المراد بالعدالة تبرئتهم من الذنوب جميعها فالعصمة للأنبياء وحدهم صلوات الله وسلامه عليهم دون سواهم ، لذلك يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : « لو كان العدل من لاذنب له لم نجد عدلا ، ولو كان كل مذنب عدلا لم نجد مجروحا ، ولكن العدل من اجتنب الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساويه »(٢) .

وهذا هو الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود الذى قال عنه النبى ﷺ « اهتدوا بهدى عمار وتمسكوا بعهد ابن أم عبد(٣) » يقول – وهو من أكابر الصحابة رضوان الله عليهم – زهدا وتواضعا : « لو تعلمون ذنوبى ماوطئ عقبى اثنان ولحثيتم على رأسى التراب ، ولوددت أن الله غفر لى ذنبا من ذنوبى وأنى دعيت عبد الله بن روثة(٤) » فإذا كانت تلك منزلة ابن مسعود وهذا هو حاله مع جليل قدره ، فكيف يشترط فى العدل أن لاتبدو منه هفوة ولايقع فى معصية ؟

ب- هم الطريق المتعين لحفظ الملة :

وفى هذا يقول النبى ﷺ : نضَّر الله امرءا سمع منا شيئا فبلَّغه كما سمعه فرب مبلَّغ أوعى من سامع »(٥) :

وفى ذلك يقول أبو إسحاق إبراهيم بن عبد القادر الرياحى التونسى(٦) :

(١) الجرح والتعديل لابن ابى حاتم ٢/١٧ ، شرف اصحاب الحديث للخطيب البغدادى / ٨ وصححه أحمد وابن عبد البر

(٢) الروض الباسم ١/٢٨ .

(٣) اخرجه الحاكم فى المستدرك ٣/٧٥ – ٧٦ ، واحمد فى المسند ٥/٣٨٥ .

(٤) الروض الباسم ١/٣١ ، ٣٢

(٥) اخرجه الترمذى فى سننه : كتاب العلم باب فى الحث على تبليغ السماع ٤/١٤٢ ، وأحمد فى المسند ١/٤٣٧ ، والخطيب فى الكفاية ١٧٣ والرامهرمزى فى المحدث الفاصل /١٦٤ كلهم عن عبد الله بن مسعود وأخرجه الترمذى ٤/١٤١ ، وأحمد ٥/١٨٣ والرامهرمزى فى المحدث للفاصل /١٦٤ كلهم عن زيد بن ثابت وأخرجه الدارمى فى سننه ، المقدمة باب الاقتداء بالعلماء ١/٧٥ ، والطبرانى فى الكبير ٢/ ١٣٠ ، ١٣٢ ، وابن ابى حاتم فى المجروحين ١/٥ ، جميعا عن جبير بن مطعم ، وأخرجه : الخطيب فى الكفاية /١٧٣ عن أبى امامة . والرامهرمزى فى المحدث الفاصل / ١٦٥ عن أبى سعيد الخدرى ، وعن عبد الله بن عباس والنعمان بن بشير / ١٦٦ .

(٦) الرسالة المستطرفة / ٢ .

أهل الحديث طويلة أعمارهم ووجوههم بدعا النبى مُنضَّرة

وسمعت من بعض المشايخ أنهم أرزاقهم أيضا به متكثرة

من أجل ذلك قال بعض العلماء : مامن محدث إلا وقد لحقه دعاء الرسول ﷺ بالنضرة فظهرت آثارها على وجهه .

جـ- هم خلفاء النبى ﷺ :

فقد قال ﷺ فيما يرويه عنه على بن أبى طالب رضى الله عنه : « اللهم ارحم خلفائى . قلنا : يارسول الله وَمن خلفاؤك ؟ قال : « الذين يَرْوُون أحاديثى ويعلمونها الناس »(١) وفى ذلك من التنبيه على قدر المحدثين مالايخفى على ذى لب رشيد .

د- هم أولى الناس بالرسول ﷺ :

فقد قال ﷺ : إن أولى الناس بى يوم القيامة أكثرهم علىَّ صلاة(٢) . قال ابن حبان فى صحيحه : فى هذا الحديث بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله ﷺ فى القيامة أصحاب الحديث إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم »(٣) .

هـ- هم المنصورون :

فقد قال ﷺ : « لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لايضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة »(٤) .

وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث مامعناه ؟ قال : هم أهل الحديث إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدرى من هم »(٥) ؟

---

(١) شرف أصحاب الحديث / ٢١ وأخرجه الطبرانى فى الأوسط وهو حديث حسن .

(٢) شرف أصحاب الحديث / ٥٧ والترمذى ٢/٣٥٤ وهو حديث حسن صحيح .

(٣) الحطة / ٤٠

(٤) شرف أصحاب الحديث / ٢٦ ، وابن ماجه ١/٥

(٥) شرف أصحاب الحديث / ٢٧ ، الحطة / ٤١ .

و- هم الفقهاء أولا :

وصف الرسول ﷺ حديثه بالفقه ووصف حملته بأنهم الفقهاء على الحقيقة فقال : نضَّر الله امرءا سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأدَّاها فرُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه »(١) ، ولا ريب أن المحدثين هم المقصودون بذلك فى المقام الأول كما هو ظاهر .

٢- منزلتهم عند الصحابة والأئمة

لم يكن المحدثون أقل شأنا فى نظر الصحابة رضوان الله عليهم وفى نظر أئمة الإسلام من ذلك الإطار العظيم الذى وضعهم فيه الرسول ﷺ ، بل أضافوا إليه ماظهر لهم من رسوخ قدم المحدثين فى كثير من جوانب الرفعة والتقدير على النحو الذى نبينه لك فيما يلى :

أ- هم أعلم الناس بكتاب الله :

فعن عمر رضى الله عنه قال : « سيأتى أناس يجادلونكم بشبهات(٢) القرآن خذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله »(٣) .

وقال على رضى الله عنه : « سيأتى قوم يجادلونكم فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله »(٤)

وكفى بذلك شهادة للمحدثين بتعمقهم فى فهم كتاب الله والإحاطة بما فيه من أحكام وهداية يتفوقون بسببه على من سواهم من العلماء .

ب- هم الذين يدفع الله بهم البلاء :

وفى هذا يقول فُضَيل بن عِياض : « إن لله عباداً يحيى بهم البلاد وهم أصحاب السنن »(٥) .

---

(١) أخرجه الشافعى والبيهقى عن ابن مسعود .　　(٢) المراد متشابهه .

(٣) اخرجه الدارمى فى السنن ١/٤٦ ، والآجرى فى الشريعة ١/٤٨ ، ٥٢ ، وابن بطة فى الإبانة ١/١٤ .

(٤) شرح اصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/١٢٣ .

(٥) حلية الأولياء لأبى نعيم ٨/١٠٤ .

ويقول ابراهيم بن أدهم : « إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث »(١)

وكفى بذلك فضلا للمحدثين ومنزلة عند رب العالمين .

جـ- هم فرسان الإسلام :

وفى هذا يقول ابن ذريع : « لكل دين فرسان ، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد »(٢) .

وماكان ذلك إلا لأنهم القَوَّامون على أمره الحُفَّاظُ عليه من أهل السوء والضلال والفتنة .

د- هم المُقَدَّمون ، والمرجع للعلماء فى الدين :

وفى هذا يقول عبد الله بن الإمام أحمد :

لاترغَبَنَّ عن الحديث وأهله ... فالرأى ليل والحديث نهار

ولربما جَهِلَ الفتى أَثَرَ الهدى ... والشمس بازغةٌ لها أنوار

ويقول الإمام أبو عبد الله الصورى(٣) :

قل لمن عَانَدَ الحديث وأضحى ... عائِبا أهله ومن يَدَّعيه

أبِعلمٍ تقول هذا أبِنْ لى ... أم بجهلٍ فالجهل خُلُقُ السفيه

أيُعابُ الذين حفظوا الدين ... عن التُّرُهات والتمويه ؟

وإلى قولهم وماقد رَوَوْهُ ... راجع كلُّ عالمٍ وفقيهِ

ويقول الحافظ الذهبى(٤) :

العلم قال الله قال رسوله ... إن صحَّ والإجماعُ فاجهد فيه

---

(١) شرف أصحاب الحديث / ٥٩

(٢) الحطة / ٤٢

(٣) المرجع السابق / ٤٧ .

(٤) الروض الباسم ٧/١ .

وحذار من نَصْبِ الخلاف جَهالةً

بين النبى وبين رأى فقيه

هـ- هم أركان الشريعة :

وفى هذا يقول الخطيب البغدادى : « وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة وهدم بهم كل بدعة شنيعة ، فهم أمناء الله من خليقته ، والواسطة بين النبى ﷺ وأمته ، والمجتهدون فى حفظ ملته .... وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه ، أو تستحسن رأيا تعكُف عليه سوى أصحاب الحديث ، فإن الكتاب عُدَّتُهم والرسول ﷺ فئَتُهم ، وإليه نسبتهم ، لايُعَرِّجون على الأهواء ، ولايلتفتون إلى الآراء ، يُقبل منهم مارَوَوْا عن الرسول ﷺ وهم المأمونون عليه والعدول ... وهم الجمهور العظيم ، وسبيلهم السبيل المستقيم ، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر ، وعلى الإفصاح بغير مذهبهم لايتجاسر(١) .

ويقول : « وحرسوا سنته حفظا ونقلا حتى ثَبَّتُوا بذلك أصلها وكانوا أحق بها وأهلها ، وكم من ملحد يَرُومُ أن يخلط بالشريعة ماليس منها والله تعالى يَذُبُّ بأصحاب الحديث عنها فهم الحفاظ لأركانها ، والقوَّامون بأمرها وشأنها ، إذا صَدَفَ عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون »(٢) .

وقد وقف المحدثون موقفا صلبا ضد الحشوية - الذين يحشون الأحاديث التى لا أصل لها فى الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ فيدخلونها فيها وليست منها - فَحَمَوْا حمي السنة من أكاذيبهم وصنفوا كتب الموضوعات وناقشوا فى دقائق الأوهام حُفَّاظ الثقات ، وعملوا فى ذلك أعمالا عظيمة ، وقطعوا فيها أعمارا طويلة »(٣) .

من ذلك كله يتبين لنا مدى المكانة الفائقة التى احتلها المحدثون فى الإسلام وأنهم امتداد متعين وموثوق به لروح الشريعة عبر أزمنة الإسلام وأنهم مايزالون كذلك حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

---

(١) شرف أصحاب الحديث / ٨ ، ٩ .   (٢) شرف أصحاب الحديث / ١٠ .

(٣) الروض الباسم ١/ ١٢٠ بتصرف يسير .

بين أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأى

ويشتمل على الآتى :

(١) - أصحاب الحديث

(٢) - أصحاب الرأى

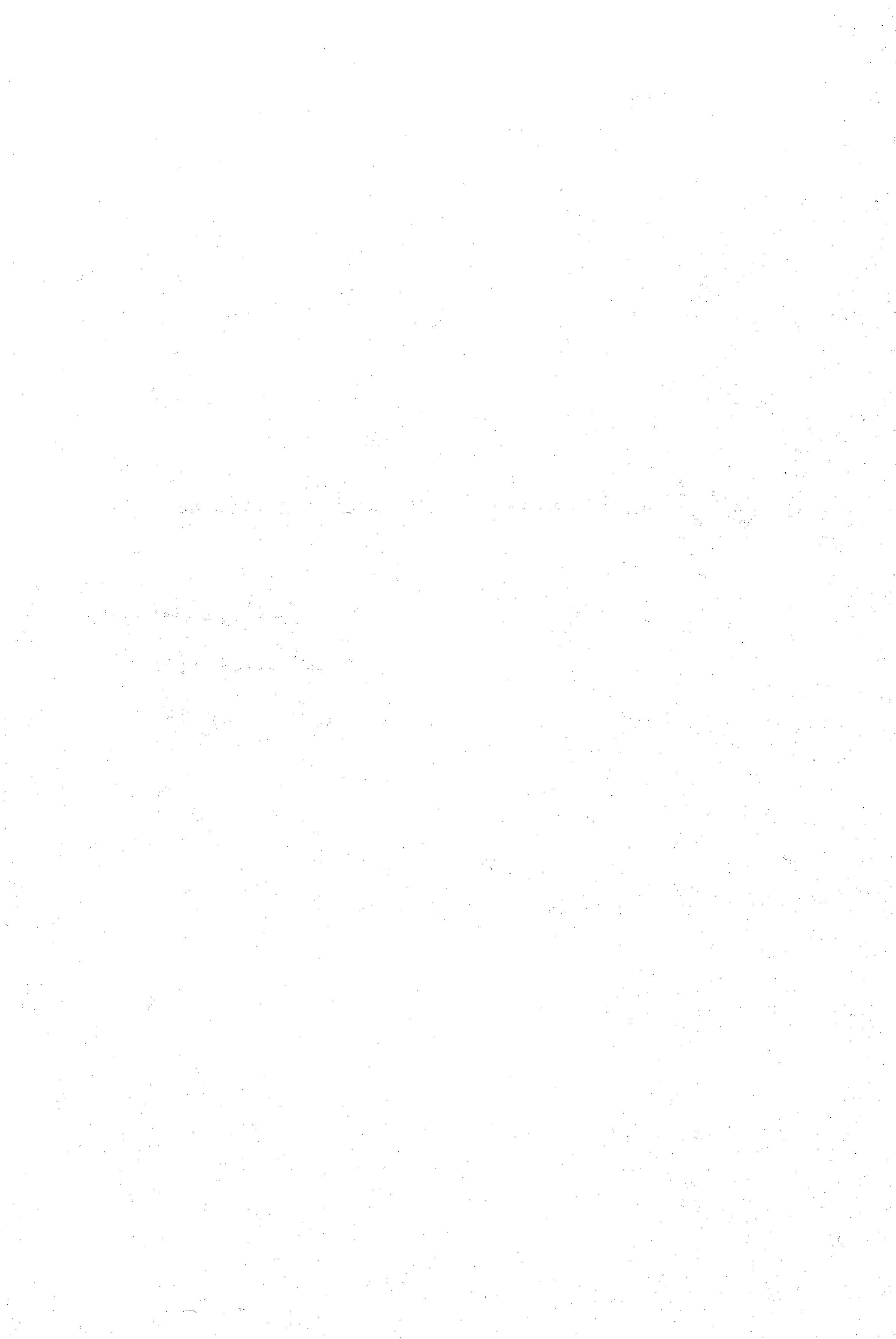

(١) أصحاب الحديث

ويشتمل على الآتى :

١- أصول أصحاب الحديث

٢- خصوم أصحاب الحديث

٣- السنة بين أصحاب الحديث وبعض خصومهم

٤- تكوين المذاهب الفقهية وأسباب اختلاف الأئمة

(١) أصحاب الحديث

هم الذين يعنون بحفظ الحديث النبوى ودراسته كما يعنون بأحوال رجاله جرحا أو تعديلا ، وهم الذين حكموا على الحديث بما تقتضيه أدق المقاييس العلمية من قبول أوردّ .

وهم الذين يعنون بالقرآن الكريم فيتخذون من نصوصه مع السنة المشرفة قاعدة للأحكام الشرعية ، ضرورة أنهما مشكاة الوحى الإلهى المتلو، وغير المتلو .

وأصحاب الحديث هم : أصحاب مالك بن أنس ، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعى ، وأصحاب أحمد بن حنبل . ويعرفون بأهل الحجاز . وذلك فى مقابلة أصحاب الرأى حيث يعرفون بالعراقيين .

وسمى أصحاب الحديث بذلك لأن عنايتهم تنحصر فى تحصيل الأحاديث ونقل الأخبار ، وبناء الأحكام على النصوص ، ولايرجعون إلى القياس الجلى أو الخفى ماوجدوا خبراً أو أثرا ، درءا لخطر الرأى وخوفا من التزيد فى شرع الله الحكيم .

فكانوا لايعتدُّون بالرأى المجرد فى مواجهة النص : فإذا سئلوا عن شئ عرفوا فيه آية أو حديثا أفتوا وإلا لم يعملوا آراءهم فيه .

فقد روى أن رجلا سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن شئ ، فقال سالم : لم أسمع فى هذا شيئا ، فقال له الرجل : فأخبرنى – أصلحك الله – برأيك ، قال : لا ، ثم أعاد عليه ، فقال : إنى أرضى برأيك ، فقال سالم : أنّى ؟ لَعَلىّ إن أخبرتك برأيي ثم تذهب فأرى بعد ذلك رأيا غيره فلا أجدك(١) .

فأنت ترى أن عمدتهم فى الإفتاء هو نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الطاهرة أخذا بقول الرسول ﷺ : « ألا إنى أوتيت القرآن ومثلهمعه(٢) .

---

(١) الملل والنحل ٢٠٦/١ . (٢) فجر الاسلام / ٢٤٣

(٣) أخرجه ابو داود ٥٠٥/٢ ، وأحمد ١٣١/٤ .

ومن أجل ذلك اعتمدوا على النصوص وحدها وإن كانت مخالفة لما ارتآه العقل ، وذلك لقصوره عن إدراك الحكمة فى تقنين الأشياء إيمانا بالوحى وانقيادا للشرع ، وتسليما بأنه الأوفق للبشرية فى أولاها وآخرتها .

ومن أجل ذلك قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه : « ماكنت أرى أن أعلى القدم أحق بالمسح من باطنها حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على أعلى قدميه »(١) .

وواضح أنه لو حكم العقل فى هذا عملا بالرأى لكان مسح الخف من أسفله أولى من أعلاه ، ضرورة أنه الموضع الطبيعى الذى ينسجم مع الحركة

والحق أن تحكيم الرأى أمر يسير لاعناء فيه ولاينبغى لصاحبه أن يدِلَّ به أو أن يفخر ، وإنما الفخر باتباع الوحى وإن خفيت علينا حكمته .

وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يبين فساد الرأى فى الدين ، وأن أُسَّ الداء فى التشبث به ، وذلك لما فيه من خطر على جوهره ، فيقول : « أصحاب الرأى هم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، وتَفَلَّتَتْ منهم فلم يَعُوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا »(٢) .

وللسبب نفسه كان أصحاب الحديث يحُطُّون من قدر الرأى فى مصادمة النص ويضعونه فى إطاره اللائق به ، فعن مالك بن مغول قال : قال له الشَّعْبِىّ - ونظر إلى أصحاب الرأى - : ماحدثك هؤلاء عن أصحاب محمد ﷺ فاقبله وماخبروك به عن رأيهم فارم به فى الحُشّ »(٣) .

بل وقفوا منه فى أقضياتهم وأحكامهم موقفا صارما ، فلم يعملوا به - سدًا للذرائع - فى أقضياتهم وأحكامهم ، وإليك أنموذجين للتدليل على ذلك :

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة / ٤٠ .

(٢) الشرح والإبانة / ١٢١ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائى ١/١٢٣ .

(٣) تأويل مختلف الحديث / ٤٠ .

(٤) الشرح والإبانة / ١٢٧ .

أولهما : ماقاله الشعبى : ماقضيت لى رأيا قط(١) .

ثانيهما : قول قتادة : لم أُفْتِ برأى منذ ثلاثين سنة(٢) .

بل أن بُغض الرأى حمل بعضهم إلى بغض المساجد التى يتخذها أصحاب الرأى قاعدة للإفتاء

فهذا هو الشعبى يقول : ولله لقد بغّض هؤلاء القوم إلىّ المسجد حتى لهو أبغض إلى من كُناسة دارى ، قلت : من هم يا أبا عمر ؟ قال : الأرأيْتيُّون . وقال : ما كلمة أبغض إلى من : أرأيْتَ(٣) .

هذا ، وكان مالك بن أنس لايقدم عليه فى السؤال كثيرا ، وكان أصحابه يهابون ذلك

قال أسد بن الفرات – وقد قدم على مالك – : وكان ابن القاسم وغيره من أصحابه يجعلوننى أسأله عن المسألة فإذا أجاب يقولون : قل له فإن كان كذا » فأقول له ، فضاق علىّ يوما فقال لى : هذه سلَيْسلَةٌ بنتُ سلَيْسلَةٍ ، إن أردت هذا فعليكبالعراق(٤) .

ومثل ذلك ماحدث بين سعيد بن المسيِّب ، وهو من أصحاب الحديث ، وبين ربيعة ، وهو من أصحاب الرأى :

فقد أخرج مالك فى الموطأ(٥) عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن (ربيعة الرأى) أنه قال : سألت سعيد بن المسيب : كم فى أصبع المرأة ؟ قال : عشر من الإبل ، فقلت : كم فى أصبعين ؟ قال : عشرون من الإبل ، فقلت : كم فى ثلاث ، فقلت : ثلاثون من الإبل ؛ فقلت : كم فى أربع ؟ قال : عشرون من الإبل ، فقلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلُها(٦) ؟ فقال سعيد : أعراقى أنت ؟ فقلت : بل متثبت ، أو جاهل ، قال سعيد : هى السنة يابن أخى .

---

(١) الشرح والإبانة / ١٢٧ (٢) المصدر السابق / ١٢٧

(٣) الموافقات ٤/١٨٦ (٤) المصدر السابق ٤/١٨٧ .

(٥) كتاب العقول باب ماجاء فى عقل الأصابع ٢/٨٦٠ .

(٦) العقل : الدية

من أجل ذلك ارتفعوا بمكانة النصوص وسَمَوْا بها عن مُهاترات الرأى وزيغ العقول ، واتخذوا من القرآن الكريم والسنة النبوية أساسا للتشريع ، وواءموا بين عنصرى الوحى الإلهى .

فكان القرآن الكريم مناط أحكامهم الأول لما اشتمل عليه من قواعد هى أصول كلية للتشريع ، وجعلوا السنة فى منزلة تالية له تبين مقاصده ، وتقيد مطلقه وتُخصِّص عامه وتوضح مبهمه وتفصل مجمله وتشرح أحكامه .

ولما كانت السنة صنو القرآن وحيا ، وتالية له منزلة ، وكان دورها بالنسبة إليه بيان مافيه بنص القرآن الكريم نفسه « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَانُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ » .

كان بيانها له هو قضاء الفصل فى تفسير المبيَّن (القرآن الكريم) لايجوز الخروج عنه ، وإلا كان خروجا عن الوحى وفرارا من مشكاته .

قال الإمام الشافعى : وليس يخالف الحديث القرآن ، ولكن حديث رسول الله ﷺ يُبَيِّنُ معنى ما أراد خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا ، ثم يلزم الناس ماسن بفرض الله فمن قَبِل عن رسول الله ﷺ فعن الله قَبِل »(١)

ومن أجل هذا قال مكحول : « القرآن أحوج الى السنة من السنة إلى القرآن»(٢)

وقال يحيى بن أبى كثير ، والأوزاعى : السنة قاضية على كتاب الله ، وليس الكتاب قاضيا على السنة »(٢)

وكان ذلك كذلك ضرورة أنها بالنسبة للأحكام العامة فى القرآن تشبه المذكرة التفسيرية فى عصرنا هذا بالنسبة للقواعد القانونية العامة فى توضيحها ، وفى اعتبار الأخذ بها(٣)

كما كان المحدثون ايضا يقدمون الحديث الضعيف على الرأى

---

(١) مفتاح الجنة / ٢٢ .   (٢) مفتاح الجنة / ٤٣ .

(٣) الشرح والإبانة / ١٢٨ ، مفتاح الجنة / ٣٥ ، ٤٣ .

والقياس إذا ألجئوا اليه ، وذلك فى فضائل الأعمال فحسب ، بشرط أن لايوجد فى الباب غيره من الأحاديث المقبولة ، ولا فتوى صحابى ، وليس هناك ما يعارضه من الأحاديث المقبولة أيضا .

وحجتهم فى ذلك أن الضعيف بهذه القيود أحب اليهم من رأى الرجال ومن القياس(١) ، لاحتمال أن يكون صحيحا فى نفس الأمر عن الرسول ﷺ ، وإنما حكموا عليه بهذا عملا بظاهر الإسناد ، وقد يضبط الضعيف ويحفظ ، ولا حرج من قبوله مادام راويه متصفا بالصدق والأمانة والديانة .

فقد روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال : سألت أبى عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه ، وأصحاب رأى فتنزل به النازلة ؟ فقال أبى : يسأل أصحاب الحديث ولا يسأل أصحاب الرأى ، ضعيف الحديث أقوى من صاحب الرأى »(٢) .

وقال الشافعى : إذا وقد وجدتم لى مذهبا ، ووجدتم خبرا على خلاف مذهبى فاعلموا أن مذهبى ذلك الخبر(٣) .

وقال ابن خزيمة : ليس لأحد قول مع رسول الله ﷺ إذا صح الخبر(٤)

وقال مجاهد : ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك من قوله إلا النبى ﷺ(٥)

وقال الأوزاعى : إذا بلغك عن رسول الله ﷺ حديث فإياك أن تقول بغيره فإن رسول الله ﷺ كان مبلغا عن الله تعالى(٦) .

وأيضا كان المحدثون يكرهون الفروض التى يتحكَّم فى استنتاجها الرأى مما لم يقع فعلا ، من أجل ذلك كانوا يعيبون على العراقيين إيغالهم فى المسائل وكثرة تفريعهم فى الرأى ، لعدم جدواها العلمى(٧) .

---

(١) راجع : تدريب الراوى ٢٦٩/١ ، قواعد التحديث / ١١٧ ، ١١٨ ، جامع بيان العلم ١٨٦/٢ ، ١٧٧ .

(٢) أعلام الموقعين ٨٨/١

(٣) الملل والنحل ٢٠٧/١ ، الروض الباسم ١٠٦/١

(٤) مفتاح الجنة / ٤٤

(٥) مفتاح الجنة / ٤٤ .

(٦) مفتاح الجنة / ٤٨ .

(٧) راجع : الموافقات ١٨٧/٤ .

١- أصول أصحاب الحديث

أجمع أصحاب الحديث على اعتبار الأصول الآتية ، لايختلفون فى واحد منها ، وهذه الأصول هى :

١- أن ماشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن .

٢- أنه خالق الخير والشر .

٣- أن القرآن كلام الله غير مخلوق .

٤- الإيمان بعذاب القبر .

٥- تقديم الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

إلا أنهم اختلفوا فى اللفظ بالقرآن لغموض وقع فى ذلك ، وكلهم مجمعون على أن القرآن بكل حال مقروءا ومكتوباً ومسموعاً ومحفوظاً غير مخلوق ، فهذا الإجماع(١) .

٢- خصوم أصحاب الحديث

ونحن إذا استثنينا اليهود فإننا نجدهم ينحصرون فيما يلى :

١- المتكلمون .

٢- المعتزلة (القَدَريّة) .

٣- الرافِضَة .

٤- الخوارج (القرآنيون) .

٥- الجَهمية .

٦- المُرْجِئَة .

٧- الزنادقة .

٨- المؤرخون :

ويقصَد بهم غير المؤرخين المحدثين ، وإنما الذين يعتمدون على مجرد النقل غثا أو سمينا مما يؤدى إلى المغالط فى الأخبار ، وربما وضعوا من أناس ورفعوا أناسا إما لتعصب أو لجهل ، أو لمجرد اعتماد على نقل من لايوثق به ، أو

---

(١) راجع تأويل مختلف الحديث / ١٤ ، الشرح والإبانة / ١٧٤ .

لغير ذلك من الأسباب ، ومن أجل ذلك كان نقدهم للرواة والمرويات مجافيا لطبيعة الأشياء من تحكيم المنهج والنقد التاريخيين فى غير موضعه(١) .

٩- القُصَّاصُ والمُذَكّرون « الوُعَّاظ » :

ويُقصَد بهم هؤلاء الذين ناصبوا المحدثين العَداء وجوّزوا لأنفسهم الكذب على الرسول ﷺ والوضع فى الترغيب(٢) والترهيب ، ترغيباً للناس فى الطاعة وترهيباً لهم عن المعصية كالكرَّامية(٣) ، أو الذين يلجأون إلى الإغراب قصدا للاشتهار

فقد روى ابن الجوزى بإسناده إلى أبى جعفر بن محمد الطيالسى قال : صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من قال لاإله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان ، وأخذ فى قصته نحواً من عشرين ورقة ، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد بن حنبل ، فقال له حدثته بهذا ؟ فقال : والله ماسمعت هذا إلا الساعة ، فلما فرغ من قصته وأخذ العطيات ثم قعد ينتظر بقيَّتها ، قال له يحيى بن معين بيده : أى : تعال ، فجاء مُتَوَهِّما لنوال ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، فقال : أنا يحيى بن معين ، وهذا أحمد بن حنبل ، ماسمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، ماتحقَّقْتُ هذا إلا الساعة ، كأن ليس فيها يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل غيركما ، وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، فوضع أحمد كمه على وجهه ، وقال : دعه يقوم ، فقام كالمستهزئ بهما .

---

(١) راجع : مقدمة ابن خلدون / ٩ . قاعدة فى المؤرخين / ٥٩

(٢) التبصرة والتذكرة : ٢٧٣/١ ، راجع : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٢٩٥/٤ .

(٣) نسبة الى محمد بن كرَّام السجستانى .

١٠- المتصوفة :

ونقصد بهم أصحاب الشطحات ، وهم غير الذين استقاموا على منهاج الشريعة ممن يوصفون فى الإسلام بأهل الزهد ، وإنما من يذهبون مذهب التجسيم والحلول وغير ذلك مما لايصح فى شرع الله(١) .

وكان لبعض أصحاب الحديث مع المتصوفة وقفات ، من أمثلتها ماحدث بين الإمام أحمد بن حنبل – وهو محدث – مع الإمام الحارث بن أسد المحاسبى – وهو متصوف – فقد هجره الإمام أحمد وكره صحبته لمن استشاره فيها ، لأن المحاسبى تكلم على الوساوس والخطرات معتمداً على مجرد الرأى والذوق دون استناد إلى دليل شرعى(٢) ، وأيضا موقف الإمام الذهبى مع المتصوفة فى مواضع كثيرة من كتابه : سير أعلام النبلاء .

١١- أصحاب الرأى :

ويقصد بهم أهل الفقه بالرأى وهم أهل العراق وسوف نفرد لهم فصلا مستقلا بعد الفراغ من الكلام عن أصحاب الحديث إن شاء الله تعالى .

٣- السنة بين أصحاب الحديث ، وبعض خصومهم

سبق أن ذكرنا أن أصحاب الحديث هم حملة الوحى المتلو ، وغير المتلو منذ صدوره عن النبى ﷺ ، وأنهم الطريق المتعين لنقله ، وأنهم أعلم الخلق به وبأحكامه لأنهم سَبَرُوا غَوْرَه وعرفوا دقائقه وأحاطوا بكل مايتصل به من علوم ومعارف ، ووقفوا سداً منيعاً يَذُودون عن حياضه ويدافعون عن حُرْمَته ، وأنهم الذين تمسكوا بنصوص القرآن والسنة كما تمسكوا بالإجماع وبالقياس واجتهدوا فى استنباط الأحكام منها .

وفى مقابلة هذا العمل العظيم من جانبهم أعطى بعض خصومهم لأنفسهم الحق فى التزيد على رسول الله ﷺ ، فأعملوا آراءهم فيما لايجوز إعمال

---

(١) راجع : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٤/٣٠٥

(٢) قاعدة فى الجرح والتعديل / ٥٦ .

الرأى فيه مما يصادم النص الشرعى الثابت ووضعوا أحاديث على الرسول ﷺ ولو أنهم أعملوه فيما بين أيديهم من نصوص لاستنباط الأحكام منها ، أو أعملوه فيما لانص فيه أخذا من روح الشريعة لكانت لديهم مندوحة شرعية يؤجرون عليها ثواباً من عند الله أخطأوا فى ذلك أو أصابوا .

لكنهم أجهدوا أنفسهم فى الكذب على رسول الله ﷺ ليُضفُوا على افترائهم روح القدسية والشرعية ، مما أثقل كواهل المحدثين فى جمع تلك الروايات المصنوعة على رسول الله ﷺ وبيان زيفها وبطلانها ، انتصارا لدين الله واعتصاماً بما ثبت عن رسول الله ﷺ .

وسوف أسوق لك للتدليل على ذلك شهادة واحد من خصوم أصحاب الحديث فى الأزمنة المتأخرة وخبير من أصحاب المدرسة العقلية دون أن نزيد على ماقاله حرفا واحدا .

قال : « وكانت هذه المدرسة - أى مدرسة الحديث - سبباً غير مباشر(١) لوضع الحديث ، فقد رأى قوم لايتحَرَّوْن الصدق أن هناك مسائل لاتُعَدّ لم يرد فيها نص ، ورأوا أعلام مدرستهم - أى مدرسة الحديث - لاتُقْدِمُ على الرأى تَحلُّ به المشاكل ، فوضعوا الأحاديث الكثيرة يُغَطُّون بها هذا الموقف(٢)

وكفى بذلك شهادة .

أما أهم خصوم أصحاب الحديث فهم : أصحاب الرأى ، والرافضة والعقليون ، والقصاص .

ولعله من النافلة هنا أن نقرر أن هناك طوائف أخرى ذات اتجاهات خاصة ساهمت أيضا فى ذلك المسلك غير أن المقام لايسمح بسردها هنا ، وإنما اقتصرنا على مايتلاءم مع هذا البحث

وإليك هؤلاء الخصوم الذين تزيدوا على رسول الله ﷺ :

١- أصحاب الرأى :

يقول الأستاذ أحمد أمين : « وكذلك الفقه ، فلا تكاد تجد فرعا فقهيا مختلفا فيه إلا حديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذلك ، حتى مذهب أبى حنيفة الذى يذكر

(١) على زعمه .　　　(٢) فجر الاسلام / ٢٤٤ .

العلمـاء أنه لم يصـح عنـده إلا أحـاديث قليلـة ، قال ابن خلدون « إنهـا سبعة عشر »[١]ملئت كتبه بالأحاديث التى لاتُعَدّ وأحياناً بنصوص هى أشبه مايكون بمتون الفقه ، ويطول بنا القول لو ذكرنا أمثلة على هذا النحو من الوضع »[٢] وهو – بالطبع – يقصد أن مذهب أبى حنيفة يعتمد فى جملته على الأحاديث الموضوعة وانها مما يصح إيرادها فى شرع الله ، وذلك جريا على مذهبه (أى احمد أمين) فى الاعتداد بها والتشدق بفضلها كما ستعلم من نصوصه قريبا .

٢- الرافضة :

يقول الأستاذ أحمد أمين : واعلم أن أصل الكذب فى حديث الفضائل كان من جهة الشيعة **فإنهم وضعوا فى مبدأ الأمر أحاديث** مختلفة فى صاحبهم « يقصد على بن أبى طالب رضى الله عنه » حملهم عليها عداوة خصومهم[٣] .

٣- أصحاب المذهب العقلى : المتكلمون ، والمعتزلة (القَدَرِيَّةُ) والجَهْمِيَّة :

يقول الأستاذ أحمد أمين : « الخلافات الكلامية والفقهية ، فمثلا اختلف علماء الكلام فى القَدَر ، أو الجَبْر والاختيار فأجاز قوم لأنفسهم أن يؤيدوا مذهبهم **بأحاديث يضعونها ينُصُّون** فيها حتى على التفاصيل الدقيقة التى ليست من مسلك الرسول التعرض لها ، وحتى ينصون فيها على اسم الفرقة المناهضة لهم ، بل واسم رئيسها ولعنه ولعنِهم كذلك[٤] .

ومن العجيب أن المدرسة العقلية : ذات العداء التقليدى لأصحاب الحديث والتى تختص نفسها بالذكاء مازال عدواؤها للسنة باقيا يتخطى رقاب الأزمنة ، فتشيد بالعقل بل **وترفع من شأن الأحاديث الموضوعة** على

---

(١) يقصد الاستاذ احمد أمين أنها سبعة عشر حديثا ، لكن الحق أنها سبعة عشر مسندا يحمل كل منها أحاديث كثيرة نسبيا مما جعل بعض المتأخرين يعُدُّ الإمام أبا حنيفة واحدا من حفاظ الحديث فهو عندهم حافظ وفقيه ، راجع : تذكرة الحفاظ ١٦٨/١ ، والعبر فى خبر من غبر ٣١٤/١ ، وتهذيب التهذيب ٤٤٩/١٠-٤٥٢ ، أما ما أشرت اليه من الوضع فهى شهادة من الأستاذ أحمد امين وهى مقولة قابلة للنقد عند التفصيل .

(٢) فجر الاسلام / ٢١٤ (٣) فجر الاسلام / ٢١٣ (٤) فجر الاسلام /٢١٤

رسول الله ﷺ وتعتبرها تشريعاً راقياً فى دين الله عز وجل .

يقول الأستاذ أحمد أمين : « وهذه المدارس على اختلافها رَقَّت التشريع رُقِيًا بَيِّنًا بما بحثت واستنبطت ، **حتى الأحاديث الموضوعة نفسها كان لها فضل فى التشريع** فإنها لم توضع اعتباطا ، ولا كانت مجرد قول يقال وإنما كانت فى الغالب نتيجة تفكير فقهى ، وبحث واجتهاد ، ثم وضع هذا الرأى وهذا الاجتهاد فى قالب حديث »(١) .

ويقول : « وبعد . فقد كان للحديث سواء منه ما كان صحيحا أو **موضوعا** أكبر الأثر فى نشر الثقافة فى العالم الاسلامى »(٢) .

أقول : ومازالت أذيال هذه المدارس باقية الى يوم الناس هذا ممن يعتدون بالفكر ويتشدَّقون بالرأى وإن خالف القرآن وصحيح السنة ، بل وممن يحملون درجات علمية راقية .

٤- القُصَّاص والمُذَكِّرُون (الوُعَّاظ) :

يقول الأستاذ أحمد أمين : قال ابن الجوزى فى كتابه « الموضوعات » معظم البلاء **فى وضع الحديث من القصاص** لأنهم يريدون أحاديث تُرَقِّقُ وتنفق ، والصحاح تَقِلُّ فى هذا(٣) .

ونحمد الله عز وجل على أن عصم عقول أصحاب الحديث من الزيغ ، وثبَّت قلوبهم على الحق فابتعدوا عن جهالات الرأى وضلالاته ، فلم يجرؤ أحد على اتهامهم باختلاق الحديث على رسول الله ﷺ بل ظلت سيرتهم نقية واتجاهاتهم فى التشريع مستقيمة على مر الزمان .

غير أن هناك أمرا يجدر بنا أن نشير اليه ، وهو وجود بعض الأحاديث الموضوعة فى بعض المؤلفات الحديثية ، هل كان ذلك عن قناعة من المحدثين ؟ أو عن غفلة منهم فى إيراده ؟ وما الفرق بينهم وبين العلماء غير المتخصصين فى هذا المجال اذا ؟ .

---

(١) فجر الاسلام / ٢٤٥ . (٢) المصدر السابق / ٢٢٣ (٣) ضحى الاسلام ٢/ ١٢٧ .

نقول : إنه من المقطوع به أن واحدا من المحدثين لايجيز لنفسه الكذب على رسول الله ﷺ لأنه يدرك مَغَبَّة ذلك على نفسه ودينه أخذا من قول الرسول ﷺ : « من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »(١)

وقد مر بك آنفا مايثبت طُهْر ألسنتهم وأقلامهم وأنهم المتمسكون بنصوص الشريعة وروحها .

ولم يكن إيراد الحديث الموضوع للمحدث فى كتابه عن قناعة أو جهل وإنما ورد فيه **للأسباب الآتية :**

١- الجرى على قاعدة المحدثين فى اصطلاحهم التأليفى « قَمِّشْ ثم فَتِّشْ » بمعنى : أن المحدث يقوم أولا بجمع المادة العلمية أملا فى إبعاد الغث عنه . إلا أنه لم يتوفر له إتمام تهذيبه .

٢- أن إثباته من أخطاء النساخين الذين ينسخون للمحدث كتبه ، وليس له جريرة فيما صنع غيره .

٣- أن إثباته كان لذهول منه .

٤- أن إثباته كان نسيانا منه .

٥- أن إثباته كان سبق لسان منه .

قال شيخ الاسلام محمد بن سالم الحفنى فى حاشيته على كتاب «السراج المنير شرح الشيخ على بن أحمد بن محمد العزيزى على الجامع الصغير» ، ما نصه(٢) : « وسبب الوضع إما نسيان ، أو سبق لسان ، كأن يحفظ حديثا فعند وضعه فى كتابه ينسى فيضع غيره ، وذلك الغير موضوع ، أو عند تقريره يسبق لسانه لغيره الموضوع .

أما الفرق بين المحدثين وغيرهم من الجهابذة أصحاب التخصصات الأخرى ، فهو أن المحدث لايدخل الحديث الموضوع فى كتاب إلا على نحو ما أشرت اليه ، فإن علمه بعلل الأحاديث وإحاطته بالثقات والمجروحين من رجالها

---

(١) أخرجه مسلم ٤/٢٢٩٨ .

(٢) حاشية الحنفى على السراج المنير للعزيزى ١/٥

وحفظ أسانيدها ومتونها ، وإجادة تطبيق قواعد علومها كل ذلك مما يحملنا على دفع أدنى الريبة عنه شاء الناس أو ، أبوا .

أما غيرهم فإنهم يدخلونه فى مؤلفاتهم قصدا، وعن سلامة نية بصحته .

يظاهرنا على ذلك عدم تخصصهم به ، وهذا لايقدح فى منزلتهم العلمية التى تخصصوا بها ولايقدح فى مؤلفاتهم بعامة ، ولا فى سلامة الأغراض التى من أجلها ألَّفوا كتبهم ، قال الإمام المناوى : « وهذا لايقدح فى جلالتهم بل ولا فى اجتهاد المجتهدين ، إذ ليس من شرط المجتهد الإحاطة بحال كل حديث فى الدنيا »(١) .

وبهذا يتبين لك صدق ماقررناه من أنهم عدول هذه الأمة ، وأنهم الطريق المتعين لحفظ الملة ، وأنهم خلفاء النبىﷺ ، وأولى الناس به ، وأنهم هم المنصورون ، وأنهم الفقهاء على الحقيقة ، وأنهم أعلم الناس بكتاب الله ، وأنهم الذين يدفع الله بهم البلاء ، وأنهم أركان الشريعة وفرسان الإسلام المقدَّمُون على صنوف العلماء ، كل ذلك عن جدارة لاعن هوى أو تحيز .

٤- تَكْوين المذاهب الفقهية وأسباب اختلاف الأئمة

سار الحديث جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم يحدد الملامح التشريعية للأمة منذ فجر الدعوة الإسلامية ، وهو وإن كانت سنواته قليلة فى عهد الرسولﷺ إلا أن آثاره كانت جليلة ، فقد خلَّف العصرُ النبوىُّ نصوص الأحكام فى كل منهما ، كما خلَّف عدة أصول كلية لاستنباط الأحكام الشرعية منها ، وأرشد إلى عدة مصادر ودلائل يُتعرَّف بها حكمُ ما لانصٌّ على حكمه ، وبهذا خلَّف بالتعاون مع القرآن الكريم أُسُسَ التشريع الكامل .

وكان من الطبيعى أن تكون السلطة التوجيهية للتشريع فى هذا العهد للرسولﷺ وحده ، ضرورة أن الوحى مايزال ينزل ، وأن الرسولﷺ مايفتأ يتابع عن قرب حركة المد الإسلامى ومايعترض طريقه من عقبات وما يعرض له

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢١/١ ، راجع : كشف اللثام ٣٤/١ ، ٣٥ للمؤلف .

من أقضيات وأحكام ، وما كان لأحد غيره من المسلمين أن يستقل بتشريع حكم في واقعة لنفسه أو لغيره مع وجوده ﷺ وتَيسرِ الرجوع إليه ، فقد كانوا إذا عرضت الحادثة أو شجر الخلاف ، أو خطر السؤال أو الاستفتاء رجعوا إلى الرسول ﷺ وهو يفتيهم ويفصل في خصوماتهم ، ويجيب على أسئلتهم تارة بآية أو بآيات يوحي الله بها إليه ، وتارة باجتهاده الذي يعتمد فيه على إلهام الله له ، أو على مايهديه إليه عقله وبحثه وتقديره

وكل ماصدر عنه من هذه الأحكام هو تشريع للمسلمين يجب عليهم أن يتبعوه سواء كان من وحي الله أم من اجتهاد نفسه لأن مرجع الكل آخرا إلى الله سبحانه .

وعلى هذا فإن التشريع في عهد الرسول ﷺ كان إلهيا كله ، لأن مصدره إما وحي الله في القرآن ، وإما اجتهاده ﷺ ببحثه ونظره ولكنه ملحوظ برعاية الله له ، فإن جاء صوابا أَقَرَّه الله عليه وإن جاء غير صواب رد الله فيه رسوله إلى الصواب .

هذا ، وقد اشتملت النصوص التي خَلَّفَهَا الوحي من قرآن أو سنة على أحكام ثلاثة :

١- **أحكام اعتقادية** كالإيمان بالله ورسله واليوم الآخر وغيرها ، وهذا النوع من الأحكام هو أساس الدين .

٢- **أحكام أخلاقية** كالأمر بالفضائل ومكارم الأخلاق والنهي عن الرذائل وسفاسف الأمور وهذا النوع من الأحكام يكمل ماسبقه ، لأن تكوينَ العقيدة وتقويم الخلق هما الأساس في تكوين الأمة والذي ينبني عليه كل تشريع ينتظم شئونهم .

٣- **أحكام عملية** تتعلق بأعمال المكلفين من عبادات ومعاملات وجنايات وخصومات وعقود وتصرفات ، وهو مايسمى « الفقه » ، وهو المراد من الأحكام عند الإطلاق

وتخصيصه بالفقه اصطلاح طارئ للمتأخرين ، فالفقه في نصوص القرآن والسنة يشتمل في حقيقته الفهم في الدين كله عقائده وأخلاقه وعباداته ومعاملاته حسبما سبق أن بينت لك في المراد من حديث « رب حامل فقه إلي من هو أفقه منه » ، فارجع اليه إن شئت .(١)

(١) راجع : صفحة / ٢٨ من هذا الكتاب .

هذا ، وقد ظلت السنة معتمدا للأصحاب رضوان الله عليهم فى الأحكام كأساس ثان للتشريع بعد كتاب الله عز وجل إلا أنهم زادوا على هذين الأصلين الكريمين بعد وفاة الرسولﷺ اجتهادهم فيما لانص فيه من قرآن أو سنة ، فكانت إذا عرضت حادثة أو وقعت خصومة نظر أهل الفتيا من الصحابة فى كتاب الله وسنة رسوله ، فإن وجدوا مايدل على حكمها أمضوه ، وإن لم يجدوه اجتهدوا فى معرفة حكمها واستنبطوه بالقياس على ماورد فيه النص أو بما تقتضيه روح التشريع ومصالح الناس .

فعلماء الصحابة خَلَفُوا الرسولﷺ فى رجوع المسلمين إليهم ، وقد تَوَلَّوْا هذه المهمة التوجيهية للتشريع بسبب مميزاتهم التى امتازوا بها :

فقد طالت صحبتهم للرسولﷺ ، وحفظوا عنه القرآن والسنة وشاهدوا أسباب نزول الآيات وورود السنن ، وكثير منهم كانوا مستشارى الرسولﷺ فى اجتهاده

فلهذه المزايا كانوا أهلا لأن يُبَيِّنُو النصوص ويجتهدوا فيما لانص فيه وكانوا مرجعا للمسلمين موثوقا به فى كل مايصدر عنهم من بيان أو فتوى .

أما عدد الذين عرفوا من الصحابة بالإفتاء فهم مائة ونيف وثلاثون مابين رجل وامرأة ، وكان أكثر المفتين بالمدينة ، فلما امتد الفتح الإسلامى تفرقوا فى الأمصار .

ولهذا كان الاستنباط فى الشريعة فى أول هذا العهد باجتهاد الجماعة ثم صار بعد ذلك باجتهاد الأفراد ، **وإليك أشهرهم :**

كان بالمدينة : الخلفاء الأربعة ، وزيد بن ثابت ، وأبى بن كعب ، وعبد الله بن عمر ، وعائشة .

وكان بمكة : عبد الله بن عباس ، وبالكوفة على بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وبالبصرة : أنس بن مالك ، وأبو موسى الأشعرى ، وبمصر : عبد الله بن عمرو بن العاص .

وقد ظلت السنة فيما بعد الصحابة كسالف عهدها مصدرا أصيلا فى التشريع بعد كتاب الله عز وجل مضافا إليها اجتهاد الصحابة ، فرديا كان

ذلك أو إجماعا إلا أنه زاد الاجتهاد بالقياس ، أو بأى طريق من طرق الاستنباط فكان المفتى إذا وجد نصا فى القرآن أو السنة يدل على حكم ما استُفْتِى فيه وقف عند هذا النص ولايتعدى حكمه ، وإذا لم يجد فى الواقعة نصا ووجد سلفه من المجتهدين أجمعوا فى هذه الواقعة على حكم وقف عنده وأفتى به ، وإذا لم يجد نصا على حكم الواقعة ولا إجماعا على حكم فيها اجتهد واستنبط الحكم بالطريقة التى أرشد إليها الشارع للاستنباط .

ولعلك على ذكر مما قررناه من أنه لم يقع اختلاف فى حكم الواقعة فى العهد النبوى لوجود الرسول ﷺ بينهم ولكنه فى عهد الصحابة لما تعدد المجتهدون فى الشريعة منهم ، وقع بينهم اختلاف فى بعض الأحكام ، وصدرت عنهم فى الواقعة الواحدة فتاوى مختلفة ، وإن الاختلاف كان لابد أن يقع لأن فهم المراد من النصوص يختلف باختلاف العقول ووجهات النظر ، ولأن السنة لم يكن علمهم بها وحفظهم لها على السواء ، وربما وقف بعضهم منها على مالم يقف عليه الآخر ، ولأن المصالح التى تستنبط لأجلها الأحكام يختلف تقديرها باختلاف البيئات التى يعيش فيها المجتهدون ، على أنهم جميعا متفقون على مصادر التشريع وترتيب رجوعهم إليها ، أى أنهم اختلفوا فى أحكام بعض الوقائع فقط .

ولما آل أمر استنباط الأحكام فى القرنين الثانى ، والثالث الهجريين إلى طبقة الأئمة الكبار من الفقهاء ، اتسعت مسافة الخلاف بين المجتهدين حتى صار لكل فريق منهم مذهب خاص يتكون من أحكام فرعية ، استنبطت بخطة فقهية خاصة .

ويرجع اختلاف الخطة الفقهية للأئمة إلى اختلافهم فى أمرين هامين :

١- اختلافهم فى النزعة الفقهية :

وقد ظهر ذلك جلياً فى انقسامهم إلى أهل الحديث - ومنهم أكثر مجتهدى الحجاز - وفريق أهل الرأى ومنهم أكثر مجتهدى العراق .

وليس معنى هذا الانقسام أن فقهاء العراق لايصدرون فتاواهم إلا عن الرأى وأن فقهاء الحجاز لايصدرون فتاواهم إلا عن الحديث ، وإنما هم جميعاً متفقون على أن الحديث حجة شرعية ملزمة ، وأن الاجتهاد بالرأى أى بالقياس حجة شرعية فيما لانص فيه .

غير أن الاجتهاد بالرأى عند العراقيين تجاوز هذا المسموح به شرعاً إلى غير المسموح به ، فردَّ السنة الثابته بالرأى المجرد فى كثير من أحيانه ، مما جعلهم يتسمون بفقهاء الرأى .

٢- اختلافهم فى بعض المبادئ اللغوية التى تطبق على فهم النصوص :

وقد نشأ ذلك من اختلاف وجهات النظر فى استقراء الأساليب العربية

فمنهم من رأى أن النص حجة على ثبوت حكمه فى منطوقه ، وعلى ثبوت خلاف حكمه فى مفهومه المخالف

ومنهم من لم ير هذا

ومنهم من رأى أن فعل الأمر المطلق للإيجاب ولايصرف عنه إلا بقرينة

ومنهم من رأى أنه لمجرد طلب الفعل ، والقرينة هى التى تُعَيِّن الإيجاب أو غيره

فكان ذلك الاختلاف الذى أشرت إليه سبباً مباشراً فى تكوين المذاهب الفقهية واختلاف آرائها .

وإليك نبذة يسيرة عن مذاهب أصحاب الحديث وأصولهم وخططهم الفقهية لاستنباط الأحكام الشرعية .

١- المذهب المالكى

وينتسب هذا المذهب إلى الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى[(١)] نسبة إلى ذى أصبح - قبيلة من اليمن - وقد كان جده أبو عامر من

---

(١) ترجمته فى : الكامل لابن الأثير ١٠١/٥ ، المعارف لابن قتيبة /٤٩٨ ، مشاهير علماء الأمصار /١٤٠ ، هدية العارفين ١/٢ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ ، وفيات الأعيان ١٣٥/٤ ، الأعلام ٣٠٢/٢ ، معجم المؤلفين ١٦٨/٨ ، الفهرست لابن النديم /٢٨٠ ، كشف الظنون ١٩٠٧/٢ ، دول الاسلام ١١٥/١ ، ١١٦ ، الخلاصة ١/٣ ، تهذيب التهذيب ٥/١٠ ، تاريخ الخميس ٣٣٢/٢ ، الكاشف ١١٢/٣ ، تهذيب الاسماء : الجزء الثانى من القسم الأول /٧٥ ، حلية الأولياء ٣١٦/٦ ، طبقات الحفاظ /٨٩ ، البداية والنهاية ١٧٤/١٠ ، فهرس المكتبة الظاهرية /٣٨٦ ، صفة الصفوة ١٧٧/٢ ، معجم المطبوعات العربية ١٦٠٩/٢ ، ١٨١٠ ، اللباب فى تهذيب الأنساب ٦٩/١ ، مفتاح السعادة ٢١٦/٢ تاريخ الفسوى ١٧٠/١ ، العلل لابن المدينى /٤٠ .

أصحاب النبىﷺ ، ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة بالمدينة المنورة ، وتوفى بها سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة ، ولم يرحل من المدينة إلى غيرها من البلاد ، وكان إماماً فى الحديث وإماماً فى الفقه معاً ، وقد أجمع الناس على فضله وإمامته فى كل منهما .

خطته الفقهية

للإمام مالك أربعة أصول تمثل خطته الفقهية فى تكوين مذهبه ، إضافة الى القرآن الكريم والسنة النبوية المشهورة نبينها لك فيما يأتى :

١- **سد الذرائع** ، وذلك إذا جَرَّ العمل بالحديث إلى محظور كاعتقاد المندوب واجباً أو نحوه ، لذا لم يأخذ بحديث صيام ست من شوال مع ثبوت الحديث فيه ، تعويلا على أصل سد الذرائع(١) مخافة التزيد فى شرع الله والقول فيه بالرأى وإيجاب ذلك ، وإن كان لايَرُدُّ الحديث فى ذاته .

٢- **إذا عضد الحديث** قاعدة أخرى قال به ، وإن كان وحده تركه ، لذلك ترك حديث ولوغ الكلب ، قال : لأن هذا الحديث عارض أصلين عظيمين :

أحدهما : قول الله تعالى « فَكُلُوا مِماً أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ »(٢) .

ثانيهما : أن علة الطهارة هى الحياة وهى قائمة فى الكلب(٣) .

٣- **يحكى عنه أنه رد خبر** الواحد إذ خالف القياس ، محتجاً فى ذلك :

أ- بعمل بعض الصحابة والتابعين رضى الله عنهم .

ب- وبأن القياس حجة بإجماع السلف من الصحابة ، وفى اتصال خبر الواحد إلى النبىﷺ شبهة .

جـ- وبأن القياس أثبت من خبر الواحد لجواز السهو والكذب والغلط على الراوى ولايوجد فى القياس إلا شبهة الخطأ ، ومافيه شبهة واحدة أولى بالعمل .

---

(١) راجع : الموافقات للشاطبى ٣/١

(٢) سورة المائدة : الآية رقم (٤)

(٣) الموافقات ٣/١١

د- وبأن القياس لايحتمل تخصيصاً والخبر يحتمل ، فكان غير المحتمل أولى من المحتمل(١) .

لكن قال صاحب الكشف نقلا عن صاحب القواطع : وهذا القول بإطلاقه سمج مستقبح عظيم وأنا أُجلٍّ منزلة مالك عن هذا القول ولايدرى ثبوته عنه(٢) .

٤- تقديم عمل أهل المدينة على خبر الواحد إذا كان مخالفاً له ، وذلك إذا لم يجد مايعتمد عليه فى كتاب الله أولا ثم السنة المشهورة ثانيا

والسر فى ذلك اعتقاده أن أهل المدينة توارثوا ما كانوا يعملون به عن سلفهم ، وسلفهم توارثوه عن الصحابة ، فكان ذلك أثبت عنده من خبر الواحد ، وبعد السنة يرجع إلى القياس ومما لاشك فيه أن كثيراً من مسائل مذهبه بنى على المصالح المرسلة .

٢- المذهب الشافعى

وينتسب هذا المذهب إلى الإمام محمد بن إدريس القرشى(٣) ، ويلتقى نسبه مع النبىﷺ فى عبد مناف ، ولد سنة خمسين ومائه من الهجرة بمدينة غزة يتيما ثم انتقلت به أمه إلى مكة ، وتوفى بمصر سنة أربع ومائتين من الهجرة .

خطته الفقهية

للإمام الشافعى فى مذهبه أصول تمثل خطته الفقهية فى

(١) السنة المطهرة بين أصول الأئمة / ٦٥ (٢) المصدر السابق / ٦٥ .

(٣) ترجمته فى : الديباج المذهب ٢/١٥٦ ، كشف الظنون ١/٣٢ ، ١٦٨٣ ، الأعلام ٦/٢٤٩ ، طبقات الحفاظ /١٥٣ ، البداية والنهاية ١٠/٢٥١ تذكرة الحفاظ ١/٣٦١ ، معجم المؤلفين ٩/٣٢ ، تهذيب التهذيب ٩/٢٥، وفيات الأعيان ٤/١٦٣ ، الكامل لابن الأثير ٥/٩٦ ، فهرس المكتبة الظاهرية /٣١٦ ، حلية الأولياء ٩/٦٣ ، صفة الصفوة ٢/٢٤٨ ، الفهرست لابن النديم /٢٩٤ ، تاريخ الخميس ٢/٣٣٥ ، تهذيب الأسماء : الجزء الاول من القسم الاول / ٤٤-٦٧ ، هدية العارفين ٢/٩ ، دول الاسلام ١/١٢٧ الخلاصة ٢/٣٧٧ ، حسن المحاضرة ١/٣٠٣ ، الكاشف ٣/١٧١ ، مفتاح السعادة ٢/٢٢١ .

تكوين مذهبه ، وقد حدَّد هذه الخطة بنفسه ، قال : الأصل قرآن أو سنة فإن لم يكن فقياس عنهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو المنتهى ، والإجماع أكبر من الخبر المفرد ، والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل المعانى فما أشبه منها ظاهره أو لاها به ، ولايقاس أصل على أصل ، ولايقال للأصل : لم ؟ وكيف ؟ وإنما يقال للفرع لم ؟ فإذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة » ا.هـ(١) .

٣- المذهب الحنبلى

وينتسب هذا المذهب إلى الإمام أبى عبد الله أحمد بن(٢) محمد بن حنبل الشيبانى المروزى ، ولد ببغداد سنة أربع وستين ومائة من الهجرة ، وتوفى ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين من الهجرة .

خطته الفقهية

للإمام أحمد فى مذهبه أصول تمثل خطته الفقهية فى تكوين مذهبه ، نبينها فيما يلى :

أولها : القرآن الكريم ثم السنة المطهرة ، فإذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى من خالفه كائنا من كان ، ولم يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولاقياسا ولا قول صاحب ولاعدم علمه بالمخالف الذى يسميه كثير من الناس إجماعا ويقدمونه على الحديث الصحيح .

ثانيها : فتاوى الصحابة ، فإذا وجد لأحدهم فتوى لايعرف لها منهم

---

(١) راجع ايضا : الأم ٢/٢٥٩ ، الرسالة / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٧٦ .

(٢) ترجمته فى : طبقات الحفاظ /١٨٦ ، مفتاح السعادة ٢/٣٢ ، الأعلام ١/٩٢ ، حلية الأولياء ٩/١٩١ معجم المؤلفين ٢/٩٦ ، دول الاسلام ١/٤٦ ، طبقات علماء افريقية /٩٢ مع التعليق ، الخلاصة ١/٢٩ تاريخ الخميس ٣/٣٣٨ ، الكاشف ١/٦٨ ، صفة الصفوة ٢/٣٢٦ ، تهذيب الاسماء واللغات : الجزء الأول من القسم الاول / ١١٠ ، الفهرست لابن النديم /٣٢٠ البداية والنهاية ١٠/٣٤٠ ، ٣٤١ ، تهذيب التهذيب ١/٧٢ ، النجوم الزاهرة ٢/٣٠٤ ، مناقب الإمام أحمد .

مخالفا فيها لم يتجاوزها إلى غيرها ، ولم يسم ذلك إجماعا ، وهو لايقدم على هذا عملا ولا رأيا ولاقياسا .

ثالثها : إذا اختلف الصحابة تَخَيَّرَ من أقوالهم أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم .

رابعها : الأخذ بالحديث الضعيف ، وهو الحديث الحسن فى اصطلاح المتأخرين(١) ، وذلك إذا لم يوجد فى الباب غيره من الأحاديث الصحيحة ، وليس المراد بالحديث الضعيف فى اصطلاح السلف هو الحديث الضعيف فى اصطلاح المتأخرين ، بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا(٢) .

خامسا : القياس عند الضرورة .

وكان يتوقف إذا تعارضت الأدلة ، وكان شديد الكره والمنع للفتوى فى مسألة ليس فيها أثر عن السلف(٣) .

هؤلاء هم أصحاب الحديث وتلك هى خططهم الفقهية فى الأخذ بالأحكام

وأنت ترى أنهم لم يُغفِلوا جانب الاجتهاد بالرأى وإنما اعتبروه فيما لم يصادم نصا ثابتا من نصوص السنة المطهرة وبالأحرى مالم يصادم نصا فى كتاب الله عز وجل مما كان الشأن فى الأحكام ملجئا إليه إثراء للفقه الاسلامى لايتجاوزون به القواعد العامة والثابتة فى شرع الله .

---

(١) يعتبر رأس السنة الثلاثمائة هو الفيصل بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الحديث ، راجع : مفتاح السنة / ٢٤

(٢) الحطة فى ذكر الصحاح الستة / ١٢٧

(٣) راجع : أعلام الموقعين ١/٢٨-٣٢ ، قواعد التحديث ١/٦٦ .

(٢) أصحاب الرأى

ويشتمل على الآتى :

- خصوم أصحاب الرأى
- المذهب الحنفى
- خطته الفقهية

(٢) أصحاب الرأى

وهم الذين يعنون بإعمال الرأى فى مواجهة النص الثابت من السنة فى كثير من أحيانهم وهم أكثر العراقيين ، ويمثله مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان رضى الله عنه .

وقد أكثر هؤلاء من الفروض العقلية حتى سموا بالأَرَأَيْتِيِّين(١) ، كما سبق أن ذكرنا .

وقد كانت هناك حالات فردية لإعمال الرأى فى مواجهة النص الثابت من السنة سابقة على هذا المذهب إلا أنها لم تكن ذات وزن أو تأثير على الساحة العلمية وإنما كان للرأى مجاله فيما لانص فيه من قرآن أو سنة لايتجاوزه إلى غيره .

وفى هذا يقول الأستاذ أحمد أمين ، عند كلامه عن أصول الاجتهاد لدى المسلمين ، قال : « وإنما يجتهد المجتهدون فيما لم يرد فيه نص ، مسترشدين بما ورد فى الكتاب والسنة من قواعد كلية ، وبذلك تخالف القوانين الوضعية ففيها تكون السلطة التشريعية فى منتهى الحرية فى تفسير قانون أو تعديله أو إلغائه وليس الشأن كذلك فى القوانين الإلهية ، فحرية الفقهاء والخلفاء محدودة فى دائرة فهم نصوص القرآن ومقدار الثقة بالحديث وعدمها ، وفيما لم يرد فيه نص كتاب ولاسنة(٢) .

هذا ، ولم يرد عن واحد من الصحابة أو التابعين ممن كانوا يتصدون للإفتاء أنه أعمل رأيه فى مواجهة النص الثابت ، من السنة ، وإنما وُجِدتْ نزعة لتنظيم هذا الرأى عن طريق الاستشارة .

فقد أخرج البغوى عن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر فى كتاب الله فإن وجد فيه مايقضى بينهم قضى به ، وإن لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله ﷺ فى ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال : أتانى كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول

---

(١) الموافقات ١٨٧/٤ (٢) فجر الاسلام / ٢٣٤ .

اللهﷺ قضى فى ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه النفر كلهم يذكر فيه عن رسول الله قضاء . فإن أعياه أن يجد فى سنة عن رسول اللهﷺ جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم فإن أجمع رأيهم على شئ قضى به

هكذا كان دأب الصحابة والتابعين ،

أما ماورد عنهم من فتوى بالرأى فإنها محمولة على عدم علمهم بالنص فيها

فقد قال البيهقى : قال الشافعى : قد رجع عمر عما كان يقضى فيه بحديث الضحاك إلى أن خالف حكم نفسه ، وأخبر فى الجنين أنه لو لم يسمع هذا لقضى بغيره . وقال : إن كدنا نقضى فيه برأينا(١) ، وقال : « يأيها الناس اتهموا الرأى على الدين فلقد رأيتنى أرد أمر رسول اللهﷺ برأيى اجتهادا ؟ فوالله ماآلوا عن الحق(٢) .

وقال رجل لابن عمر : أَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ فقال : اجعلِ أَرَأَيْتَ باليمن إنما هى السنن(٣) .

ولعل السبب فى ظهور الرأى وطغيانه على النص الثابت هو ما أشار إليه النبىﷺ فى قوله :

« لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلا حتى نشأ فيهم المولَّدون أبناء سبايا الأمم فأخذوا بالرأى وتركوا السنن »(٤)

أقول : فكان مثل ذلك فينا ، إثر الفتوحات الإسلامية الهائلة ، وحدث فى الأمة ماحدث فى الأمم قبلنا .

ولعل ضعف جمع السنة فى بادئ أمرها من البلدان الإسلامية المترامية الأطراف والتى اتخذها الصحابة وطنا لهم وخلَّفوا فيها مسموعاتهم لمن بعدهم كان أحد العوامل فى شيوع الرأى والاعتداد به ، ضرورة أنه لم يصلهم ، أو لم يصح عندهم فى بعض الأقضيات التى تعرضوا لها حديث عن الرسولﷺ يكون فصلا فى التقاضى بين الناس

---

(١) مفتاح الجنة / ٢٩ (٢) المصدر السابق / ٤٨ (٣) الشرح والإبانة / ١٢٦
(٤) الشرح والإبانة / ١١١ وأخرجه ابن ماجه ١/ ٦٤ وأخرجه الدارمى ١/ ٢١ .

من أجل هذا كان العمل بالرأى هو عصب الإفتاء في كثير من مسائل مذهب أبى حنيفة حتى سمى أتباعه بأصحاب الرأى ، كما سمُّوا بالأَرَأَيْتِيِّين .

خصوم أصحاب الرأى

يعتبر أصحاب الحديث هم الخصوم التقليديون لأصحاب الرأى ، وذلك بسبب تمسك أصحاب الحديث بنصوص السنة ، وكان مظهر الخصومة على أشدها بين الحجازيين والعراقيين فى عهد مالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما .

المذهب الحنفى

ينتسب هذا المذهب إلى الإمام أبى حنيفه النعمان بن ثابت ، ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة ، وتوفى ببغداد سنة خمسين ومائة من الهجرة ، وهو من أتباع التابعين ، أدرك أربعة من الصحابة ولم يلق أحدا منهم ، وقيل بل لقى أنس بن مالك رضى الله عنه .

خطته الفقهية

للإمام أبى حنيفة فى مذهبه أصول تعتمد عليها خطته الفقهية فى تكوين مذهبه ، نبينها لك فيما قاله عن نفسه ، قال :

« إنى آخذ بكتاب الله إذا وجدته ، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ ، والآثار الصحاح عنه التى فشت فى أيدى الثقات ، فإذا لم أجد فى كتاب الله ولاسنة رسول الله ، أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع من شئت ، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم ، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم النخعى والشعبى والحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيِّب فعلىَّ أن أجتهد كما اجتهدوا »(١) .

وقد برع فى القياس والاستحسان وتوسع فيهما ، وكذا أصحابه ، حتى اتسعت بذلك المسائل الفقهية ، وكثرت كثرة عظيمة جدا بل كانوا يفترضون صورا للمسائل مما لم يقع فعلا ، ويلتمسون لكل صورة جوابا

(١) ترجمته فى : تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ ، وفيات الأعيان ١٦٣/٢ ، النجوم الزاهرة ١٢/٢ البداية والنهاية ١٠٧/١٠

(١) وراجع ايضا : مفتاح الجنة /٤٥ وقد ظهر ذلك عنده جليا قبيل وفاته ، راجع : أعلام الموقعين ٧٨/١ .

وقد نشط فقه الرأى على يد أبى حنيفة وأصحابه ، **وإليك أصول مذهبه** :

١- تقديم القياس على خبر الواحد إذا كان راويه غير فقيه ولم تتلق الأمة الخبر بالقبول ، قال صاحب الكشف : ولم ينقل عن أحد من السلف اشترط الفقه فى الراوى ، فثبت أن هذا القول مستحدث(١) .

٢- قبول المجهول من الرواة حيث لايعارضه حديث الثقة المعلوم العدالة(٢) .

٣- الاحتجاج بالمراسيل كلها عن الثقات(٣) .

٤- عرض الحديث على السنة المشهورة ، فإن وافق خبر الآحاد السنة المشهورة قبل وإلا فلا ، ويصفونه والحالة هذه بالانقطاع الباطنى المعنوى ، وإن كان متصلا حسا وصورة(٤) .

٥- خبر الواحد فيما تعم به البلوى وتمس الحاجة إليه(٥) .

٦- خبر الواحد إذا أعرض عنه الأئمة من أصحاب رسول الله ﷺ عند الحاجة فى مسألة اختلفوا فيها(٦) .

٧- عمل الصحابى بخلاف الحديث يوجب الطعن فيه(٧) .

وهذه الأصول جعلتهم يحفلون بالرأى كثيرا مما جعل بعضهم يرد النص الثابت بالرأى المجرد فى أحايين كثيرة ويعتبر ذلك علة صالحة فى رده وعدم قبوله

بل لقد نقل ذلك عن أبى حنيفة رضى الله عنه

فقد كان الأوزاعى يقول : إنا لاننقم على أبى حنيفة أنه رأى ، كلنا يرى ، ولكننا ننقم عليه أنه يجيئه الحديث عن النبى ﷺ فيخالفه إلى غيره »(٨) .

---

(١) راجع : السنة المطهرة بين أصول الأئمة /٧٤

(٢) الروض الباسم ١/١٦٢

(٣) اصول الدين /٢٢

(٤) السنة المطهرة بين أصول الأئمة /٨٢

(٥) المصدر السابق /٨٥

(٦) المصدر السابق /٩٠

(٧) المصدر السابق /٩٣

(٨) تأويل مختلف الحديث /٣٧ وفيه أمثلة كثيرة تؤيد مسلكه ذلك ، راجع /٣٧ ، ٣٨ .

أقول : ولعل ذلك كان منهج الإمام فى مستهل حياته العلمية كإمام ، فإنه ثبت أنه خالف ذلك .[١]

قال الملا على القارئ : إن أبا حنيفة قدم الحديث ولو كان ضعيفا على القياس ، وكذا اعتبر الحديث الموقوف وترك الرأى ، وكذا عمل بالمراسيل .

وذكر ابن حزم : الإجماع على أن مذهب أبى حنيفة : أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأى والقياس إذا لم يجد فى الباب غيره .

وقال ابن القيم[٢] : وأصحاب أبى حنيفة مجمعون على أن مذهب أبى حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأى وعلى ذلك بنى مذهبه ، فتقديم الحديث الضعيف (الذى هو الحديث الحسن عند المتأخرين من المحدثين) وآثار الصحابة على القياس والرأى قوله وقول الإمام أحمد بن[٣] حنبل .

وقد تعرض أبو حنيفة لكثير من النقد ، فرموه بالقصور في علمى العربية والحديث .

وأما اللغة فلقوله : بأبا قبيس ،

وأما الحديث فلأنه كان يروى عن المضعَّفين ، وما ذاك إلا لقة علمه بالحديث[٤] ، هذا قولهم .

وقال على بن المدينى : إذا رأيت الرجل يحب أبا حنيفة ورأيه والنظر فيه فلا تطمئن إليه وإلى من يذهب مذهبه ممن يغلو فى أمره ويتخذه إماما[٥] .

---

(١) راجع : أعلام الموقعين ٧٨/١ (٢) أعلام الموقعين ٧٧/١ ، ٧٨

(٣) كما سبق أن بينا فى صفحة / ٥٥

(٤) الروض الباسم ١٥٨/١

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١٧١/١

وقال إبراهيم الحربى فى قوله : « لا يزالون بخير ما أتاهم العلم من قِبَلِ كبرائهم »

معناها : « أن الصغير إذا أخذ بقول رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين فهو كبير ، والشيخ الكبير إن أخذ بقول أبى حنيفة وترك السنن فهو صغير(١) » .

وقد تصدى - رضى الله عنه - للدفاع عن نفسه من تهمة الإفتاء بالرأى فقال : عجبا للناس، يقولون : أنا أفتى بالرأى، ما أفتى إلا بالأثر(٢)

واتهمه بعضهم فى عدم استقراره على الرأى وعدم معرفته لبعض أحكام القرآن ، فقد قال يحيى بن مخنف : جاء رجل من أهل المشرق إلى أبى حنيفة بكتاب منه بمكة عاما أول فعرضه عليه مما كان يسأل عنه فرجع عن ذلك كله ، فوضع الرجل التراب على رأسه ثم قال : يامعشر الناس ، أتيت هذا الرجل عاما أولا فأفتانى بهذا الكتاب فأهرقت به الدماء وأنكحت به الفروج ثم رجع عنه العام » ؟

وقال المختار بن عمرو : إن الرجل قال له : كيف هذا ؟ قال : « كان رأيا رأيته فرأيت العام غيره ، قال : فتأمننى أن لاترى من قابل شيئا آخر قال : لاأدرى »(٣) .

وقال إسحاق بن راهويه : وسئل يعنى أبا حنيفة عن الشرب فى الإناء المفضض فقال : « لابأس به إنما هو بمنزلة الخاتم فى أصبعك فتدخل يدك الماء فتشربه بها(٤) .

بل إن أبا حنيفة اتهم بعدم معرفته لكثير من الوقائع اليسيرة ، فمن ذلك ماذكره ابن خلكان قال : ذكر أبو الفرج المعافى بن زكريا النهروانى فى كتاب « الجليس والأنيس » عن الشافعى رضى الله عنه أنه قال :

---

(١) المصدر السابق ٨٥/١ (٢) الجواهر المضية ٥٦١/٣

(٣) تأويل مختلف الحديث /٣٧ وأعلام الموقعين ٧٨/١

(٤) المصدر السابق /٣٩ ، وقد أخرج الدارمى أن رسول الله ﷺ قال : الذى يشرب فى آنية من فضة فإنما يجرجر فى بطنه نار جهنم » ٤٦/٢ .

مضى أبو يوسف القاضى ليسمع المغازى من محمد بن إسحاق أو من غيره ، وأخَلَّ بمجلس أبى حنيفة أياماً ، فلما أتاه قال له أبو جنيفة : يا أبا يوسف ، من كان صاحب راية جالوت ؟ فقال له أبو يوسف إنك إمام وإن لم تمسك عن هذا سألتك - والله على رؤوس الملأ - أيهما كان أولا ، وقعة بدر أو أحد ؟ فإنك لاتدرى أيهما كان قبل الآخر ، فأمسك عنه(١) .

قيل ، وكان أبو حنيفة لايدرى لولى المقتول عمداً إلا أن يعفو أو يقتص ، وليس له أن يأخذ الدية ، والله تبارك وتعالى يقول : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الـــقِصَاصُ فِى الْقَتْلَى الحُرُّ بِالْحُرِّ والْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى فَمَنْ عُفِىَ لَهُ مِنْ أَخِيـــهِ شَىْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيـــفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ »(٢) .

يريد فمن عفا عن الدم فليتبع بالدية اتباعاً بالمعروف ، أى يطالب مطالبة جميلة لايرهق المطلوب وليؤد المطالب المطلوب أداء بإحسان لامطل فيه ولادفاع عن الوقت تخفيفاً عن المسلمين مما كان بنو إسرائيل أُلزِموه فإنه لم يكن للولى إلا أن يقتص أو يعفو ، فمن اعتدى بعد أخذ الدية فقتل فإنه يُقتَل ولايؤخذ منه الدية ، لأنه أصبح قاتلا محترفاً هانت على يديه أرواح الناس ، وقال رسول الله ﷺ : لا أعافى أحداً قَتَل بعد أخذ الدية(٣) .

وكان لتقدم أبى حنيفة الزمنى حيث لم تقو حركة الجمع والتدوين أثر فى قلة روايته نسبيا ، كما أن وقوع الحوادث السياسية والخطيرة فى عهده ووجود الأحزاب المختلفة من شيعة وخوارج وغيرهما دون أن توجد قواعد البحث والتمحيص التى تعهدها علماء الفن من بعد كان لها الأثر كذلك فى إحجامه عن بعض الأحاديث حيث لم ينكشف له أمرها ولم تتبين له حقيقتها ، ولو قُدِّر له أن يعيش إلى حيث بزغت شمس السنة واضحة ليس دونها غيم ولاسحب لكان له فى الرواية غير ماله اليوم(٤) .

---

(١) وفيات الأعيان ٦/٣٨٢ ، ٣٨٣ (٢) سورة البقرة الآية (١٧٨)

(٣) تأويل مختلف الحديث /٢٩ بتصرف يسير

(٤) السنة المطهرة بين أصول الأئمة /٣٨

وقال الإمام الشعرانى فى مقدمة ميزانه : « واعتقادنا واعتقاد كل منصف فى الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه من ذم الرأى والتبرى منه ومن تقديمه النص على القياس أنه لو عاش حتى دونت أحاديث الشريعة ، وبعد رحيل الحفاظ فى جمعها من البلاد والثغور وظفر بها لأخذ بها وترك كل قياس قاسه ، وكان القياس قَلَّ فى مذهبه كما قَلَّ فى مذهب غيره بالنسبة إليه

لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة فى عصره مع التابعين وتابع التابعين فى المدن والقرى والثغور كثر القياس فى مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة فإن الأئمة كانوا قد رحلوا فى طلب الأحاديث وجمعها فى عصرهم من المدائن والقرى ودوَّنوها فجاويت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً ، فهذا كان سبب كثرة القياس فى مذهبه وقِلَّتِهِ فى مذهب غيره »(١) ا. هـ .

ويضيف الشيخ زاهد كوثرى عاملا آخر وهو : إنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التى تعترضه فيها ، والعلل التى تعترض فى طريقها سيما والجرح مقدم عند الأكثر فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد ويكثر ذلك فتقل روايته لضعف فى الطرق » أ . هـ .

وبعد ، فلعلك قد تعرفت على حدود أصحاب الرأى وقواعدهم فى الأخذ بيد الشريعة ، وهم وإن كان غالى بعضهم فى إعمال الرأى إلا أن لهم مايعذرهم من قصور العلم بالأحاديث فى بابها نتيجة لتوزُّع السنة فى بلدان العالم الإسلامى حينئذ ، كما سبق أن قررنا .

وإذا كان لأبى حنيفة عذره - كما بينا - فليس يعذر من يقف بالرأى وجها لوجه أمام النص الثابت من السنة من دعاة الفتنة وأدعياء العلم فى القديم والحديث بعد أن وضح الصبح لذى عينين ودُوِّنت السنةُ ومُحِّصَت رواتُها ومتونها على أدق المقاييس العلمية وباتت ميسورة المنال للراغبين .

---

(١) صفحة/٥٩ .

بين دعاة الفتنة . وأدعياء العلم

ويشتمل على الآتى :

(١) دعاة الفتنة

(٢) أدعياء العلم

(١) دعاة الفتنة

ويشتمل على الآتى :

١- دعاة الفتنة : تاريخهم ومنشأ فكرهم وانتهاؤه

٢- دور الاستعمار والاستشراق فى إحياء فكر دعاة الفتنة ، وإذكاء روح الإلحاد فى بعض صوره .

٣- مذاهبهم وأصولهم فيها .

٤- أهم صفات دعاة الفتنة فى القديم والحديث .

٥- مبادئ دعاة الفتنة وأصناف دعاتها قديماً وحديثا والطعون التى استحدثوها على السنة .

٦- شبهاتهم والرد عليها .

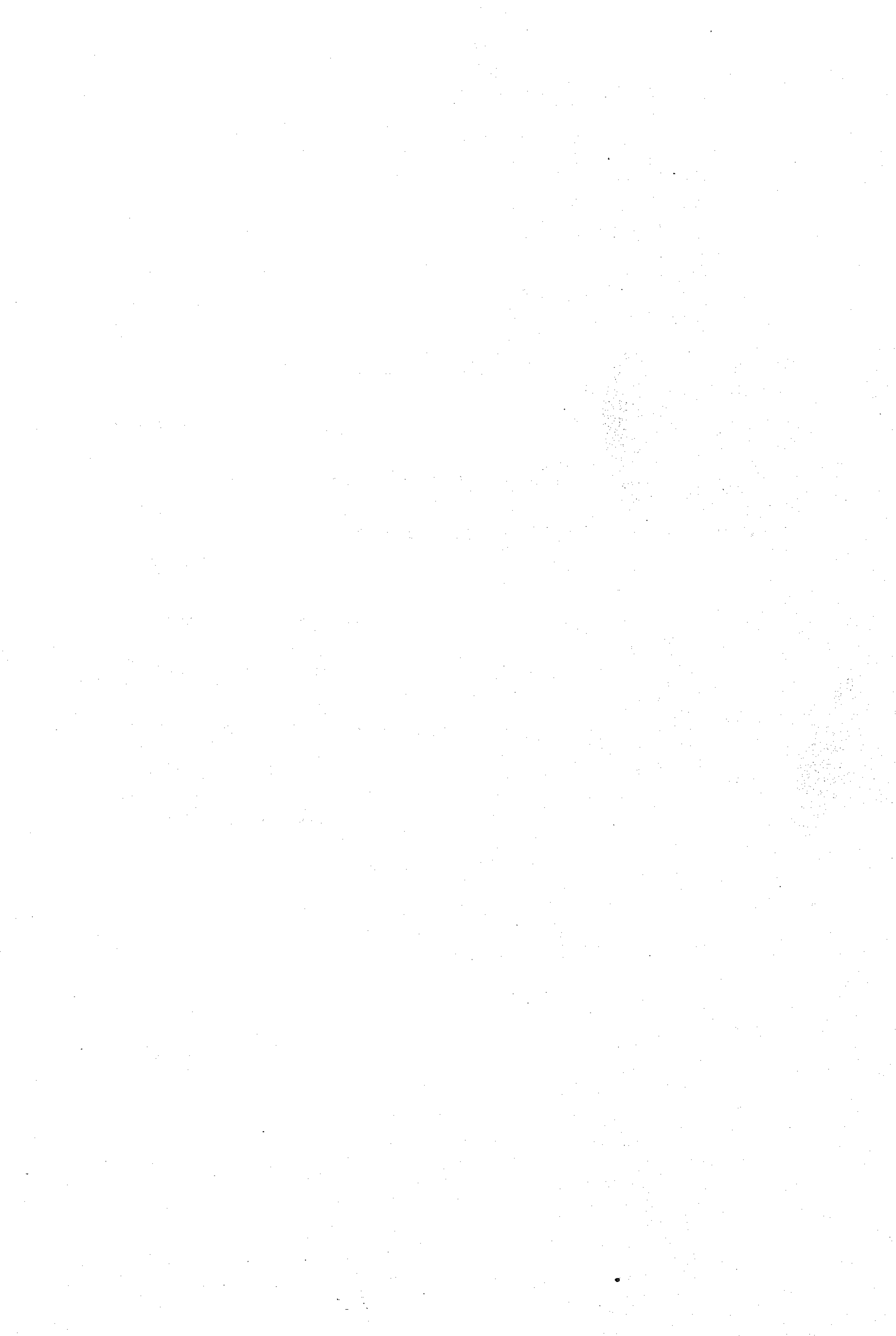

١- دعاة الفتنة : تاريخهم ، ومنشأ فكرهم وانتهاؤه :

ويقصد بهم هؤلاء الذين يحاولون التشكيك فى السنة والطعن فيها وفى رواتها ، وقد سبق أن قلنا إن هذه الفئة الضالة بدأت تنشر سموم فكرها والرسولﷺ مايزال بين ظهرانيهم - وهو أمر طبيعى فى أى مجتمع غير متجانس التركيب فى عقليته وفى طموحاته - واتخذت من الكذب على الرسولﷺ ميداناً لنشاطها المدمر مما دعا الرسولﷺ إلى أن يصدر تحذيره القاطع من الكذب عليه موضحاً مَغَبَّةَ ذلك على فاعله فقال : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »(١) .

وقد أورد ابن حمزة الحسينى سبب ذلك فى كتابه « البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث »(٢) . قال : « سببه - كما فى مشكل الآثار للطحاوى عن عبد الله بن بريدة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى قوم فى جانب المدينة فقال : إن رسول اللهﷺ أمرنى أن أحكم برأى فيكم فى كذا وكذا ، وقد كان خطب منهم امرأة فى الجاهلية فأبوا أن يزوجوه ، فذهب حتى نزل على المرأة ، فبعث القوم إلى النبىﷺ قال : كذب عدو الله ، ثم أرسل رسولا فقال : إن أنت وجدته حياً فاضرب عنقه ، وما أراك تجده حياً ، فإن وجدته ميتاً فحَرِّقْه بالنار ، فوجده قد لدغ فمات فَحَرَّقَه ، فعند ذلك قال النبىﷺ : من كذب ، فذكره ، ونحوه فى الكامل لابن عدى .

وأخرج الطبرانى فى الأوسط عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلا لبس حلة مثل حلة النبىﷺ ثم أتى أهل بيت من المدينة فقال : إن النبىﷺ أمرنى أىَّ أهلِ بيتٍ شئتُ استطلعتُ ، فأعدُّوا له بيتاً وأرسلوا رسولا إلى رسول اللهﷺ فأخبروه ، فقال لأبى بكر وعمر انطلقا إليه « فإن وجدتُمَاهُ حياً فاقتلاه ثم حَرِّقَاه بالنار ، وإن وجدتماه ميتاً قد كُفيتُماه ، ولا أراكما إلا وقد كُفِيتُماه فَحَرِّقَاه ، فأتياه فوجداه قد خرج من الليل يبول ، فلدغته حية أفعى ، فَحَرَّقَاه ثم رجعا إلى رسول اللهﷺ فأخبراه الخبر ، فقالﷺ « من كذب ، فذكره » ا.هـ .

---

(١) سبق تخرجه

(٢) ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ راجع : ميزان الاعتدال ٢٩٣/٢ ، الحديث والمحدثون /٤٨٠ ، الموضوعات لابن الجوزى ٥٥/١ ، ٥٦ .

وبهذا التحذير وبذلك الحزم استطاع الرسولﷺ أن يَئِدَ هذه الفتنة فى مهدها وماتزال فى مُسْتَهَلّ أنفاسها .

لكنها أوشكت أن تستشرى ويتفاقم أمرها بعد أن خلت لها الساحة الإسلامية بوفاة الرسولﷺ وانقطاع الوحى لولا أن كَبَحَ جِماحَها الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضى الله عنه فكان يطلب شاهداً لقبول المروى ثم أسكنها جُحْرَها الفاروق رضى الله عنه فزاد عن سلفه التهديد بالدِّرَّة ، ثم سرعان مابَدَتْ بوادرها فى عهد الخليفة الحَيِيّ عثمان بن عفان رضى الله عنه .

فقد أخرج ابن الجوزى فى الموضوعات بسنده عن أبى ثور الفَهْمى قال : قدمت على عثمان ، فصعد عبد الرحمن بن عديس منبر رسول اللهﷺ وقال : ألا إن عبد الله بن مسعود حدثنى أنه سمع رسول اللهﷺ يقول : « ألا إن عثمان أضل من عَيْبَةٍ(١) على بعلها »(٢) ، فدخلت على عثمان فأخبرته فقال : كذب - والله - ابن عديس ، ماسمعها من ابن مسعود ، ولاسمعها ابن مسعود من رسول الله صلى الله عليه وسلم »(٣) .

ثم ذَرَّ قرنها أيام الفتنة على يد أعداء الإسلام من المنافقين والزنادقة واليهود حيث كان ابن سبأ اليهودى الخبيث يطوف فى الأقاليم ويؤلب عليه الناس تحت ستار التشيع وحب آل البيت .

ثم بلغت ذروتها بعد وفاته باختلاف الناس على معاوية وعلى رضى الله عنهما ومانتج عن ذلك من انقسام المسلمين إلى شيعة وخوارج وجمهور مما هيأ المناخ الفاسد لظهور الوضع على الرسولﷺ .

من أجل ذلك ازدادت حَيطة المسلمين فى قبول المرويات أيام الفتنة وبعدها ، فقد أخرج مسلم بسنده إلى طاوس قال : جاء هذا إلى ابن عباس - يعنى بشير بن كعب فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس : عُدْ لحديث كذا وكذا ،

---

(١) راجع : تنزيه الشريعة ٣٤٩/١ ، اللآلئ المصنوعة ٣١٨/١ .

(٢) العيبة : وعاء من أدَم ونحوه يكون فيه المتاع ، ومن الرجل : موضع سره والعرب تكنى بها عن الصدور والقلوب التى تحتوى على الضمائر المخفاة بالعيوب راجع : تاج العروس ٤٠٣/١ ، ودائرة معارف القرن العشرين للأستاذ محمد فريد وجدى ٧٨٢/٦ وأيضا : الصحاح فى اللغة ١٩٠/١ ، لسان العرب ٦٣٣/١ ، ٦٣٤ ، المعجم الوسيط ٦٤٥/٢

(٣) الموضوعات ٣٣٥/١ ، اللآلئ ٣١٨/١ ، تنزيه الشريعة ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ .

فعاد له ثم حدثه فقال له : ماأدرى أعرفت حديثى كله وأنكرت هذا ، أم أنكرت حديثى كله وعرفت هذا ؟ فقال له ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه(١) .

كما أخرج بسنده إلى ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم(٢)

وكان نتيجة ذلك ظهور الوضع فى الحديث وبروز الوضاعين على الساحة الإسلامية ، وكان أظهرهم : الرافضة ، والزنادقة ، والخوارج (القرآنيون)

وظل المحدثون فى حركة دائبة يتتبعون الموضوعات ويبينونها للناس رجاء إبعادها عن السنة والحيلولة بينها وبين التشريع .

فقد قيل لعبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

وقال الدار قطنى : يا أهل بغداد لاتنظوا أن أحداً يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حى .

ولما أمر الرشيد بقتل زنديق وضع طائفة من الأحاديث على رسول الله ﷺ ، قال له الزنديق : ياأمير المؤمنين ، أين أنت من الأحاديث التى وضعتها فيكم ؟ أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام ، ماقال النبى منها حرفاً فقال له الرشيد : وأين أنت يازنديق من عبد الله بن المبارك وابن إسحاق الفزارى فإنهما ينخلانها نخلا فيخرجانها حرفاً حرفاً »(٣) .

هذا ، وقد صاحب ذلك الجو الفكرى الخانق فكر آخر جديد كان النواة الأولى لمجتمع القرآنيين الذين أهملوا شأن السنة والتعويل على أحكامها فيما بعد ، والذى ساعد على انقسام المسلمين بعد صفين ، وهو وإن كان – فيما

---

(١) أخرجه مسلم فى المقدمة باب النهى عن رواية الضعفاء ١/١٢ ، ١٣

(٢) أخرجه مسلم فى المقدمة باب بيان أن الإسناد من الدين ١/١٥ .

(٣) النهج المعتبر فى مصطلح أهل الأثر /٢٤٦ ، ٢٤٧ للمؤلف .

يبدو – قد بدأ خالياً من فكرة إنكار السنة إلا أنه تحول بمضى الزمن على يد العابثين إلى جوهرها المعتم الفاسد .

فقد يمَّم أفراد قلائل لايتجاوزون أصابع اليد الواحدة شطر القرآن الكريم ليستقوا منه أحكامهم – جهلا بمكانة السنة – ويجعلونه جل اعتمادهم فيها ، إلا أنه سرعان ما كانت الحجة تُلْجِم أفواههم بنص القرآن الكريم نفسه ذلك الذى يُحيلهم إلى النص الثابت من السنة المطهرة صنو الوحى ، فيفيئون إليها ويتخذون من أحكامها نِبراساً يهديهم إلى مافيه رشدهم فى الدنيا والآخرة

من ذلك أن عبد الرحمن بن يزيد رأى محرما عليه ثيابه فنهى المحرم فقال : آتينى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى[1] ، قال : فقرأ عليه « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَانَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا »[2] .

ولم يشأ **اليهود** أن يقفوا بالمسلمين إلى إهمال السنة والأخذ بالقرآن الكريم فحسب ، وإنما أرادوا تدمير القرآن الكريم نفسه عن طريق العقل والرأى، **فابتدعوا نمطا جديداً للوصول إلى هذه الغاية أملا فى القضاء على الوحى** بشقيه المتلو ، وغير المتلو ، وبذا يكون المسلمون خُواءً من العقيدة صفر اليدين من أسباب مقوماتهم فيصبحون فريسة سهلة للغدر والاستئصال .

فقد ابتدع يهودى باليمن مذهب الرأى وإعمال العقل فى القرآن ثم أخذه عنه لَبِيد بن أعصم اليهودى ، ثم لَقَّنه لابن أخته طالوت، ثم لَقَّنه طالوت بدوره إلى بيان بن سمعان، ثم لقنه بيان بدوره إلى الجعد بن درهم شيخ مروان الحمار آخر خلفاء بنى أمية ، ثم أخذه عنه الجهم بن صفوان ، ثم أخذه بشر المريسى عن الجهم ، ثم أخذه أحمد بن أبى داود عن بشر المريسى[3] .

وكان نتاج هذا الفكر اليهودى الخبيث هو تقديس العقل، والذى تبنَّته خاصا بالسنة مدرسة المذهب العقلى من متكلمين ومعتزلة "قدرية" وجَهْمِيَّة،

---

(١) جامع بيان العلم ٢/٢٣١ ، وراجع : أمثلة على ذلك صفحتى ٢٣٠ ، ٢٣١ منه .

(٢) سورة الحشر : آية رقم ٧

(٣) راجع : البداية والنهاية ٩/٣٥٠ .

والتى اتخذت من الرأى سلاحا بَتَّارا يقطع شأفة متواتر السنة ويستأصل آحادها

ولا يخفى عليك أن فقهاء الرأى قد تأثروا فى الأخذ به فى مواجهة النص الثابت من السنة أحيانا كثيرة ، مما كان له أسوأ الآثار على استقامة الفكر الإسلامى على منهج الله .

فقد كان الجعد بن درهم أول من قال بخلق القرآن، وأول من ابتدع بأن الله ما اتخذ ابراهيم خليلا ، ولا كلم موسى، وأن ذلك لا يجوز على الله ، وكان ينكر بعض الصفات القائمة بذات الله .

ولا غرو فى هذا ولا غرابة فقد كان زنديقاً غلبته النزعة الفكرية لليهود فراح يهدم القرآن بمِعْوَل العقل حتى كان عاقبة أمره خسرا وذبحاً.

ففى يوم عيد خطب الناس خالد بن عبد الله القسرى فقال : أيها الناس ضحوا يقبل الله ضحاياكم ، فإنى مُضَحٌّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ، ولم يكلم موسى تكليما ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه بيديه فى أصل المنبر(١) .

وقد أغلق ذلك العقاب الصارم للجعد بن درهم على يد خالد القسرى أمير المدينة المنورة أبواب هواجس النفوس لكل من تسول له نفسه أن يزن القرآن بميزان العقل الإنسانى الكليل أو أن يُحكمّ فيه الرأى البشرى الأخرق فاستقامت أمور الناس على هيبة القرآن والوقوف عند نصوصه والحيلولة دون إعمال الرأى فيه .

غير أن السنة النبوية لم تَنْعَمْ بمثل ما نَعِمَ به القرآن من الحيلولة دون إعمال الرأى فيها ، أو الحيلولة دون إعماله فى مصادمة النص ، وذلك **للأسباب الآتية :**

١- أن نصوص القرآن يقينية قطعية ،وهذا لا يتوفر فى السنة المنقولة كلها .

---

(١) المصدر السابق ٣٥٠/٩ ، ١٩/١٠ ، سير أعلام النبلاء ٤٣٣/٥ ، تهذيب ابن عساكر ٢٨٦/٦ .

٢- وأيضا بسبب اتساع الخرق على الراقع فى وضع الأحاديث على الرسول ﷺ .

٣- توفر كثير من ضعفاء الرواة والوضاعين .

٤- وأيضا بسبب الهوى وتمجيد العقل وخفة الدين .

٢- دور الاستعمار والاستشراق فى إحياء فكر دعاة الفتنة وإذكاء روح الإلحاد فى بعض صوره

استمر وضع القرآن محفوظاً من إعمال الرأى ، واستمر ثبوت السنة مرتبطا بالرأى وإعمال الفكر عند أصحابه من الفقهاء يصححون مايصححه العقل ويرفضون مايرفضه حتى بدأ الفكر الاستشراقى بنهاية القرن السادس عشر بعد فترة عهد الإصلاح الدينى بأوربا خلال ذلك القرن ، حيث تزامن مع بداية اتصال الغرب المسيحى بالشرق الإسلامى(١) .

من أجل ذلك بذل المستشرقون كثيرا من المعاناة لإحياء المدارس القديمة التى بادت واندثرت وبخاصة اليهود منهم أمثال : شاخت ، وجولد تسيهر ودسُّوا فكرهم الخبيث بين ربوع الأمة ، فبرزت الفتنة من جديد حتى أطبق الاستعمار بيديه على مقدَّرات الأمة وأحكم قبضته على خيراتها ، **وانبرى لنشر هذا الفكر الخبيث من يرغب فى الشهرة ويسعى إليها** أو من سَوَّلت له نفسه - لجهالته - أن اتسامه بثاقب الفكر ونفاذه مرهون بإحياء مامات من إعمال الرأى فى الدين ، فتمسك به بكل ما أُوتى من قوة .

وفى هذا يقول الأستاذ محمد طاهر حكيم : "إن كتب التاريخ لاتحدثنا عن أفراد أو جماعات انتسبت إلى الإسلام ودعت إلى نبذ السنة بعد القرن الثانى أو على الأكثر بعد القرن الثالث ، وإن الأمة الإسلامية ظلت آمنة طوال أحد عشر قرنا ، إلا أن الفتنة قد استيقظت بعد ذلك من قبل المستعمرين"(٢)

---

(١) راجع : المبشرون والمستشرقون للدكتور محمد البهى /١١

(٢) السنة فى مواجهة الأباطيل / ٧٦ .

وكان من نتاج ذلك كله إحياء مذهب "الخوارج" وطائفة من غلاة مذهب الرافضة فى الاقتصار على القرآن الكريم ، وإنكار السنة وحجيتهامتواترة وآحادا جملة وتفصيلا ، وإحياء مذهب المعتزلة فى إنكارهم للآحاد من السنة وعدم التعويل عليها جملة وتفصيلا كذلك .

يقول الأستاذ المودودى رحمه الله : "ما أن حلّ القرن الثالث عشر الهجرى حتى دبت الحياة فى هذه الفتنة " ، فتنة إنكار السنة وحجيتها من جديد فكانت ولادتها فى العراق وترعرعت فى الهند"(١) .

ثم توجهت سهام الفكر الاستشراقى إلى القرآن الكريم نفسه للعبث بما فيه من آيات وأحكام فأعادت الفكر اليهودى الخبيث والذى وضعه يهودى اليمن وتلقفه منه لبيد بن أعصم اليهودى حيث انتهى آخرا بالجعد ابن درهم

وقد عرفنا آنفا كيف حكَّم العقل فى كتاب الله فكان عاقبته أن ضحى به خالد القسرى فذبحه بيده يوم العيد الأكبر .

عاد أتباع الفكر اليهودى مشفوعا بمذهبى الخوارج . وبعض طوائف مذهب الرافضة ، واتخذوا من الهند وباكستان قاعدة لنشر هذه النحلة الضالة كما كان لهم أشياع فى مصر أيضا.

وفى هذا يقول الشيخ محمد أبو زهرة : "وقد ظهرت هذه الطائفة بالهند وباكستان ، وما يعرفون كلة عربية بل يفسرون الترجمة الأعجمية الباطلة ويضربون الكتاب بعضه ببعض ، فينكرون حكم آيات المواريث وحكم أيات الصدقات ، بل ينكرون بعض الصلوات .

وهكذا كان علمهم إنكارا وتفكيرهم ضلالا ، وأصل هؤلاء من منبوذى الهنود دخلوا فى الإسلام ليفسدوه فضل سعيهم وساء ما يفعلون ويقولون ، وقد وجدنا أتباعا لهذه النحلة الضالة المضلة فى مصر"(٢) .

---

(١) المصدر السابق / ٧٦ .

(٢) السنة فى مواجهة الأباطيل / ٨٤ .

وأفكار هذه الطائفة تقوم على أساس تقليد الحضارة الغربية وأسسها المادية ، وأنه لابد للمسلمين إذا أرادوا الرقى والتقدم والازدهار أن يتخلوا عن مبادىء دينهم ونظم شريعتهم وأن يقلدوا مستعمريهم فى كل شئون دينهم ودنياهم ، فهذا طريق رقيهم وتقدمهم"(١) ا . هـ.

وقد شهدت ساحة القرن العشرين فى البلاد الاسلامية حركة قوية مضادة لمصادر السنة ورواتها تعتمد على الفكر الاستشراقى الحديث ، والذى يستمدجذوره من المذاهب القديمة الهادمة للتشريع فى كل آفاقه الرحيبة ، مما لم نشهد لسعارها مثيلا فى التاريخ الإسلامى كله .

ومن العجيب أن ربانها ممن ينتسبون إلى الإسلام ومنهم من يلبس العمائم ويتزَّيا بزِيِّ الإسلام ويتَسَرْبَل بسِرْبَالِ علمائه ، بل إن أرباب أقلامها حصروا غالب جهدهم فى البخارى ومسلم فصوبوا إليهما سهام التشكيك طورا فى رواتهما ، وطورا فى متونهما ، حتى إذا ما ظفروا بِبُغْيَتِهِم من زعزعة الثقة بهما سهل الهجوم على غيرهما من مصادر السنة الأخرى .

وفى هذا يقول الشيخ أبو زهرة : "والفريق الثانى من هؤلاء لا يظهرون إنكار حجية السنة ولكنهم يكثرون من التشكيك فيها وفى الرواة ، ويدَّعون أنهم يريدون تنقيتها ، وأولئك منهم من يلبس العمائم ويتزَّيا بزِيِّ الإسلام ويتسربل بسربال علمائه ... ويقول : إنه تخرج من معاهد أقيمت للدراسة الإسلامية ، وهؤلاء نقول لهم : بدل أن تطعنوا بالجملة ، خَصِّصوا وادرسوا إن كنتم مخلصين ، وائتونا بمجموعة تقيمون الدليل فيها على عدم صدق النسبة إلى النبى ﷺ ، أما أن تلقوا القول على عواهنه ، وتثيروا الغبار فى الجو كله. فإن ذلك يدل على فساد المقصد ، وسوء الطوية ، ويثبت أنكم لا تريدون للإسلام عزا ولا لأحكامه تقريرا وتثبيتا"(٢) .

---

(١) المصدر السابق / ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) السنة فى مواجهة الإباطيل / ٨٤ ، ٨٥ .

ونقول : بل ازدادت حدتها مؤخرا - بعد وفاة الشيخ أبى زهرة - لتشمل مصادر السنة كلها ورواتها ، بل والمحدثين العاملين فى حقل السنة المبارك قديما وحديثا حتى يومنا هذا ، وممن يلبس العمائم ويتزَيًّا بِزِىّ الإسلام ويتسربل بسرِبال علمائه .

٣- مذاهب دعاة الفتنة وأصولهم فيها

لعله قد تبين لك المقصود من دعاة الفتنة فيما قدمناه من : تاريخهم ومنشأ فكرهم وانتهاؤه ، ثم دور الاستعمار والاستشراق فى إحياء فكرهم وإذكاء روح الإلحاد فى بعض صوره من جديد ، ونستطيع على ضوء ذلك أن نجملهم فيما يلى :

١- الوضاعون : وقد تكفل بهم كتب "الموضوعات" والكتب الخاصة ببيان الوضاعين ، والكتب الخاصة بقواعد علم الحديث . مما يختص بشأنهم

أمامن بقى منهم وهم :

١- المتكلمون .	٢- المعتزلة "القَدَرِيَّةُ" .
٣- الرافضة .	٤- الخوارج "القرآنيون" :
٥- الجَهْمِيَّة .	٦- المُرجِئة
٧- الزنادقة .	

فسوف نتكلم - بإيجاز - عنهم ، وعن قواعد مذاهبهم فى العجالة القصيرة الآتية - إن شاء الله تعالى - وعلى الترتيب الذى ذكرناه .

أولا : المتكلمون :

وهم الذين يتكلفون الجدل فى الدين ، والمناظرة فى الشريعة ، ويستخدمون عقولهم وآراءهم فى الحكم على السنة .

وهؤلاء لم يتورعوا من ثلب أهل الحديث وامتهانهم ، وإسهامهم فى الكتب

بذمهم ، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض ، وكان أشدهم في ذلك المعتزلة(١) وما كان ذلك إلا لأن أصحاب الحديث يقفون بالعقل عند حدوده فلا يُجِيلونه أمام النص الثابت عن الرسول ﷺ .

وكان المحدثون يَعِيبون عليهم تكلفهم المنطق والجدل فى الشريعة دون حق .

فهذا هو إسحاق بن عيسى يقول : سمعت مالك بن أنس يعيب الجدال فى الدين ويقول : "كلما جاءنا رجل هو أجدل من رجل أردنا أن نترك ما جاء به جبريل إلى النبى ﷺ ".(٢)

ولابن قتيبة - رحمه الله - كلمة قيمة فى صفة هؤلاء القوم نرى من الخير إثباتها ، قال :

" وقد تدبرتُ - رحمك الله- مقالة أهل الكلام فوجدتُهم يقولون على الله ما لا يعلمون ، ويفتنون الناس بما يأتون ، ويُبْصِرون القذى فى عيون الناس وعيونهم تطرف على الأجذاع ، ويتهمون غيرهم فى النقل ولا يتهمون آراءهم فى التأويل ولو ظهر لهم من يدعى النبوة مع معرفتهم أن رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء ، أو من يدعى الربوبية لوجد على ذلك أتباعاً وأشياعاً

وقد كان يجب مع ما يدَّعُونه من معرفة القياس ، وإعداد آلات النظر. أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحُسَّاب والمُسَّاح والمهندسون لأن آلتهم لا تدل إلا على عدد واحد ، وإلا على شكل واحد وكما لا يختلف حذاق الأطباء فى الماء وفى نبض العروق ، لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمر واحد فما بالهم أكثر الناس اختلافا لايجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد فى الدين ؟، فأبو الهذيل العلاف يخالف النظَّام ، والنجار يخالفهما ، وهشام بن الحكم يخالفهم ، وكذلك ثمامة ومويس وهشام الأوقص ، وعبيد الله بن الحسن ، وبكر العمى ،

---

(١) راجع : تأويل مختلف الحديث / ٥

(٢) الشرح والإبانة / ١٣٠ .

وحفص ، وقبة ، وفلان ، ليس منهم واحد إلا وله مذهب فى الدين يدان برأيه وله عليه تبع"(١)

ثانيا : المعتزلة ،(٢) وهم طائفة من المتكلمين يختصون أنفسهم بالذكاء ويصفون أصحاب الحديث بالبلاهة لعدم تأويلهم آيات وأحاديث الصفات

ومن أصولهم إيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع ، وأن كلام الله مُحدَث مخلوق فى محل وهو حرف وصوت كتب أمثاله فى المصاحف حكايات عنه ، وأن رؤية الله بالأبصار ممتنعة فى الآخرة ، وأن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا فى الدار الآخرة ، وأن الله لا يفعل إلا الصلاح والخير ، وأن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعِوَض ، والتفضل معنى آخر وراء الثواب(٣) . وهم يُخضعون الحديث لحكم العقل وطبائع الكائنات ولا يأخذون بأحاديث الآحاد .

والمعتزلة يلقبون بالقدرية ، لأنهم وافقوا القدرية فى قولهم : "إن للإنسان قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى(٤) ، ونفوا أن تكون الأشياء بقدر الله تعالى وقضائه، وهم يوافقون الرافضة فى ذلك ، وأحيانا يلقب المعتزلة بالجَهمِيَّة لا لأنهم وافقوا الجهمية فى القدر ، لأن الجهيمة جبرية كما هو معلوم ولكن لأن المعتزلة وافقوا الجهمية فى نفى الصفات عن الله(٥) ، وفى خلق القرآن ، وقولهم : إن الله لا يُرَى .

---

(١) راجع : تأويل مختلف الحديث / ١٢ ، ١٣

(٢) ينتسبون الى مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول أبى حذيفة واصل بن عطاء الغزال الألثغ ، راجع فجر الاسلام / ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، الملل والنحل ٤٣/١ ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل ١٩٢/٤ .

(٣) الملل والنحل ٤٥/١

(٤) الفصل فى الملل والأهواء والنحل ١٩٢/٤

(٥) راجع : الملل والنحل ١٣٩/١

والمعتزلة يبرأون من هذين الاسمين ، فلا يرضون أن يُسَمَّوْا(١) بالقَدَرِيَّةِ ويقولون : إن مثبت القدر أولى بالانتساب إليه من نافيه ، ويتبرأ بشر بن المعتمر - أحد رؤساء المعتزلة - من الجَهْمِيَّةِ فى أُرجوزته إذ يقول :

ننفيهموا عنا ولسنا منهموا ∴ ولا هموا منا ولا نرضاهم

إمامهم جهم وما لجهم ∴ وصحب عمرو ذى التقى والعلم

والفكرة فى أصلها تعتمد على حرية الإرادة وهى مستمدة من النصارى فإن أول من تكلم فى القدر فى زمن الصحابة معبد الجهنى أخذه عن نصراني يقال له "سوس"(٢) ، ثم أخذ غيلان القدرى الدمشقى عن معبد ، كما أخذ عن الحارث بن سعيد الكذاب .

أما معبد فقد عذبه الحجاج بأصناف العذاب ثم قتله ، وقيل صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق ثم قتله ، وذلك سنة ثمانين من الهجرة ، وأما غيلان القدرى فقد قرب إليه يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الذى يقال له الناقص ، وتعصب يزيد للقدر ودعا الناس إليه وحملهم عليه ، قاله ابن عساكر .

وقد قتل هشام بن عبد الملك غيلان القدرى هذا ، فلما أُحضِر بين يديه قال له : ويحك ، قل ما عندك ، إن كان حقا اتبعناه ، وإن كان باطلا رجعتَ عنه ، فناظره ميمون بن مهران ، فقال لميمون أشياء ، فقال له : أَيُعصى الله كارها ؟ ، فسكت غيلان ، فقيده حينئذ هشام وقتله"(٣)

وهكذا يتبين لنا خطورة هذا المذهب على التشريع وفساده وجرائمه على دين الله .

---

(١) الملل والنحل ٤٣/١ ، فجر الاسلام / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) راجع : سير أعلام النبلاء ١٨٥/٤٠ ، البداية والنهاية ٣٤/٩ .

(٣) راجع : البداية والنهاية ٢٩/٩ ، ٣٤ ، ٣٥٣ ، ١٧/١٠ ، الملل والنحل /٣٨ .

ثالثا : الرافضة(١)

قال بعض غلاتهم : لا حجة اليوم فى القياس والسنة ولا فى شىء من القرآن لدعواهم وقوع التحريف فيه من الصحابة ، وقد زعموا أن الحجة إنما هو قول الإمام الذى ينتظرونه ، وهم قبل ظهوره من التيه حيارى إلى أن يستنقذهم الإمام الذى ينتظرونه... إذا ظهر بزعمهم(٢)

وهم يعتقدون أن النبوة إنما كانت لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه ، وأن جبريل عليه السلام أخطأفنزل على محمد وذهبت طائفة من غلاتهم إلى إنكار السنة والاحتجاج بالقرآن وحده ، واستدلوا على ذلك بحديث "ما جاءكم عنى من حديث فاعرضوه على القرآن ، فإن وجدتم له أصلا فخذوه وإلا فردُّوه(٣)"

وأما مبادئهم فقد حصرها الإمام محمد بن عبد الوهاب فى المطالب الآتية :

١- الوصية بالخلافة لعلى .

٢- إنكار خلافة الخلفاء .

٣- ارتداد الصحابة رضى الله عنهم ،وبالتالى فإن روايتهم لا تقبل لكفرهم .

٤- دعواهم نقص القرآن .

٥- سب الصحابة ، لاسيما الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان .

٦- إيجابهم للتَّقِيَّة .

٧- سبهم عائشة رضى الله عنها المبرأة .

---

(١) وسموا بالرافضة لأنهم رفضوا زيد بن على بن الحسين رضى الله عنه لما سألوه عن رأيه فى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما فأثنى عليهما خيرا وقال : ماسمعت أبى يقول فيهما إلا خيرا ، وقد كانا وزيرى جدى ، فلما انصرفوا عنه لذلك قال لهم : رفضتمونى فأطلق عليهم من ذلك الوقت اسم الرافضة ، راجع : الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة / ١٧٦ ، ومنزلة السنة فى التشريع الاسلامى /٤٣ (٢) أصول الدين للبغدادى / ١٩ .

(٣) مفتاح الجنة /٥ ، قال السيوطى : « ماروى هذا أحد يثبت حديثه فى شئ صغير ولاكبير وإنما هى رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن لانقبل مثل هذه الرواية فى شئ ، مفتاح الجنة/٢١ ، والحديث موضوع ، راجع : جامع بيان العلم ٢/٢٣٣ ، والسنة فى مواجهة التحدى /٦٩ .

٨- تكفير من حارب عليا .

٩- استهانتهم بأسماء الصحابة .

١٠- انحصار الخلافة فى اثنى عشر إماما .

١١- العصمة للاثنى عشر ، لأن العصمة شرط فى الإمامة .

١٢- علىٌّ أفضل من الأنبياء بعد نبينا غير أولى العزم ، وفى تفضيله عليهم خلاف .

١٣- ادعاء انقراض نسل الحسن بن على .

١٤- خلافهم فى خروج غيرهم من النار .

١٥- مخالفتهم أهل السنة والجماعة أساس للنجاة .

١٦- الإيمان بالرجعة ، وهى رجعة النبى ﷺ وعلى رضى عنه والأئمة الإثنا عشر فى آخر الزمان .

١٧- زيادتهم فى الأذان .

١٨- الجمع بين الصلاتين .

١٩- إباحة نكاح المتعة .

٢٠- النكاح بلا ولىّ وشهود .

٢١ جواز وطء الأمة للغير .

٢٢- تجويز الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها .

٢٣- إباحة إتيان المرأة فى دبرها .

٢٤- وجوب المسح على الرجلين ومنعهم غسلهما والمسح على الخفين .

٢٥- عدم وقوع الطلاق الثلاث فى لفظ واحد .

٢٦- نفى القدر .

٢٧- ترك الجمعة والجماعة .

٢٨- مشابهتهم لليهود والنصارى والمجوس[١] فى بعض أحوالهم .

رابعا : الخوارج "القرآنيون"

ويرجع تاريخهم إلى فكرة تحكيم القرآن ، وذلك حينما رفعوا المصاحف لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه على أسِنَّةِ الرماح بعد معركة صفين ، وقالوا : لا حكم إلا لله ، وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان ، وهم ينكرون حجية الإجماع والسنن الشرعية ، وقد زعمت هذه الطائفة أنه لا حجة فى شيء من شئ من أحكام الشريعة إلا من القرآن[٢] .

هذا ، وقد أطلق أتباع هؤلاء وأتباع بعض غلاة الرافضة فى الأزمنة المتأخرة على أنفسهم اسم "القرآنيون" وحجتهم الحديث الموضوع : « ما جاءكم عنى فاعرضوه على الكتاب فما وافقه فأنا قلته ، وما خالفه فإنى لم أقُلْه" .

خامسا : الجَهْمِيَّةُ[٣] :

وهم يوافقون المعتزلة فى نفى الصفات ، ونفى رؤية الله ، وإثبات خلق الكلام وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع[٤] .

---

(١) رسالة فى الرد على الرافضة صفحات ٥ ، ٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ -٣٤، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠-٤٤ ، ٤٦ .

(٢) راجع أصول الدين للبغدادى / ١٩ ، الملل والنحل / ١١٤ ، ١١٥

(٣) هم أصحاب جهم بن صفوان ، ظهرت بدعته بترمذ ، وقتله مسلم بن أحوز المازنى بمرو فى آخر ملك بنى أمية .

(٤) الملل والنحل ٨٦/١ ، ٨٨ والفصل فى الملل والأهواء والنحل ٢٠٤/٤ .

سادسا : المُرْجِئَةُ :

وهم أصناف أربعة ، مُرْجِئَة الخوارج ، ومُرْجِئَة القَدَرِيَّة ، ومُرْجِئَة الجبريَّة ، والمُرْجِئَة الخالصة ، وقد تكلموا فى الإيمان والعمل(١) ويزعمون أن الإيمان كل لا يتجزاء ويبطلون الأحاديث الخاصة بذلك إلا أنهم وافقوا الخوارج فى بعض المسائل التى تتعلق بالإمامة .

سابعا : الزنادقة :

وهم قوم ينكرون الاحتجاج بالسنة متواترة وآحادا ، ويُظْهِرون الإسلام ويُبْطِنون الكفر ، يريدون إبطال الآثار(٢) .

٤- أهم صفات دعاة الفتنة فى القديم والحديث

تنحصر صفات دعاة الفتنة فى جهودهم المتنوعة التى ترمى إلى تشويه الشريعة وإذهاب معالمها ، ونحن نذكر لك مظاهرهم فيما يلى :

● هم أولئك الذين أجهدوا أنفسهم فى إفساد الدين والحطِّ من قدره فألصقوا بالرسول ﷺ أقوالا هو منها براء ، وسبق أن حققنا أنَّ أشهرهم فى ذلك طوائف ، هم : أصحاب المذهب العقلى من المتكلمين والمعتزلة والجهيمة ، وأصحاب الرأى ، والرافضة ، والقُصَّاصِ والمُذَكِّرِين "الوُعَّاظ" .

وقلنا لك : إن الحديث عن الموضوعات والوضاعين لا يتسع له هذا البحث ، فقد تكفلت ببيانه كتب "الموضوعات" وكتب "الوضاعين" وكتب "علوم الحديث" من هذه الحيثية .

● وهم أولئك الذين أعطوا ظهورهم للسنة جميعا فأنكروا حجيتها اعتمادا على القرآن وحده .

● وهم أولئك الذين أعطوا ظهورهم للسنة والقرآن جميعاً .

---

(١) الملل والنحل ١/١١٤ ، ١٣٩ ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٤/٢٠٤

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة / ١٧٩ .

● وهم أولئك الذين أعطوا ظهورهم للآحاد من الأحاديث ، وقصروا الاحتجاج على القرآن الكريم وبعض ما تواتر من السنة ، مع علمهم بأنه نادر لا يفى بحاجيات البشرية وتنظيم أمور معاشهم ومعادهم ، فقد أوصله من جعل أقله عشرة من الرواة إلى أحد عشر ومائة حديث فقط ، ومنهم الإمام السوطى فى كتابه "الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة" وزاد عليها قليلا ما جمعه الشيخ عبد العزيز الغمارى فى كتابه "إتحاف ذوى الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة فى نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة"(١) » ، مما جمعه غير السيوطى ، ومع ذلك فإنه لم يسلم هذا العدد أيضا من الطعن فقد سطت عليه رياح التكذيب والوضع حتى أبقى بعضهم حديثا واحدا وهو "من كذب علىَّ » ولم يسلم هو أيضا من الطعن فيه بالوضع من أمثال أبى رية وغيره فهل يبقى المسلمون دون تشريع تفصيلى يحدد أمور معاشهم ومعادهم جريا وراء ناعق ضال فى حاجة إلى من يصلحه ؟

● وهم أولئك الذين حاولوا صبغ الإسلام بالحضارة الأوربية الحديثة فأوَّلوا النصوص بما يتلاءم معها .

● وهم أولئك الذين أعطوا ظهورهم للسنة فى الأزمنة المتأخرة ، وأجازوا تبدل الأحكام الشرعية وفق الظروف والأحوال

● وهم أولئك الذين اتخذوا من التشكيك فى رواة السنة وسب الصحابة كلهم أو بعضهم رضوان الله عليهم طريقاً لطرحها والإعراض عنها.

● وهم أولئك الذين شككوا فى التراث النبوى كله فأعلنوا نبوتهم إبطالا للوحى بشقيه ، إيذانا بتشريع جديد ، وإخراجا للمسلمين من دينهم الذى ألِفُوه .

● وهم أولئك الذين وضعوا أنفسهم أمام الأنبياء وجهاً لوجه يخطئونهم كما يخطأ عادة الناس ، اعتمادا على سفاهة متأصلة ورأى أخرق .

● وهم أولئك الذين أقلقهم استقرار المجتمع المسلم ذكوره وإناثه طوال أربعة عشر قرنا من الزمان اطمئنانا لما ثبت من القرآن والسنة فراحوا يُؤَلِّبون

---

(١) ونظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبى عبد الله محمد بن جعفر الكتانى .

المرأة على الرجل ويطعنون فى الأحاديث المحددة لدور كل منهما فى مسيرة الحياة ، بُغْيَةَ الإفساد والنميمة بين الأسرة الواحدة ، وإرادة الوقيعة والشَّرِّ بين أوصالها .

٥- مبادىء دعاة الفتنة وأصناف دعاتها قديماً وحديثاً والطعون التى استحدثوها على السنة

نستطيع - على ضوء ما قدمنا - أن نُجمل أصول دعاة الفتنة فى القديم والحديث فيما يلى ، غير أن من المناسب أن نقرر أنه كلما تعددت اتجاهات المذهب الواحد بدخوله فى مبادىء مذهب غير مذهبه ، أو تعددت مبادىء الفرد بمشاركته فى مبادىء متعددة ، كان ذلك دليلا على تأصل معاداة السنة فى نفسه ودخوله الفتنة من أوسع أبوابها ، **وإليك هذه المبادىء** :

١- إنكار حجية السنة اعتمادا على القرآن وحده :

وإلى ذلك ذهب الخوارج ، والزنادقة ، وطائفة من غلاة مذهب الرافضة كما سبق أن قدمنا ، وتابعهم عليها أذيالهم فى الأزمنة المتأخرة فى القارة الهندية أمثال : محب الحق عظيم(١) الآبادى ، ذلك الذى تَزَعَّمَ حركة أهل القرآن فى الهند فى بداية الأمر ، إلا أنه لم يلبث أن صرح فى كتابه الأخير "بلاغ الحق" بعدم أخذ السنة فى الدين(٢) .

وأمثال : غلام نبى المعروف بعبد الله جكر الوى ، والسيد أحمد خان ، ومولوى أحمد الدين تسرى ، والحافظ أسلم جراجيورى(٣) الذى كان واحدا من قادة هذه الحركة(٤) ، ومولوى جراغ على فى كتابه : « أعظم الكلام فى ارتقاء الاسلام » **حيث قال** : « إن الحديث النبوى ليس قطعيا كما يظنه المسلمون ، بل صحته وحجيته محل نظر وشك ، وهو لا يصلح لأن نعتمد عليه فى معرفة الأحكام »(٥) .

---

(١) ولد فى آخر السبعينات من القرن التاسع عشر بالهند ، وتوفى فى أواخر الخمسينات من القرن العشرين .

(٢) فرقة أهل القرآن / ٧٧ .

(٣) ولد فى جراجيور عام ١٩٨٠ بالهند ، وتوفى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م

(٤) السنة فى مواجهة الأباطيل نقلا عن الأستاذ المودودى /٧٦

(٥) السنة والتشريع للدكتور موسى شاهين / ٥٣

وكذلك أذيالهم فى مصر ، أمثال : رشاد خليفة فى كتابه « القرآن والحديث والإسلام » فهو يقول : « السنة أمر مهمل والتمسك بها خطأ يجب على الأمة أن تُقيل نفسها منه » ، ويذهب إلى أنه تم تدوينها بعد ثمانية أجيال مما يقطع ببطلانها ، ويقول : « إن المؤمنين مأمورون من الله بأن لا يأخذوا فى دينهم عن الرسول شيئا من القرآن ولا أن يطيعوه فى كلمة غير ما يبلغ من القرآن »(١)

وأمثال أحمد صبحى منصور(٢) الذى يقول : السنة عمل شيطانى ، ورواة السنة مجرمون خونة »(٣) .

٢- إنكار حجية السنة والقرآن معا ، والتشكيك فى صلاحية الإسلام للحكم كدين متكامل :

ذهب إلى إنكار حجية كل من : السنة والقرآن طائفة من غلاة الرافضة(٤) ، كما ذهب إليه من المعاصرين سليمان رشدى الباكستاني الأصل البريطانى الجنسية فى كتابه «آيات شيطانية» وذهب إلى التشكيك فى صلاحية الإسلام للحكم وبخاصة فى القرن العشرين الأدباء الآتى أسماؤهم :

وهم ، عبد الرحمن منيف ، وعلى أحمد سعيد (أدونيس) ، وعبد الوهاب البياتى ، وجميعهم من الشرق الأوسط (٥) ، كما ذهب إلى ذلك من وادى النيل كلّ من : عبد الرحمن الشرقاوى ، وهو ماركسى أعطى مفهوماً للدولة الإسلامية خاصاً به ، وأنها كل دولة تؤمن بروح الإسلام وتطبيع أحكام الشريعة وإن كانوا لا يدينون بالإسلام ، وساعده يوسف شاهين فى نقل نتاجه إلى السينما (٦) ، ونجيب محفوظ الذى لا يعارض أن يتبوأ قبطى سدة الرئاسة (٧) ، وحسين أمين « ابن أحمد أمين » ، ويوسف إدريس ، وتوفيق الحكيم ، وجمال الغيطانى ، وأحمد بهاء الدين ، وصلاح حافظ (٨) . كما ذهب إلى ذلك من المغرب العربى كلّ من :

---

(١) مسيلمة فى مسجد توسان / ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٢) تخرج فى الأزهر وحصل على العالمية فى التاريخ (الدكتوراة) من الجامعة وتبرأ من السنة فتبرأت منه الجامعة .

(٣) مسيلمة فى مسجد توسان / ٦١ .

(٤) أصول الدين / ١٩

(٥) رأيهم فى الإسلام ، راجع صفحات : ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣١ ، ٥٥ .

(٦) المرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٩

(٧) المرجع السابق ص ٩١ .

(٨) راجع : ص ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٢ - ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ٨٤ .

محمود المسعودى ، ورشيد بوجَدرة ، وطاهر وطّار ، وكاتب ياسين ، وعبد الكبير الخطيبى ، وعبد الوهاب المؤدب ، مع آخرين من غير المسلمين هم : إدوار الخراط ، ولويس عوض ، ويوسف الخال ، وإميل حبيبى ، ورشيد الضعيف (١) .

٣- عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد :

وإلى ذلك ذهب أهل الأهواء من المعتزلة « القَدَرِيَّة » والرافضة ، وبعض أهل الظاهر(٢) ، ومن المعاصرين الاستاذ أحمد أمين فى كتابته عن وضع الصحابة بعضهم بعضا فى موضع النقد بالنسبة للأحاديث ، مثل حديث « من حمل جنازة فليتوضأ(٣) وغير ذلك ، وقوله : « وأما الآحاد فهى غير المتواترة « وهى أنها لا تفيد العلم عند أكثر الأصوليين والفقهاء ، وإنما يجوز العمل بها عند ترجح صدقها »(٤) .

ومعنى ذلك أنه يجوز العمل بها ، ويجوز أن لا يعمل بها ، وهو حكم عظيم الخطر بليغ الضرر يترتب عليه هدم المعظم من أحكام الشريعة »(٥) .

ويقول العلامة القاسمى : ولكن الحق أن نسبة جواز العمل بخبر الآحاد لأكثر العلماء غير صحيح ، بل المنسوب إليهم لزوم العمل مطلقا ، لا عدم اللزوم الصادق بالجواز ، فجواز العمل بخبر الواحد إذًا لم يقل به أحد ، بل الحاصل إما لزوم العمل أو عدم اللزوم على تفصيل فى ذلك مذكور فى محله »(٦)

وقوله بالنسبة لأبى هريرة رضى الله عنه « والحنفية يتركون حديثه أحيانا إذا عارض القياس »(٧) .

وقوله : « وعاب المعتزلة بعض الصحابة فى روايتهم أخبارا غير صحيحة بل رموهم بالكذب أحيانا كما فعل النظّام فقد قال : « زعم ابن مسعود أن القمر انشق له وأنه رآه » وهذا من الكذب الذى لا خفاء به لأن الله تعالى لا يشق له

(١) رأيهم فى الإسلام ، راجع صفحات : ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢٢٨ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٧١ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) أصول الدين /١٣ ، وقواعد التحديث / ١٢٩ فما بعدها

(٣) راجع : فجر الاسلام / ٢١٦ ، ٢١٧

(٤) فجر الاسلام / ٢١٨

(٥) راجع : السنة المطهرة بين أصول الأئمة /٤٣

(٦) راجع : قواعد التحديث /١٢٩ ، وراجع : أصول الدين / ٢٢ ، ٢٣

(٧) فجر الاسلام / ٢٢٠

القمر وحده ولا لآخر معه وإنما يشقه ليكون آية للعالمين »(١) .

ثم يعقب على هذا فيقول : « فترى كيف كان النَّظَّام جريئا فى تحكيم المنطق فى رواية ابن مسعود »(٢)

وهو مما يدل على موافقته له فى هذا ، ضرورة أنه يوافق المنطق ، على زعمه .

وكذلك من المعاصرين محمود أبو رية ، قال : : ومن صح عنده شئ منها رواية ودلالة عمل به ، ولا تجعل تشريعًا عامًا تلزمه الأمة إلزامًا تقليدًا لمن أخذ به »(٣) ، **وكذلك الدكتور توفيق صدقى** ، حيث كتب مقالتين فى مجلة المنار بعنوان : « الإسلام هو القرآن وحده » (٤) .

٤- تأويل نصوص السنة بما يتلاءم مع الحياة الأوربية :

وإلى ذلك ذهب أهل القرآن فى القارة الهندية ضمن ما ذهبوا إليه فأولوا نصوص السنة بما يفسدها ، وقيدوها بما يذهب بريحها ، جريا وراء الحضارة الغربية

وهو فى الواقع جحد للسنة وإنكار لها ، وإنما أفردنا هذا المبدأ بالذكر لاستحداث فكرته ، وهم :

جراغ على ، وعبد الله جكر الوى ، وأحمد الدين أمر تسرى ، والمتنبى الكذاب مرزا غلام أحمد القاديانى ، وغلام أحمد برويز ، ومنهم السيد(٥) أحمد خان ذلك الذى وضع لقبول الحديث شروطا تؤدى إلى نبذه ، فشرط لقبوله ما يأتى :

١- أن يكون الحديث المروى قول الرسول بالجزم واليقين .

٢- أن توجد شهادة تثبت أن الكلمات التي أتى بها الراوى هى الكلمات النبوية بعينها .

٣- أن لا يكون للكلمات التي أتى بها الرواة معان سوى ما ذكرها الشراح ، فإن تخلف أحد هذه الشروط الثلاثة لم يصح نسبة القول إلى رسول الله ﷺ ، أو أنه حديث من أحاديثه(٦) .

---

(١) ضحى الاسلام ٨٦/٣ . (٢) ضحى الاسلام ٨٧/٣ . (٣) أضواء على السنة المحمدية / ٤٠٧ . (٤) مجلة المنار – السنة التاسعة – العدد رقم ٧ ، والعدد رقم (١٢) . (٥) السنة فى مواجهة الأباطيل/ ٨٦ – ٩٠ . (٦) فرقة أهل القرآن/ ٨٠

ولا شك أن هذه الشروط هى أدخل فى باب المستحيل علميا وعادة ولا يفى بتحققها إلا مراجعة الرسولﷺ نفسه ووجوده حيا بين أظهرنا اليوم ، وكفى بذلك بطلانا عليها وإثما على فاعلها .

٥- جواز تبدل الأحكام وفق الظروف والأسباب :

وإلى ذلك ذهب الدكتور أحمد زكى أبو شادى من مصر ، قال : « القرآن الشريف ، والأحاديث النبوية مجموعة مبادئ خلقية وسلوكية مسببة ، بحيث أن أحكامها عرضة للتبدل بتبدل الأحوال والأسباب ، ففيه شواهد هادئة على ضوئها وأسبابها وظروفها ، لا أحكام متزمتة لا تقبل التعديل وفاقا لتبدل الأسباب والظروف[١] » .

كذلك ذهب الاستاذ أحمد أمين ، قال : « ولكنهم (أي المحدثين) - والحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقلّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبىﷺ لا يتفق والظروف التى قيلت فيه »[٢] .

وقال أيضا : « ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا فى النقد الداخلى (المتن) فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو ، لا ؟ ثم ساق أحاديث صحيحة فى البخارى ومسلم ، وحكم عليها بالوضع بناء على ذلك[٣] ، « وهو حكم عظيم الخطر بليغ الضرر يترتب عليه هدم المعظم من أحكام الشريعة ، ولا غرو ما دام الرأي الذى يراه فى تصحيح الأحاديث أن تطبق عليها الظروف الاجتماعية وَيُحَكِّمَ فى معناها العقل »[٤] كما سبق أن ذكرنا .

كما ذهب إلي ذلك أيضا : محمود محمد طه من السودان ، فقد قال : إن الزكاة تشريع مؤقت ملائم للعصور الأولى القاصرة ، ولذا لا تصلح لهذا العصر الراقى المتطور ، بل يجب أن نترقى فى هذا العصر إلي روح الاسلام وهى العدالة الاشتراكية[٥] ، كما أنكر أحاديث التوحيد[٦] ، فقد يصل المرء عنده إلى درجة الإلهية ، كما أجاز إسقاط الصلاة للخواص[٧] .

---

(١) ثورة الاسلام / ٥٧ (٢) فجر الإسلام / ٢١٨

(٣) ضحى الاسلام ٢/١٤١

(٤) السنة المطهرة بين أصول الأئمة /٤٣

(٥) المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية /٨

(٦) المصدر السابق /٥

(٧) المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية / ٦

٦- ازدراء الصحابة ورميهم بالكذب أو الارتداد :

وإلى ذلك لجأ المعتزلة(١) والرافضة(٢) ، كما لجأ إليه من المعاصرين الأستاذ أحمد أمين ، حيث يُفهم ذلك من قوله : « فترى كيف كان النَّظَّام جريئًا فى تحكيم المنطق فى رواية ابن مسعود »(٣) ، وكان قد سبق أن قال إن النَّظَّام كذب ابن مسعود رضى الله عنه .

كذلك نحى هذا المنحى : محمود أبو رية(٤) ، وسلمان رشدى (٥) ، والدكتور فرج محمد فودة فى كتابه « الحقيقة الغائبة » .

٧- التشكيك فى الإسناد :

وإلى ذلك لجأ الرافضة والمعتزلة - كما سبق أن قررنا - وذهب إليه فى **الأزمنة المتأخرة جماعة منهم :**

السيد أحمد خان

وأبو رية ، قال بعد أن ذكر قدر الحديث النبوى : « وعلى أنه بهذه المكانة الجليلة والمنزلة الرفيعة فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، **وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث يتناولونه بينهم ويدرسونه على طريقتهم »(٦)**

ومنهم : رشاد خليفة ، ذلك الذى يهزأ بالإسناد ويسوق أسانيد مفتراة للأحاديث بها بعض الكذابين ، بدعوى أنهم من الصحابة(٧)

ومنهم : أحمد صبحى منصور ، ذلك الذى يعتبر رواة السنة مجرمين خونة(٨)

---

(١) راجع : فجر الاسلام / ٣٠١ ، ضحى الاسلام ٨٦/٣

(٢) راجع : أصول الدين/١٩ ، مفتاح الجنة/٦ ، رسالة فى الرد على الرافضة/١٢ ، ١٥

(٣) راجع : ضحى الاسلام ٨٦/٣ ، ٧٧

(٤) السنة فى مواجهة الأباطيل / ٦٤ .

(٥) راجع : الرد القويم على أكاذيب سلمان رشدى / ٤ .

(٦) أضواء على السنة المحمدية /٤ (٧) مسيلمة فى مسجد توسان /٥٢

(٨) المصدر السابق / ٦١

ومنهم الأستاذ أحمد أمين ، ذلك الذى يصف الإسناد بأنه نوع من التزمت فيقول عند الكلام عن كتاب ابن عبد ربه : « وربما كان يعتقد أن رواية الأدب ليس ينبغى أن يُتَزَمَّتَ فيها كرواية الحديث »(١) ، **وقال** : « وقد قلنا إنه لم يكن مُتَزَمِّتاً كالمحدثين وبعض الأدباء كصاحب الأغانى فلم يملأ كتابه بالأسانيد كما فعل هؤلاء »(٢) .

هذا وقد كان من شأن الزنادقة قديما أن يطعنوا فى الإسناد حتى يتم لهم الطعن فى المروى

فقد جاء فى تاريخ بغداد أن هارون الرشيد لما أراد ضرب عنق « شاكر » رأس الزنادقة فى عصره سأله عن سبب اتخاذ الزنادقة لخطتهم فى ابتدائهم مع من يطمعون بتزندقه بتعليمه كراهية بعض سادات الصحابة ، فقال شاكر : إنا نريد الطعن على الناقلة ، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول »(٣)

وعلى ضوء ذلك ندرك أهداف المشاغبين على الإسناد شرف هذه الأمة وعصب التشريع وأنه إصابة للدين فى مقتل .

٨- التشكيك فى السنة :

وإلى ذلك لجأ الدكتور أحمد أبو شادى ، قال : « وهذه سنن ابن ماجه والبخارى وجميع كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل ، ولا نرضى نسبتها إلى الرسول ﷺ ، وأغلبها يدعو إلى السخرية بالإسلام والمسلمين وبالنبى الأعظم »(٤) .

ولا ندرى كيف استساغ لنفسه كتابة ماقرره مما يثير السخرية به والاشمئزاز معا ويفتح على نفسه أبواب الاتهام - مع أنه أديب وشاعر - بأنه غير ذَوَّاقة لجميل الكلام فضلا عن قصور باعه العلمى كما ذهب الى ذلك غلام أحمد برويز ، قال : « الأحاديث كانت مؤامرة أعجمية على نقاء الإسلام وصفائه وبساطته »(٥)

وذلك اتهام لايمكن أن يستسيغه عاقل ليس لأن قائله أعجمى لا يدرك ماينطق به فحسب ، بل ولأنه فَقَدَ هَوِيَّته الإسلامية أيضا .

---

(١) ظهر الإسلام ٣/٨٦ . (٢) المصدر السابق ٣/٨٨ . (٣) دفاع عن أبى هريرة /٨ .

(٤) ثورة الاسلام / ٢٥ ، ٤٤ . (٥) السنة فى مواجهة الأباطيل / ٣٩ ، ٤٠ .

٩- الطعن فى البخارى ومسلم :

وإليه ذهب الاستاذ أحمد أمين فى كتبه « فجر الإسلام وضحاه وظهره » فقد عدد بعض الأحاديث التى رآها موضوعة فى الصحيحين - حسب رأيه المجرد - وهى كثيرة ، **قال بعد أن ساق حديث** « من اصطبح كل يوم سبع تمرات » : « ولم يسلم البخارى ولا مسلم من ذلك ، وربما لو امتحن الحديث بمحك أصول الاسلام لم يتفق معها وإن صح سنده »(١) ، وقال : « حتى نرى البخارى نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال »(٢)

كما ذهب إلى ذلك أيضا : رشاد خليفة ، ذلك الذى يعتبر البخارى عدوه الأول(٣) .

وأيضا المولوى جراغ على الهندى ، حيث يقول : « إن الجامع الصحيح للإمام البخارى - رحمه الله - يتضمن أحاديث موضوعة كثيرة ، ولكن المسلمين يظنونه أصح الكتب بعد كتاب الله بناء على مغالاتهم فى الاعتقاد وتقليدهم الأعمى »(٤) .

وأيضا : عبد الوارث الكويتى قال : ليس كل ما فى صحيح البخارى صحيحا وليست هذه الأحاديث مفتراة فحسب بل منكرة »(٥) وطالب بضرورة تنقية كتب التفسير والحديث من هذه الخزعبلات والمفتريات ... على حد زعمه .

١٠- ادعاء النبوة تشكيكًا فى الوحى :

وهى فكرة باطنية ضالة كادعاء المهدى ، ويقصد من ورائها أهداف سياسية ودينية أيضا إضافة إلى التشكيك فى الوحى

---

(١) ظهر الاسلام ٢/٤٨ .　　(٢) فجر الاسلام /٢١٨

(٣) مسيلمة فى مسجد توسان /٤٩ .

(٤) السنة والتشريع للدكتور موسى شاهين /٥٣

(٥) مجلة العربى الكويتية ، عدد فبراير سنة ١٩٦٦م صفحة /١٣٨ وواضح أنه لايعرف الفرق بين المفتَرى على الرسولﷺ وبين المنكر ، فالمنكر فى زعمه أسوأ حالا من الحديث المفترى الموضوع على رسول الله ﷺ ، ولم يقل بهذا أحد من أهل العلم .

فقد ادعى النبوة كل من : مسيلمة الكذاب ، والأسود العنسى ، وسجاح الهلالية ، كما ادعاها فى الأزمنة المتأخرة بهاء الله صاحب «البهائية» ، والباب صاحب « البابية » وأيضا الدكتور رشاد خليفة[١] ، ومحمود محمد طه ، السودانى والذى كان يشغل منصب رئيس حزب الإخوان الجمهوريين وأعدمه الرئيس محمد جعفر النميرى للزندقة فى يناير سنة ١٩٨٥ إلا أن الأديب السودانى الطيب الصالح اعتبر إعدامه من أجل معتقداته إساءة للمجتمع الإسلامى كجَلْد أبى حنيفة (٢) ، كما ادّعاها أيضًا : مِرْزَا غلام أحمد القاديانى[٣] ، والدكتور صلاح بريقع من الاسكندرية[٤] .

وهكذا ، دون استحياء وكأنهم بهذا يقصدون - وبإصرار - تشويه صورة أنبياء الله عز وجل ، هؤلاء الصفوة المختارة من عباد الله بادعائهم لها .

١١- تخطئة الأنبياء وازدراؤهم :

وإلى ذلك ذهب أحمد صبحى منصور ، قال : « والأنبياء أناس يخطئون كما يخطئ عامة الناس ، بل إن الله قد يتوب على عامة الناس ولا يتوب عليهم »[٥] كما ذهب إلى ذلك « سلمان رشدى » الذى كان يسمى محمداً عليه الصلاة والسلام « ماهوند » (٦) ، والذى وصف إبراهيم عليه السلام بابن « الزانية » (٧) .

« كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا »[٨] .

١٢- تَمَلُّقُ المرأة بغير ما شرع الله :

وإلى ذلك ذهب أبو شادى ، قال : « إن روح الإسلام التى تقر مبدأ الصالح العام بل تقدسه تسمح فى هذا العصر بأن تكون المرأة قوّامة على الرجل بقدر ما تسمح بأن يكون الرجل قواما على المرأة إذ أن مَرَدَّ ذلك إلى الاعتبار الاقتصادى لا أكثر ولا أقل بخلاف ما كان عليه الحال فى فجر الإسلام »[٩] .

---

(١) مسيلمة فى مسجد توسان /٨٧ . (٢) رأيهم فى الإسلام / ١٣٩ .
(٣) السنة فى مواجهة الأباطيل /٧٧
(٤) جريدة الأمة - العدد رقم (٣٣) الصادر فى يوم السبت ١٩ صفر سنة ١٤٠٦ هـ - ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٥م الصفحة الأولى .
(٥) مسيلمة فى مسجد توسان /٦١
(٦) أى : النبى المزيف ، راجع : الرد القويم على أكاذيب سلمان رشدى / ٤ .
(٧) المرجع السابق / ٢ ، ٢٣ .
(٨) سورة الكهف ، الآية رقم (٥) (٩) ثورة الاسلام /٢٤

١٢- التنديد بالمحدثين وسبهم وإطلاق الألسنة فيهم :

أما المتكلمون : فلم يتورعوا من ثلب المحدثين وسبهم وإلصاق زور القول بهم(١) ، كما سبق أن ذكرنا .

وأما المعتزلة : فيصفون أصحاب الحديث بالبلاهة ويسمونهم مجبرة(٢) ، كما سبق أن ذكرنا ، وذلك بسبب أن أصحاب الحديث يقولون كل شئ بقدر الله ، وهذا فى زعمهم جبر للعباد(٣) ، نعوذ بالله من ذلك .

وأما الرافضة : فإنهم يسمون أصحاب الحديث ناصبة ، فهم يزعمون أن المحدثين ناصبوا عليا وآل البيت العداء فى تقديمهم الشيخين أبى بكر وعمر فى الخلافة على علىٍّ بن أبى طالب رضى الله عنهم .

وأصحاب الحديث من هذه التهمة براء ، لأنهم يقدمون الشيخين اعتمادا على نصوص ثابتة كفلت لهما حق التقديم ، ولا علاقة فى هذا بحُبِّ أهل البيت ، فإن حبهم جزء - غير قابل للمناقشة - لا يتجزأ من عقيدة أهل الحديث(٤) .

وأما الجَهْمِيَّةُ : فهم يسمون أصحاب الحديث مُشَبِّهة ، وما كان ذلك إلا لأن أهل السنة يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه دون نفيها أو تأويلها ، ويفوضون العلم بها إلى الله تعالى ، والجهمية يردون ما ورد من ذلك أو يُؤَوِّلُونه(٥) .

---

(١) راجع : تأويل مختلف الحديث / ٥

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/١٧٩

(٣) والحق أن ذلك لاجبر فيه ، للإيمان بأن الله عالم بما هو كائن ومايكون ، وأن كل إنسان ميسر لما خلق له ، ومن أجل ذلك وجب عليه العمل ، وقد سئل الرسول ﷺ عن هذه الشبهة بعينها : ففيم العمل يارسول الله ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، والاتباع أولى من الابتداع ، راجع : الروض الباسم ٢/٨١-٨٤

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/١٧٩

(٥) المصدر السابق ١/١٧٩

وأما المُرْجِئةُ : فهم يسمون أصحاب الحديث مخالفة و نقصانية(١) ، وذلك بسبب أن أصحاب الحديث يقولون : إن الإيمان يزيد وينقص ، وأما هم فيزعمون أن الإيمان كُلٌّ لا يتجزأ ، ولهذا يسمون أصحاب الحديث نقصانية(٢) .

وأما الزنادقة : فهم يسمون أصحاب الحديث حشوية(٣) .

هذا ، وما قدمناه لك إنما هو قول القدامى من هذه الفِرَق ، وأما المُحْدَثون ممن ينتمي إلى بعضها فإنهم غالوا في التنديد بالمحَدِّثين والتشهير بهم وسبهم وإطلاق الألسنة فيهم بالسوء حيفا وجورا متجاوزين التوجيه النبوي الكريم : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر(٤) » . والسباب وإن كان جائزا في عرفهم باعتباره من أحاديث الآحاد ، وإن أخرجته دواوين الإسلام الكبرى ، إلا أنه تأباه أعراف ذوي الأخلاق ، وتعافه أصحاب المروءة حتى ممن لا ينتسبون إلى الإسلام ولا يعرفون حقائقه . إضافة إلى مصادمته ظواهر نصوص القرآن الكريم(٥) .

ومن أمثلة ما يُرمَى به المُحَدِّثون في الأزمنة المتأخرة ما ردده الأستاذ أحمد أمين بعبارات مختلفة وفي مواطن كثيرة من كتبه قال :

« فقد كان لهم (أي : المحدثون) – والحق يقال – بعض الأثر السيئ في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول »(٦) .

ويقول : « وقد جنى منهج الحديث على كل علم فقلَّ الابتكار في اللغة والأدب والنحووالصرف »(٧) .

---

(١) المصدر السابق ١/١٧٩ (٢) المصدر السابق ١/١٧٩

(٣) المصدر السابق /١٧٩ ، وقد سبق أن قلنا إن ذلك من إطلاق الألسنة في غير حق ، فإن لأصحاب الحديث اليد العليا في النقد وتقويم الراوي والمروي وفق مقاييس وموازين في منتهى الدقة ، والتي لم يعرف لها العلماء مثيلا في تاريخ البشرية كلها مما يدفع ببطلان ذلك ورده على قائله .

(٤) هذا وقد قلَّد بعض أدعياء العلم بالسنة من سبقهم من دعاة الفتنة في هذا المضمار بل تفوَّقوا عليهم فيه وأقذعوا في سبِّ المحدثين دون جريرة إلا أنهم حافظوا على التراث النبوي

(٥) أخرجه البخاري ١/١١٠ ومسلم ١/٨١ (٦) ظهر الإسلام ٢/٤٨

(٧) ظهر الإسلام ٢/٤٩ .

ويبالغ فى تشويه المحدثين فيقول بعد ذكر محنة ابن جرير الطبرى : « فقد هوجم من المحدثين وخصوصا من الحنابلة ، وناله الضرر منهم وهو فى درسه ، فلما احتجب في بيته رَمَوْه بالحجارة حتى صارت أمام بيته أكواما ، وذهب آلاف من الجند ليَحْمُوه فلما مات لم يحتفل بجنازته(١) » .

ويبدو أن الاستاذ أحمد أمين يُصرُّ على تعمية القارئ وإعطائه جرعة قوية من كراهة المحدثين ، فإن الذين فعلوا ذَلك معه - كما قرر التاريخ الصادق(٢) - كانوا فقهاء بل هم من عوام الحنابلة وليسوا بمحدثين كما ذكر .

وفى هذا كفاية لمن يريد معرفة اتجاه القوم ونياتهم نحو الطريق المتعين نقلة السنة ، وحملة الوحى الظاهر والباطن رواة حديث رسول الله ﷺ .

وإليك بقية المبادئ التى حددها دعاة الفتنة فى القديم أخذا من مذاهبهم :

١- إن للإنسان قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى .

٢- نفى الصفات عن الله عز وجل وتأويلها .

٣- إنكار رؤية الله تعالى .

٤- إيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع .

٥- إن الله لا يفعل إلا الصلاح والخير .

٦- إن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعِوَض .

٧- إخضاع الحديث لحكم العقل وطبائع الكائنات .

وهذه المبادئ هى مبادئ المعتزلة (القَدَرِيَّة) ، ويشاركهم الجَهْمِيَّة فى الأول والثانى والرابع ، وتزيد عليها الجَهْمِيَّة أن الإنسان مجبور لا اختيار له ولا قدرة .

٨- الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وهو قول المُرْجِئَة .

والحق أن دعاة الفتنة فى القديم والحديث بما لهم من مبادئ وصفات خاصة قد أَضَرُّوا بأمتهم وبالإسلام ، وَجَرَّأوا أقزام الفكر البشرى على النيل من السنة بل ومن القرآن الكريم نفسه والتعالى على الإسلام والتطاول على شرع الله كما جرأوهم على إهانة الأمة والحطِّ من قدرها .

---

(١) راجع ظهر الاسلام ٣٩/٢ (٢) راجع : تاريخ بغداد ١٤٦/١١ .

٦- شبهاتهم والرد عليها

يتضح لنا مما سبق ذكره من مبادئ دعاة الفتنة فى القديم والحديث أن شبهاتهم تنحصر فى اثنتين :

أولاها : إنكار حجية السنة والاعتماد على القرآن وحده .

ثانيتها : عدم الاحتجاج بخبر الآحاد .

والحق أن كل ما أثاروه من مبادئ وقضايا راجع فى حقيقته إليهما سواء ما كان منه مروقا من الدين لا يجدى معه تقرير الأدلة ، أو كان إعمالا للرأى فى غير موضعه

وإليك هاتين الشبهتين مصحوبتين بالرد عليهما :

١- إنكار حجية السنة
والاعتماد على القرآن وحده والرد عليها

سبق أن بينا أن الخوارج والزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار حجية السنة والاعتماد على القرآن وحده ، وتابعهم على ذلك فى الأزمنة المتأخرة أهل القرآن فى القارة الهندية أمثال : غلام نبى المعروف بعبد الله جكر الوى ، ومحب الحق عظيم آبادى ، والسيد أحمد خان ، ومولوى أحمد الدين تسرى ، والحافظ أسلم جراجيورى ، ومولوى جراغ على

وهؤلاء تنكروا فيما بعد للقرآن أيضا فَأَوَّلُوا نصوصه وَفْق الحضارة الأوربية ، كما فعلوا بالسنة

وتابعهم عليها من مصر : رشاد خليفة ، وأحمد صبحى منصور(١) .

« حيثيات شبههم فى إنكار حجية السنة والاعتماد على القرآن وحده »

تنحصر حيثيات شبههم فى إنكار حجية السنة والاعتماد على القرآن وحده فيما يلى :

١- اكتمال الدين بالقرآن وحده

فهم يحتجون بقول الله تعالى : « مَا فَرَّطْنَا فِى الْكِتَابِ مِنْ شَىْءٍ(٢) » ، وقوله

---

(١) راجع : صفحة /٨٨ ، ٨٩ من هذا الكتاب (٢) سورة الأنعام : الآية رقم (٣٨)

سبحانه : « وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ »(١) كما يحتجون بأن الرسول ﷺ جعله ميزان التصديق لأى حديث أو تكذيبه ، حيث قال : « ما آتاكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله ، وإنما أنا موافق كتاب الله ، وبه هدانى الله »(٢) .

٢- نهى النبى ﷺ عن كتابة الحديث وأمره بمحو ما كتب منه :

وهم يحتجون بالحديث الذى رواه مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تكتبوا عنى ، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه .. » الحديث(٣) .

وللرد على الشبهة الأولى : وهى اكتمال الدين بالقرآن وحده : نقول : إن المراد من الكتاب فى قول الله تعالى : « مَا فَرَّطْنَا فِى الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » هو : اللوح المحفوظ بدليل السياق « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِى الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ »(٤) وعلى تقدير أنه القرآن ، فالمعنى : أنه يحتوى على كل أمور الدين إما بالنص الصريح ، وإما ببيان السنة له .

والمراد من قوله تعالى : « وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ » - والله أعلم - : « أن الكتاب يبين أمور الدين بالنص الذى ورد فيه ، أو بالإحالة على السنة التى تولت بيانه ، وإلا فلو لم يكن الأمر كذلك لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ(٥) » .

وأما الحديث الذى يحتجون به فقد ذكر أئمة الحديث أنه موضوع ، وضعته الزنادقة ، والمتأمل فيه يدرك ذلك دون عناء يذكر لأن فى آخره إصرارا على إهمال السنة والاعتداد بالوحى الظاهر فقط وأن به الهداية وحده دون السنة .

---

(١) سورة النحل : الآية رقم ٨٩

(٢) الموافقات للشاطبى ٩/٤ ، جامع بيان العلم ٢٣٣/٢ ، مفتاح الجنة /٥

(٣) الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه : كتاب الزهد باب التثبت فى الحديث وحكم كتابة العلم ٢٢٩٨/٤ ، وأخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم /٧٩ ، وأخرجه ابن الصلاح فى المقدمة /١٦٠ ، وأخرجه ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث /٢٨٦ ، وأخرجه أحمد فى المسند ٢١/٣ ، ٥٦ وجميعهم برواية همام

(٤) سورة الأنعام : الآية (٣٨)

(٥) راجع : السنة فى مواجهة التحدى /٦٩ ، ٧٠

قال عبد الرحمن بن مهدى : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث ثم قال : وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العمل بصحيح النقل من سقيمه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شئ ونعتمد على ذلك ، قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفا لكتاب الله ، لأنا لم نجد فى كتاب الله ألا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يُطلق التأسِّى به والأمر بطاعته ، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال »(١) ا. هـ.

ولما كان القرآن الكريم دستورا كاملا شاملا لمختلف نواحى الحياة فى شتى العصور - ومن طبيعة الدساتير أن تأتى بقواعد كلية تعالج أمهات القضايا ثم تتفرع عنها جزئياتها - كان مشتملا على قواعد هى أصول كلية للتشريع وقد وَكَلَ الله عز وجل إلى رسوله ﷺ إيضاح هذه القواعد وتفصيلها وجعل مهمته بعد التبليغ أن يبين للناس ما ورد فيه ، فجاءت السنة توافق الكتاب وتتعرض للتفصيلات والجزئيات فخصصت عامه وقيدت مطلقه وفصلت مجمله ، وبينت مبهمه ، وشرحت أحكامه ، وبذلك تكون السنة قد شكَّلت حياة المسلم فتدخَّلت فى أخص خصائصه ، وهَيْمَنَتْ علي حركته وسكونه ، ورسمت له المنهاج السوى الذى يقوده إلي خيرى الدنيا والآخرة(٢) .

فقد أخرج ابن أبى عاصم فى السنة عن حبيب بن أبى فضالة المالكى قال(٣) : « لما بنى هذا المسجد الجامع وذكروا عند عمران بن حصين الشفاعة ، فقال رجل من القوم : يا أبا نُجَيْد إنكم لتحدثونا بأحاديث ما نجد لها أصلا فى القرآن . قال فغضب عمران فقال للرجل : أقرأت القرآن ؟ قال : نعم قال : فكم وجدت فيه صلاة المغرب ثلاثا ، وصلاة العشاء أربعا ، وصلاة الغداة ركعتين والأولى أربعا ، والعصر أربعا ؟ فذكر الحديث بطوله وقرأ عليه « فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ » .

---

(١) جامع بيان العلم ٢/٢٣٣ ، ٢٣٤ ، مفتاح الجنة ٢١

(٢) كشف اللثام ١/٧ ، ٨ للمؤلف

(٣) ٢/٣٨٦ وأخرجه أبو داود فى السنن ١/٣٥٨ وراجع : مفتاح الجنة /٣٤

وأخرج ابن عبد البر عن أبى نضرة عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك إمرؤ أحمق أتجد فى كتاب الله مفسرا ، إن كتاب الله أبهم هذا ، وإن السنة تفسر ذلك(١) .

وفى هذا يقول الأستاذ أحمد أمين ، فى كتابه فجر الإسلام :

« تَعَرَّضَ القرآن فى آيات الأحكام إلى جميع أنواع ما يصدر عن الإنسان من أعمال ، إلى العبادات من صلاة وصوم وزكاة وحج ، إلى الأمور المدنية كبيع وإجارة ورِبًا ، إلى الأمور الجنائية من قتل وسرقة وزنا وقطع طريق ، إلى نظام الأسرة من زواج وطلاق وميراث ، إلى الشئون الدولية كالقتال وعلاقة المسلمين بالمحاربين ، وما بينهم من عهود وغنائم الحرب ، وهو فى هذا كله لا يتعرض كثيرا للتفاصيل الجزئية إنما يتعرض غالبا للأمور الكلية ، فهو لا يتعرض فى الصلاة مثلا إلى أوقاتها ، وهيئاتها وفى الزكاة إلى مقدار الواجب فيها ، وأنواع ما يجب ، وهكذا فى بقية الأبواب ، بل ترك ذلك إلى الرسول يُبَيِّنُه بقوله وفعله »(٢) .

ثم يقول : « كذلك حدثت حوادث وخصومات قضى فيها النبى بالحديث لا بالقرآن ، فكان قضاؤه في ذلك تشريعا ، فكل ما قاله النبى أو فعله أو حدث أمامه واستحسنه كان تشريعا ، ومتى ثبت ذلك عن رسول الله كان فى القوة بمنزلة القرآن »(٣) أ.هـ

وإن كان الأستاذ أحمد أمين أتبع ذلك – وفقا لمذهبه فى عدم حجية الاحاد – بقوله : « ولكن قَلَّ أن يثبت ثبوتا لا يحتمل الشك لما بيَّنا قبل فى كلامنا على الحديث » ا . هـ .

والذى يهمنا من إثبات حديثه هنا ، هو إقرار تلك القاعدة وسلامتها دون النظر إلى اتجاه صاحبها على جهة الإجمال(٤) .

هذا ، ومما هو مقرر شرعا أن الرسول ﷺ قد حذر من مَغَبَّةِ إنكار السنة

(١) جامع بيان العلم ٢٣٤/٢ (٢) فجر الإسلام / ٢٣٢ (٣) المرجع السابق /٢٣٣

(٤) هذا ، وليس المقصود بإيرادنا لأقوال الأستاذ أحمد أمين مما أوردناه فى هذا الكتاب مما يستحسن هو الاعتماد عليه فى تقرير الأدلة وبلوغه شأوا كبيرا فيها فإن هذه الأمور قد قتلت بحثا عند صغار علماء المسلمين فضلا عن كبارهم ، وإنما المقصود هو بيان أن الله تعالى قد يُنطِق الحق على لسان بعض الذين يفتنون الناس فى شرعه الحكيم

اعتمادا على القرآن وحده فقال : « لا أُلفِيَنَّ أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه »(١) .

وللرد على الشبهة الثانية وهى : « نهى النبى ﷺ عن كتابة الحديث وأمره بمحو ما كتب منه » نقول : إن النهى عن كتابة السنة لم يكن مقصودا به الصحابة كلهم وإنما كان المقصود به طائفة معينة ممن كان يكتب القرآن والسنة معا فى صحيفة واحدة لشدة خطر هذا الأمر وقوة الالتباس فيه بين المكتوب قرآنا كان ذلك أو سنة ، وسواء كان فى وقت نزول القرآن أو فى غيره ، فإن العبرة بالنهى هو صيانة القرآن عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما .

يؤيدنا إلى ذلك الترجيح ما رواه الطبرانى في الكبير ، والبزار فى مسنده بإسناد صحيح عن أبى بردة بن أبى موسى قال : « كتبت عن أبى كتابا فقال : لولا أن فيه كتاب الله لأحرقنه ، ثم دعا بمِرْكَن(٢) ، أو بإِجَّانة(٣) فغسلها ثم قال : عِ عنى ما سمعتَ منى ولا تكتب عنى »(٤) .

غير أننا إذا وضعنا الحديث على بساط البحث العلمى نجد أن الحديث قد رواه أيضا أبو هريرة وزيد بن ثابت ، وابن عمر وابن عباس ويحيى بن جعدة رضى الله عنهم .

وننتهى من دراسته إلى حقيقة مؤكدة وهى ضعف تلك الوايات جميعا عدا رواية مسلم التى ذكرناها آنفا ومدارها على همام بن يحيى الأزدى بإسناده إلى أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

أ- أما الرواية التى تابع فيها هشام بن سعد هَمَّامًا على روايته فهى رواية ضعيفة لضعف هشام(٥) .

---

(١) أخرجه احمد فى المسند ٦/٨ ، والحاكم فى المستدرك ١/١٠٨ ، ١٠٩ والحميدى فى المسند ١/٢٥٢ وأبو داود ٢/٥٠٦ والترمذى ٥/٣٧ وابن ماجه ١/٧٤٦ وهو حديث صحيح

(٢) المركن على وزن المنبر : آنية . راجع : القاموس المحيط ٤/٢٣١

(٣) الإجّانة : إناء يغسل فيه الثياب والجمع أجاجين . راجع : المصباح المنير / ١٣

(٤) راجع : مجمع الزوائد ٢/١٥١ ، وقال الهيثمى عن الحديث رجاله رجال الصحيح .

(٥) أخرجها الدارمى فى سننه : المقدمة ، باب من لم ير كتابة الحديث ١/١٩ عن أبى سعيد

ب- وأما باقى الروايات(١) ، عن أبى سعيد فهى روايات ضعيفة لوجود عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف ، اتفق علماء الجرح والتعديل على ضعفه(٢) ، قال الإمام الشافعى : سأل رجل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، حدثك أبوك عن أبيه أن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين ؟ قال : نعم(٣) .

٢- وأما حديث أبى هريرة ففيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وقد علمت ما فيه(٤) .

٣- وأما حديث زيد(٥) بن ثابت ففيه المُطَّلِب بن عبد الله بن حنْطَب ، وهو مدلس(٦) لا يحتج بحديثه ، ومع ذلك فإن بعض الروايات تبين أنها رأى لزيد(٧) ، كما تبين إحدى الروايات أنها فتاوى له(٨) - ومورد القصة واحد - وليس حديثا مرفوعا إلى النبى ﷺ .

٤ ، ٥ - وأما حديث ابن عمر وابن عباس ، ففيه عيسى بن ميمون الواسطى ، وهو متروك(٩) ، ومع ذلك فقد ورد موقوفا عليهما(١٠) مرة ، وأخرى مرفوعا(١١) ، فيكون وقفه علة فى رفعه ، فلا يحتج به .

---

(١) أخرجها الخطيب فى تقييد العلم /٣٢ ، ٣٣ ، وأحمد فى المسند ١٢/٣

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١٣٣/٢

(٣) ميزان الاعتدال ٥٦٤/٢ ، ٥٦٥

(٤) مجمع الزوائد ١٥١/١ وأشار الى تخريجه فى مسند البزار ، وأخرجه الخطيب فى تقييد العلم /٣٣ ، ٣٥

(٥) أخرجه ابو داود فى سننه : كتاب العلم باب فى كتاب العلم ٦١/٤ والخطيب البغدادى فى : تقييد العلم /٣٥ .

(٦) الخلاصة ٣٤/٣ ، تهذيب التهذيب ١٧٨/١٠

(٧) أخرجها ابن سعد فى الطبقات ٣٦١/٢ وابن عبد البر فى جامع بيان العلم /٨٢

(٨) أخرجها الدارمى فى سننه : المقدمة ، باب من لم ير كتابة الحديث ١٢٢/١ ، ١٢٣ على لسان مروان نفسه

(٩) الخلاصة ٣٢٢/٢

(١٠) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم /٨٢

(١١) مجمع الزوائد ١٥٠/١ وأشار الى تخريجه عند الطبرانى فى الأوسط

٦- **وأما حديث التابعى يحيى بن جعدة فقد وقع مرسلا**(١) مرة فى إحدى الروايات وموقوفا(٢) على عمر مرة أخرى ، ولم يرد مسندا مرفوعا إلى النبى ﷺ .

هذا ، وبعد أن ذكرت لك هذه الروايات ودرجتها يتضح لنا أنه لم يصح من أحاديث النهى عن الكتابة إلا حديث واحد وهو ما أخرجه مسلم برواية همام ، ومع ذلك فإنه لم يسلم هو أيضا من الطعن فيه بالعلة ، فقد قال البخارى وغيره : « الصواب وقفه على أبى سعيد »(٣)

وعلى ذلك فلا يجوز الاحتجاج به فى هذا المجال لأنه لا حجة لأحد فى قول إلا المصطفى ﷺ .

وبعد التسليم برفع هذا الحديث ذهب العلماء إلى توجيهه كالتالى :

١- أن أحاديث الإباحة متأخرة وناسخة للنهى ، وذلك بعد أن أُمِنَ الالتباس .

٢- أن النهى كان فى حق من يكتبهما فى صحيفة واحدة ، والإذن فى تفريقهما .

٣- أن النهى كان خاصا بوقت نزول القرآن خشية التباسه ، والإذن فى غير ذلك .

٤- أن الإذن بكتابتها خاص ببعض الصحابة ممن يتقنها دون من لا يتقنها ممن لا يعرف الكتابة .

٥- أن النهى خاص بمن خُشِيَ منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أُمِنَ منه ذلك(٤) .

---

(١) أخرجه الدارمى فى السنن : المقدمة ، باب من لم ير كتابة الحديث ١٢٤/١

(٢) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم / ٨١

(٣) فتح البارى ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ، تقييد العلم / ٣٢

(٤) راجع : فتح البارى ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة /٢٨٦ ، ٢٨٧ ، تهذيب السنن لابن القيم ٢٤٥/٥ ، معالم السنن الخطابى ٢٤٦/٥ .

ولا يخفى عليك قوة هذه التوجيهات ووجاهتها ، ونحن إذا استعرضناها جميعا نجد أنها تتفق فى جواز كتابة السنة وإباحتها فى كل أزمنة الدعوة ما عدا الأول من هذه التوجيهات ، وهو قصور واضح فى بحث تلك المسألة الخطيرة .

فالحق أن هناك أحاديث وآثارا كثيرة وصحيحة تدل على إباحة الكتابة فى العصر النبوى المبارك بل وبعضها كان يكتب بين يدى النبى ﷺ وإذا ما عرفنا أن هناك حديثا صحيحا واحدا فقط - كما مر بك - فى النهى عن الكتابة - بعد التسليم برفعه - لحدث لدينا اليقين الكامل بأن الكتابة كانت مباحة فى عهد النبى ﷺ - إلا فى حق من ذكرنا - وفى كل أزمان الدعوة .

وإذا أضفنا إلى ما رجحنا - فيما سبق - أن معنى « غير القرآن » يتسع لهذه الحالة ، وهى وجود السنة مكتوبة مع القرآن فى صحيفة واحدة ، ولا يستبعدها ويكون المراد : « غير القرآن مع القرآن » لأمكننا الاطمئنان إلى ترجيح ما ذهبنا إليه ، وأن النهى عن كتابة السنة لم يكن عاما فى حق صحابة رسول الله ﷺ أجمعين(١) .

---

(١) راجع : كشف اللثام للمؤلف ١/ ٨٠ فما بعدها

٢- عدم الاحتجاج بخبر الآحاد والرد عليها

سبق أن ذكرنا أن أهل الأهواء من المعتزلة « القَدَرِيَّة » والرافضة ، والخوارج وبعض أهل الظاهر ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بخبر الواحد بحجة عدم الاطمئنان إلى روايته فى الأحكام الشرعية .

والحق أن بدعة عدم الأخذ بأحاديث الآحاد وليدة عقول الخوارج والرافضة ، وتبعهم عليها المعتزلة .

وقد روَّج لها أهل الأهواء من هذه المذاهب بما زَيَّنُوه من قداسة العقل وسمو الرأى .

وهى بدعة ضالة ومنكرة يأباها واقع الصحابة كما يأباها واقع الرسول ﷺ ويرفضها العقل والمنطق السليمان ، المجردان عن الهوى والزيغ .

فيستحيل فى الواقع أن يسير الرسول ﷺ **فى كل أحيانه مع كوكبة من أصحابه تبلغ حد المتواتر ،** لا يتركونه فى حِلِّه أو فى تِرْحَاله أو فى يقظته ، أو فى فراش نومه حتى يتم التصديق بما جاء عنه من آحاد الصحابة .

ويستحيل فى عرف العقل والمنطق أن يتقاعس المسلمون عن الدعوة ، وَيَنْفُضُوا أيديهم عن **مقومات حياتهم** ووجودهم من تجارة وزراعة ونحوها ، فلا يبرحون المدينة ولا يتجاوزون رسولهم ﷺ إلى غيره ، ليتفرغوا جميعا لنقل ما يصدر عنه حتى يتم تصديق الأصحاب فيما يبلغونه عنه ، **فالواقع والعقل والمنطق كلهم يرفض ذلك ويزدريه** ، ويرثى على أصحابه المستمسكين به مجافاتهم العقل والمنطق وعدم إدراكهم حقائق الأشياء .

فقد كان بعض الصحابة يشغلهم الصفق فى الأسواق ، وكان بعضهم يشغله الجهاد فى سبيل الله ، وكان منهم من يلازم الرسول ﷺ على ملء بطنه ، من أجل ذلك كان يروى عنه الواحد والاثنان والثلاثة والأكثر ، ومن أجل

ذلك أيضا كانت إحدى نسائه تروى عنه بعض ما يحدث منه فى البيت مما تفردت به عن باقى أصحابه ، وأيضا مما يحدث بين المرأة وزوجها من أمور تصلح شرعا فى دين الله .

إن الخوارج والرافضة ضربوا بالسنة كلها عرض الحائط متواترها وآحادها ، وأحجموا عن تكذيب الرسول ﷺ صراحةً خشية تأليب جموع المسلمين ضدهم ، فيحملون عليهم حملتهم على المرتدين من أهل الكفر الصراح فيستأصلون شأفتهم ، ويبيدون خضراءهم ، فاتجهوا إلى التشكيك فى الصحابة وفى تكذيبهم بل وفى التشكيك فى إيمانهم[١] .

ثم جاء المعتزلة فأخذوا بالمصدر اليقينى القرآن الكريم كالخوارج وطائفة من الرافضة إلا أنهم وازنو المرويات بعقولهم فقاسوها على هذا المصدر اليقينى فاعتبروا بعض المتواتر من السنة مما يتوافق مع ظاهر القرآن الكريم فى قطعيته ، وهو نذر يسير إذا قيس بالآحاد ذلك الذى يمثل معظم أحاديث الشريعة ، وأطلقوا ألسنتهم فى بعض الصحابة رضوان الله عليهم متابعين فى ذلك الخوارج والرافضة شبرا بشبر وذراعا بذراع

ولا شك أن هذه الفرق الضالة قد أفسدت عقلها بيديها لأنها فرضت أن يكون على الساحة الاسلامية فى عصر النبوة جمعا من المتواتر شاء زمن النبوة أو أبى ، هكذا بالقوة ، وإلا أبَوا التصديق بآحاد السنة ، وألهبوا ظهور الصحابة بسياط التكذيب أو التنديد ، مع أنهم أمناء الوحى وأعدل الأمة بإطلاق .

ويكشف الأستاذ أحمد أمين عن طبيعة المعتزلة فيقول : وكان فى ذلك ذهاب دولتهم وسمعتهم ، ولعل من هذه الأسباب أنهم أنزلوا الصحابة منزلة سائر الناس ، فلم يُقِرُّوا لهم بعصمة ، وجرأوا عليهم ، يشرحون أعمالهم ، ويحكمون بصواب بعضها وخطأ بعضها ، فقد رأيت ما قال عمرو بن عبيد ، وجاء بعده النظَّام فنقد عمر ، وأبا بكر ، وابن مسعود فى بعض أقوالهم ، وأكذب حذيفة وأبا هريرة فى حديث طويل »[٢] . ا . هـ

---

(١) راجع : صفحة ٨٣ . ٨٤ . ٨٥ من هذا الكتاب

(٢) فجر الاسلام /٣٠١

وأقول : أن العصمة للأنبياء وحدهم ، وأن كل صاحب قول مردود عليه إلا النبى ﷺ - كما سبق أن ذكرنا(١) - إلا أن تكذيب الصحابة فيما بلغوه عن رسولهم ﷺ والعبث بمكانتهم وما جُبِلوا عليه من فضل لهو أمر يدل على خفة فى الدين ، وفساد فى الطوية يدعونا إلى الريبة فى نوايا هؤلاء تجاه التشريع بأسره .

حيثيات شبههم فى عدم الاحتجاج بخبر الآحاد

تنحصر حيثيات شبههم فيما يلى :

١- **ثبوت توقف** الرسول ﷺ نفسه فى خبر الواحد وذلك فى قصة ذى اليدين ، وهذا يدل على عدم الاعتماد عليه وحده فى قبول المرويات .

٢- **ثبوت توقف** بعض الصحابة فى قبوله دون شهادة ، كأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، أو يمين كعلى رضى الله عنه ، وذلك يدل على عدم الاعتماد عليه وحده فى قبول المرويات أيضا .

٣- **إقلال الصحابة** رضى الله عنهم من مرويات الآحاد ، وإنما اقتصروا على المشهور منها ثم اجتهدوا رأيهم ، وهذا يدل على توقفهم فى قبوله أيضا .

هذ ، وقد تابعهم على ذلك من المعاصرين الأستاذ أحمد أمين ، فقد اشترط لقبوله أن يثبت ثبوتا لا يحتمل الشك(٢) .

كما تابعهم على ذلك أيضا : محمود أبو رية .

والمقصود بحديث الآحاد : ما لم يبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ المتواتر .

والمتواتر من الأحاديث : ما رواه جمع كثير يحيل العقل تواطأهم على الكذب عادة ، أو صدوره منهم اتفاقا ، عن مثله فى كل طبقة من الطبقات منذ صدوره عن النبى ﷺ ويكون المروى مما يدرك بالحس(٣) .

---

(١) راجع : صفحة / ٦ من هذا الكتاب

(٢) فجر الإسلام / ٢٣٣ ونقول : إن هذا الذى اشترطه أمر متعذر ، لعدم وجود ضابط تقف عنده الشكوك فتطمئن اليه النفوس ، ولسرعة توفر الشك لمن أراد إثارته ، ولاختلاف موازين العقول عند الناس .

(٣) راجع : الكفاية فى علم الرواية / ٥٠ ، نزهة النظر /١٩ ، توجيه النظر / ٣٣ قواعد التحديث/١٤٦

وجعلوا أقله أربعة ، وأكثره لا منتهى له ، وإن كان الصحيح الذى عليه العلماء هو عدم اعتبار العدد على التعيين[1] وهو حجة ويفيد العلم الضرورى .

والآحاد إذا توفرت فيه شروط القبول كان حجة إلا أنه يفيد الظن فإذا أحاطت به قرائن قوية كان مفيدا للعلم الضرورى كالمتواتر ويجب العمل به **وذلك مثل الآتى :**

١- الحديث الذى أخرجه البخارى ومسلم .

٢- والحديث المشهور الذى سلمت طرقه من العلل ومن ضعف الرواة .

٣- والحديث المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين ، فإن علو صفاتهم تقوم مقام العدد الكثير .

وهذه القرائن لا تتوفر معرفتها إلا للمتبحر فى علمى الحديث دراية ،ورواية[2] .

وقد اجتمعت أدلة من القرآن والسنة والاجماع ترشد إلى وجوب العمل بخبر الواحد ما دام الطريق قد صح إليه سواء كان فى العقائد أو فى الأحكام أو فى فضائل الاعمال نبينها لك فيما يلى :

أما القرآن الكريم : فقوله تعالى : « فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ »[3] .

والطائفة لغة : تطلق على الواحد والأكثر بحيث لا ترتقى لدرجة المتواتر ، مما يدل على أهمية هذا العلم الذى يخبر به الآحاد وما يستتبع ذلك من وجود قبوله ما دام قد توفرت فيه أسباب القبول من ضبط وعدالة وغيرها .

وأما السنة المطهرة : فمنها ما حدث من الوفود التى كانت تأتى إلى رسول الله ﷺ بالمدينة المنورة ، فكان الرجل يأتى نائبا عن قبيلته ليعرف

---

(١) راجع : شرح نخبة الفكر / ٣ علم الحديث لابن تيمية /٤١ ، ٤٢

(٢) ضوء القمر على نخبة الفكر / ٢٦

(٣) سورة التوبة : الآية رقم (١٢٢) .

الإسلام ثم يرجع فيسلم قومه كلهم اعتمادا على خبره ، ومن ذلك أمر ضِمَام بن ثعلبة وافد بنى سعد بن بكر[١] ، وأَمْرُ الرجل الذى صلى مع النبى ﷺ يوم الأمر بالتوجه نحو الكعبة ثم مر على قوم من الأنصار فى صلاة العصر يتوجهون نحو بيت المقدس فقال : هو يشهد أنه صلى مع رسول الله ﷺ وأنه توجه نحو الكعبة فتحرَّف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة »[٢] .

فلولا أن خبر الواحد يجب العمل به مع تحقق شروط القبول لما صح إسلام بنى سعد بن بكر ولا صحت هذه الصلاة إلى الكعبة .

وأما الإجماع فقد أجمع الصحابة ومن بعدهم ممن يُعْتَدُّ بهم إلى يومنا هذا على قبول خبر الواحد إذا استوفى شروط القبول ووجوب العمل به .

قال الملك صديق حسن خان (المحدث المشهور) : « دل على العمل بخبر الواحد الكتاب والسنة والإجماع ، ولم يأت من خالف فى العمل به بشئ يصلح للتمسك به ، ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك فى غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مُصنَف مبسوط كبير »[٣] .

ومُؤَدَّى الشبهة الأولى : أن الرسول ﷺ توقف فى خبر الواحد ، ومثال ذلك ما حدث من ذى اليدين رضى الله عنه ، فقد أخرج البخارى[٤] عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتى العَشِيِّ – قال ابن سيرين : سماها أبو هريرة ، ولكن نسيت أنا – قال : فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة فى المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى ... وفى القوم رجل ، وفى يديه طول ، يقال له : ذو اليدين ، قال : يا رسول الله ، أَنَسِيتَ أم قصُرتِ الصلاة ؟ قال : لم أنس ،

---

(١) راجع : الدارمى فى سننه : كتاب الوضوء باب فرض الوضوء والصلاة ١/١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) راجع : البخارى فى كتاب الصلاة باب التوجه نحو القبلة حيث كان ١/٥٠٢

(٣) حصول المأمول من علم الأصول /٥٦

(٤) أخرجه فى كتاب الصلاة باب تشبيك الأصابع فى المسجد وغيره ١/٥٦٦

ولم تقصُر ، فقال : أكما يقول ذو اليدين ؟ فقالوا : نعم ، فتقدم فصلى ... الحديث » .

وهذا يدل على أن الرسول ﷺ لم يقبله إلا بشهادة غيره ، وإلا كان صلى دون سؤالهم .

والرد على هذه الشبهة نقول : إن رسول الله ﷺ قد شكَّ في ضبط ذلك الرجل لأنه وحده الذى انبرى لسؤال رسول الله ﷺ دون سائر الصحابة فرجَّح الرسول ﷺ جواز الخطأ عليه ، ولا يلزم من هذا رد خبر الآحاد مطلقا .

ومؤدى الشبهة الثانية : أن الصحابة رضوان الله عليهم توقفوا فى قبول خبر الواحد دون شهادة أو يمين ، وذلك يدل على عدم الاعتماد عليه وحده فى قبول المرويات .

والرد على هذه الشبهة نقول : إن ذلك لم يكن منهم - رضى الله عنهم - شكًا فى صدقهم ، وإنما هو لزيادة التثبت والحِيطة فى المروى ، وسدًا لباب الذرائع حتى لا يكثر الحديث عن الرسول ﷺ دون ضوابط تحميه ، كوجود خفة الضبط أو انعدامه ، لذلك فإن عمر رضى الله عنه قال لأبى موسى الأشعرى بعد الشهادة على صحة سماعه من النبى ﷺ : « إنى لم أتَّهِمْك ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد »[1] وفى رواية : « أما إنى لم أتهمكَ ، ولكن خشيت أن يتقَوَّل الناس على رسول الله ﷺ »[2] .

ومؤدى الشبهة الثالثة : أن إقلال الصحابة من مرويات الآحاد واقتصارهم على المشهور من الأحاديث ثم اجتهادهم بالرأى يدل على توقفهم فى قبول خبر الآحاد .

والرد على هذه الشبهة نقول : إن عمل الصحابة بالآحاد وكذلك من بعدهم قد وُجد فى السنة كثيرا ، أما تردُّد بعضهم فى العمل به فليس سببه كونه خبر آحاد وإنما لأمر خارجى كزيادة الحيطة فى التثبت من الحديث ، أو الريبة

---

(١) أخرجه أبو داود فى السنن : كتاب الأدب باب كم مرة يسلم الرجل فى الاستئذان ٦٣٨/٢

(٢) المصدر السابق والصفحة

فى صدق الراوى ، أو ضبطه ، وآية ذلك أنه إذا زال بتعدد الخبر عملوا به ، وإن لم تخرج عن كونها آحادا .

وليس بصحيح أنهم تركوا ما صح من أحاديث الآحاد ولجأوا إلى الرأى ، **وقد أفضنا الحديث فى هذا الموضوع عند الكلام عن أصحاب الحديث وأصحاب الرأى فارجع إليه إن شئت**[١] .

« شبه أخرى متعنتة وتخالف المقاييس الصحيحة »

هذا ، وهناك شبه كثيرة ناقض فيها دعاة الفتنة أنفسهم بل أن الواحد منهم كان يثبت شيئا فى مكان معين ثم يناقض نفسه فى مكان آخر .

ولا يخفى عليك أن هناك أشياء قد أثارها دعاة الفتنة لا تصلح شُبَهًا فى موازين من يسعى إلى الحق وإنما هى ضرب من العبث بعقول الناس ، وذلك كالأمر بكتابة السنة أو النهى عنها فقد أتخذ بعضهم ذلك ذريعة لعدم اعتماد السنة[٢] كلية كمصدر رئيسى للتشريع ، وكالتذرع بأن السنة قد مُحِّصَت سندا ومتنا ومثل ذلك لا يصح أن يكون شرعا ، ومثل اقتصار الأمر بطاعة الرسول ﷺ على زمانه فقط ، وكأن الرسالة المحمدية وقتية لا تتجاوز محمدا ﷺ متناسين قول الله تعالى : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ »[٣] وقول الله تعالى « إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ »[٤] وأن الرد إلى الله : كتابه ، والرد إلى الرسول – إذا قُبِضَ – إلى سنته »[٥] مما يقره أرباب العقول السليمة ومن ليس فى قلوبهم مرض ، ، وإلى غير ذلك من الشُبَه التى يتهافت أهل الأهواء على اعتمادها مما ليس فى اختراعه وأكثر منه كبير عناء لمن أراده ، وإنما هى الفتنة والصد عن سبيل الله فى أسوأ صورها .

هذا ، وسوف نحدثك فى العجالة القصيرة الآتية عن أدعياء العلم ودورهم فى تشويه الرواة والمرويات وإثارة شكوك المسلمين فى سنة رسولهم ﷺ دون داع ، أو برهان علمى مستنير .

---

(١) راجع : صفحة / ٣٥-٤٠ من هذا الكتاب .

(٢) راجع : الأدلة على قبول خبر الواحد فى الروض الباسم ١/٥٣ ، ٥٤

(٣) سورة النساء : الآية (٥٩) (٤) سورة الزمر : الآية رقم (٣٠)

(٥) راجع : الشرح والإبانة /١٢٨ عن ميمون بن مهران

(٢) أدعياء العلم

ويشتمل على الآتى :

١- الداعية الشيخ محمد الغزالى ، وكتابه : « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » .

● الدكتور أحمد حجازى السقا .

٢- الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر ، وكتابه « الاجتهاد » .

● السيد محمد رشيد رضا .

٣- الإمام الشيخ محمد عبده .

٤- الدكتور محمد حسين هيكل ، وكتابه « حياة محمد » .

● الشيخ حسين سامى .

٥- الأستاذ الدكتور أحمد شلبى وكتابه « موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة العربية » .

● الشيخ عبد الجليل عيسى .

(٢) أدعياء العلم

قلنا - فيما سبق - إن المقصود بأدعياء العلم هم هؤلاء الذين تخصصوا بغير السنة ، وإن كان قد برَّز بعضهم فى مجاله العلمى الدقيق . لكنهم قرأوا فيها قراءات عابرة لا تُنهِض من كبوة أو تبعث من رَقدة ، فعرفوا منها القشر دون اللباب ، وخيل إليهم أنهم أعلم الخلق فى هذا الباب

وقلنا إنهم هؤلاء الذين لم يبدأوا بفكر جديد يثير الغبار على السنة ، وإنما هم تبع لغيرهم فى إثارته ، سواء منها فى ذلك ما كان لأرباب مذاهب هدامة ، أو متأوِّلة قضى الحَدَثَان على كثير منها ، أم كان عائدا فى أصله إليهما فتيقَّظ بعد سُبات عميق على يد الاستعمار ، والفكر الاستشراقى ، ذلك العملاق القوى الذى أجمع همته فى القضاء على الاسلام أو تشويهه ، فسارعت إليه - جهلا ، أو عمدا - أقلام بهرها زيف لباسه فأضحت تباركه وتشد من أزره .

بل لقد استحدثوا صنوفا من الهدم والتشكيك قَوَّوْا بها تلك المذاهب الغابرة ، لم تكن موجودة فى أصولها ، ولا فى نطاقها الآثم المتعفن .

وقلنا ، ونقول : إنه ليس بالضرورة أن يكون أدعياء العلم بالسنة أتباعا لواحد من هذه المذاهب أو لبعضها فى كل أصولها العقائدية ، لأنهم قوم نشهد لهم بقوة الدين وتمام الفضل ، لكنهم - فيما أراه - قلَّدوا غيرهم فى بعض أفكارهم المنحرفة فى غير تَرَوٍّ أو تَعَمُّق وإن غالوا فى اعتزازهم بآرائهم . وسفَّهوا عقول مخالفيهم ، وحملوهم عليها بقوة اللهجة والأسلوب .

وقد حاولت في هذه العجالة القصيرة الاتية إرجاع كل فكر منحرف مما تبناه أدعياء العلم بالسنة إلى أصله صراحة ، ملتزما وجه الصواب دون تعريض أو مواربة ، مُبيِّنا من يلتزمه معهم من دعاة الفتنة فى القديم والحديث **دون قصد الإساءة إلى أحد أو التلميح بانتقاص صاحبه أو التعريض بإيمانه فإننى شخصيا أحسن الظن بهم جميعا ،**

وأدرك عن قناعة أن لهم فضلا كبيرا فى إثراء الثقافة الإسلامية على ساحة أمتنا المترامية ، وإنما هو العمل العلمى المجرد الذى يعتمد على الأدلة العلمية من مصادرها كما يعتمد المنطق الذى يتوافق مع طبائع الأشياء .

ولو أن واحدا من هؤلاء الأدعياء على السنة تعمق فى دراسته لها تعمقه فى الفن الذى ينتسب إليه ، لقلنا إن كلامه يقع موضع الفصل فى بابه لأنه من أجناده ومن أربابه ، فهو قاض متجرد حَكَمَ فى قضية توافرت لديه أدلتها ، فَسَبَّرها فى محيط تخصصه ، لكن أن يحكم فى قضية ليست فى دائرة تخصصه فإن ذلك أمر يجافى البدهيات المسلمات وينكره عليه العقلاء ، بيد أنه خرج عن دائرة ما ألفه واعتاده ، وأقحم نفسه فى ميدان لم يتأهل له .

والمتأمل فى أحوال هؤلاء القوم يجد أن بينهم وبين العلم المتعمق فى السنة وعلومها بونا شاسعا ، وليس بينهم وبينها من صلة إلا بمقدار قراءتهم لها فيما تمس الحاجة إليه منها .

فهم : ما بين خطيب قضى حياته عالة على مائدة السنة ورجالها ترغيبا وترهيبا ، يختار منها ما يراه الأوفق لعظته فى معالجة أدواء الناس ، دون غوص فى تشعباتها أو فى علومها المختلفة ، ثم لم يلبث أخيرا أن تَنَكَّر للأكثر من السنة وأعْمَل الرأى فى مروياتها ، فصحح ما شاء وأنكر ما شاء دون استناد إلي برهان علمى يزن حقائق الأمور بميزان الحق والعدل ، بل وأقذع فى سب رواتها بما هو مستهجن لا يليق بعوام المسلمين .

وبين أديب تخصص فى الحَبكة اللفظية وصياغة الأساليب وتهييج المشاعر وإثارة الأحاسيس ثم دسَّ أنفه فى السنة ليُضفى عليها كثيرا من خياله الخصب وعبقريته النافذة فأتى على كثير من مروياتها بالوضع والاختلاق .

وبين قانونى تخصص فى الأحكام الوضعية ، فتعصب لصناعته وقدّس الرأى ، فيمّمَ وجهه إلى تراث النبوة ينفُث فيه سمومه ، فشكك فى صلاحية أكثره لقيادة مجتمع القرآن والسنة .

وبين متكلم سما بالرأى وغالى بالعقل حتى خرج به عن إطاره الطبيعى فحكَّمَه فى السنة فأتى على الكثير منها مع ظهور الحُجَّة ، ووضوح المحَجَّة .

وبين مؤرخ ظل رَدْحا من الزمن يحلل أخبار الأمم التي لم يرها ، والأحداث التى لم يشاهدها غَثَّة فى واقعها كانت أو سَمِينة ، وذلك أن معاصريها من النَّقَلة لا يخلو أمرهم من ثلاث : محب ، أو ناقم ، أو ناقل عن واحد منهما لا يدرى حقيقة ما حدث دون أن يكون هناك أدنى اعتبار لعدالتهم وضبطهم فى توثيق الأخبار ، ثم راح يطبق ذلك المنهج على السنة فردَّ كثيرا منها ، بل ووقف بعضهم موقفا متناقضا مع ما ثبت عن الرسول ﷺ فى بعض أقضياته وأحكامه .

وبين فقيه كرس حياته على تقليد إمامه ، ثم عَنَّ له أن يَتَفَلَّتَ من زمام قيده ، فقال فى السنة برأيه فأفسد به بعض ما ثبت منها .

تلك هى نماذج للصفات التي تحلى بها من نسمهم بأدعياء العلم بالسنة ولكل منهم – كما مر بك – صفته التى تُمَيِّزه عن غيره ، وهم – كما رأيت – علماء لم يتخصصوا بها ، وإنما تخصصوا بغيرها من شتى الفنون .

وسوف نقف بك – أيها القارئ الكريم – مع هؤلاء العلماء ، نعرض فكرهم من خلال بحوثهم المنشورة ثم نرد – بعون الله تعالى – هذا الفكر إلى أصله من أرباب المذاهب المنحرفة ، رجاء أن يفطن القارئ إلى أعماقهم الفكرية ، والتى تأثروا بها – فيما اعتقد – من غير إيمان بجملة أصولها ، وحتى يدرك وجه الحق فيما أثاروه ، مؤكدا على حسن الظن بهم وبدينهم أفرادا وجماعة وفى كل حال .

١- الداعية الشيخ محمد الغزالى

وكتابه : « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث »

الشيخ محمد الغزالى داعية مشهور تكاد تعرفه الأوساط الإسلامية فى طول الدنيا وعرضها ، وله جهود مشكورة فى إثراء المكتبة الإسلامية بكثير من مؤلفاته النافعة ، وقد استمد شهرته تلك من خطبه الهادمة لكثير من التيارات المناوئة لطبيعة الاسلام فى الأزمنة المتأخرة ، معتمدا فى جهوده على القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة متواترها وآحادها .

إلا أنه خالف هذا الخط الفكرى فى خاتمة أعماله التى أساء فيها إلى السنة ورجالها ، كتابه : « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » فدعا إلى هدم الأكثر من مروياتها استنادا إلى العقل ونتاج الرأى ، وعاب على الكثير من رواتها ، بل بالغ فى الإقلال بشأن هؤلاء العدول والمأمونين من الأمة فى الماضى والحاضر حتى ليخيل إلى من لم يعرف حقيقته - لكنه يتابع خطه الفكرى بدءا بهدمه للتيارات المناوئة لطبيعة الإسلام وانتهاء بما احتواه هذا الكتاب من هدم لكثير من السنة وإزراء لكثير من رجالها - **أن طبيعته الهدم لكل ما هو قائم فى المسار الإسلامى حسنا كان أو قبيحا** .

وكتابه على صغر حجمه قد أفرغ فيه كل ما يحمله صدره من فكر معاد لكثير من السنة ورجالها ، متأثرا بمذاهب وتيارات فكرية منحرفة في القديم والحديث ، **ونحن نبرئ ساحته من اعتقاد هذه الأصول الفكرية ، وإنما هو التأثر السريع بفكرة عابرة قد لا يكون لصاحبها قدرة على التحكم فيها أو الاعتداد بها** .

والمتتبع لكتابه يجد أن فيه كثيرا مما يلفت نظر المسلم الغيور على سنة نبيه ﷺ لخطورة ذلك فى بابه ، وخروجه عما قَرَّره من يُعتَدّ به من أهل العلم **هذا إضافة إلى خلو الكتاب من المنهج العلمى** ، والتزامه الأسلوب الأدبى ، فلم يحفل بتوثيق الأخبار ، وعزو القضايا إلى مصادرها باستثناء القرآن الكريم .

كما أسرف فى الحديث عن نفسه والاعتداد بها ، وتناقض مع نفسه ، واستهان ببعض الشعائر الدينية الثابتة ، وغالط القارئ ، وأخطأ فى بعض القواعد العلمية ، واستخدم الهوى فى قبول بعض الأحاديث أو ردِّها .

ذلك ما اختص به نفسه ، وسوف نحدثك عن ذلك قريبا على جهة التفصيل مع الإيجاز ، مشفوعة بنصوصها عنده ، وأرقام صفحاتها وعلى النحو الذى مرَّ بك من ترتيبها إن شاء الله تعالى .

هذا ، وسوف نحدثك - بعون الله تعالى - عن متابعته لغيره فى الأفكار المناوئة للسنة من مبادئ دعاة الفتنة والتي سبقت الإشارة إليها ، وذلك بعد الانتهاء من حديثنا عما لم يتابع أحدا عليه .

بين الخطابة والعلم

الدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة من عمل الأنبياء والمرسلين ، وشرف يُتَوِّجُ رؤس قادة المصلحين فى مجتمع المؤمنين ، وسيظل كذلك حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

وليست هناك دعوة فى المجتمع المسلم لها قدرها فى ميزان الاصلاح إلا إذا اعتمدت فى منهاجها على التشريع الربانى من قرآن أو سنةٍ يستمد الداعى منه أدلته على صدق ما يدعو إليه .

وليس هناك داع له وزنه الاجتماعى بين صفوف المسلمين ما لم يعتمد فى خطابته على مشكاة الوحى الإلهى ظاهره وباطنه ، فبمقدار تحصيله العلمى منهما ، وتطبيقه لأحكامهما ، وتقديسه إياهما يكون تقديره بين الناس ، ورصيده المنجى فى الآخرة عند الله عز وجل .

وفرق كبير بين مدلول الخطابة وحقيقة العلم

فالخطابة تعتمد على الإثارة وإلهاب المشاعر ، ولا تأخذ من العلم إلا بقدر ما تراه محققا لهذه الغاية ، معتمدة على الثقة بما قرره جهابذة ذلك العلم .

أما حقيقة العلم فهى التعمق فى إدراك مسائله وفَهْم قضاياه والموازنة والترجيح بينها ، وذلك يحتاج إلى عقلية ذات طابع خاص ، وقدرة فائقة لها دورها الفعَّال فى الإحاطة بكلياته ودقائقه .

وأيضا فإن الخطابة تعتمد أول ما تعتمد على دربة اللسان بكثرة الكلام ، وسرعان ما يقف اللسان عن صناعته إذا فَقَد دُربته

أما العلم فإنه يعتمد على العقل ، وذلك بالغوص فى فهم المسائل والإحاطة بمدلولاتها ، وذلك مركوز فى العقل لا يقف إلا بفساده أو فنائه .

ولعل ذلك هو السبب الذى دعا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه الى التفريق بين الخطابة والعلم فى حديثه المرفوع حكما ، قال : كيف بكم اذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ، يتخذها الناس سنة . اذا ترك منها شئ قيل : تركت السنة ؟ قيل : يا أبا عبد الرحمن ، ومتى ذلك ؟ قال : اذا كثرت جهالكم ، وقلت علماؤكم ، وكثرت خطباؤكم .... الحديث »[1] ا . هـ

وليس المقصود مما ذكرت هو اختصاص أقوام بالخطابة دون العلم بإطلاق أو بالعلم دون الخطابة بإطلاق فقد يتفق أن يجتمع ذلك للمرء إذا توفرت له وسائل كل منهما ودلت الشواهد القوية على تمكنه منهما .

وإنما المقصود هو أن كثيرا من الخطباء يبتعدون عن مجالهم الطبيعى الذى تأهلوا له ، فيزجّون بأنفسهم فى المسائل الدقيقة التى لم يتأهلوا لها يزاحمون بصنيعهم هذا أهل العلم به ، ويُفتون فى الدين برأيهم المجرد فيبتعدون به عن الصراط السوى وعن السبيل المستقيم .

« ما اختص به نفسه من بعض الأمور »

إن القارئ المدقق لكتاب « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » يدرك من جملة مايدركه أن مؤلفه قد اختص نفسه بأمور عدة ، يستحسن بنا أن نذكرها لما لها من صلة قوية بأهداف هذا الكتاب

فإن ما سنورده من نصوص كتابه فى البند الأول مما يأتى بيانه ، من شأنه أن يعطى القارئ جرعة قوية من الثقة بكل ماجاء فى الكتاب وكيف لا ، وصاحبه تجتمع فيه كل هذه الخصائص مما يفهم منها أنها دعوة قوية إلى مطلق الثقة فى كل كتاباته ، ونحن نذكرها لا لتجريح صاحبه وإنما نذكرها لبيان وجه الحق فيما نحسبه تقريرا مؤصلا فى محل النزاع - **وإليك هذه الأمور :**

١- إسرافه فى الحديث عن نفسه

ونستطيع أن نلخص ذلك فى شجاعته ، والاعتداد بنفسه فى المجال العلمى سواء كان بمفرده ، أو بمقارنة غيره من بعض الصحابة ، أو بعض الأئمة الكبار وإليك هذين الأمرين :

---

(١) كنز العمال ٢٥٤/١١ وعزاه الى مصنف ابن أبى شيبة ، ونعيم بن حماد فى الفتن

ا - **شجاعته** : يقول : « فقد رأيت أن أتحمل وحدى مسئولية الأحكام التى قررتها وأن أواجه ماقد يثور من اعتراضات »[١] ا . هـ

ب - **الاعتداد بنفسه فى المجال العلمى ، وله صور متعددة ، نبينها لك فيما يلى :**

١- عالميته :

● يقول : « بينى وبين معهد الفكر الإسلامى بالولايات المتحدة صلة حميمة ، وكثيرا ما أشارك فى ملتقياته وبحوثه »[٢] ا . هـ

● ويقول : « وأنا وغيرى من المشتغلين بالدعوة الإسلامية ننظر باهتمام بالغ إلى أحوال المسلمين وراء دار الإسلام »[٣] ا. هـ

٢- تفوقه فى حل المعضلات :

● **يقول** : « لكن الأزهر من ثلاثين عاما أو تزيد ينحدر من الناحية العلمية والتوجيهية .. ولقد حاولت فى كتابى : « دستور الوحدة الثقافية » أن أقف هذا الانحدار »[٤] ا. هـ

وأقول : نسأل الله أن يوفق هذا الكتاب فيقف به انحدار الأزهر وإن كنت - متجردا - أخالفه الرأى ، فإن الغث والسمين كان موجودا قبل هذا التاريخ الذى حدده ورأينا كثيرا ممن تخرجوا فى ظله ، والنسبة تكاد تكون متوائمة نظرا لقلة الأعداد قبل هذا التاريخ وكثرتها بعده .

وليس أدل على صحة ما أقول ، بل وأكثر منه ما قاله - متحسراً - الماركسى الناصرى حسين أمين « ابن أحمد أمين » ، قال : « شهدت السنوات الأخيرة تطوراً بالغ الأهمية فى تاريخ الإسلام إذ عملت المنظمات الأصولية من جهة ، وشيخ الأزهر من جهة ثانية على إنشاء مؤسسة روحية صنو الكنيسة ، إن شيخ الأزهر الحالى على جاد الحق يعى تماماً توجهاته إذ يفيد من خوف السلطة المتعاظم من التيار الأصولى المتشدد ... يسعى شيخ الأزهر الآن بكل ما أوتيه من وسائل لرد الإعتبار وتعزيز الثقة بالأزهر كعبة الإسلام لقرون خلت ومحج أهل العلم والفقه ... حث شيخ الأزهر بعض أعضاء مجلس الأمة على اقتراح مشروع قانون يلحظ إخضاع كل المنشورات والكتب المتعلقة بالإسلام من

---

(١) صفحة / ٦ من كتابه
(٢) صفحة /٦ من كتابه
(٣) صفحة /١١١ من كتابه
(٤) صفحة / ١١ من كتابه

قريب أو بعيد لرقابة الأزهر واضعًا حدًا لحرية الرأى فى بلدنا فنعانى إذ ذاك من إرهاب المتطرفين الأصوليين والإسلام الرسمى على حد سواء وكأنى بالشيخ جاد الحق يحتذى حذو (الظلاميين) » (١) **وكفى بقوله شهادة** ، فإن الحق ما شهد به أعداء تكامل الأزهر من جميع جوانبه ، وإن كان لا ينسى أن يصف إرشاد كل من : على عبد الرازق ، وطه حسين ، وأحمد أمين يصفه بأنه بمثابة النور الهادى لخمسين أو ستين عامًا من عمر عالمنا العربى وأنهم الطريق للإسلام المنفتح المستنير (٢) .

أعود فأقول : لعل فى هذا الكتاب قوة عصا موسى التى أخذت تلقف مايأفك السحرة حتى استقاموا على الدين بعد انحدارهم فى مهاوى الكفر ، والآمال مازالت معلقة ، لعل الله يجعل به بعد عسر يسرا .

● **ويقول** : « وقد استطعت بشيء من التكلف أن أصرف شبهة الجبر عن آثار شتى »(٣) . ا . هـ

٣- بلوغه رتبة الاجتهاد كالأئمة الأربعة وغيرهم :

يقول : « فهل ما قُلْتُه رأى انفردت به ؟ كلا كلا إنه رأى الفقهاء الأربعة الكبار ، ورأى أئمة التفسير البارزين »(٤) أ . هـ

٤- وقوفه أمام بعض الصحابة وبعض الأئمة وترجيح رأيه عليهم **ويتضح ذلك فيما يلى :**

● **عائشة رضى الله عنها :**

يقول : « أنكرت عائشة عبارة « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم »(٥) مستدلة بالآية الشريفة « وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِى الْقُبُورِ »(٦) ، وصححت الرواية : « ما أنتم بأعلم لما أقول منهم ، قال : قال قتادة مبينا الرواية الأولى ومدافعا عنها : أحياهم الله حتى أسمعهم قوله توبيخا وتصغيرا » أ . هـ

ثم علق على قول عائشة رضى الله عنها مخالفا لها ، فقال : والذى أراه أن الرواية الأولى لا تحتاج إلى هذا الدفاع ، فالموتى لم يَفْنَوْا ،

---

(١) راجع : رأيهم فى الإسلام ، صفحات / ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ .

(٢) المرجع السابق / ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) صفحة / ١٥٩ من كتابه ، وليس الأمر كما ذكر فهو يتابع المعتزلة فى نفى القدر وإطلاق الجبر على مخالفيهم من علماء السنة .

(٤) صفحة / ٤١ من كتابه

(٥) وذلك حينما وقف النبى ﷺ على حافة البئر التى دفن المشركون بها يناديهم بأسمائهم وذلك يوم بدر .

(٦) سورة فاطر : الآية رقم (٢٢)

وصوت النبوة يبلغهم وهم فى سجين ... لكنه سرعان ما يُطَيِّبُ خاطر عائشة رضى الله عنها فيقول : « ولكن عائشة رضى الله عنها لا تقبل ما يعارض - فى ظاهره - لفظ القرآن ... والعبارة مقبولة على سبيل المجاز »[١] أ . هـ

فانظر كيف وقف من عائشة رضى الله عنها موقف الند للند فخالفها على ما رأته مما ظاهرها عليه القرآن الكريم مع أن ذلك هو مذهبه كما يفهم عنه فى غير موضع من كتابه

وهو أيضا مذهب عائشة رضى الله عنها ، وقد سبق له أن وافقها على رد حديث « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » اعتمادا على استدلالها بقوله تعالى : « وَلاَ تَزِرُ[٢] وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » بل بالغ فى تعصبه للأخذ بظاهر القرآن الكريم حتي جعل استدلالها أساسا لمحاكمة الصحيحين البخارى ومسلم[٣] لكتاب الله .. - من جملة مايحاكم من صحاح السنة - حسبما يراهما محتاجين لذلك .

ثم انظر كيف وجد لمخالفتها مساغا من اللغة ، وأهمل المساغ القوى الذى قرره العلماء فى حديث « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » وهو أن الذى يعذب هو من ارتضى ذلك فى حياته فلم يوص أهله بتَرْك ما صاحب البكاء من عويل أو صراخ عند موته ، أو أوصى بفعل ذلك ، فيكون بهذا قد ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مع القدرة عليه ، ويكون ما حلَّ به من العذاب هو من وزر نفسه لا من وزر غيره ، وهو مؤيد بظاهر قوله تعالى : « وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » ولا يُردّ الحديث الصحيح الثابت عن العدول الضابطين فى الصحيحين ويكون قد أعفى نفسه من تخطئة عمر بن الخطاب رضى الله عنه دون مايدعوه لذلك .

● **بعض الأئمة :**

يقول : « وما يرويه صاحب آكام المرجان[٤] فى أحكام الجان » أكثره خرافات وخيالات ، وإن ذكره ابن حنبل ، وابن تيمية وغيرهما »[٥] أ.هـ

أقول : لو أنه ترك الحديث عن نفسه اعتمادا على ظاهر القرآن « فَلاَ تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ »[٦] - وهو مذهبه كما هو ظاهر - لكان ذلك أجدى له وأقرب إلى الامتثال وأنفع

---

(١) صفحة /٢٣ ، ٢٤ من كتابه

(٢) والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الجنائز باب مايكره من النياحة على الميت ١٦١/٣ وأخرجه مسلم : فى كتاب الجنائز باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٦٣٨/٢ ، والآية من سورة الأنعام رقم (١٦٤)

(٣) صفحة ١٦ - ١٨ من كتابه

(٤) للإمام بدر الدين الحنفى .

(٥) صفحة /٩٨ من كتابه

(٦) سورة النجم ، الآية رقم (٥٣)

ولا يعتبر ذلك من قبيل التحدث بالنعمة ، اعتمادا على ظاهر القرآن « وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ » فليس من النعمة الدعوة إلى هدم معظم السنة والتهوين من رواتها .

٢- « تناقضه مع نفسه »

ويتضح ذلك فى عدة مواضع من كتابه وإليك أمثلة على ذلك :

يعلن عن نفسه كراهة التعصب المذهبى ثم سرعان ما ينحاز إلى مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه .

١- يقول : « أنا أكره التعصب المذهبى وأراه قصور فقه ، وقد يكون سوء خلق »(١) أ.هـ

ونحن نوافقه على هذا القول ونرى ما يراه ، إلا أنه سرعان ما يناقض نفسه فيتعصب لمذهب أبى حنيفة رضى الله عنه ، بل إن تعصبه له يدركه القارئ العادى فى كل ما يعرض له من قضايا تحتاج إلى موقف الأئمة وآرائهم .

يقول : « وعند التأمل نرى الفقه الحنفى أدنى إلى العدالة وإلى مواثيق حقوق الإنسان ، وإلى احترام النفس البشرية دون نظر إلى البياض والسواد ، أو الحرية والعبودية ، أو الكفر والإيمان »(٢) أ . هـ

وهو فى هذا يعطى القارئ انطباعا غير محمود عن بقية المذاهب الفقهية مؤداه أن نظرة أصحاب المذاهب الأخرى إلى هذه المسائل أقل اعتبارا منها فى هذا المذهب فى حين أنهم كأبى حنيفة فى جعلهم القرآن والسنة وباقى الأدلة التشريعية أساس أحكامهم بل ويزيدون عليه استمساكهم بالنصوص الثابتة من آحاد السنة وعدم إعمال الرأى فى مواجهتها .

ويقول أيضا مؤيدا للحنفية عائبا على الشافعية والحنبلية قولهم : إن للأب أن يجبر ابنته البالغة على الزواج ممن تكره ، يقول :

« ومع هذا فإن الشافعية والحنابلة أجازوا أن يجبر الأب ابنته البالغة على الزواج بمن تكره ، ولا نرى وجهة النظر هذه إلا انسياقا مع تقاليد إهانة المرأة وتحقير شخصيتها ، وقد ذكرنا أن الأحناف أعطوا المرأة حق أن تباشر عقدها إمضاء لظواهر القرآن »(٣) أ . هـ

(١) صفحة /١٠ من كتابه (٢) صفحة /١٨ من كتابه (٣) صفحة /٣٣ من كتابه

وأقول : ليس فيما ذكره الأئمة إهانة للمرأة أو تحقير لشخصيتها ، ومعاذ الله أن يقصد ذلك عالم عادى من علماء الإسلام أو يغفل عن الاستنباط الفقهى الصائب إن كان من أهله فضلا عن الأئمة المجتهدين الكبار كالإمامين الشافعى وأحمد ، وإنما هو التطبيق العملى للنص الثابت من السنة » وذلك لما فيه من تأمين لمسيرة الحياة الزوجية لتلك البكر التى لم يسبق لها تجربة فى الزواج حيث يخضع اختيار الزوج من جانب الأب لصوت العقل الذى أصقلته التجارب لا إلى صوت عاطفة قد تكون وليدة شهوة سريعة أو حبًا فى نزوة طائشة قد يعقبها فراق محتوم ، أو كآبة مستمرة إلي أن تلقى الله ، يظهر أثرها النفسى الضار على النشء وعلى محيط الأسرة كلها ، والقاعدة الشرعية تقول « لا ضرر ولا ضرار » .

هذا ، وإن السنة النبوية قد تضافرت مع ظواهر القرآن على غير ما ذهب إليه الأحناف ، فالرسول ﷺ يقول : « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هى التى تزوج نفسها »(١) ويقول : لا نكاح إلا بولى »(٢) والله تعالى يقول : « وَلاَ تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ »(٣) بضم تاء « تُنْكِحُوا » وهذا صريح فى إعطاء حق الزواج لولى المرأة دون المرأة نفسها

بل إن ما ذهب إليه الشيخ يتوافق تماما مع ما اعتمده الرافضة فى أصول مذهبهم(٤) .

ب- يميل إلى حِلّ الغناء بعامة ، ويضعف أحاديث النهى عنه أو يبطلها كما نوه برأى ابن حزم كما سنعرض عليك بعد قليل ، ولو كانت هذه الأحاديث فى صحيح البخارى ثم يناقض نفسه ويبين أن الغناء يعتريه الأحكام الخمسة تبعا للإمام أبى حامد الغزالى ، وهى أمور سبق لعلماء السنة أن حددوها وصنَّفُوها فى مراجعهم ، ولعل من أبرزها كتابى « كنز العمال » و « مختصر كنز العمال » وكلاهما للمتقى الهندى وكثير من أئمة الحديث قبله .

يقول : « ولعل أهم ما ورد فى هذا الباب ما رواه البخارى معلقا عن أبى

---

(١) أخرجه ابن ماجه ٦٠٦/١ (٢) أخرجه احمد ٣٩٤/٤ ، ٤١٣

(٣) سورة البقرة الآية رقم (٢٢١)

(٤) راجع : رسالة فى الرد على الرافضة /٣٦ وصفحة / ٨٤ من هذا الكتاب .

مالك الأشعرى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكونن من أمتى أقوام يستحلون الخَزَّ والحرير والخمر والمعازِف »(١) ، ومعلقات البخارى يؤخذ بها ، لأنها فى الغالب متصلة الأسانيد . لكن ابن حزم يقول : « إن السند هنا منقطع لم يتصل ما بين البخارى وصدقة بن خالد راوى الحديث ، نقول : ولعل البخارى يقصد أجزاء الصورة كلها أعنى جملة الحفل الذى يضم الخمر والغناء والفسوق وهذا محرم بإجماع المسلمين ، قال ابن حزم عن تحريم الغناء : « لا يصح في هذا الباب شئ أبدا ، وكل ما ورد فيه موضوع »(٢) أ . هـ

ثم يناقض نفسه بعد ذلك ويذهب مذهب الإمام أبى حامد الغزالى فيقول : « وأن سماع الغناء ، منه ما هو مباح ، ومنه ما هو مستحب ، وما هو واجب ، وما هو مكروه ، وما هو حرام »(٣) أ . هـ .

وأقول : إن الشيخ قد لبَّس عليه مصطلح « المعلق » مع « الانقطاع » فيما ذكر فإن المعلق والمنقطع هنا بمعنى واحد وليسا مختلفين كما فَصَّل ، حتى يقرر أن معلقات البخارى يؤخذ بها ، ثم يناقض نفسه ويستدل بقول ابن حزم : إن السند هنا منقطع ويقصد من ذلك أنه لا يؤخذ بالحديث .

فالمعلق هو ما سقط منه راو فقط من أوله أو استمر السقوط من أوله إلى منتهاه ، وهو مذهب جمهور المحدثين ، ولكنه يسمى منقطعا عند الفقهاء ، وعند الإمامين : ابن عبد البر والخطيب البغدادى من المحدثين(٤) .

وأقول إن الشيخ قد لبَّس عليه أيضا نسبة الحديث إلى قائله أو تعمَّد ذلك ، فقد نسبه إلى البخارى وأنه من قوله ثم رتب عليه ما قال ، فى حين أن الحديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ كما سطَّره هو فى كتابه .

وأقول : إذا كان المحرم هو أجزاء الصورة كلها ، كما ذكر من « جملة الحفل الذى يضم الخمر والغناء والفسوق » فهل أجزاؤها من الخمر والغناء

---

(١) اخرجه البخارى فى الاشربة ١٠/٥١

(٢) صفحة / ٦٩ ، ٧٠ من كتابه　　　(٣) صفحة / ٧٢ من كتابه

(٤) راجع : مقدمة ابن الصلاح /٤٨ ، التبصرة والتذكرة /١٥٩ ، اختصار علوم الحديث /٤٨ ، حاشية الأجهورى على شرح الزرقانى على البيقونية /٥٠ ، الكفاية /٢١

والفسوق حلال كلا على حدة ؟ إن ظاهر كلام الشيخ يدل على ذلك وإن كنا نبرئه – قطعا – منه .

جـ- يقرر حرية المأكل والملبس ويعيب على من يلتزم لبس العمائم ، ثم يعود فيناقض نفسه بالدعوة الى تشريع وضعى يُقَيِّد حرية الملبس

يقول : « قرأت للعالم الهندى السابق ذكره(١) ، حديثا عند البيهقى : « عليكم بالعمائم فإنها سيماء الملائكة ، وأَرْخُوها خلف ظهوركم » **وقرأت عدة أحاديث فى فضل العمائم رواها الترمذى وأبو داود « وهى جميعها لا قيمة لها »** كما قال الشيخ محمد حامد الفقى : « ليس فى فضل العمامة حديث يصح » وقد جاء فى الحديث الصحيح « كل ماشئت والبس ماشئت ما أخطأتك خَصلتان ، سرف ومَخِيلة »(٢) ا هـ .

ثم يعود فيناقض نفسه ويقول : « وددت لو كانت للرجال أزياء موحدة وللنساء كذلك أزياء موحدة ، فإن هذا التوحد يقطع دابر التنافس الباهظ التكاليف المفسد للأخلاق ، الذي نراه فى ميادين كثيرة(٣) » أ . هـ

وأقول : إن لدى الشيخ جرأة نادرة فى التهوين من السنة متمثلة فى قوله : **« وهى جميعها لا قيمة لها »** هكذا دون تحفظ ، فى حين أن الشيخ محمد حامد الفقى – عليه رحمة الله – لا يقصد من عدم الصحة : الوضع وإنما يقصد الإسناد الصحيح وهو لا يمنع من وروده حسنا لذاته أو لغيره ، وكلاهما من المقبول لا من المردود .

د- يعتمد ظاهر القرآن فى قبول الآحاد من السنة كما سبق أن بيَّنَّا فى رده لحديث « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » اعتمادا على قوله تعالى « وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ، واقتداء بأبى حنيفة(٤) فى العمل بظاهر القرآن ،

---

(١) صفحة /٥٨ ، والعالم الهندى هذا يأخذ بلازم الأمر وهو الوجوب كما هو الحال عند الظاهرية ، لكن الشيخ لايعجبه الظاهر هنا ويأخذ به فى غير هذا الموطن اذا كان يتفق مع رأيه .

(٢) صفحة /٨٥ من كتابه

(٣) صفحة /٨٦ من كتابه

(٤) راجع صفحة /١٩ من كتابه

وبعمر بن الخطاب رضى الله عنه(١) كما يزعم ، إلا أنه سرعان ما يدع ظاهر القرآن إلى غيره ما دام لا يوافق هواه .

فظاهر القرآن الكريم يقول : « وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ(٢) » وكان عليه أن يلتزم بهذا الظاهر وفق منهجه إلا أنه راح يقول مناقضا نفسه : « يمكن أن تعمل المرأة داخل البيت وخارجه(٣) » أ . هـ

وظاهر القرآن الكريم يقول : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ(٤) » ، وكان عليه أن يلتزم أيضا بالتفسير وفق منهجه بالأخذ بظاهر القرآن إلا أنه ناقض نفسه قائلا : « فجمهور المفسرين على أن ذلك يوم الجزاء ، وسبب هذا التفسير أن أحدا لم ير أكلة الربا مصروعين فى الشوارع توشك أن تدوسهم الأقدام(٥) » ا.هـ

وأقول : هذه مغالطة جريئة فإن المحدثين لا يخالفون جمهور المفسرين فيما ذهبوا إليه ، وإنما التقت السنة والقرآن الكريم على وجود المسِّ ، وليس فى الآية مايدل على أن ذلك يقع لأكلة الربا فى الدنيا ، وإنما تدل على أن ذلك يقع لهم فى الآخرة ، فيكون حالهم فيها كحالِ مايقع تحت سمعهم وبصرهم للأناسى الذين يصيبهم الشيطان بمسه ، أما ، لَىُّ عُنُقِ الآية ، وتحميلها مالا طاقة لها به ، وإبعادها عن وجهتها وهدفها ، وهو التحذير من الربا فهو أمر ينأى عنه المسلك العلمى ولايقره

وليس السبب كما ذكر هو : أن أحدا لم ير أكلة الربا مصروعين فى الشوارع توشك أن تدوسهم الأقدام ، وإنما هو أمر تحذيرى جمع الله فيه بين المشبه ، وهو المرابون ، وبين المشبه به ، وهم الذين مسهم الشيطان ، لصفة مشتركة بينهما وهى القيام على هيئة خاصة ، فالمرابون فى الآخرة ، والمصابون بالمس فى الدنيا ، وهما أساس قاعدة التشبيه

يظاهرنا على ذلك ان الدار الآخرة هى دار الجزاء فلا مكان لشيطان يتسلط فيها على بشر فيصيبه بمسه ، ولو أنه استمسك بمنهجه ولم يناقضه لما خالف رأى بعض ائمة الاسلام وأعلامه

---

(١) صفحة / ٣١ من كتابه
(٢) سورة الأحزاب ، الآية (٣٣)
(٣) راجع : صفحة /٤٤ من كتابه
(٤) سورة البقرة : الآية رقم (٢٧٥)
(٥) راجع : صفحة /٩٥ من كتابه

واستهان به كالإمام أحمد بن حنبل والشيخ منصور على ناصف(١) ، والشيخ عبد العزيز بن باز مفتى المملكة العربية السعودية(٢) ، وهو أيضاً رأى المفسر الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى جمهورية مصر العربية حيث قال : « إن هذه الآية تثبت أن الشيطان قد يمس الإنسان مساً يؤذيه » (٣) . **إلا أن الدكتور سيد رزق الطويل** أيده فيما ذهب إليه بل كان اعتماده على رأيه فى فتواه ، قال : « وقد ذكر هذا الرأى أيضا الداعية الإسلامى الشيخ محمد الغزالى فى كتابه الذى صدر مؤخرا « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » وأكد أن الجن لا يستطيع أن يؤذى الإنسان بأى شكل من الأشكال »(٤).

هـ- يعيب على السلفية المعاصرة بعض الأشياء ثم يعود فيمدحها ممثلة فى واحد من أبرز زعمائها فى هذا العصر وهو الشيخ الألبانى .

يقول : "ولعل فيه -أى فى كتابه - درساً لشيوخ يحاربون الفقه المذهبى لحساب سلفية مزعومة ، عرفت من الإسلام قشوره ونسيت جذوره"(٥) ا. هـ .

إلا أنه يناقض نفسه فيمدح الشيخ الألبانى فيقول : "والغريب أن الشيخ ناصر الألبانى - وهو من أعلم رجال الحديث فى عصرنا - عتب على إلخ "(٦) ا.هـ

هذا ، ولم نرد بما ذكرنا استيفاء كل ما أورده فى كتابه ، ولكنه التدليل الموجز على سلامة وصدق ما ذهبنا إليه .

٣- "استهانته ببعض الشعائر الدينية الثابتة"

وذلك كلمس المرأة ، وإعفاء اللحية ، وارتداء النقاب ، وهى وإن كانت قضايا صغيرة بالنسبة لغيرها من قضايا الأمة الكبار إلا أن الاستهانة بها أمر مرفوض لأنه استهانة بما شرع الله لعباده ، وإليك هذه الأمور :

١- لَمْسُ المرأة :

يقول : "وقد أوجع فؤادى أن بعض الشباب كان يهتم بهذه المسألة : هل لمس المرأة ينقض الوضوءأم لا ؟ "(٧) ا.هـ

وأقول : هل بحث هذه المسألة لإنسان يَوَدُّ المحافظة على دينه وأخلاقه أمر هين يبعث على وجع الفؤاد ؟ وهل كل واحد من عامة المسلمين مكلف ببحث القضايا الكبار للأمة ؟ أم أن هناك أناساً تخصصوا بها وأسلمت لهم الأمة

---

(١) صفحة /٩٤ من كتابه (٢) صفحة / ٩٥ من كتابه (٣) جريدة الأهرام فى ١٩٩٠/١٢/٧ صفحة / ١٣ . (٤) مجلة حريتى العدد ٦٨ لسنة ١٩٩١ صفحة/٢٧
(٥) صفحة /١١ من كتابه (٦) صفحة /١٠٤ من كتابه (٧) صفحة /٩ من كتابه

قيادها عن ثقة واطمئنان ؟ إن هذه الأمور التى يظن أنها صغيرة ، هى فى واقع الأمر ليست إلا الشرارة الأولى لتدمير الأمم وإفساد الشعوب وهو أمر خطير فى بابه لا يسعنا إلا أن ننكره عليه ، وأن نُجِلَّ فيه شبابنا وأن ننظر إلى سعيه إلى معرفتها نظرة تقدير وإكبار.

ب - إعفاء اللحية :

* **يقول** : "أمرأة ذات دين خير من ذى لحية كفور"(١) . ا.هـ

* **ويقول** : "والمخيف أنها طفولة عقلية تجمع فى غمارها أرباب لحى(٢). ا.هـ

ويقول : "والجَهد الذى يتصبب عرقاً وهو يقوم به .. أو ترك شَعر اللحية ينمو فلا يؤخذ منه شىء حتى لقاء الله"(٣) . ا.هـ

وأقول : هل أصبح إعفاء اللحية مناطاً للتندر والسخرية هكذا ؟ أم أنها شعيرة طبَّقها الرسولﷺ وأصحابه وأوصى بإعفائها ؟ ، وكيف تجتمع اللحية مع الكفر ؟ والمقام ليس مقام الكفرة الملتحين على الحقيقة

إنه ضرب من ضروب السخرية بالشعائر الدينية الثابتة ، وهو أمر لا يرضى عنه الله ولا رسوله ، وينبغى أن يَعَفَّ عنه قلم العالم العامل .

جـ - النقاب :

يقول : "وقد رأيت فى هذه الأيام من يسمى نفسه أمير جماعة ، والجهد الذى يتصبب عرقاً وهو يقوم به ، هو إشاعة النقاب بين النساء"(٤) . ا.هـ

ويقول : "قد يقال(٥) إن ما روى عن عائشة يؤكد أن النقاب تقليد إسلامى فقد قالت " كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات ، فإذا جازوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه" ونجيب بأن هذا

---

(١) صفحة /٥١ من كتابه
(٢) صفحة /١٠٨ من كتابه
(٣) صفحة /٦٦ من كتابه
(٤) صفحة /٦٦ من كتابه
(٥) صفحة /٤٠ من كتابه

الحديث ضعيف من ناحية السند ، شاذ من ناحية المتن ، فلا احتجاج به"[١] أ.هـ

وكان الشيخ قد ذكر قبل ذلك قوله : "ولا شك أن بعض النساء فى الجاهلية ، وعلى عهد الإسلام كن يغطين أحياناً وجوههن مع بقاء العيون دون غطاء ، وهذا العمل كان من العادات لا من العبادات ، فلا عبادة إلا بنص"[٢] أ.هـ

ثم ذكر "أن امرأة جاءت إلى النبىﷺ يقال لها "أم خلاد" وهى منتقبة تسأل عن ابنها الذى قتل فى إحدى الغزوات ، فقال لها بعض أصحاب النبى : جئتِ تسألين عن ابنك وأنت منتقبة ؟ ، فقالت المرأة الصالحة : إن أرزأ ابنى فلم أرزأ حيائى ....!! **واستغراب الأصحاب لتنقب المرأة دليل على أن النقاب لم يكن عبادة**"[٣] أ.هـ.

وأقول : إن استغراب الأصحاب ليس دليلا على أن النقاب كان عادة وليس عبادة ، ولهم أن يستغربوا ما شاء لهم الأمر فليس بأيديهم إقرار شرع أو نفيه ، وإنما ارتداء النقاب عبادة شرعية استمد شرعيته من إقرار الرسولﷺ له ، ولو كان عادة للجأﷺ إلى الاستغراب كأصحابه ، وكيف يكون عادة وفيه مزيد الحياء كما قررت المرأة الصالحة وسكت الرسولﷺ عنه ؟ وحاشاهﷺ أن يقر منكرا أو يسكت عليه .

أعود فأقول : " لعل إقرار الرسولﷺ للنقاب كما فى هذه الحالة ، وإقراره لسفور الوجه واليدين مع احتشام باقى الأعضاء فى الحالات الأخرى راجع إلى بيان الأَوْلَى وكفاية ذلك فى أمر الحياء ، والعفاف ، وصون الأخلاق ، وسد منافذ الشر على الشيطان وأعوانه ، وإن كان فى النقاب مزيد حياء بنص الحديث نفسه ، وفى ذلك فسحة وتوسعة لهن .

والأَوْلَى أن يُتْرَكَ اختيار المرأة لما تراه حافظا لعِرضها على وفق ما كان عليه الحال فى أيام النبوة المباركة دون قيد أو حيف على سلوكها فمن أرادت زيادة الحيطة بالنقاب كان لها ذلك ، ومن أرادت أن تكتفى بإظهار الوجه واليدين كان

---

(١) أهكذا يكون الحكم على الأحاديث ، أم لذلك قواعد وضوابط قررها العلماء وفق معايير عقلية راقية ؟

(٢) صفحة /٣٩ من كتابه (٣) صفحة ٣٩ ، ٤٠ من كتابه

لها ذلك أيضا عملا بما كان جاريا من أمرها على الساحة الاسلامية تحت سمع الرسول ﷺ وبصره .

٤- "مغالطته للقارىء"

ويتجلى ذلك فى زعمه إنصافه للسنة وحمايته للدين ، وإليك هذين الأمرين :

أ- **إنصافه للسنة** ، يقول : "وقد كلفتنى أسرة المعهد أن أضع كتابا أُنصفُ به السنة النبوية ، وأذود عنها **جراءة القاصرين وذوى العقول الكليلة**"(١) أ.هـ

ب - **حمايته للدين** ، يقول : "راجيا أن **أحمى ديننا الحنيف من الأصدقاء الجهلة** "(٢) أ.هـ.

ولست أعرف كيف يكون هدم الأكثر من السنة إنصافاً لها وحماية للدين ؟ وكيف يكون من يتمسك بنصوصها قاصراً قليل العقل جاهلا ؟ إنه ميزان جائر لم تعهده الأمة فى تاريخها الطويل على ساحة العقلاء فضلا عن ساحة العلماء .

٥- أخطاؤه العلمية"

ولذلك صور عدة نبينها لك فيما يلى :

أ- **قواعد علوم الحديث : يقول** : "وقد وضع علماء السنة خمسة شروط لقبول الأحاديث النبوية ، ثلاثة منها فى السند ، واثنان فى المتن :

١- فلابد فى السند من راو واع يضبط ما يسمعه ويحكيه بعدئذ طبق الأصل(٣)أ.هـ

وأقول : ليس هناك واحد من علماء السنة اشترط هذا الذى ذكره وإلا ناقض علماء السنة أنفسهم فلم يحتجوا بالأكثر من المرويات ، وانما اشترط علماء السنة فى الراوى ضمن شروطهم للمقبول من المرويات أن يكون ضابطا لما يرويه فإذا بلغ المنتهى فيه فهو الصحيح وإن ظل على مسمى الضبط فهو الحسن لذاته ، وكلاهما مقبول محتج به .

---

(١) صفحة /٦ من كتابه

(٢) صفحة /٦ من كتابه

(٣) صفحة /١٤ من كتابه

أما عبارة "يحكيه بعدئذ طبق الأصل " فإنها توافق هوى من لا يحتجون بالآحاد وإن كانت فى ذاتها صحيحة ، أو ينكرون حجية السنة آحادها ومتواترها ولم يقل بأى منهما واحد من المحدثين .

وإنما ذهب إلى ذلك المعتزلة ومن نحى منحاهم من المتأخرين كالأستاذ أحمد أمين ذلك الذى قال : "ومتى ثبت ذلك عن رسول الله كان فى القوة بمنزلة القرآن " ولكن قل أن يثبت ثبوتا لا يحتمل الشك"(١) أ.هـ.

كما ذهب إليه أهل القرآن فى القارة الهندية أمثال السيد أحمد خان ، ذلك الذى وضع لقبول الحديث شروطا تؤدى إلى نبذه ، وقد سبق لنا أن ذكرناها(٢) ، **ومنها** :

١- أن يكون الحديث المروى قول الرسول بالجزم واليقين :

٢- أن توجد شهادة تثبت أن الكلمات التى أتى بها الراوى هى الكلمات النبوية بعينها(٣) .

وأقول : إن الشيخ قد نسى شرطا من شروط القبول وهو اتصال السند ، ولا يغنى عنه ما ذكره من قوله تتمة لما سبقه :

٣- وهاتان الصفتان (يعنى العدالة والضبط) يجب أن يطردا فى سلسلة الرواة فإذا اختلفا فى راو أو اضطربت إحداهما فإن الحديث يسقط عن درجة الصحة" أ.هـ.

أقول : لا يغنى عدم التنصيص على الاتصال لجواز أن يطردا فى سلسلة الإسناد حسب ظاهره المدوَّن فى حين أنه قد يوجد به عيب يمنع اتصاله والاحتجاج به كأن يكون معلقا ، أو معضلا ، أو منقطعا ، أو مرسلا .

ب - خطؤه فى الخلط بين المُشْكِل وبين الغريب : فقد جعلهما واحدا ، حيث يقول : "حتى جاء بعضُ المولعين بمشكل الحديث غريب الروايات"(٤) أ.هـ.

---

(١) فجر الإسلام / ٢٣٢ ، راجع : صفحة / ٩١ من هذا الكتاب

(٢) راجع صفحة /٩١ من هذا الكتاب

(٣) فرقة أهل القرآن / ٨٠ ، والسنة فى مواجهة الأباطيل / ٨٨

(٤) صفحة /١٢٦ من كتابه

وأقول : قد فرق العلماء بينهما ووضعوا مؤلفات خاصة بكل واحد منهما على حدة ، لأن مشكل الحديث يُعنَى بالمرويات التى ظاهرها التعارض لإزالة ذلك بينها أما غريب الحديث فإنه يُعنَى بتفسير الألفاظ التى يَعِزُّ تداولها على الألسنة وهى موجودة فى بعض المرويات .

جـ - خطؤه فى الماهية العلمية :

ا- **يقول** : " وقال ابن قدامه فى "المغنى" وهو مرجع حنبلى"(١) أ.هـ :

وأقول : إن المؤلف حنبلى المذهب لكن الكتاب لم يقتصر على المذهب الحنبلى وإنما جاء متسعا لمذاهب الأئمة الأخرى .

ب - **ويقول** : ذكر ذلك كله المنذرى فى كتابه «الترغيب والترهيب» وهو من أمهات كتب السنة"(٢) أ.هـ

وأقول : إن كتاب المنذرى ليس من أمهات كتب السنة ، وإنما هو مرجع يحيل الأحاديث إلى مصادرها الأمهات ، وفرق كبير بينهما

جـ - خطؤه فى الأحكام :

يقول : "وعلى أية حال فإن الإسلام تقوم عقائده على المتواتر النقلى "والثابت العقلى" ، ولا عقيدة لدينا تقوم على خبر الواحد ، أو تخمين فكر"(٣) .

وأقول : حقاً إن عقيدتنا لا تقوم على تخمين فكر ، ولكننا نتساءل كيف تقوم على "الثابت العقلى" مجرداً عن النقل ؟

إن عقيدتنا تقوم أيضا على خبر الواحد ما دام قد تحققت فيه الشروط التى تُلجِئُنا عقلياً إلى تصديقه والعمل بخبره ، كيف وقد أسلمت قبيلة بنى سعد بن بكر بتمامها من خبر ضمضم وافدها إلى رسول الله ﷺ ولم يُصبح أحد منهم إلا مسلما كبيرا كان أو صغيرا ؟(٤)

---

(١) صفحة / ٤٢ من كتابه (٢) صفحة / ١١٤ من كتابه
(٣) صفحة / ٦٦ من كتابه (٤) راجع صفحة / ١١١ ، ١١٢ من هذا الكتاب

د - خطؤه فى تقويم الأخبار :

يقول : "وقرأت سبعة وسبعين حديثا أخرى فى عيشة السلف ، وكيف كانت كفافا"(١) .

وأقول : إن أحدا من العلماء لم يقل إن مثل هذا يعتبر "حديثاً" حتى يوضع على بساط البحث فى الاحتجاج به من عدمه ، وإنما الحجة فى قول الرسول ﷺ أو فعله لا فى قول السلف أو فعلهم مجردا عن صحة النسبة فى أصله إلى الرسول ﷺ .

٦- استخدامه الهوى فى الحكم على الأحاديث

وإليك صورا مما ذكره :

قال : "ما لكم ولهذا الحديث ؟ قال لى غلام متعالم : إنه يرد كل ما تقول ، قلت : **سأتجاوز عن ضعف هذا الحديث من ناحية سنده** ، ولن أطعن فى صحته – مع أن الطعن وارد"(٢) أ.هـ.

وقال معلقا على ما جاء فى النقاب : "ونجيب بأن هذا الحديث ضعيف من ناحية السند شاذ من ناحية المتن فلا احتجاج به"(٣) .

وقال : "وما أكثر الأحاديث المنتشرة اليوم بين الشباب ، يستنتجون منها أحكاما سيئة ، **إن قبلنا سندها على إغماض فإن متنها** لا يصح قبوله"(٤)

وقال : "إن ظواهر الجبر فى هذه الآثار كلها مرفوضة عند علماء الأسلام وأمامنا أمران لا ثالث لهما إما صرف هذه الظواهر إلى تأويل قريب مقبول ،

---

(١) صفحة / ١١٤ من كتابه
(٢) صفحة / ١٠٨ من كتابه
(٣) صفحة / ٤٠ من كتابه
(٤) صفحة / ٣٠ من كتابه

وإما اعتبارها آثاراً بها علة قادحة تُسقِطها من درجة الصحة ، وإيرادها فى مجال التربية والتعليم لا يجوز(١) ".

وأقول : أهكذا تساق العلل على عواهنها دون ضوابط علمية ؟

"متابعته لغيره فى الأفكار المناوئة للسنة"

أما متابعته لغيره فكريا من أصحاب المذاهب المنحرفة مما هو غالب مشتملات كتابه فإنه ينحصر فى الأصول الآتيه :

١- أخذه بالرأى فى مواجهة النص الثابت من السنة .

٢- عدم احتجاجه بأحاديث الآحاد وأثر ذلك على بعض القضايا

٣- التنديد ببعض الصحابة والتابعين .

٤- الحكم على الأحاديث وفق مقتضيات الظروف والملابسات

٥- التشكيك فى الإسناد

٦- التشكيك فى السنة .

٧- الطعن فى بعض أحاديث البخارى ومسلم .

٨- تملُّق المرأة بغير ما شرع الله .

٩- التنديد بالمحدثين وإطلاق قالة السوء فيهم .

١٠- الاعتماد على القرآن وحده فى قبول الحديث .

وسوف نحدثك - فى العجالة القصيرة الآتية - عن كل واحد من هذه الأصول ، ومواردها الفكرية الأصيلة مشفوعة بمصادرها التى تعيننا على إدراك تلك الغاية من تقنين هذا الفكر والوصول إلى أعماقه ، وتحقيق ذلك على النحو الذى بيناه .

---

(٥) صفحة / ١٥٩ ، ١٦٠ من كتابه .

(١) - أخذه بالرأى فى مواجهة النص الثابت من السنة

سبق أن قلنا إن اليهود أرادوا تدمير القرآن الكريم فابتدعوا إعمال العقل والرأى فيه ، وأن يهوديا باليمن قد ابتدع مذهب الرأى وإعمال العقل فى القرآن ثم أخذه عنه لبيد بن أعصم اليهودى ، ثم لقنه لابن أخته طالوت ثم لقنه طالوت بدوره إلى بيان بن سمعان ، ثم لقنه بيان بدوره إلى الجعد ابن درهم شيخ مروان الحمارآخر خلفاء بنى أمية ، ثم أخذه عنه الجهم بن صفوان ، ثم أخذه بشر المريسى عن الجهم ، ثم أخذه أحمد بن أبى داود عن بشر المريسى(١) .

وقلنا : إن تقديس العقل كان النتاج الطبيعى لهذا الفكر اليهودى الخبيث ، والذى تبَنَّته خاصا بالسنة - ولعله كان فراراً من السيف عند إعماله فى القرآن - مدرسة المذهب العقلى من متكلمين ومعتزلة وجهمية(٢) ، ثم تأثر به تأثرا كبيراً أصحاب الفقة بالرأى من العراقيين(٣) ، فَحَكَّمُوه فى أحادها وما لم يوافق القرآن الكريم فى ظاهره .

ذلك هو أصل هذا الفكر ، وهؤلاء هم أربابه ، وتلك هى دعمائه : سمو بالرأى ، وغلو فى تقديس العقل ، وتضييع للمروى الثابت فى مواجهة كل منهما

ويتضح ذلك المسلك جلياً فى مواطن كثيرة من كتاب الشيخ ، بل إن كتابه اعتمد الرأى فى كل أحيانه دون اقتصار على الأحكام وحدها

وقد صرح بذلك فى تمهيد كتابه ، قال : "وأذود عنها - أى عن السنة - جراءة القاصرين وذوى العقول الكليلة" أهـ.(٤) .

---

(١) راجع : البداية والنهاية ٩/ ٣٥٠ ، وراجع صفحة /٧٤ من هذا الكتاب .

(٢) راجع ضحى الاسلام ١٣٢/٢ ، ٣/ ١٦٠ ، ١٦١ ، والحيوان للجاحظ ٩٦/٤ ، وايضا راجع : صفحة ٧٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ من هذا الكتاب .

(٣) راجع : صفحة ٥٩ ، ٦٠ من هذا الكتاب

(٤) راجع : صفحة / ٦ من كتابه

هذا ، وقد سبق أن ذكرتُ الأدلة على فساد الرأى فى مواجهة النص الثابت من السنة ، فارجع إليها إن شئت(١) .

(٢) - عدم احتجاجه بأحاديث الآحاد وأثر ذلك على بعض القضايا

وهو فى الأصل مذهب الخوارج ، والرفضة ، والمعتزلة ، وبعض أهل الظاهر(٢) وإليك نبذة يسيرة عن كل واحد من هذه المذاهب .

١- مذهب الخوارج : الخوارج لا يأخذون بشىء من السنة متواتراً كان أو آحاداً ، ولقد أخبر الرسول ﷺ ، عن نِحلتهم وقال فيهم :

« الخوارج كلاب النار»(٣) ، فترك الآحاد إذًا وعدم الاحتجاج به داخل فى صلب مذهبهم .

٢- مذهب الرافضة : وهم يجتمعون على عدم الأخذ بالسنة(٤) متواترها وآحادها ، وإن كان بعض طوائفها لا يأخذ بالقرآن أيضاً اعتماداً على كفر الصحابة رضوان الله عليهم .

ولقد أخبر الرسول ﷺ بهم ، ومن أجل ذلك قال ﷺ فيما رواه عنه على رضى الله عنه : «سيأتى بعدى قوم لهم نَبْزٌ(٥) يقال لهم الرافضة ، إن لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون ، قلت : يا نبى الله ما العلامة فيهم ؟ قال : يقرظونك بما ليس فيك ، ويطعنون على أصحابى ويشتمونهم"(٦) » ، فترك أحاديث الآحاد وعدم الاحتجاج بها داخل كذلك فى صلب مذهبهم .

---

(١) راجع : صفحة / ٣٥ - ٤٠ من هذا الكتاب

(٢) راجع : أصول الدين/ ١٣ ، ٢٠ وايضا : قواعد التحديث / ١٢٩ فما بعدها

(٣) ذكره كنز العمال ١١ / ١٣٧ وعزاه الى أحمد والحاكم وابن ماجه

(٤) السنة فى مواجهة الأباطل / ٩٧ - ١٠٠

(٥) النبز : اللقب ، راجع : المصباح المنير /٩١١

(٦) ذكره كنز العمال ١١/٣٢٤ وعزاه الى ابن ابى عاصم فى السنة ، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائى .

وقد سبق أن بينت لك أن عدم الأخذ بأحاديث الآحاد بدعة ابتدعها الخوارج والرافضة وتمسك بها المعتزلة وأنها بدعة تخالف العقل والمنطق والواقع

وأن من المستحيل أن يصاحب الرسول ﷺ كوكبة من البشر تعدل المتواتر ، تلازمه كظله فى كل أحواله وأحيانه وعلى فراش نومه حتى يكون الخبر عنه صادقاً

وأنه يستحيل أن ينفُض الصحابة رضوان الله عليهم أيديهم عن كل مقومات حياتهم ووجودهم حتى يتحقق هذا المطلب

كما سبق أن قلنا إن الرافضة والخوارج – لمروقهم من الدين – قد اتخذوا من هذا المطلب المحال ، ومن سب الصحابة ورميهم بالكفر – لاعتبارات سياسية – ذريعة لهدم الشريعة متمثلة فى سنة الرسول ﷺ ، وأن المعتزلة قد تابعوهم على هذا المبدأ وإن خصصوا المقبول من السنة بما وافق القرآن الكريم وترك ما عداه

فاعتبار التشريع عندهم في واقع الأمر قاصر على القرآن وحده وما يوافقه دون أن يكون لآحاد السنة أو ما تواتر منها مما لم يوافق ظاهره أدنى نصيب منه ، كما تابعوهم على التنديد ببعض الصحابة والجراءة عليهم(١) .

وهذا الفكر مما وافق فيه أيضا الأستاذ أحمد أمين من المتأخرين(٢) .

وهو يظهر جليا فى مواضع كثيرة من كتاب الشيخ ، نذكر منها قوله : " ونحن نؤكد مرة ومرتين أنه ليس لروايات الآحاد أن تشغب على المحفوظ من كتاب الله وسنة رسوله"(٣) أ.هـ

كما تأثر فيه أيضا بفكر الإمام الشيخ محمد عبده(٤) ، وتلميذه الأستاذ محمد رشيد رضا(٥) .

وقد أداه اختياره ذلك – تبعا لغيره – إلى رد كثير من الأحاديث الصحيحة ، والواردة فى أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل .

---

(١) راجع : صفحة ١٠٨ ، ١٠٩ من هذا الكتاب

(٢) راجع : صفحة ٨٩ ، ٩٠ من هذا الكتاب

(٣) صفحة / ١٤٦ من كتابه

(٤) راجع : تفسير جزء عم / ١٣٨

(٥) راجع : تفسير المنار ٩ / ٩٤٢

« تقويم أحاديث الآحاد عند المحدثين »

هذا ، ونود أن نشير – قبل الخوض فى الأحاديث التى أثارها الشيخ – إلى بيان وجه الحق فى تقويم أحاديث الآحاد عند المحدثين على ضوء قواعدهم وموازينهم العلمية التى وزنوا بها رواة أحاديث رسول الله ﷺ ومروياتهم ، والتى كان ينبغى أن تكون محل اعتبار عند عرضها للبحث دون اللجوء إلى تلك الإثارة وذلك الزعم الذى يجافى أبسط الحقائق العلمية والتى يعرفها المبتدئ فى دراسة الحديث وعلومه " والذى يوحى إلى القارىء فى مضمونه أن المحدثين يقبلون كل أحاديث الآحاد ويحتجون بهاحتى ولو كانت فى أدنى دركات النقل .

فالحق أن المحدثين قسموا أحكام أحاديث الآحاد حسب ما يليق برواتها من جرح أو تعديل ، وبحسب ما يليق بمروياتهم من قبول أو ردّ حسب أدق الموازين العلمية ، وأرقى المقاييس العقلية فى تاريخ العلوم .

فجعلوا منه ما يرتقى إلى درجة المتواتر فى الحكم ، وذلك بمقتضى شروطه التى أسلفنا ذكرها والتى من شأنها أن تدفع العقل إلى الأخذ بها والعمل بمقتضاها(١) .

كما جعلوا منه الصحيح الذى يفيد الظن ولا يرتقى إلى درجة المتواتر فى الحكم ، وهو الصحيح لذاته وإن كان مقبولا محتجا به فى العقائد وفى الأحكام وفى غيرهما من فضائل الأعمال .

كما جعلوا منه الحسن لذاته ، وهو أقل من الصحيح لذاته بسبب اعتبار تمام الضبط فى الصحيح واعتبار مسمى الضبط فى الحسن ، وإن كان مقبولا محتجا به .

كما جعلوا منه الحسن لغيره ، وهو الضعيف(٢) الذى تقوّى بغيره سواء كان ذلك المُقَوِّى طريقا واحد مساويا لقوة رجاله أو أعلى منها ، أما إن كان أقل من قوة رجاله فإنه يلزم تعدد الطرق توثقا من ضبط الرواة حتى يتم قبول المروى .

---

(١) راجع : صفحة /١١١ ، ١١٢ من هذا الكتاب

(٢) والمراد بالضعيف : هو الذى جاءه الضعف من قِبَلِ حفظه فقط دون أن يكون متهما فى ديانته . وصدقه وأمانته .

كما جعلوا منه الضعيف الذى لا يوجد له ما يقويه ، وهو مردود لا يحتج به كالشاذ مثلا .

كما جعلوا منه شديد الضعيف ، وهو الذى لا يرتقى إلى درجة القبول ولا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال كأن يكون فى الإسناد كذاب أو متهم بالكذب أو أن يكون الحديث منكرا أو ، لا أصل له .

أما الموضوع المختلق المصنوع على رسول الله ﷺ فإن روايته مُحرَّمة شرعا إلا مقرونة ببيان وضعها

هذا ، وقد ميز العلماء كل صنف من هذه الأنواع عن غيره ، وأعطوه الحكم اللائق به .

هذا هو شأن أحاديث الآحاد عند المحدثين ، وهذا هو شأن المحدثين حيالها والتى يوهم بعض أدعياء العلم بالسنة قبولها جميعا عند المحدثين ، وأن موقف المحدثين منها كحاطب ليل ، ربما جمع مع الحطب الأفعى.

يُصَوِّر بعضهم ذلك للقارىء ويخدعه ، ويترك لديه انطباعا مختلفا وسيئا بأن تلك هى طبيعه المحدثين ، ظلما ، وحيفا وأن هذا هو عمل المحدثين تجاه الدين كله

هذا ، وقد أثر اختيار الشيخ بعدم الأخذ بأحاديث الآحاد على بعض القضايا المختلفة سواء منها ما كان فى أبواب العقائد أو الأحكام أو الترغيب والترهيب وقد تكلمنا عن بعضها خلال ما حدثناك به عما اختص به نفسه ، **وسوف نحدثك عن بقيتها فيما يأتى بأيجاز :**

١- حديث "المجبوب"

قال : "ومن أجل ذلك استغربنا ما رواه ثابت عن أنس أن رجلا كان يُتَّهَمُ بأم ولد رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ لعلىٍّ : اذهب فاضرب عنقه ، فأتاه علىٌّ فإذا هو فى رُكِيٍّ[1] يتبرَّد فيها فقال له على : اخرج ، فناوله يده فأخرجه ، فإذا هو مجبوب ليس له ذَكَر ، فَكَفَّ علىٌّ عنه ، ثم أتى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله إنه لمجبوب ما له ذَكَر"[2] .

---

(١) الركى : البئر . راجع : القاموس المحيط ٣٣٨/٤

(٢) الحديث أخرجه مسلم فى كتاب التوبة باب براءة حرم النبى ﷺ من الريبة ٢١٣٩/٤ ، وأخرجه الحاكم فى كتاب معرفة الصحابة باب ذكر سرارى رسول الله ﷺ ٤٩/٤ ، ٤٠ .

ثم علق قائلا : يستحيل أن يُحْكَمَ على رجل بالقتل فى تهمة لم تُحَقَّق ، ولم يُواجه بها المتهم ، ولم يُسمَع له دفاع عنها ، بل كشفت الأيام عن كذبها .

وقد حاول النووى غفر الله لنا وله تسويغ هذا الحكم بقوله : لعل الرجل كان منافقا مستحقا للقتل لسبب آخر ، ونقول : متى أمر رسول الله بقتل المنافقين ؟ وما وقع ذلك منه ، بل لقد نهى عنه .

وظاهر من السياق أن الرجل نجا من القتل بعد ما تبين من العاهة التى به استحاله توجيه الاتهام إليه ، أفلو كان سليما أبيح دمه ؟ هذا أمر تأباه أصول الإسلام .. وفروعه كلها .

إن بالحديث علة قادحة ، وهى كافية فى سلب وصف الصحة عنه ، وأهل الفقه لا أهل الحديث هم الذين يردون هذه المرويات" أ.هـ(١)

وأقول : واضح أن الشيخ قد حكم برد الحديث الصحيح الذى رواه مسلم والحاكم ، وتسرع فى الحِكم عليهِ بهذه الآلة (العلة) التى يدفع بها فى وجه الأحاديث لإبطالها دون تريُّث أو تَرَوٍّ عندما يريد تقرير قضية يرتضيها وفق رأيه المجرد .

ولو أنه بحث عن مسوغ آخر يتضح به جو الحديث دون مطعن فيه - والحال أنه قد صح الطريق إليه - لكان ذلك خيرا له وأجدى ، فإذا لم يف ذلك المساغ الذى استنتجه الإمام النووى رحمه الله طرق مساغا آخر غيره مقبولا شرعا وعقلا ، ويكون مما يعين على فهم الحديث ، ولا يرد حديثا صحيحا ثبت فى أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل .

أعود فأقول : إن هذا الحديث من معجزات النبوة ، ولعل الرسول ﷺ علم بطريق الوحى ما فى ذلك الرجل من علة خِلقية ، وأراد أن يعرف طبيعته تلك من اتهمه وغيرهم من المسلمين فيقطع قالة السوء عنه

وليس هناك من سبيل إلى تحقيق هذه الغاية إلا أن يَصدُر من ولى أمر المسلمين صلوات الله وسلامه عليه أمر ظاهرى يتحقق منه هدفان :

أولهما : براءة ذلك الرجل

ثانيهما : حرص الرسول ﷺ على إقامة حدود الله

يساعدنا على ذلك التوجيه تلك الحيثيات التى ساقها الشيخ فى استحالة ذلك الحكم من رسول الله ﷺ دون التحقق من أسبابه ، مضافا إليها

---

(١) صفحة / ٢٩ من كتابه

ثبوت ذلك الحديث من طريق الثقات العدول الضابطين ، بل وفى أكمل تلك الصفات وأعلاها .

٢- حديث « لا يقتل مسلم فى كافر » :

قال : « فأبو حنيفة يرى أن من قاتلنا من أفراد الكفار قاتلناه فإن قتل فإلى حيث ألقت ، أما من له ذمة وعهد فقاتله يقتص منه .

ومن ثم رفض حديث « لا يقتل مسلم في كافر »(١) مع صحة سنده ، لأن المتن معلول بمخالفته للنص القرآنى « النَّفْسُ بِالنَّفْسِ » وقول الله بعد ذلك « فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ »(٢) أ . هـ

وأقول : كنت أودُّ أن لا تُثَار مثل هذه القضايا تحت أى ستار ، ولو ستار العدل والتقدم ، وأرى أنه ليس من الحكمة إثارتها والمسلمون محاطون من حولهم وكنت أودّ أن يوازن الشيخ بين أعداد القتلى والمذبوحين من المسلمين فى مقابر جماعية أو أفرادا فى عصرنا الحاضر وهو يقدر بالملايين ، وما زال الكثير منهم فى أماكن متعددة من العالم يترقب قتل الغيلة بين لحظة وأخرى ، والإفناء بين عشية أوضحاها ، وما ذلك إلا لأن دولة الإسلام الكبرى قد دالت وتقطعت أوصالها وأصبحت أثرا بعد عين فدبَّ فى كثير من أهلها الخَوَر والجبن ، ثم يوازن بين أعداد من قتلى أعدائها مما لا يبلغ أصابع اليدين والقدمين مع سبق اعتدائهم على المسلمين وحرصهم عليه وذلك أيام أن كانت الدولة للإسلام والعزة لأهله ومن يدعى غير ذلك فالتاريخ الصادق شاهد عليه .

هذا إضافة إلى أن ظاهر القرآن الكريم يتلاقى مع هذا الحديث ، يقول الله تعالى : « وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ(٣) عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً » ، ولو كان لغير المسلم أن يقتص من المسلم لكان فى ذلك أعظم سبيل .

وقد نفى الله تعالى أن يكون له عليه السبيل نفيا مؤكدا ، ويقول سبحانه : « لاَ يَسْتَوِى أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ »(٤) .

---

(١) أخرجه البخارى وأحمد والنسائى وأبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم .

(٢) راجع صفحة ١٨ من كتابه ، والآية رقم (٤٨) من سورة المائدة .

(٣) سورة النساء : الآية رقم (١٤١) .

(٤) سورة الحشر : الآية رقم (٢٠)

ووجهه أن الفعل الواقع فى سياق النفى يتضمن النكرة فهو فى قوة : لا استواء ، فيعم كل أمر من الأمور إلا ما خص(١) .

ومع ذلك فإن أبا حنيفة لم يتفرد بذلك وإنما ذهب إليه أيضا الإمامان : الشعبى والنخعى ، وهما من المحدثين(٢) .

٣- حديث « فضل الشام » :

قال : وقد قرأت للمنذرى رحمه الله فى كتابه « الترغيب والترهيب » ستة عشر حديثا فى سكنى الشام وما جاء فى فضلها

منها ما جاء عن زيد بن ثابت : قال رسول الله ﷺ يوما ونحن عنده : « طوبى للشام ، إن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه ، وأغلب الأحاديث الستة عشر تدور على هذا المعنى ، وأغلبها من رواية الترمذى ، والحاكم ، والطبرانى وابن حبان وأبى داود وأحمد »(٣) أ . هـ .

أقول : والمتتبع لفكره يجد أنه يرد هذا الحديث ويؤوله إلى أن حب بلد من بلاد المسلمين يكون لإزالة ما حل به ، وذلك ككرات الدم البيضاء تتجمع لحماية الجسم من الجراثيم الغازية ، أما فى حالة الجسم العادية فموقف الكرات مع جميع الأعضاء واحد .(٤)

أعود فأقول : لا داعى لهذا التكلف فى التأويل ولا مبرر له مع ثبوت الحديث وقد صححه الألبانى الذى يعتبره الشيخ من أعلم رجال الحديث فى هذا العصر(٥) إلا أن لذلك مندوحة فى التأويل عنده تمشيا مع مذهب المعتزلة كما هو معلوم ومقرر عندهم .

---

(١) راجع : نيل الأوطار ١٥٥/٧ (٢) المصدر السابق ١٥٢/٧

(٣) صفحة / ٣٠، ٣١ من كتابه

(٤) راجع : صفحة / ٣١ من كتابه

(٥) فى تخريجه لأحاديث كتاب « فضائل الشام ودمشق للإمام الربعى وراجع أيضا : صفحة ١٠٤ من كتاب السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث للشيخ محمد الغزالى .

ذلك لأن الله تعالى له أن يختص بفضله ما شاء من خلقه وإن خفيت علينا الحكمة فيه ، فقد خص بعض الأزمنة بمزيد فضل كليلة القدر ، ويوم الجمعة ويوم عرفة . وخص بعض الأمكنة بمثل ذلك كالمساجد الثلاثة . وخص بعض البشر كذلك كالرسول ﷺ على سائر الأنبياء والمرسلين ، ولا حرج على فضل الله والله ذو الفضل العظيم .

٤- حديث « طاعة المرأة لزوجها » :

قال : « إننا قدَّمنا للإسلام صورا تثير الاشمئزاز ، وفي خطاب لأحد الدعاة المشاهير ،قال : إن المرأة تخرج من بيتها للزوج أو للقبر ، ثم ذكر حديثا : « أن امرأة مرض أبوها مرض الموت فاستأذنت زوجها لتعوده فأبى عليها ، فلما مات استأذنته أن تشهد الوفاة ، وتكون مع الأهل عند خروج الجنازة فأبى ... قال الخطيب : فلما ذَكَرَتْ ذلك لرسول الله قال لها : إن الله غفر لأبيك لأنكِ أطعتِ زوجك(١) .

أكذلك يعرض ديننا ؟ سجنا للمرأة تقطع فيه ما أمر الله به أن يوصل ؟ » أ . هـ

وأقول : إن صلة الرحم لها شأنها في الإسلام لما لها من أثر فعَّال في توثيق الصلات والروابط ، وينبغي على كل صهر أن يراعى ذلك ويتشبث به

لكن الحديث هنا ليس في معرض جواز قطيعة الرحم حتى يرده وإنما هو في معرض الموازنة بين حق الأب وحق الزوج . فالحديث يشير إلى أهمية حق الزوج وأنه آكد من حق الأب .

وما كان ذلك كذلك إلا لأن قُربَ الزوج من المرأة أكثر وصلته بها أقوى ، وقد يرى منها مالا يحل لأبيها أن يراه والله تعالى يقول : « هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ »(٢) .

---

(١) صفحة / ٤٣ من كتابه ، ثم ساق الحديث بالهامش وقال : أخرجه عبد الله بن حميد عن أنس ، لكن صحته : عبد بن حميد في مسنده عن أنس .

(٢) سورة البقرة : الآية رقم (١٨٧)

واذا قلنا إن الأحكام تقاس بنتائجها ، فان ذلك يبين أن الضرر الذى يلحقها من مخالفة زوجها قد يكون آلم وأشد وأوقع من مخالفة أبيها ، وليس فى هذا الحديث الثابت ما يسوِّغ ان يُحكَم من قريب أو بعيد على أن فيه إهانة للمرأة أو إزراء بها حتى يقال ذلك .

٥- حديث « فاطمة بنت قيس » :

قال : كان عمر رضى الله عنه يشغل نفسه ويشغل الناس معه بالقرأن الكريم ويوصى بالجيوش أن تلهج به وتعكُف عليه ، ومن أقضيته التى استند فيها الى القرأن وحده : ماروواه ابن اسحاق ، قال : كنت جالسا مع الأسود بن يزيد فى المسجد الأعظم ، ومع الشَّعْبى ، فحدث بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ - لم يجعل لها سكنى ولانفقة - وكانت قد طلقت ثلاثا - فأخذ الأسود كفا من حصى فحصبه به ثم قال : ويلك تحدث بمثل هذا ؟ قال عمر : لانترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لاندرى حفظت أم نسيت ، لها السكنى والنفقة قال تعالى : « لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَيَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ(١) والذى يعنينا منها : هو أن عمر جعل ظاهر القرأن هو السنة التى تتبع » أ.هـ(٢)

وأقول : هذا الحديث قد نوَّه أيضا بوضعه الأستاذ أحمد أمين جريا وراء ظاهر قول عمر رضى الله عنه(٣)

« **وَجِهَةُ الرد فيه من عمر تتوقف** على المراد من قوله " لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا ... الخ"

فإن كان المراد منه الحقيقة والظاهر بدليل قوله عز اسمه « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ » وبدليل ما قاله عمر نفسه : « سمعت النبى يقول : للمطلَقة الثلاث النفقة ، والسكنى مادامت فى العدة » فالرد فيه لمخالفة الكتاب والسنة المشهورة .

واذا كان المراد منه القياس حيث أنه ثابت بالكتاب والسنة ، أما الكتاب فقوله جل شأنه « فَاعْتَبِرُوا يَاأُولِى الأَبْصَارِ »(٤) ، وأما السنة فحديث معاذ

---

(١) سورة الطلاق : الآية رقم (١)
(٢) صفحة / ٣١ ، ٣٢ من كتابه
(٣) فجر الإسلام / ٢١٧
(٤) سورة الحشر : الآية رقم (٢)

المشهور حين أرسله رسول الله قاضيا الى اليمن « بم تحكم ... الخ » فالردُّ فيه بمخالفة القياس »(١) .

« هذا هو كلام أئمه الدين وأعلام الاسلام فى هذه الأحديث وما مائلها ، وليس فيه إبطال أن الرسولﷺ قالها كما يدعيه الأستاذ ويرمى اليه وإنما فيه تقديم أقوى الأدلة على غيره والراجح على المرجوح على حسب ما يظهر للمجتهد ويثبت عند الفقيه ، وهى مهارة فى إعمال الأدلة ودقة فى استخراج الحكم واستنباطه ، والكل عن دائرة الشريعة لايخرج ومن بحرها يغترف(٢) .

هذا ، وقد ذكر الإمام الجَصَّاص وجها يستقيم معه الحديث وذلك عند تفسير قوله تعالى « لاَتُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَيَخْرُجْنَ إلاَّ أن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ »(٣) قال : « قال ابن عباس : الا أن تَبْذُوَ على أهله فإذا فعلت ذلك حل لهم أن يخرجوها ، ... وقال قتادة الا أن تنشُزَ فاذا فعلت حلّ إخراجها" ا . هـ ، وهما فى هذا يعتبران البذاء نوعا من أنواع الفاحشة تخرج به ويسقط تبعا لذلك سكناها ونفقتها ، قال : « وقد أمر النبىﷺ فاطمة بنت قيس بالانتقال حين بذت على أحمائها »(٤)

وهو حمل للحديث على حالة خاصة وظرف معين ، ومثل ذلك لايصح أن يكون مدْعَاة إلى إسقاطه وردِّه .

٦- حديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » :

قال : وعندما ولى عمر قضاء الحِسْبَة فى سوق المدينة للشَّفَّاء كانت حقوقها مطلقة على أهل السوق رجالا ونساء تُحِلُّ الحلال وتُحَرِّم الحرام وتقيم العدالة وتمنع المخالفات ، ... قد يقال : كلام ابن حزم منقوض بالحديث « خاب قوم ولوا أمرهم امرأة » ، وجعل أمور المسلمين الى النساء يُعَرِّض الأمة للخيبة ، فينبغى ألا تسند إليهن وظيفة كبيرة ولا صغيرة ، وابن حزم يرى الحديث مقصورا على رياسة الدولة ، أما ما دون ذلك فلا علاقة للحديث به .

---

(١) راجع : التنقيح بهامش التلويح ٢/٢٥٥ (٢) السنة المطهرة بين أصول الأئمة / ٥٠
(٣) سورة الطلاق الآية رقم (١) (٤) الأحكام ٥/٣٤٩

ونحب أن نلقى نظرة أعمق على الحديث الوارد ... ولسنا من عشاق جعل النساء رئيسات للدول أو رئيسات للحكومات ، إننا نعشق شيئا واحدا ، أن يرأس الدولة أو الحكومة أكفأ إنسان فى الأمة » أ.هـ(١) .

أقول : وهذا الحديث يُنَوِّه أيضا بوضعه الأستاذ أحمد أمين(٢)

وأتساءل ما المراد بعبارة « أكفأ إنسان فى الأمة » ؟ إنها عبارة تحمل المساواة فى الولايتين : العامة والخاصة بين الرجل والمرأة ضمنا بل أن ما تلاها من الدعوة إلى التعمق فى الحديث وبيان أمر جولدمائير وما صنعته مع العرب ، وفيكتوريا ملكة إنجلترا ، وتاتشر رئيسة وزرائها ، وإنديرا غاندى وما فعلته مع المسلمين في باكستان(٣) يجعلنا نؤكد أنه يقصد المساواة فى الولاية العامة تقريرا وتصريحا ، وذلك مخالف لإجماع عامة علماء المسلمين

وما ذكره من هذه الأمور توطئة لهذه النتيجة هو قياس مع الفارق وذلك لاختلاف القوة العسكرية وأنواع أداتها ، والمساندات الدولية سياسية وعسكرية

والمتابع لأقوى دول العالم وثانيها فى القوة يجد أن المرأة لم يكن لها فيها نصيب من الولاية العامة في تاريخها الطويل

ولست أدرى لماذا يقلل من شأن العرب والمسلمين أمام عصابات القهر ، تلك التى تجمعت قواها فى شرق الدنيا وغربها لإذلال المسلمين مستغلة تخلفهم المادى والعسكرى ، وأرى أن ذلك الذى ذكره مما أصاب الأمة فى عصرها الراهن هو النتيجة الحتمية لما حلَّ بالعرب وبالمسلمين من التخلف المادى والعسكرى الذى لحقهم ومن التآمر البغيض على وجودهم ، وليس بسبب ولاية المرأة وحسن تدبيرها وبلوغها شأنا بعيدا في القيادة لم تبلغه المرأة العربية والمسلمة فى عالمنا المعاصر .

وأقول : لعل الشيخ قد تأثر فى نظرته للمرأة بمنظور مخالف للنصوص الثابتة بشأنها بالأستاذ قاسم أمين الذى يُدعى محرر المرأة ، وبالأستاذ زكى نجيب محمود ، وحسين أمين ، وسلمى أدهم (٤) فى هذا المضمار أيضًا .

هذا ، ونرى من الخير أن نسوق رأى أساطين الإسلام فى تلك القضية :

---

(١) صفحة / ٤٨ من كتابه (٢) راجع : ظهر الإسلام ٤٨/٢ للأستاذ أحمد أمين

(٣) راجع : صفحة / ٤٨-٥٠ من كتابه

(٤) راجع : رأيهم فى الإسلام ، صفحات / ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٧ .

قال القاضى أبو بكر بن العربى عن المراد من قوله ﷺ « لن يفلح قوم ولوا أمرهم إمرأة » : هذا نص فى أن المرأة لا تكون خليفة ولا خلاف فيه ، **ونقل عن محمد بن جرير الطبرى أنه يجوز أن تكون المرأة قاضية ، ولم يصح ذلك عنه ، ولعله نقل عنه كما نقل عن أبى حنيفة أنها إنما تَقْضِى فيما** تشهد فيه ، وليس بأن تكون قاضية على الإطلاق ، ولا بأن يكتب لها مسطور بأن فلانة مقدمة على الحكم ، وإنما سبيل ذلك التحكيم والاستنابة فى القضية الواحدة ، **وهذا هو الظن بأبى حنيفة وابن جرير**

وقد روى **عن عمر أنه قَدَّمَ امرأة على حسبة السوق ، ولم يصح فلا تلتفتوا إليه ، فإنما هو من دسائس المبتدعة فى الأحاديث .**

وقد تناظر فى هذه المسألة القاضى أبو بكر بن الطيب المالكى الأشعرى مع أبى الفرج بن طراز شيخ الشافعية ، فقال أبو الفرج : الدليل على أن المرأة يجوز لها أن تحكم أن الغرض من الأحكام تنفيذ القاضى لها وسماع البينة عليها ، والفصل بين الخصوم فيها « وذلك ممكن من المرأة كإمكانه من الرجل ، فاعترض عليه القاضى أبو بكر ونقض كلامه بالأمانة الكبرى ، فإن الغرض منه حفظ الثغور ، وتدبير الأمور ، وحماية البيضة ، وقبض الخراج ورده على مستحقه ، وذلك لا يتأتَّى من المرأة كتأتِّيه من الرجل .

قال ابن العربى : وليس كلام الشيخين فى هذه المسألة بشئ ، فإن المرأة لا يتأتى منها أن تبرز إلى المجلس ، ولا تخالط الرجال ، ولا تفاوضهم مفاوضة النظير للنظير ، لأنها إن كانت فتاة حرم النظر إليها وكلامها ، وإن كانت بَرْزَةً(١) لم يجمعها والرجال مجلس واحد تزدحم فيه معهم ، وتكون مناظرة لهم ، ولن يفلح قط من تصور هذا ولا اعتقده »(٢) أ . هـ .

هذا ، وقد تعصب الشيخ لعمل المرأة مطلقا حتى قال « إن كان

---

(١) البرزة هنا : الكهلة التى تحتجب احتجاب الشواب ، وهى مع ذلك عفيفة عاقلة تجلس للناس وتحدثهم ، راجع : القاموس المحيط ٢/١٧١ .

(٢) راجع : مختار تفسير القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ، لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى للأستاذ توفيق الحكيم /٦١٣ ، ٦١٤ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

هناك مائة ألف طبيب أو مائة ألف مدرس فلا بأس أن يكون نصف هذا العـدد من النساء[١] » أ.هـ .

ونحن نسوق له ما يرد عليه هذا الرأى رجوعا الى الفطرة ، وأصل التكوين الخِلقى ، وما قررته وتعارفت عليه القواعد الاجتماعية النبيلة :

نشرت أخبار اليوم بعددها الصادر فى ١٩٧٧/٥/٢م فى صفحة أخبار الجمعة عن مراسلها فى جنيف الأستاذ جلال عيسى ما يأتى :

« أكد خبراء طب الصناعات أن العمل يُضْعِف من أنوثة المرأة ، وقالوا : إنه لا يشترط أن يكون العمل شاقا بل الأعمال المكتبية والذهنية وتحمل المسئولية ، لها نفس التأثير ... إن ما تعانيه المرأة العاملة من متاعب نفسية أثناء العمل ينعكس على حياة الأسرة ، والعمل يؤثر على الرغبة الجنسية لدى المرأة ، وإن هناك شيئا أهم هو الخطورة التي تَعْرِض للمرأة العاملة من سن الخامسة عشرة إلى سن الخامسة والأربعين من مسخ للأجِنَّة والتى تزداد المعرفة بها عاما بعد عام » أ.هـ .

أعود فأقول : إن عمل المرأة مباح فى حد ذاته وفى أضيق حدوده ، فلم يُشَدِّدْ[٢] فى عدم خروج المرأة تشديدا ، لكون خروج المرأة من بيتها قد يكون من اللازم فى بعض الأحوال ، كأن لا يكون لها قَيِّم من الرجال ، أو تضطر إلى العمل خارج البيت لخصاصة قَيِّم الأسرة ، أو ضآلة معاشه ، أو مرضه ، أو عجزه

فكل هذه الأوضاع والأحوال قد جعلها الشارع مندوحة لخروجها إذا لم تستطع الدولة الالتزام بحق التكافل الاجتماعى بين من أُضيرت من نساء هذه الأمة ، وقد جاء فى الحديث :« قد أذن الله لكن أن تخرجن لقضاء حوائجكن »[٣] .

وقال الاستاذ سعد الدين الشريف : إن رسالة المرأة الأولى هى الأمومة ، والأمومة معناها شامل واسع ولا يعنى مجرد الإنجاب ، إنها التربية الشاملة التى تخلق المواطن الصالح ... كيف يكتسب الولد القِيَمَ والمبادئ فى ظل

---

(١) صفحة / ٤٤ من كتابه

(٢) الحجاب لأبى الأعلى المودودى / ٣١٥ بتصرف . مؤسسة الرسالة ببيروت صفحة .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب النكاح باب خروج النساء لحوائجهن ٤٩/٧ .

قلق الأم من معاناتها ؟ وعدم تواجدها بصفة مستمرة أمامه ؟(١) .

وقال الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر : والنتيجة أننا نُحَمِّلُ المرأة ، أو أنها تتحمل فوق طاقاتها ، ونظلمها أو تظلم نفسها ، ولابد أن تكون هناك ضحايا لهذه الحالة ، وأول هذه الضحايا هى المرأة نفسها وأطفالها شباب ورجال المستقبل »(٢) .

٧- حديث « ما يقطع الصلاة » :

قال : إن القاصرين من أهل الحديث يقعون على الأثر لا يعرفون حقيقته ولا أبعاده ، ثم يشغبون به على الدين كله دون وعى ، خذ مثلا ما يقطع الصلاة ، فقد تشبثوا بحديث يقول : إن الصلاة تقطعها المرأة والحمار والكلب الأسود » ... وجمهرة الفقهاء رفضت هذا الحديث واستدلت بأحاديث أخرى تفيد أن الصلاة لا يقطعها شى " وأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصلى وزوجته عائشة مضطجعة أمامه ، كما أن ابن عباس مر بحمار كان يركبه أمام جماعة تصلى فلم تفسد لها صلاة ، والكلاب أبيضها وأسودها سواء(٣) » ا.هـ

أقول : إن الحديث فى صحيح مسلم وغيره ، ونصه : « يقطع صلاة الرجل المسلم - إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل - المرأة ، والحمار ، والكلب الأسود شيطان » .

فأنت ترى أن الحديث يرشد إلى اتخاذ سترة بين المصلى وبين المار ، وهو حديث ثابت عن الرسول ﷺ ولا يستحق تلك الثورة التى وَسَمَ فيها المحدثين بالقصور ورفع فيها من شأن الفقهاء بلا مبرر أو داع يذكر ، ومعتمدهم الحديث وجهود المحدثين أينما حلُّوا أو ساروا وهم إخوة متكاتفون على نصرة الشريعة ورفعة أمرها .

وكان الأوفق له أن يشير إلى ما يترتب على المرور بين يدى المصلى من هذه الثلاثة فى حدود منطقة سجوده والتى قد تَذْهَلُه عن الخشوع ذهولا هو

---

(١) المرأة فى الاسلام بين الماضى والحاضر للدكتور عبد الله شحاته / ٢٠٠

(٢) المصدر السابق ، صفحة / ٢٠٠

(٣) صفحة / ١٢٨ ، ١٢٩ من كتابه

أقرب إلى الإعراض عنها فالمرأة لها جاذبيتها وسحرها ولو كانت عجوزا لعجوز مثلها ، والحمار له ضخامته ونكارة صوته ، والكلب الأسود شيطان كما حدده الرسول ﷺ وليس لنا ان نعترض عن كيفية ذلك وما هيته مادام ذلك قد ثبت عن النبي ﷺ عن طريق العدول الضابطين وليس بشرط أن يكون كل منها شيطانا جنيًا .

وهو عمل بالأحوط فى اعتباره ، وقد قرر العلماء أن الحديث منسوخ بحديث « لا يقطع الصلاة شئ » .

وكان الأجدر بالشيخ أن يبين ذلك النسخ حتى يعرف الناس فضل الله على عباده من التخفيف عليهم ، أو أن يتأول الحديث الثابت كما تأوله الأئمة ولا يرده فقد قالوا : إن المراد بالقطع نقص الأجر لا الإبطال ، قالوا : لشغل القلب بهذه الأشياء[1] .

٨- حديث « صلاة المرأة فى بيتها » :

قال : « ثم شاع حديث آخر يأبى على النساء حضور الجماعات كلها ، بل طلب من المرأة إذا أرادت الصلاة فى بيتها أن تختار المكان الموحش المعزول ، فَصَلاتُها فى سرداب أفضل من صلاتها فى الغرفة ، وصلاتها فى الظلمة أفضل من صلاتها فى الضوء

وراوى هذا الحديث يطوح وراء ظهره بالسنن العملية المتواترة عن صاحب الرسالة ، وينظر إلى المرأة المُصَلّيَةَ ، وكأنها أذى يجب حصره فى أضيق نطاق وأبعده ، ولنقرأ هذا الحديث الغريب كما ذكره ابن خزيمة وغيره ، « عن أم حميد امرأة أبى حميد الساعدى أنها جاءت إلى النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله إنى أحب الصلاة معك . قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معى ، وصلاتك فى بيتك خير من صلاتك فى حجرتك ، وصلاتك فى حجرتك خير من صلاتك فى دارك ، وصلاتك فى دارك خير من صلاتك فى مسجد قومك ، وصلاتك فى مسجد قومك خير من صلاتك فى مسجدى »[2] قال الراوى : فَأَمَرَتْ فَبُنِيَ لها مسجد فى أقصى شئ من بيتها وأظلمه ، وكانت تصلى فيه حتى لَقِيَتِ الله عز وجل .

---

(١) راجع : سبل السلام ١/ ١٤٠ ، ٢٤١

(٢) والحديث أخرجه أحمد والطبرانى وقال الحافظ ابن حجر : إسناده حسن .

ثم يقول : « وقد يقبل زجر المرأة عند حضور الجماعات إذا كانت متبرجة فإن الذهاب إلى المساجد ليس استعراضا للزينات وبعثرة للفتن ، إنه سعى لمرضاة الله وغرس للتقوى ، وحجز النساء عن هذا الشر هو بتنفيذ وصاة رسول الله « ... يخرجن تَفِلات »(١) أى فى ملابس عادية وهيئة طبيعية لا تعطر ولا تبتخر أما إصدار حكم عام بتحريم المساجد على النساء فهو مسلك لا صلة له بالإسلام » أ . هـ(٢) .

وأقول : لو أن الشيخ حمل الحديث - وقد ثبت قبوله - على ما ذهب إليه غيره من العلماء وما استدركه هو فى كلامه ، وأن المقصود به منع الفتنة لوفر على نفسه كثيرا مما أثاره ، ولوقف بجانب المحدثين فى ذلك وبخاصة أنه يدعو للفقه وفهم أية قضية حديثية من أطرافها لا من قراءة عارضة

هذا ، ومن البيِّن الظاهر أن فى الحديث خصوصية مطلقة يدركها القارئ لأول وهلة اعتمادا على كاف الخطاب للمؤنث لا تلك العمومية التى يدَّعيها ، وجو الحديث منحصر فيه - كما ترى - لا يتجاوزه .

وإذا أضفنا إلى ذلك ما رواه الإمام مسلم وأبو داود والنسائى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ : « أيُّما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » لتبين لنا أن المنع مخصوص بمثيرات الفتنة ومهيِّجات الغرائز ، وأن الإباحة المطلقة لغيرهن ممن لسن على شاكلتهن . ومن أجل ذلك استنبط العلماء أن الخروج من النساء إلى المساجد إنما يجوز إذا لم يصحب ذلك ما فيه فتنة ، أما ما كان فوق البخور مما فيه تحريك للشهوة فهو داخل فى المنع من باب أولى(٣) .

٩- حديث « النذر » :

قال : يرى الصنعانى أن النذر حرام ، معتمدا على حديث ابن عمر عن النبى ﷺ أنه نهى عن النذر ، وقال : « إنه لا يأتى بخير ، وإنما يستخرج به من مال البخيل » والنذر الذى لا يأتى بخير هو النذر المشروط الذى يشبه المعاوضات

---

(١) أى غير متطيبات ، يقال : تفلت المرأة تفلة ، من باب تعب ، اذا أنتن ريحها لترك الطيب والادهان راجع : المصباح المنير / ١٢٠

(٢) راجع : صفحة / ٥٤ - ٥٦ من كتابه (٣) راجع أيضا : نيل الأوطار ١٦١/٣ ، ١٦٢

التجارية ، يقول الإنسان : لله على كذا إن شفيت من مرضى أو إن نجح ابنى ... الخ ، أما النذور الأخرى فى طاعة الله فلا حرج فيها ، ما دامت من الناحية الفقهية صحيحة ، والسؤال : كيف يحكم بأصل الحرمة فى النذور كلها مع قوله تعالى فى وصف الأبرار « يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا »(١) وقوله فى موضع آخر « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ »(٢) . ا . هـ

أقول : هذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم ، وَوَجْهُ النهى عن النذر فى الحديث مبني على الإيمان بالقَدَر وأن ما أراده الله كائن لا محالة وأن النذر لا يُغَيِّرُ شيئًا مما قدره الله لعباده ، وهو لا يجرُّ لهم فى العاجل نفعا ، ولا يصرف عنهم ضرا ولا يرد قضاء فقال : لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله تعالى لكم ، أو تصرفوا به عنكم ما قُدِّرَ عليكم ، فإذا نذرتم ولم تعتقدوا فاخرجوا عنه بالوفاء فإن الذى نذرتموه لازم لكم(٣) .

والمراد بقوله : « لا يأتى بخير » : أنه لا يكون سببا لخير لم يقدره الله عز وجل .

وهذا الذى أشرت إليه يوافق قول الرسول ﷺ : « إن النذر لا يُقَرِّبُ شيئًا لابن آدم ، لم يكن أتيح قدره له ، ولكن النذر يوافق القَدَر فيَستَخْرِج به من البخيل ما لم يكن يريد أن يخرجه »(٤) .

ويوافق قوله ﷺ « لا تنذروا فإن النذر لا يردُّ عن القدر شيئا وإنما يُستَخْرَج به من البخيل »(٥) .

وواضح أن الشيخ ذهب إلى ما قرره تأثرا بمذهب المعتزلة فى نفى القدر وتأويل ما يقف أمامهم من النصوص لينسجم مع هذه الغاية مايريدون تقريره وفق آرائهم المجردة .

---

(١) سورة الإنسان : الآية رقم (٧)
(٢) راجع صفحة / ١٠٢ من كتابه ، والآية رقم (٢٩) من سورة الحج
(٣) راجع : سبل السلام ٤/١٤٤٦ ، ١٤٤٧
(٤) الحديث أخرجه ابن أبى عاصم فى السنة ١/١٣٦ ، ومسلم ٥/٧٨ ، والبخارى ٤/٢٧٤ وأحمد ٢/١١٨ ، ٢٤٢
(٥) أخرجه مسلم ٥/٧٧ وأحمد ٢/٢٣٥ ، ٤١٢

١٠- حديث « كل ذى ناب من السباع » :

قال : وقد رأيت الجهل بالقرآن الكريم يبلغ حدا منكورا عند شرح حيث مسلم : « كل ذى ناب من السباع فأكله حرام » فإن شارح الحديث(١) زعم أن الحديث قيل فى المدينة المنورة وأنه نسخ ما نزل بمكة من قوله تعالى : « قُل لاَ أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ »(٢) ، والزعم بأن حديث آحاد ينسخ آية من القرآن الكريم زعم فى غاية الغثاثة ، ثم إن الآية التى قيل بنسخها تكرر معناها فى القرآن أربع مرات ، مرتين فى سورتى الأنعام والنحل المكيتَّين ، ومرتين فى سورتى البقرة والمائدة المدنيتين ، بل ما جاء فى سورة المائدة هو آخر ما نزل من الوحى ، فكيف يفكر عاقل فى وقوع النسخ ؟ ثم إن عددا من الصحابة بينهم ابن عباس ، وعددا من التابعين فيهم الشعْبِى رفضوا حديث مسلم فكيف نترك آية لحديث موضع لغط ؟(٣) ا . هـ

وأقول : إن الذى قرره قد تأثر فيه أيضا بمذهب المعتزلة فى التفريق بين مشكاة الوحى ظاهره وباطنه ، وقد سبق أن حدثناك عن بدعة رد أحاديث الآحاد وأنه من - عمل الخوارج والرافضة(٤) وتابعهم عليه المعتزلة .

وفى انسجام السنة مع القرآن يقول الإمام الشافعى رضى الله عنه : ليس يخالف الحديث القرآن ، ولكن حديث رسول الله ﷺ يبين معنى ما أراد خاصا وعاما ، وناسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فمن قَبِل عن الرسول ﷺ فعن الله قَبِل »(٥) .

وللإمام الشافعى فى هذه الآية كلمة قيمة فى بابها نرى من المفيد إثباتها : قال فى باب محرمات الطعام(٦) :

«فاحتملت الآية معنيين :

أحدهما : أن لا يحرم على طاعم أبدا إلا ما استثنى الله ، وهذا المعنى

---

(١) يقصد به الإمام النووى رحمه الله
(٢) سورة الأنعام : الآية رقم (١٤٥)
(٣) صفحة ١٠٣ من كتابه
(٤) راجع صفحة / ١٠٨ من هذا الكتاب
(٥) مفتاح الجنة / ٢٢
(٦) راجع : الرسالة / ٢٠٦ - ٢٠٨

الذى إذا وجه رجل مخاطبا به كان الذى يسبق إليه أنه لا يحرم غير ما سمى الله محرما ، وما كان هذا فهو الذى يقال له : أظهر المعانى وأعمها وأغلبها ، والذى لو احتملت الآية معنى سواه كان هو المعنى الذى يلزم أهل العلم القول به إلا أن تأتى سنة النبى تدل على معنى غيره ، مما تحتمله الآية ، فيقول : هذا معنى ما أراد الله تبارك وتعالى ، ولا يقال بخاص حتى تكون الآية تحتمل أن يكون أريد بها ذلك الخاص ، فأما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لم تحتمل الاية ، ويحتمل قول الله « « قُل لاَ أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ »من شئ سئل عنه رسول الله دون غيره ،

ويحتمل : مما كنتم تأكلون . وهذا أولى معانيه استدلالا بالسنة عليه ، دون غيره .

أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن أبى ادريس الخولانى عن أبى ثعلبة « أن النبى نهى عن كل ذى ناب من السباع » .

وأخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبى حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « أَكْلُ كلِّ ذى ناب من السباع حرام(١) » ا. هـ

والذى يهمنا هو أخذ الحكم من هذه الآية وليس من غيرها مما لم يفصح عنه الشيخ مدعيا أنه يوافق معناها ومن آخر ما نزل

وغير صحيح أن ذلك قول مقطوع النسبة لابن عباس وأنه رفض حديث مسلم ، وإنما ثبتت عنه هو أيضا رواية التحريم والتى أخرجها عنه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، وإنما النقل مختلف عليه فيه ، كما هو مختلف عن عائشة وإن كان قد جاء عن ابن عمر من وجه ضعيف ، رضى الله عنهم أجمعين(٢) .

---

(١) الحديث رواه الشافعى أيضا فى الأم ٨١٩/٢ وأخرجه مالك فى الموطأ ٤٣/٢ ، وأخرجه احمد فى المسند ٧٩/١ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٣٢٢/٣ ، ١٣٢/٤ ، ١٩٣ ، وأخرجه البخارى فى كتاب الخمس : باب مايصيب من الطعام فى أرض الحرب ١١٦/٤ ، وكتاب المغازى باب غزوة خيبر ١٦٦/٥ وكتاب الذبائح : باب لحم الحمر الإنسية ١٢٣/٧ وأخرجه مسلم ٦٠٨/٤ ، وأخرجه أبو داود فى كتاب الأطعمة : باب النهى عن أكل السباع ٣١٩/٢ وأخرجه ابو بكر بن حازم فى الاعتبار / ١٦١ ، وذكره السيوطى فى أسباب ورود الحديث /١٧٠ - ١٧٢ ، وأخرجه النسائى والترمذى وابن ماجه ، وأنظر فتح البارى ٥٦٤/٩-٥٦٧ ، ونيل الاوطار ٢٨٤/٨-٢٨٥ ، وراجع ايضا : السنة ومكانتها فى التشريع ٣٧٧-٣٨٠ ، والحديث والمحدثون ٣٧-٣٩ ، والمدخل فى التشريع الإسلامى ٨٩ وما بعدها .

(٢) راجع : نيل الأوطار ٢٨٥/٨

وليس قول النووى رحمه الله من باب الزعم ، وإنما هو من الأمور المسلمة التى حضر وقائعها جمع كبير من الصحابة فى خيبر بلغ مبلغ التواتر وهو مما يعتمد عليه فى تقرير الأحكام ، ومن المعلوم أن الآية مكية ، والنهى كان يوم خيبر سنة سبع من الهجرة والاستدلال بها إنما يتم فى الأشياء التى لم يرد النص بتحريمها ، والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس ، وأن العبرة عند سائر الفقهاء بعموم اللفظ لا بخصوص السبب(١) .

ولست أدرى لماذا قام بتعمية الآيات على القارئ والتى نوّه بها فى معرض كلامه فلو أفصح عنها لكان ذلك من أقوى الأدلة له فى معرض تقرير مايريد الاحتجاج به ، فى حين أنه يعلم جيدا أن العلماء قد عابوا مثل هذا الصنيع وهو ترك البيان عند الحاجة .

ودعوى أن ما ثبت من آحاد السنة لا ينسخ القرآن هى دعوى مرفوضة فقد وُجِدَ مثل ذلك وإن كان قليلا ، وقد جمع كثير من العلماء المنسوخ منه فى مختصرات يسيرة(٢) .

١١- حديث « الرضعات المعلومات » :

قال : « وأذكر هنا : أن الإمام مالكا فى موطئه روى حديث عائشة - الذى نقله مسلم « كان فيما أنزل(٣) من القرآن عشر رضعات معلومات يُحَرِّمن ، ثم نُسخْنَ بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله ﷺ وهُنَّ فيما يقرأ من القرآن » قال الإمَام مالك ليس على هذا العمل ورفض الحديث ، وحق له أن يرفضه ، وقد بني مالك مذهبه كالأحناف عَلَى أن مطلق الرضاع يحرم » أهـ(٤) .

أقول : إن النسخ فى القرآن الكريم قد أخبر الله عز وجل بوقوعه ، وذلك فى قوله « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا »(٥) والإرضاع بعشر منسوخ التلاوة والحكمُ ، والإرضاع بخَمس مَنسوخ التلاوَة(٦) دون الحكم .

على أن جملة « وهن فيما يقرأ من القرآن » . تدل على حكاية الحال ممن لا علم له بُطُروِّ النسخ عليها لأنها كانت قريبة النزول قريبة النسخ من وفاة الرسول ﷺ(٧)

فالاجماع قائم على النسخ وذلك للتواتر القطعى اليقينى لترتيب سور القرآن الكريم وآياته وحروفه .

---

(١) راجع : نيل الأوطار ٢٨٢/٨ - ٢٨٥

(٢) راجع : الروض الباسم ١٠١/١-١٠٣

(٣) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى

(٤) صفحة / ١٤٦ من كتابه

(٥) سورة البقرة الآية رقم (١٠٦)

(٦) راجع : الروض الباسم ١٠٢/١

(٧) راجع أيضا : نيل الأوطار ١١٦/٧

من أجل ذلك أخذ من أخذ بالخمس عملا بثبوت الحكم وشيوعه بين الصحابة وأخذ من أخذ بمقتضى ظاهر القرآن الكريم ، ولكل منهم وجهته وليس هناك ما يسوّغ الطعن على الحديث أو ، ردّه .

١٢- حديث « تقسيم الغنائم » :

قال : « ونعرض هنا لقوله تعالى : « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »(١) .

ونحن نرجح رأى الإمام مالك رضى الله عنه ، الذى يرى التخميس أحد الصور التي تقوم بها الدولة ، ويستشهد مالك على مذهبه بأن الرسول عليه الصلاة والسلام وزع غنائم حنين فأعطى الطلقاء عطاء ما توقعه أحد كادت قلوب الأنصار تحزن منه حتى شرح لهم الحكمة مما صنع ، ونضم إلى هذا الدليل وغيره -مما استدل به مالك- ما صنعه عمر بن الخطاب فى الأراضى المفتوحة فقد رفض تقسيمها أخماسا على الفاتحين واكتفى بإعطائهم مرتبات من الضرائب المفروضة عليها ، وجمهور العلماء يُدخل القضية فى باب المصالح المرسلة ، ولا ريب أن مسلك عمر كان أرشد وأجدى على الإسلام وأمته »(٢) ا . هـ

والشيخ فى هذا يوافق رأى الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر(٣) .

وأقول : إنه قد ترك فيه ظاهر القرآن الكريم واحتج بموقف الرسول ﷺ فى حنين ، ثم رأى عمر وهو هنا يخالف منهجه الذى درج عليه فى الأخذ بظاهر القرآن الكريم وتشديد النكير على من خالفه ، ولا يؤمن بنسخ أحاديث الآحاد للقرآن ويعتبره ضربا من الشغب بل لا يحتج بالآحاد البتة ، **فهل رجع عن منهجه ؟ أم هو ضرب من التعصب للرأى بأى أسلوب كان ؟**

أعود فأقول : فرق بين الغنيمة والفئ ، وسهم ذوى القربى ممن حددهم الرسول ﷺ أهلا للخُمس هو حق لهم فى الغنيمة دون الفئ .

وهو أمر ينبغى أن يكون له صفة الدوام فى الأمة مادامت هناك غنيمة للمسلمين ، ومادامت هذه الآية تتلى فى كتاب الله الكريم ، وكيف لايجب ذلك عملا بظاهر القرآن الكريم والشيخ يشدد النكير على من يجيز نسخ القرآن بأحاديث الآحاد فضلا عن الرأى المجرد ؟ قال الشيخ : « والزعم بأن حديث آحاد ينسخ آية من القرآن الكريم زعم فى غاية الغثاثة(٤) »

---

(١) سورة الأنفال : الآية رقم (٤١)

(٢) صفحة / ١٣٤ من كتابه

(٣) الاجتهاد / ٨٨

(٤) صفحة / ١٠٣ من كتابه

أعود فأقول : ينبغى أن يكون لأهل البيت الطاهر حقهم فى هذا الخُمُس . عملا بصريح القرآن الكريم وارتفاعا بشأنهم ؟ من أن ينالهم عوز أو تلحقهم حاجة فى خضم هذه التيارات المتقلبة بين أرجاء الأمة وأزمنتها المختلفة .

وقد كان هذا السهم يلحقهم فى حياته ﷺ وبعد موته فى خلافة أبى بكر وشطرا كبيرا من خلافة عمر رضى الله عنه ، مما يدل على أن ما كان فى حنين وغيره لا يصح أن يكون مستندا لجعل هذا السهم خاضعا للظروف والأحوال .

فعن على رضى الله عنه قال : « اجتمعت أنا والعباس وفاطمة وزيد بن حارثة عند النبى ﷺ فقلت : يا رسول الله إنى رأيت أن تولّينى حقنا من هذا الخمس فى كتاب الله تعالى فاقسمه فى حياتك كيلا ينازعنى أحد بعدك فافعل ، قال : ففعل ذلك فقسمته حياة رسول الله ﷺ ثم ولّانيه أبو بكر حتى كانت آخر سنة من سنى عمر فإنه أتاه مال كثير »(١) .

والتقاعس عن توزيع هذا السهم أو تركه للظروف والأحوال مخالفة واضحة لصريح القرآن الكريم والسنة النبوية العملية والقولية

ولعل هذا ما يفسر لنا ذلك الجو النفسى الذى كان يحيط بحبر الأمة رضى الله عنه من جراء هذه المخالفة ، فعن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن الخمس لمن هو ؟ فكتب إليه ابن عباس : كتبتَ تسألنى عن الخمس لمن هو ؟ فإنا نقول : هو لنا فأبى علينا قومنا ذلك »(٢) .

أقول : ولا ينهض رأى عمر رضى الله عنه أن يكون دليلا على عدم أحقية ذوى القربى فيه لأنه رأى فى مصادمة النص القرآنى فى المقام الأول والسنة العملية والقولية عن رسول الله ﷺ

أما ما ورد عن فعل الرسول ﷺ مما يوحى بأن للإمام أن يقسم الخمس حيث يرى ، وذلك مثل قوله لضباعة بنت الزبير وفاطمة بنت رسول الله ﷺ حينما أتى النبى ﷺ بسبى وجاءتا تسألانه : سبقتكما يتامى بدر ، فقد قال شيخ الإسلام ابن حجر : « فى الاستدلال بذلك نظر لأنه يحتمل أن يكون ذلك من الفئ(٣)

ونحن نرجع ذلك أيضا حتى لا يصطدم مع ظاهر القرآن الكريم ، وفعل الرسول ﷺ وقوله مما هو ثابت عنه .

---

(١) أخرجه أبو داود وأحمد وهو حديث صحيح .

(٢) أخرجه أحمد ومسلم (٣) راجع : نيل الأوطار ٨/ ٢٣٠ - ٢٣٢

« أحاديث فى الأمور الغيبية »

أورد الشيخ فى كتابه بعض الأحاديث التى تتكلم عن الغيبيات مستغلا إغلاق ذلك على العقل ، ضرورة أن الإيمان بها يجب أن يعتمد أولا ، وآخرا على صدق نسبة الخبر إلى رسول الله ﷺ دون أدنى هوًى عقلى ، ومثل هذه الأخبار الغيبية ينبغى الوقوف حيالها - وقد صح إسنادها - بحذر شديد ، وذلك لقصور العقل عن إدراك مراميها

ونحن نسوقها إليك مبينين وجه الحق فيها ثم نختمها بما يبرهن على فساد ذلك المسلك وأنه غير مأمون العاقبة ، وأن من الأجدر للمسلم أن يُعفِى نفسه من الدخول فى ساحتها خشية الوقوع فيما لايرضى الله ، ولا رسوله ، **وإليك هذه الأحاديث :**

١٣- حديث « موسى وملك الموت » :

قال : وقد وقع لى وأنا بالجزائر أن طالبا سألنى أصحيح أن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت عندما جاء لقبض روحه بعدما استوفى أجله ؟ ... وساق الشيخ الحديث .

ثم قال بعد أن ذكر تأويلات المحدثين : والحق أن فى متنه علة قادحة تنزل به عن مرتبة الصحة ، ورفضه أو قبوله خلاف فكرى ، وليس خلافا عقائديا . والعلة فى المتن يبصرها المحققون ، وتخفى على **أصحاب الفكر السطحى**(١) .

وأقول : إن فكره هذا يتلاقى مع أصول مذهب المعتزلة فى إيجاب المعارف بالعقل(٢) ، وقد رد هذا الحديث أيضا محمود أبو رية وحكم عليه بالوضع ، وقال أن رائحة الإسرائيلية لتفوح من هذا الحديث(٣) ، **والحديث أخرجه الشيخان البخارى ومسلم**(٤) .

هذا ، وقد التمس المحدثون للحديث مخرجا مقبولا يدور فى فلكه ،

---

(١) صفحة / ٣٩ من كتابه ولسنا ندرى حقيقة هذه العلة وماهيتها ، وماهى القواعد العلمية التى جعلته يحكم بما أشار اليه ويصف مخالفيه بالسطحية ؟

(٢) راجع : صفحة / ٨١ من هذا الكتاب (٣) راجع : السنة فى ماجهة الأباطيل / ١٥٦ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الأنبياء ٢٥٢/٧ وأخرجه مسلم ١٨٤٣/٤ .

فقالوا : إن موسى عليه السلام لم يعرف ملك الموت ، من أجل ذلك صنع معه ما صنع ، فقد ثبت فى الحديث الصحيح أن الله تعالى لا يقبض نبيا حتى يُخَيِّرَه ، فلما جاء ملك الموت لقبض روح موسى من غير تَخْيِير أمكن أن يكون موسى قد علم أنه لا يقبض حتى يُخَيَّر فشك فى صدقه لذلك

والذى يدل على هذا دلالة ظاهرة أنه قد ورد فى هذا الحديث بعينه أن ملك الموت لما رجع إلى موسى عليه السلام وخَيَّرَه بين الحياة والموت اختار الموت واستسلم

ويؤيد هذا أن الله تعالى لو أراد موته فى المرة الأولى وتسليط الملك عليه لنفذ مراد الله فيه ، ولم يقدر على دفع ملك الموت ، ولكن الله تعالى أراد الذى كان منه لحكمة بالغة ، وليعلم من يثبت إيمانه ومن يستحوذ عليه شيطانه .

وأما ما ورد من أنه فقأ عين الملك فقال ابن قتيبة : أذهب موسى العين التى هى تخييل وتمثيل وليست على حقيقة خلقته ، وعاد ملك الموت إلى حقيقة خلقته الروحانية كما كان لم يَنقُص منه شئ(١) .

أقول : واضح أن هذا الحديث من الأمور الغيبية التى لا يصح للعقل أن يتدخل فيها ، وإنما العبرة فى تصديقها هو صحة الطريق إلى الحديث فحسب ، والإيمان بها على الوجه الذى رويت به دون إعمال العقل فى قضاياها التفصيلية.

١٤- حديث مريم وعيسى عليهما السلام وعدم مس الشيطان لهما

١٥- حديث إسلام شيطان الرسول ﷺ

١٦- حديث إزالة حظ الشيطان من قلبه ﷺ

قال فى معرض الحديث عن مس الشيطان : « قال صاحب المنار فى حديث أبى هريرة عند الشيخين وغيرهما واللفظ هنا لمسلم « كل بنى آدم يَمَسُّهُ الشيطان يوم ولدته أمه إلا مريم وابنها ، فسر البيضاوى المَسَّ هنا بالطمع فى الإغواء .

وقال الأستاذ الإمام : إذا صح الحديث فهو من قبيل التمثيل لا من باب الحقيقة ، ولعل البيضاوى يرمى إلى ذلك .

---

(١) راجع : الروض الباسم ٨٧/٢ ، ٨٨ مشكل الحديث لابن فورك ٢٣٤ ، تأويل مختلف الحديث / ٢٧٨ .

قال الشيخ رشيد : والحديث صحيح الإسناد بغير خلاف ، ويشهد له مِنْ وَجْهٍ حديث شق الصدر وغسل القلب بعد استخراج حظ الشيطان منه وهو أظهر في التمثيل : ولعل معناه أنه لم يبق للشيطان نصيب فى قلبه ولا بالوسوسة كما يدل على ذلك قوله فى شيطانه : إلا أن الله أعاننى عليه فأسلم » وفى رواية مسلم « فلا يأمر إلا بخير »(١) . أ . هـ .

وأقول : إن ما ذهب إليه يتلاقى أيضا مع فكر المعتزلة فى عدم الاعتداد بحديث الآحاد ووجوب إعمال الرأى فى مثل هذه المغيبات منها ، **ويتضح جليا من ذلك أن الشيخ قد تأثر أيضا** بالإمام الشيخ محمد عبده كما هو مبين ، والحديث - كما ترى - من الأمور الغيبية التى لا طاقة للعقل بها ، والعبرة فى تصديق هذه المرويات هو صحة إسنادها فحسب والإيمان بها على الوجه الذى ذُكِر ، وإلا فالمتهم فى هذا وحده - مع صحة الإسناد وسلامته - هو النبى ﷺ وحده ، معاذ الله عن ذلك ، ونحن نعلم أنهم لا يقبلون ذلك ولا يُقِرُّون به أيضا .

١٧- حديث « الدجال » :

قال : « أذكر بعض ما قرأت عن الدجال بإيجاز ، ففى حديث أنه مُكَبَّل بالقيود فى إحدى الجزر ببحر العرب أو بالمحيط الهندى ، وقد لقيه **تميم الدارى - وهو رجل كان نصرانيا وأسلم** ... ثم التقى برسول الله ﷺ وحدثه بأنه لقى الدجال فى وثاقه الذى يحبسه عن الانسياح فى الأرض وأنه موشك على الانطلاق ليقوم بفتنة آخر الزمان ، وفى حديث آخر وصف لأسرة الدجال .

إلى أن قال : « والأحاديث التى اقتبسنا نتفا منها هى أحاديث آحاد . وبعضها فى الصحاح »(٢) أ . هـ

أقول : وهو فى هذا قد تأثر أيضا تأثرا كبيرا بمذهب الاعتزال فى عرض مثل هذه الأحاديث على العقل كما سبق أن بينا لك أصوله .

كما يتضح أيضا أنه يرد هذا الحديث بسبب أنه من الآحاد ، ولا يشفع له أنه مروى فى الصحاح كما ذكر ، إضافة الى ردّه بالتعريض بتميم الدارى رضى الله عنه من أنه كان نصرانيا وأسلم .

---

(١) صفحة / ٩٧ ، ٩٨ من كتابه (٢) ص ١٢٢ - ١٢٤ من كتابه

وحديث الدجال من الأمور الغيبية التى يقصُرُ العقل عن إدراك حقائقها ، وعلى المسلم أن يؤمن بها ما دام قد صحت نسبتها إلى رسول الله ﷺ دون بحث فى دقائقها(١) وإلا كان المتهم فيها هو ﷺ وحده ، كما سبق أن ذكرنا ، ومعاذ الله عن ذلك أيضا .

١٨- حديث « رؤية الله فى الآخرة » :

قال : « ونترك الأحداث العظام التى تقع قبيل الساعة إلى بعض مشاهد يوم القيامة » .

ثم يقول : « والقصة كما ذكروها تتلخص فى أنه بعد إلقاء المشركين فى العذاب يبقى المسلمون وحدهم : « حتى إذا لم يبت إلا من كان يعبد الله من بَرٍّ وفاجر أتاهم رب العالمين فى أدنى صورة من التى رأوه فيها ، فقال ماذا تنتظرون ؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد ، قالوا : يا ربنا فارقنا الناس فى الدنيا أفقر ما كنا إليهم ، ولم نصاحبهم فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك لا نشرك بالله شيئا مرتين أو ثلاثا حتى إن بعضهم ليكاد أن ينقلب ، فيقول : هل بينكم وبينه آية ؟ فتعرفونه بها ؟ فيقولون : نعم ، فيكشف عن ساق ، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن له بالسجود ، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة . كلما أراد أن يسجد خرٌ على قفاه . ثم يرفعون رؤسهم وقد تحوٌل فى صورته التى رأوه فيها أول مرة فقال : أنا ربكم ؟ فيقولون : أنت ربنا » .

ثم يقول : « الحديث كله معلول ، وإلصاقه بالآية خطأ - يعنى قوله تعالى « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ »(٢) - وبعض المرضى بالتجسيم هو الذى يسيغ هذه المرويات ، وإن المسلم الحق ليستحى أن ينسب إلى رسوله هذه الأخبار(٣) » أ . هـ .

---

(١) وأحاديث الدجال أخرجها أحمد فى مسنده ٣/٣٦ ، والبخارى ٤/٣٨٢ ومسلم ٨/١٩٩ وأخرجه ابن ماجه / حديث رقم ٤٠٧٧ والآجرى فى الشريعة / ٢٧٥ ، ٣٧٦ ، والسنة لابن أبى عاصم ١/١٧١ ، راجع : اللالكائى ١/١٦٦ ، والشرح والإبانة : ٢٢٠ ، الروض الباسم / ١٢٧ .

(٢) سورة القيامة : الآيتان رقم (٢٢ ، ٢٣)

(٣) صفحة / ١٢٥ ، ١٢٧ من كتابه

وأقول : إن إنكار رؤية الله عز وجل فى الآخرة من أصول مذاهب المعتزلة(١) والجَهْمِيَّة(٢) ، وقد ورد فى ثبوتها أحاديث عن جمع من الصحابة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ إضافة إلى نص القرآن الكريم الذى يؤمن الشيخ بظاهر نصوصه ، فرواها أبو بكر ، وعلى بن أبى طالب ، وابن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وأبو موسى الأشعرى ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأبو أمامة ، ومعاوية ، وأبو هريرة ، وجابر بن عبد الله الأنصارى ، وحذيفة بن اليمان ، وأنس بن مالك ، وعمَّار بن ياسر ، وزيد بن ثابت ، وفضالة بن عبيد ، ورجل من أصحاب النبى ﷺ .

والحديث مروى فى البخارى ومسلم بألفاظ متقاربة(٣) ، وأوَّله العلماء بتأويلات مستساغة حسب الأساليب العربية فقالوا : إن إسناد المجئ فيه إلى الله تعالى مجاز وهو فى الحقيقة مسند إلى ملك من ملائكة الله ، وقوله فى الحديث « أنا ربكم » أى : رسول ربكم ، وكذلك قولهم « أنت ربنا » أى رسول ربنا .

وإذا جاز تأويل لفظ على معنى جاز تأويله على ذلك المعنى وإن تكرر مائة مرة ، وإن مجئ ذلك من إظهاره لهم من صورة ملائكته ومخلوقاته التى لا تشبه صفات الإله لتحيرهم ، وهذ آخر امتحان للمؤمنين ، وإذا قال لهم الملك أو هذه الصورة أنا ربكم رأوا عليه من سِمَات المخلوق ما يعلمون به أنه ليس بربهم

---

(١) راجع : صفحة : ٨١ من هذا الكتاب (٢) راجع صفحة : ٨٥ من هذا الكتاب .

(٣) وهى مرويةفى البخارى فى عدة أحاديث منه ، أرقام : ٤٥٨١ ، ٦٥٧٣ ، ٧٤٣٤ ، ٧٤٣٥ ، ٧٤٣٩ ، ٧٥١٢ : ومروية فى صحيح مسلم فى عدة أحاديث منه ، أرقام : ٦٧ ، ٢١٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٢٩٦٨ ، وأخرجها أحمد : ٢/٢٧٥ ، ٢٩٣ ، ٥٣٣ ، ٣/١٦ ، ١١٦ ، ٣٨٣ ، ٤/١١ ، ١٢ ، ٢٥٦ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، وأخرجها ابن ماجه فى عدة أحاديث منه ، أرقام : ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٤٣١٢ ، وأخرجها الترمذى فى عدة أحاديث مه ، أرقام : ٢٤١٥ ، ٢٥٢٨ ، ٢٥٥١ ، ٢٥٥٤ ، وأخرجها أبو داود فى عدة أحاديث منه ، أرقام : ٤٧٢٩ ، ٤٧٣٠ ، ٤٧٣١ وأخرجها الدارمى فى السنن فى عدة أحاديث منه ، أرقام : ٢٨٠٦ ، ٢٨٢٥ ، وأخرجها ابن خزيمة فى التوحيد ١١٨ ، والآجرى فى الشريعة /٢٦٢ ، وابن أبى عاصم فى السنة ، أحاديث رقم : ١٦٢ ، ١٧٧ ، ٤٤٦-٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠

ويستعيذون بالله منه ، وأما قوله فيأتيهم الله فى صورته التى يعرفونها فالمراد بالصورة هنا : الصفة ، ومعناه فيتجلى لهم على الصفة التى يعرفونها ، وإنما عبر عن الصفة بالصورة لمشابهتها ولمجانسة الكلام فإنه تقدم ذكر الصورة ، وإنما استعاذوا منه لكونهم رأوا سمات المخلوق ، وأما قوله ﷺ فيتبعونه فالمراد : يتبعون أمره إياهم بذهابهم إلى الجنة(١) .

والحديث كما ترى من الأمور الغيبية التى لا يعطى فيها العقل تصوُّرًا يقينيا وتفصيلا دقيقا لأحوال الآخرة مما لا يعلم كنهه إلا الله عز وجل .

١٩- حديث « الجنين فى بطن أمه » :

قال : روى مسلم بسنده سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها ، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها ، ثم قال : يا رب أذكر أم أنثى ؟ فيقضى ربك ما يشاء فيكتب الملك ، ثم يقول : يا رب أجله ؟ فيقول ربك ما يشاء ويكتب الملك ، ثم يقول الملك : يا رب رزقه ؟ فيقول ربك ما يشاء ويكتب الملك ، ثم يخرج الملك الصحيفة ، فلا يزيد على أمر ولا ينقص »(٢) .

أما البخارى فيروى عن ابن مسعود ، حدثنا الصادق المصدق أن خَلْقَ أحدكم يُجمَع فى بطن أمه نطفة أربعين يوما ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله ملكا بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح ... الخ »(٣) .

وبين الروايتين تفاوت واضح ، فالأخيرة تفيد أن الكتابة المذكورة بعد أربعة شهور ، والأولى تفيد أن الكتابة بعد اثنين وأربعين يوما ، وندع أمر الترجيح والرد والقبول للمشتغلين بهذا الأمر فإن أى مسلم لو ذهب إلى الله بإيمان واضح

---

(١) راجع : الروض الباسم ٢/٧٠ ، ٧١

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب القدر ، حديث رقم /٢ ، ورواه أحمد ٤/٧ واللالكائى ٣/٥٩٣

(٣) أخرجه البخارى ، حديث رقم ٦٥٩٤ ، ومسلم فى كتاب القدر حديث رقم /١ ، أبو داود حديث رقم / ٤٧٠٨ ، ورواه الترمذى ، حديث رقم / ٢١٣٧ ، وابن ماجه حديث رقم /٧٦ وأحمد ١/٣٨٢ . ٤٣٠ واللالكائى ٣/٥٩١

وعمل صالح فلن يضيره الجهل بأحد الحديثين أو بهما معا » أ . هـ(١) .

أقول : ليس هناك تناقض بين الحديثين فالراوى فيهما واحد وهو عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، إلا أن فى الرواية الأولى اختصارا لتكرر المدة ، ولعل فى استخدام أداة « ثم » التي تدل على الترتيب والتراخى ، وهى مكررة بعدد ما هو موجود فى الرواية الثانية ما يُشْعِر بذلك ويقويه ، والإيجاز والاكتفاء أسلوبان صحيحان جرت عليهما اللغة العربية كثيرا .

أما عن الدعوة إلى تحكيم المختصين بُغْيَةَ ردِّ الحديث وإثارة الشكوك نحو المحدثين وتوجيه التهم نحو مروياتهم والتشهير بهم فإننا نقول : إن عنصر مادة التخليق قد ثبت أن له نشاطه وحركته فور وصوله إلى الرحم ، فهل ذلك يتنافى أيضا مع رواية البخارى ويدعونا إلى تكذيبها فيبطل الحديثان ؟

هذا ، وإن الاكتشافات العلمية الحديثة التى تؤيد المظهر الخارجى لما أخبر به الرسول ﷺ لتزيد المسلم إيمانا بدينه وثقة برسوله ﷺ ، ولا نقول إنه لا يضره الجهل بها ، فكم من إناس متبلدى الإحساس لا يضيرهم الجهل بدينهم كله .

وما دام ذلك قد تقرر ، وثبت نسبة الحديث إلى الرسول ﷺ ، فإن كيفية معرفة هذه الأمور هى من باب الاشتغال بما لا يعنى ، وقد ورد « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »(٢) وإنما كان من الاشتغال بما لا يعني لأن الله تعالى لم يكلفنا بمعرفة حقائق الأشياء ، وإنما كلفنا بتصديق نبيه ﷺ فى كل ما جاء به وبامتثال أمره واجتناب نهيه وهذا من الأمور الغيبية التى لا يدرك كنه حقيقتها إلا الله عز وجل ، فيجب علينا أن نؤمن بها دون التهوين من الإخبار بها ودون الخوض فى تفاصيلها الدقيقة مؤمنين بأن أساليب اللغة تستوعب مثل ذلك وأكثر منه ، وقد قال الإمام الشافعى رضى الله عنه : « من كمال الإيمان العقل أن لا يبحث فى الأصول ، ولا يقول فيها « لم ؟ » فقيل له : وما هى الأصول ؟ فقال : هى الكتاب والسنة والإجماع »(٣) .

---

(١) صفحة / ١٢٧ ، ١٢٨ من كتابه (٢) أخرجه أحمد والترمذى وابن ماجه ومالك فى الموطأ

(٣) قواعد التحديث للقاسمى / ٢٩٢

هذا ، وبعد أن سقت إليك ردود ما أثاره الشيخ من القضايا الغيبية أجد من الخير أن أختمها برد جامع لها ولأشباهها - حسبما وعدت - ، وهى من كلام الإمام ابن خلدون رحمه الله ، لعل فيها مستراحا لهؤلاء الذين يُعمِلون آراءهم فيما لا طائل من ورائه

« الإمام ابن خلدون وتسفيه »
العقل فى بحثه للغيبيات

قال ابن خلدون :(١) ولا تَثِقَنَّ بما يزعم لك الفكر من أنه مقتدر على الإحاطة بالكائنات وأسبابها والوقوف على تفصيل الوجود كله ، وسَفِّهْ رأيه فى ذلك ، واعلم أن الوجود عند كل مدرك فى بادئ رأيه منحصر فى مَداركه ولا يعدوها والأمر فى نفسه بخلاف ذلك والحق من ورائه ، ألا ترى الأصم كيف ينحصر الوجود عنده فى المحسوسات الأربع والمعقولات ويسقط من الوجود عنده صنف المسموعات ، وكذلك الأعمى أيضا يسقط عنده صنف المرئيات ، ولولا ما يردهم إلى ذلك تقليد الآباء والمشيخة من أهل عصرهم والكافة لما أقروا به ، لكنهم يتبعون الكافة فى إثبات هذه الأصناف لا بمقتضى فطرتهم وطبيعة إدراكهم ، ولو سئل الحيوان الأعجم ونطق لوجدناه منكرا للمعقولات وساقطة لديه بالكلية ، فإذا علمت هذا فلعل هناك ضربا من الإدراك غير مدركاتنا لأن إدراكاتنا مخلوقة محدثة وخلق الله أكبر من خلق الناس . والحصر مجهول ، والوجود أوسع نطاقا من ذلك والله من ورائهم محيط ، **فاتهم إدراكك ومدركاتك فى الحصر ، واتبع ما أمرك الشارع به من اعتقادك وعملك فهو أحرص على سعادتك وأعلم بما ينفعك لأنه من طور فوق إدراكك ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك ، وليس بقادح فى العقل ومداركه ، بل العقل ميزان صحيح فأحكامه يقينية لا كذب فيها غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية وكل ما وراء طوره فإن ذلك طمع فى محال .**

ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الذى يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال ، وهذا لا يدرك على أن الميزان فى أحكامه غير صادق ، لكن العقل قد يقف عنده ولا يتعدى طوره حتى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته فإنه ذرة من

---

(١) المقدمة / ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

ذرات الوجود الحاصل منه وتفطَّن في هذا الغلط **ومن يقدم العقل على السمع في أمثال هذه القضايا وقصور فهمه واضمحلال رأيه** فقد تبين لك الحق من ذلك »(١) أ.هـ

٢٠- أحاديث القَدَر :

قال : « وقد قرأت ما رواه الترمذي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ »(٢) ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها فقال رسول الله ﷺ : « إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه ، فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح علي ظهره فاستخرج منه ذرية فقال : هؤلاء خلقت للنار ، وبعمل أهل النار يعملون ، فقال رجل : يا رسول الله ففيم العمل ؟ قال : فقال رسول الله ﷺ : « إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله الله النار(٣) .

ثم علق عليه قائلا : وهذا السياق يكاد يكون نصا في الجبر ولذلك نرفضه ، ونراه ، من أوهام الرواة ، **بل نراه من الجهل بمعاني القرآن** الكريم .

ويقول : « فإن هذا التفسير المنسوب لعمر يسير في اتجاه مضاد للتفسير البديهي المفهوم من الآيات البينات ، الآيات تقول للمشركين عن رب العزة : لا وجاهة لكم عندي ، ليس لكم عذر قائم ولا حجة ناهضة ، إنني منحتكم عقلا يفكر ، وفطرة تبعث على التوحيد والاستقامة ، وأنزلت ما يمنعكم من تقليد الآباء

---

(١) المقدمة / ٤٥٩ ، ٤٦٠ (٢) سورة الأعراف الآية (١٧٢)

(٣) والحديث أخرجه الترمذي ، حديث رقم / ٢٠٧٥ ، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب القدر ، حديث رقم ٢ ، وأخرجه أبو داود في الحديث رقم ٤٧٠٣ ، وأخرجه الحاكم في المستدرك ٢٧/١ ، ٣٢٤/٢ ، ورواه الطبري في التفسير ١١٣/٩ ، وابن بطة في الإبانة ١٠١/١-١٠٢ ، ٥٦/٢ واللالكائي ٥٥٩/٣

الجهلة فلماذا تجاهلتم هذه العالم كلها وهِمْتُمْ على وجوهكم فى طرق الشر والغواية ، أفبعد هذا التفصيل والتوضيح تَبْعُدُون عنى ولا ترجعون إلى ؟

هذا هو تفسير **الآيات كما ينقدح في ذهن كل عاقل** ، وكما يثبت لأول وهلة في فهم القارئ العادى ولنذكر الآيات كما وردت فى القضية كلها : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِم ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ القِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِين أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ، وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ »(١) .

فأين – يا أولى الألباب – آثار الجبر الآلهى هنا ؟ وأين ما يفيد أن الله خلق ناسا للنار يساقون إليها راغمين ، وخلق ناسا للجنة يساقون إليها محظوظين ؟ إن التعلق بالمرويات المعلولة إساءة بالغة للإسلام وينبغى ألا نتجاوز كتاب ربنا وسنة نبينا ، فذاك نهج سلفنا الأول .

كل ميل بعقيدة القدر إلى الجبر فهو تخريب متعمد لدين الله ودنيا الناس ، وقد رأيت بعض النقلة ، والكاتبين **يُهَوِّنُون من الإرادة البشرية ومن أثرها فى حاضر المرء ومستقبله** ، وكأنهم يقولون للناس : أنتم محكومون بعلم سابق لافكاك عنه ، ومسوقون الى مصير لادخل لكم فيه فاجهدوا جهدكم فلن تخرجوا عن الخط المرسوم لكم مهما بذلتم .

إن هذا الكلام الردئ ليس نضج قراءة واعية لكتاب ربنا ، ولا اقتداء دقيق بسنة نبينا ، إنه تخليط قد جنينا منه المر »(٢) .

أقول : معلوم أن نفى القدر من صلب أصول المعتزلة(٣) ، والرافضة(٤) . **والفكرة فى أصلها تعتمد على** حرية الإرادة كما هو بيِّن مما ذهب اليه

---

(١) سورة الأعراف : الآيات (١٧٢ – ١٧٤) .

(٢) صفحات / ١٤٦ – ١٤٨ من كتابه

(٣) راجع : صفحة / ٨١ ، ٨٣ من هذا الكتاب

(٤) راجع : صفحة / ٨٣ ، ٨٤ من هذا الكتاب

الشيخ ، **وهى فى الأصل ، فكرة مستمدة من النصارى** ، وكان أول من تكلم فى القدر فى الإسلام كان فى عهد الصحابة ، وهو معبد الجهنى .

فعن عبد الله بن يزيد بن هرمز : لقد أدركت وما بالمدينة أحدٌ يتُّهَمُ بالقَدَر إلا رجل واحد من جهينة يقال له : معبد(١) ، أخذه **عن نصرانى يقال له : « سوس » ثم** أخذ غيلان القدرى الدمشقى عن معبد ، كما أخذ عن الحارث الكذاب(٢) كما سبق أن قلنا(٣)

وفى هذا يقول ابن عباس رضى الله عنه : « اتقوا هذا القدر فإنه شعبة من النصرانية »(٤) .

والفكرة - كما ترى - مجافية لحقائق الاسلام وأصوله ، ولعل أقواها بعدا عن جوهره ماكان موجها لله عز وجل نفسه من أنه - سبحانه - يُعْصَى كارها(٥)

وفى هذا يقول عمر بن عبد العزيز : « لو أراد الله أن لايعصى لم يخلق إبليس وقد فصل لكم وبين لكم « وَمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ(٦) » إلا من قدر له أن يصلى الجحيم » .

والكلام فى القدر مكروه ولا يكون صاحبه - وإن أصاب السنة بكلامه - من أهل السنة حتى يَدَعَ الجدل ويسلم ويؤمن بالإيمان .

وكان كذلك لأنه يضطر صاحبه الى لىّ أعناق الآيات وتغييرها عن مسارها الطبيعى الذى وضعها الله لها فى إطار القرآن الكريم نورا وهداية للبشرية

فقد خرج رسول الله ﷺ على الصحابة يوما وهم يتنازعون فى القدر هذا ينزع آية وهذا ينزع آية فكأنما فُقِئ فى وجهه حَبُّ الرمان ، فقال : « بهذا أمرتم - أو بهذا وكلتم - زاد أسد فى حديثه - أن تضربوا كتاب الله بعضه

(١) اللالكائى ٣/٥٣٦

(٢) راجع : سير أعلام النبلاء ٤/١٨٥ ، والبداية والنهاية ٩/٣٤

(٣) راجع صفحة / ٨٢ من هذا الكتاب

(٤) اللالكائى ٣/٦٣١

(٥) اللالكائى ٣/٥٦٦

(٦) سورة الصافات ، الآية رقم (١٦٢)

ببعض ، انظروا الى ما أمرتم به فاتبعوه ومانهيتم عنه فاجتنبوه »(١)

والكلام فى القدر مسلك غير مأمون العاقبة لما قد يكون له من أثر سلبى على عقيدة المؤمن ، فقد قال ابن عباس رضى الله عنه : « ماغلا أحد فى القدر إلا خرج من الإسلام(٢)

ولعله من أجل ذلك جاء النهى عن الخوض فيه ، فقد قال ﷺ : « لاتكلموا بشئ من القدر فإنه سر الله فلا تفشوا سر الله »(٣) .

وقد سئل على بن أبى طالب ، يا أبا الحسن ماتقول فى القدر ؟ فقال : طريق مظلم فلا تسلكه ، فقال : يا أبا الحسن ماتقول فى القدر ؟ فقال : بحر عظيم فلا تَلِجْه » .

فقال : يا أبا الحسن ماتقول فى القدر ؟ فقال : سِرُّ الله فلا تكلفه(٤) .

ولعله من أجل ذلك جاء النهى عن مجالسة أهله ، قال ﷺ : « لاتجالسو أهل القدر ولا تفاتحوهم »(٥)

ولعله من أجل ذلك قال الرسولﷺ فى المغالين فيه « القَدَرِيَّةُ مجوس هذه الأمة »(٦) .

هذا ، وقد جاء إثبات القدر عن الصحابة رضوان الله عليهم جميعا وقد جاءت الأحاديث جميعا بإثبات القَدَر ، ومن يتهم واحدا منها بالجبر فهو متهم بالتجنى عليها وعدم الإحاطة بمضمونها .

---

(١) أخرجه ابن ماجه حديث رقم / ٨٥ وأخرجه احمد ، والترمذى حديث رقم ٢١٣٣ واللالكائى ٦٢٧/٣ (٢) اللالكائى ٦٣٢/٣ .

(٣) اللالكائى ٦٢٩/٣ ومعنى إفشاء سر الله : التكلف فيه بغير علم

(٤) أخرجه الآجرى فى الشريعة / ٢٠٢ وابن بطة فى الإبانة ٢٠٧/٢٠ ، واللالكائى ٦٢٩/٣

(٥) أخرجه أحمد ٣٠/١ ، وأبو داود حديث رقم / ٤٧١٠ ، وذكره الحاكم شاهدا وسكت عليه الذهبى ٨٥/١ وأخرجه اللالكائى ٦٣٠/٣ .

(٦) أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأحمد ٨٦/٢ ، ٤٠٧/٥

وهى بهذه المثابة عقيدة الصحابة والتابعين ومَن بعدهم ممن يعتد بهم من الأمة ، فقد رواها ابو بكر ، وعمر ، وعلى ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وأُبَىّ بن كعب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعبد الله بن الزبير ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، وعمران بن حصين ، وعبادة بن الصامت وحذيفة بن اليمان ، وسلمان الفارسى ، وجابر بن عبد الله الأنصارى ، وحذيفة بن أسيد ، وأبو أُمامة ، وأبو الطفيل ، وعمرو بن العاص ، وعائشة ، رضى الله عنهم أجمعين .

وعن طاووس قال : « أدركت ثلثمائة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : كل شئ بقَدَر ، وسمعت عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « كل شئ بقَدَر حتى العجز والكَيْس »(١)

وفكرة الإيمان بالقَدَر تتلخص فى أن الله تعالى قَدَّرَ أَزَلاً أعمال العبد وعلِمَ وقوعها منه ويسَّرَه للعمل على وفق ما أراده سبحانه ، وهداه إليه ، وحثه علَى العمل لإصابة هذه الغاية والالتقاء معها ، فالله قد خلق أفعال العبد وعلم وقوع ذلك منه بمقتضى ما أراده سبحانه وقرره .

ونفاة القدر يُخرجون نطاق العلم الإلهى عن أفعال المرء ، ويجعلون للمرء إرادة حرة تَنفَكُّ عن مراد الله ، ومن أجل ذلك قالوا : إن من لازمها أن يُعصى الله عز وجل كارها ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

والحق أن كل كاجاء من النصوص التى يوهم ظاهرها حرية الإرادة مقصود به تيسير أمر صاحبها للعمل الذى قدره الله له ، وقد سئل رسول الله ﷺ عن هذه الشبهة بعينها فحكم فيها بذلك ، فعن على رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ فى جنازة فأخذ شيئا فجعل ينكت به فى الأرض ، وقال : « مامنكم من أحد إلا كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة ، فقالوا : يارسول الله أفلا نَتَّكِل على كتابنا وندع العمل ؟ فقال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له : أما

(١) أخرجه مسلم حديث رقم / ٢٦٥٥ ، ومالك فى كتاب العدد حديث رقم / ٤ والبخارى فى خلق أفعال العباد (١٣٨) . واللالكائى / ٥٨٠ ، والكيس : العقل . راجع المصباح المنير/٨٤١

ماكان من أهل السعادة فييَسَّرُ لعمل أهل السعادة . وأما ما كان من أهل الشقاء فييَسَّرُ لعمل أهل الشقاوة ، ثم قرأ : « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ، وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى »(١)

وعن سراقة قال : قلت يانبى الله خبرنا عن ديننا كأننا ننظر اليه ، قال : فيما جرت به الأقلام وثبتت به المقادير يعملون ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له(٢) . وقال : « الله يصنع كل صانع وصنعته »(٣) ، وعن أبى هريرة قال : جاء مشركوا قريش الى رسول الله ﷺ يخاصمونه فى القدر ، فنزلت هذه الآية : «إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ، يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ . إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ »(٤)

وليس فى الأحاديث أو الآيات التى فسرها تبعا لأهل الاعتزال مايشير الى مازعمه من الجبر ، ولم يقل أحد من المحدثين بالجبر حتى يقول ماقال وسوف نعود إلى بيان حقيقتها قريبا ، وإنما فى الأحاديث تنزيه لله المقدر المانح المانع ، وتقديره حق قدره من الهيمنة على عباده والعلم بشئونهم ، وإسلام الوجه إليه سبحانه ، وليس فيها مايفيد إبطال العمل أو الدعوة إلى التواكل ، فما

---

(١) سورة الليل : الآيات (٥-١٠) ، والحديث أخرجه البخارى ، حديث رقم ٢٩٤٩ ، وأخرجه مسلم فى كتاب القدر ، حديث رقم /٧ ، وأخرجه ابو داود ، حديث رقم /٤٦٩٤ ، وأخرجه الترمذى حديث رقم ٣٣٤٤ ، وأخرجه ابن ماجه ، حديث رقم ٧٨ ، وأخرجه أحمد ٨٢/١ ، ١٢٨ ، ١٤٠

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب القدر حديث رقم ٨ ، وأخرجه ابن ماجه مختصرا ، حديث رقم ٩١ ، وأخرجه أحمد ٢٩٣/٣

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٣١/١-٣٢ بإسناد صحيح ، وأخرجه ابن أبى عاصم فى السنة ، حديث رقم /٣٥٧ ، واللالكائى ٥٣٩/٣

(٤) أخرجه مسلم ، حديث رقم ١٩ من كتاب القدر ، وأخرجه الترمذى فى حديث رقم ٢١٥٧ وأخرجه ابن ماجه ، حديث رقم ٨٣ ، وأخرجه احمد ٤٤٤/٢ ، ٤٧٦ والآيات أرقام (٤٧-٤٩) من سورة القمر

من حديث منها إلا وفيه حثٌّ على العمل وإصرار على السعى إليه

وإن اتهام الأحاديث بما ذَكَرَ لهو زعم باطل لمجافاته الحقيقة ، والأحاديث بين أيدينا بما فيها من نصوص ترد عليه ماقرره

هذا ، وقد تضافر القرآن الكريم مع نصوص السنة النبوية الثابتة فى بيان هذه الحقيقة وإقرارها فى كثير من آياته على النحو الذى رأيت مما جعل المتعصبين إلى حرية الإرادة والخروج عن القبضة الإلهية ، يقفون منها فى نهاية أمرهم موقف الأشل الذى أنهكته العلة ، وأجهده المرض ، وأقعده الداء .

ونزيدك بعض الايات الدالة على ذلك :

فمنها قوله تعالى : « قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إلاَّ مَاكَتَبَ اللهُ لَنَا »[١]

وقوله : فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا »[٢] .

قال الحسن : قد أفلحت نفس اتقاها الله عز وجل وقد خابت نفس أغواها الله عز وجل[٣]

وقوله : « فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ »[٤] قال ابن عباس فى قوله : « كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ . فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقٌ حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ »[٥] قال : إن الله سبحانه بدأ خَلْقَ بنى آدم مؤمنا وكافرا ثم قال : « هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ »[٥] ثم يعيدهم يوم القيامة كما بدأ خلقهم مؤمن وكافر[٦] .

وقوله : « مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ »[٧] قال ابن عباس : الحسنة والسيئة من عند الله ، أما الحسنة فأنعم الله بها

---

(١) سورة التوبة الآية رقم (٥١)   (٢) سورة الشمس : الآيات أرقام (٨-١٠)

(٣) اللالكائى ٣/٥٤٤   (٤) سورة الأعراف : الآية رقم (٣٠)

(٥) سورة الاعراف الآيتان رقم (٢٩ ، ٣٠)   (٦) سورة التغابن الآية رقم (٢)

(٧) رواه الطبرى فى التفسير ٨/١٥٦ ، والآجرى فى الشريعة /٢١١ ، واللالكائى ٣/٥٤٧ .

(٨) سورة النساء الآية رقم (٧٩)

عليك وأما السيئة فابتلاك بها »(١) .

وقال أبو صالح فى تفسير « فَمِن نَّفْسِكَ » : بذنبك وأنا قدَّرتها عليك »(٢) وغير ذلك كثير

ونجتزئ بهذا القَدْر ، وفيه كفاية لمن أراد ، غير أن الواجب يقتضى من المسلم أن يكون على حذر من الكلام فى القدر حتى لايضرب كتاب الله بعضه ببعض كما سبق بيانه عن الرسول ﷺ .

أعود فأقول إن الحديث الذى ذكر روايته في الترمذى يتوافق مع القرآن الكريم ومع غيره من الأحاديث الصحيحة فى القَدَرِ ، ورجال إسناده ثقات مع كونه مرسلا ، فإن المرسل أقوي من المسند عند بعض الأئمة والشيخ يعتد بالمرسل كثيرا فى كتابه ويحتج به فتصحيحه يوافق مذهبه .

وأمَّا ما ذكره من تأويل الآيات فقد عوَّل فيها على العقل - كما ترى - حيث قال : « إنى منحتكم عقلا يفكر وفطرة تبعث على التوحيد والاستقامة .إلخ ماقال(٣) » فإنه قد تأثر فيه بمذهب الاعتزال ، ذلك الذى يعتمد على العقل دون أن يعول على صحيح النقل فى كثير من أحواله ، وقد سبق أن بينا بالأدلة فساد ذلك المسلك(٤) .

فقد رُوِى عن أُبَىّ بن كعب في قوله : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ »(٥)

قال : فأنا أُشْهِد عليكم السموات السبع والأرضين السبع وأُشْهِد عليكم أباكم آدم ألا تقولوا يوم القيامة : إنا لم نعلم بهذا ، اعلموا : أنه لا إله غيرى ، ولا رب غيرى ولا تشركوا بى شيئا وإنى سأرسل اليكم رسلا يُذَكِّرُونَكم عهدى وميثاقى وأُنَزِل عليكم كتبى ، قالوا : نشهد أنك ربنا وإلهنا لا ربَ لنا غيرك ،

---

(١) رواه الطبرى فى التفسير ٥/١٧٤ ، واللالكائى ٣/٥٥٣

(٢) رواه ابن بطة فى الإبانة ٢/٣٠١ ، اللالكائى ٣/٥٥٤ ، الطبرى فى التفسير ٥/١٧٦

(٣) صفحة / ١٤٧ من كتابه (٤) راجع : صفحة / ٣٥-٣٧ من هذا الكتاب

(٥) سورة الأعراف : الآيتان أرقام (١٧٢ ، ١٧٣)

فَأَقَرُّوا له يومئذ بالطاعة ، ورُفِع عليهم أبوهم آدم فنظر إليهم فرأى فيهم الفقير ورأى فيهم الأنبياء مثل السُّرُج ، عليهم النور خُصُّوا بميثاق آخر من الرسالة والنبوة ، وهو الذى يقول : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيينَ مِيثَاقَهُمْ إلى قوله : « وَمِنْكَ وَمِن نُوحٍ ... إلى قوله : « وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا »(١) ، وهو الذى يقول : « وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطرَت اللَّهِ التِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ »(٢) .

وفى ذلك قال: « هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النُّذُرِ الأُولَى »(٣) (أخذ عهده من النذر الأولى وفى ذلك يقول : « وَمَا وَجَدْنَا لأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ »(٤) .

وفى ذلك قال : « ثُمَّ بَعَثْنَا من بَعْدِهِ رُسُلاً إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاؤُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِن قَبْلُ »(٥) ، كان فى علمه يوم أقروا به من يكذب به ومن يصدق به »(٦) .

أعود فأقول مرة أخرى : إن طريق القَدَرِ وَعْرٌ ومظلم .

ثم أعود فأقول مرات أُخَر : إن طريق القدر مظلم موحش المسلك ، وإن الجرى وراء العقل فى مصادمة النص الثابت محفوف بالمخاطر لاتؤمن السلامة منه .

ولعل تلك هى الثمرة التى أُحس أن الشيخ قد خرج بها حينما قال : « المشكلة تَكْمُنُ فى أحاديث أخرى صحيحه السند غير أن متونها تَقِفُنا أمامها واجِمِين ، لنبحث عن تأويل لها أو مخرج »(٧) ا.هـ هكذا وبإصرار من الشيخ على اعتماد الرأى وبأى وجه كان .

---

(١) سورة الأحزاب : الآية رقم (٧)

(٢) سورة الروم : الآية رقم (٣٠)

(٣) سورة النجم : الآية رقم (٥٦)

(٤) سورة الأعراف : الآية رقم (١٠٢)

(٥) سورة يونس : الآية رقم (٧٤)

(٦) أخرجه احمد ١٣٥/٥ ، ورواه الحاكم فى المستدرك ٣٢٤/٢ ، وقال : صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى ورواه الطبرى فى التفسير ١١٥/٩ ، وابن بطة فى الإبانة ٦٩/٢ ، ٧١ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، وقال الألبانى فى حاشية المشكاة ٤٤/١ ، وسنده حسن موقوف ولكنه فى حكم المرفوع لأنه لايقال من قِبَل الرأى .

(٧) صفحة /١٥٨ من كتابه

ثم سرعان مايدفع فى وجوهنا بتلك الآلة التى لاتقف أمامها العوائق ، يدفع بالعلة (حصان طروادة) وأين هى العلة ؟ وما حدودها ؟ وكيف تم التعرف عليها ؟ لا أدرى ، ولا جواب ، فإن ملتمسها المعتاد عنده هو الرأى المجرد أو مخالفة ظاهر القرآن الكريم دون ماقرره العلماء مما يوافق المنطق والعقل .

ونقول : لا يصح إيراد هذه العلة هنا والتى يدفع بها دائما فى وجه النصوص الثابتة من السنة لأن الذكر الحكيم يؤيد القدر ولاينفيه ، بَيْدَ أنَّ له مندوحة تبرر ذلك وهى أن عرض الحديث على العقل واستعمال العلل الكلامية فيه هو دَأْبُ المتكلمين وأصحاب المذهب العقلى بعامةٍ ومنهم الجاحظ ، ومنهم فى عصرنا الأستاذ أحمد أمين(١)

يقول الشيخ : « إن ظواهر الجبر فى هذه الآثار كلها مرفوضة عند علماء الإسلام وأمامنا أمران لاثالث لهما ، إما صرف هذه الظواهر الى تأويل قريب مقبول ، وإما اعتبارها آثارا بها علة قادحة تُسْقِطُها من درجة الصحة(٢) ، وإيرادها فى مجال التربية والتعليم لايجوز » ا هـ .

ثم يؤكد أخيرا ذلك الذى سبق لى أن أشرت اليه من ضرورة الإيمان بالنص الثابت من السنة وبخاصة إذا وافق القرآن الكريم وأن من يخالفه لابد من أن تلحقه الغلبة على أمره وأن يقف مكتوف الايدى فلا يسعه إلا اتباع النص والوقوف عند حدوده وإلا كان خارجا - بمحض إرادته - عما قررته دواوين الاسلام كلها وفى مقدمتها القرآن الكريم

فيقول : « وقد استطعت بشئ من التكلف أن أصرف شبهة الجبر عن آثار شتى لكنى لم استطع إصلاح عقول تريد أن تسوق الإسلام كله إلى أحاديث غير واضحة تظهر عليها العلل القادحة(٣) . ا . هـ

غير أن القارئ لما كتبه(٤) مما سبق ذكره يخرج بتصور مؤداه أن علماء الحديث مجبرة ، وهى مغالطة حققها الأستاذ أحمد أمين وغيره ذلك الذى

---

(١) أهكذا بالقوة وبدون قاعدة علمية مستنيرة ؟ صفحة / ١٥٩ ، ١٦٠ من كتابه

(٢) صفحة / ١٦٠ من كتابه (٣) راجع : السنة النبوية بين أصول الأئمة / ١٨

(٤) وبخاصة صفحة ١٤٦ ، ١٤٧ من كتابه

قرر أن المعتزلة ومن حذا حذوها من المتأخرين هم الذين حلّوا محل الجبرية والقدرية

وهذه المذاهب العقلية قد حُرِمَت - فيما أراه - نور الوحى وهدايته . حتى جعل الأستاذ أحمد أمين يضيفُ الى ما اعتمده أنها استمدت ذلك من وثنية الفُرْس(١) .

هذا ، وسوف نرجئ مناقشة موقف الشيخ من الإسراء والمعراج ، وموقفه من شق صدر الرسول ﷺ ، فنتحدث عنهما مع من وافق مذهبه فيهما ، عند كل من : الدكتور أحمد شلبى فى حادثة الإسراء والمعراج والدكتور محمد حسين هيكلٍ فى حادثة شق الصدر . ضرورة انسجامه معهما فى الفكرة والمنهج ، كلٌ فيما ذهب اليه وارتضاه مذهبا له .

(٣) - التنديد ببعض الصحابة والتابعين

التنديد بالصحابة من أصول الرافضة ، ومسلك بعض المعتزلة ، وإليه ذهب من المعاصرين الأستاذ أحمد أمين ، ومحمود أبو ريّة(٢) .

والمتتبع لكتاب الشيخ يجد أنه قد تأثر بهذا اللون من الفكر ، وإليك بعض النماذج له :

١- تخطئة عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

قال : « إن الخطأ غير مستبعد على راو ولو كان فى جلالة عمر »(٣) ا هـ وحديثه - كما عرفت - ثابت فى الصحيحين ، وقد سبق أن بينا براءة عمر من هذه التهمة(٤)

وكان ينبغى على الشيخ الوقوف مع نفسه كثيرا قبل تقرير هذه المقولة فى عمر رضى الله عنه ، وهو صاحب الموافقات فى بعض ماجاء به وحى السماء .

٢- التنديد بِخَبَّاب بن الأَرَتْ رضى الله عنه :

قال : وكلام خباب رضى الله عنه عليه مسحة تشاؤم غلبت عليه لمرضه الذى اكتوى منه ولا يجوز أن نعد البناء رذيلة فقد يكون فريضة(٥) » ا .هـ

(١) راجع : فجر الاسلام / ٢٨٧ ، ٢٨٨ (٢) راجع : صفحة ٨٣ . ٩١ . ٩٣ من هذا الكتاب
(٣) صفحة / ١٧ من كتابه (٤) راجع : صفحة / ١٢٥ من هذا الكتاب
(٥) صفحة / ٨٧ من كتابه

والشيخ - فيما أرى - متحامل على هذا الصحابى فيما رواه عنه الشيخان ، فسرعان ما أَقَرَّ حديث أنس - رضى الله عنه - المرفوع الى رسول الله ﷺ ، والتمس له المخارج المقبولة ، دون أن يفعل ذلك مع خباب رضى الله عنه ، أو يدعه وشأنه دون أن يصفه بوصف مُزْرٍ لنفسيته ، فى حين أن موضوع الحديثين واحد ، ولست أجد لذلك محملا مقبولا يُخَوِّل له ماصنع بحقه رضى الله عنه ، **وإليك تفصيل ذلك** :

قال : « **قال خَبَّاب** : إن أصحابنا الذين سلفوا ومضوا لم تنقصهم الدنيا ، وإنما أصبنا ما لانجد له موضعا إلا التراب .... إن المسلم يؤجر فى كل شئ ينفقه إلا فى شئ يجعله فى هذا التراب » ا هـ(١)

وقال : **قال أنس** : يرفعه الى رسول الله ﷺ : « النفقة كلها فى سبيل الله إلا البناء فلا خير فيه »(٢)

لكن الشيخ علق على حديث أنس بما يبارك قوله ووصف خَبَّابًا رضى الله عنهما بما وصف - ومادة الحديثين واحدة كما رأيت - قال : « ولو بنينا ناطحات سحاب وعمَّرنا غرفاتها بالتسبيح والتحميد لتقبل الله منا ، أما بناء دار صغيرة ، والتقلب داخلها بطرا وكبرا فذاك مالا خير فيه ، وهذا مانفسر به حديث أنس رضى الله عنه .(٣) ا . هـ

٣- التنديد بسلمان الفارسى رضى الله عنه :

قال : « الواقع أن حديث سلمان **ليس إلا تعبيرا عن حالة نفسية خاصة** ، ولا يعطى حكما شرعيا عاما »(٤) ا هـ .

وهو فى هذا يشير الى قوله : « ولكن رسول الله ﷺ عهد إلينا عهدا . وما أرانى إلا قد تعديت ، قال سعد : وما عهد إليك ؟ قال : عهد إلينا أنه يكفى أحدكم مثل زاد الراكب ، ولا أرانى إلا قد تعديت ، وأما أنت ياسعد فاتق الله عند حكمك إذا حكمت وعند قسمك إذا قسمت ، وعند همك إذا هممت »(٥) .

---

(١) صفحة / ٨٧ من كتابه
(٢) صفحة / ٨٧ من كتابه
(٣) صفحة / ٨٧ من كتابه
(٤) صفحة / ١١٦ من كتابه
(٥) صفحة / ١١٥ من كتابه

أعود فأتساءل : لماذا لا يصلح هذا الحديث قاعدة لحكم شرعى عام يتكافأ فيه المسلمون بأموالهم تحقيقا للعدالة الاجتماعية فى الأمة وبخاصة إذا توافر فيهم المُعْوِزُون وازدادت هُوَّة الفوارق بين الطبقات فى مجتمعهم ؟

إنه فى الواقع يتوافق تماما مع روح الاسلام ونصوصه ولا أرى مبررا مقبولا أو معقولا يدعوه إلى ماقال .

٤- التعريض بتميم الدَّارِىِّ رضى الله عنه :

قال فى معرض الحديث عن الدجال . « ففى حديث أنه مُكَبَّل بالقيود فى إحدى الجزر ببحر العرب أو بالمحيط الهندى ، وقد لقيه تميم الدارى **وهو رجل كان نصرانيا وأسلم**[1] ا . هـ ..» وأتساءل لماذا هذا القيد الذى ذكره ؟ وليس تميم رضى الله عنه فى ذلك بدعا من أكثر الصحابة ولم نر منهم من قَيَّدَه بمثل هذا القيد الذى ذكره ؟ وهل يجوز لمسلم أن يأتى بعبارات قد يفهم منها الطعن فى عقيدة صحابى ؟

أما بالنسبة للتابعين رضوان الله عليهم فإليك هذه النماذج :

١- تخطئة نافع مولى ابن عمر :

قال : « ونافع غفر الله له **مخطئ** ، فدعوة الناس إلى الاسلام قائمة ابتداء وتكرارا وبنو المُصْطَلِق لم يقع قتالهم إلا بعد أن بلغتهم الدعوة فرفضوها وقرروا الحرب »[2] ا هـ

وقال فى حقه ايضا : « ومع ذلك فنحن المسلمين يوجد بيننا من ينسى هذا كله **ليقف عند راو تائه يزعم** أن الدعوة إلى الإسلام كانت فى صدر الاسلام ثم ألغيت ، ومن ألغاها ؟ »[3] .

وأقول : إن تسرعه فى الحكم على نافع رضى الله عنه بالخطأ ، أو بتيه العقل وتحميله زعما لم يزعمه وكلاما لم يقله يقصد من ورائه رد حديثه المتفق عليه عند البخارى ومسلم ونصه : عن نافعٍ قال : أغار رسول الله ﷺ على بنى المصطلق وهم غارون فقتل مقاتلتهم وسَبَى ذراريَّهم ، حدثنى بذلك عبد الله بن عمر »[4] .

---

(١) صفحة / ١٢٣ من كتابه (٢) صفحة / ١٠٣ من كتابه (٣) صفحة / ١٠٥ من كتابه .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب العتق باب من ملك من العرب رقيقا ١٢٩/٣ ، ومسلم فى =

والحديث كما ترى سمعه من عبد الله بن عمر إلا أن الشيخ نسب الخطأ إليه دون ابن عمر رضى الله عنهما ، ودون مبرر أيضا .

وليس فى الحديث أن الدعوة لم تبلغهم وإنما هو التحامل الذى لا مبرر له على ذلك التابعى الثقة الذى جعله المحدثون واحدا من سلسلة الذهب لبلوغه المنتهى فى الثقة والعدالة ، والجودة والضبط والإتقان

وأقول : لا ، بل إن الدعوة كانت قد بلغتهم قبل الغزو الذى تَمَّ ، وعلى الهيئة التى رواها نافع رضى الله عنه ، **وإليك بيان ذلك** :

قال الصنعانى : الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء الى الاسلام فى حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير إنذار ، وهذا أصح الأقوال الثلاثة فى المسألة وهى : عدم وجوب الإنذار مطلقا ، ويرد عليه حديث بريدة (وفيه وجوب الانذار) .

والثانى : وجوبه مطلقا ويرد عليه هذا الحديث .

والثالث : يجب إن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب إن بلغتهم ولكن يستحب ، قال ابن المنذر : وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه تظاهرت الأحاديث الصحيحة وهذا أحدها ، وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبى الحقيق وغير ذلك(١) .

وأقول : الصواب أن رسول الله ﷺ أغار عليهم وهم غارون(٢) وكان على الشيخ أن يستمع نصيحة الشيخ ناصر الدين الألبانى - ذلك الذى يُقدِّر علمه - فى قوة هذا الحديث عن غيره كما ذكر هو عن نفسه(٣)

=كتاب الجهاد ١٣٩/٥ ، وأبو داود فى كتاب الجهاد باب فى دعاء المشركين ٤٠/٢ ، ومسند الشافعى ٢٤٤/٦ ومسند أحمد ٣١/٢ ، ٥١ ، وشرح معانى الآثار كتاب السير ٢٠٩/٣ . والسنن الكبرى للبيهقى فى كتاب السير باب قسمة الغنيمة فى دار الحرب ٥٤/٩ ، ١٠٧/٩ ، باب الحكم فى رقاب أهل العنوة من الأسرى والسبى ، وكتاب المعارف لابن قتيبة / ٦١ ، الاعتبار للحازمى / ٢١١-٢١٢

(١) سبل السلام ٣٣٨/٤

(٢) راجع : مرويات غزوة بنى المصطلق / ٨٥ ، ٨٦

(٣) صفحة / ١٠٤ من كتابه

وذلك للأسباب الآتية :

١- صِحة هذا الحديث المروى عنه عن عمر رضى الله عنه ، وهو ثابت فى الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها .

٢- صرح كثير من العلماء بأن من بلغته الدعوة العامة إلى الاسلام أو قَرُبَت داره أو حاول النَّيْل من المسلمين ، أنه يجوز مباغتته على غِرَّة(١) .

وهذه الأوصاف تنطبق على بنى المصطلق ، فقد بلغتهم الدعوة العامة ، وكانوا ضمن المتألبين مع قريش فى معركة أحد ضد المسلمين ، ولم يكتفوا بهذا بعد عودتهم إلى بلادهم بل أخذوا يجمعون الجموع ويعدون العدة لضرب المسلمين ، مما يدل على أنهم كانوا على علم يقينى بالدعوة الاسلامية ، ومثل هؤلاء لاتجب الدعوة الخاصة فى حقهم(٢) .

٣- إن مستند القائلين بأن رسول الله ﷺ أنذرهم هو حديث ابن إسحاق والواقدى وكلا الحديثين مرسل ، والمرسل ضعيف للجهل بالمحذوف عينا وحالا وهو لايقاوم الحديث المسند عند جمهور العلماء(٣) .

وقال أيضا : « ورواية نافع التى فى القتال ليست **أول خطأ يتورط فيه ، فقد حدَّث بأسوأ من ذلك** ، قال : كنت أُمْسِكُ على ابن عمر المصحف فقرأ قوله تعالى : نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ(٤) ، فقال : تدرى فيم نزلت هذه الآية ؟ قلت : لا ، قال : نزلت فى رجل أتى أمرأته فى دبرها فشق ذلك عليه ، فنزلت هذه الآية ، قال عبد الله بن الحسن : إنه لقى سالم بن

---

(١) انظر مسلم بشرح النووى ٣٤٣/٤ . وفتح البارى ١١٢/٦ ، ٣٤٠/٧ ، ٤٤٥ ، ٤٧٨ ، وشرح معانى الآثار للطحاوى ٢٠٧/٣-٢١٠ المدونة الكبرى لمالك ٢/٢ ، وتحفة الأحوذى ١٥٥/٥-١٥٦

(٢) راجع : سير ة ابن هشام ٦١/٢ ، ومغازى الواقدى ٢٠٠/١ ، الكامل لابن الأثير ١٤٩/٢ ، زاد المعاد ١٠٢/٢ ، البداية والنهاية ١٠/٤ ، نور اليقين /١٣٣ ، السيرة النبوية فى ضوء القرآن والسنة /١٩٦ ، وجوامع السيرة ٢٠/٣

(٣) راجع : مغازى الواقدى ١٤٠/١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، طبقات ابن سعد ٦٣/٢ ، شرح المواهب اللدنية ٩٧/٢-٩٨ سيرة ابن هشام ٢٩٠/٢ ، ٢٩٣

(٤) سورة البقرة الآية رقم (٢٢٣)

عبد الله فقال له : ياعم ، ماحديث يحدثه نافع عن عبد الله أنه لم يكن يرى بأسا بإتيان النساء فى أدبارهن ، فقال : كذب العبد وأخطأ ، إنما قال عبد الله : يُؤتَوْن فى فروجهن من أدبارهن(١) .

وأقول : إن المراد بقوله « إنه لم يكن يرى بأسا بإتيان الناس فى أدبارهن » هو التخصيص : فى فروجهن ، قال الشوكانى : وهذا يدل على أن المراد بقولهم إذا أتيت من دبرها يعنى فى قبلها ولاشك أن ذلك هو المراد »(٢) .

وقال : « وأيضا الدُّبُر فى أصل اللغة : اسم لخلاف الوجه ولا اختصاص له بالمخرج(٣) » .

والذى أرجحه أن عبد الله بن الحسن قد وهم فى إدراك هذا المراد من قول نافع لأن الذى فهمه منه هو المعنى القريب أخذا بظاهر العبارة ثم حَمَلَ هذا الفهم الجديد إلى سالم حتى جعله يقول ما قال فى نافع ، وذلك أمر عادى من نافع ، ومن عبد الله بن الحسن ، ومن سالم رضى الله عنهم ، ومثله يحدث مع كثير من الناس ، والجميع لا ذنب له فيما قرره كُلٌ فى محيط دائرته .

والرافضة وحدهم هم الذين يُجَوِّزُون هذا الفعل الشائن مع الكراهة ، وأوجبوا للزوجة فيه عشرة دنانير عِوَضَ النطفة ، وهذه المسألة هى إحدى مسائلهم التى شذوا بها وكفى مناديا على خساسته أنه لا يرضى أحد أن ينسب إليه ولا إلى إمامه تجويز ذلك(٤) .

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب فى معرض حديثه عن مطالب الرافضة : ومنها إباحتهم إتيان الزوجة والمملوكة فى الدبر(٥) ، وقد صح عن النبى -ﷺ- وأصحابه ما يدل على أن المراد من قوله :« نِسَاؤُكُم حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ »، هو الإتيان فى القُبُلِ وإليه يرشد لفظ الحرث بل هو نص فى ذلك ، وقد ورد عنه -ﷺ- لعن من فعل ذلك فى الدبر وإطلاق الكفر عليه(٦) ، فهو خليق أن يكون حراما قطعيا يخاف على مستحله الكفر »(٧) .

---

(١) صفحة /١٠٤ من كتابه (٢) نيل الأوطار ٣٥٧/٦

(٣) المرجع السابق ٣٥٤/٦ وفى المصباح المنير / ٢٩٠ والدبر : الفرج ا. هـ

(٤) نيل الأوطار ٣٥٤/٦ (٥) المختصر النافع /١٩٦ ، شرائع الاسلام ٧/٢

(٦) سنن أبى داود ٤٩٨/٢ ، انظر : زاد المعاد ٤٨/٣

(٧) رسالة فى الرد على الرافضة / ٤٠

٤- الحكم على الأحاديث وفق مقتضيات الظروف والملابسات

الحكم على الحديث وفق مقتضيات الظروف والملابسات هو مذهب المعتزلة(١) كما سبق أن قررنا ، وهو أيضا للأستاذ محمد رشيد رضا(٢) ، والأستاذ أحمد أمين ، والدكتور أحمد زكى أبو شادى ، ومحمود محمد طه السودانى(٣) .

وعلماء الحديث يعتبرون مقتضيات الظروف فى نطاقها الشرعى وفق الأدلة الثابتة ، وهى معلومة عندهم ومقررة ، إلا أن هؤلاء يجرون العمل بها فى كل ما يريدون إبطاله من السنة ، ودون ضوابط حاكمة مما يعرض التراث النبوى إلى الضياع والتدمير .

فإن خطورة مسلكهم تكمن في جواز العمل بالحديث أو عدم العمل به وفقا لمقتضيات هذه الظروف التى يمليها العقل فى غالب أمرها(٤) .

وقد تأثر الشيخ بهذا اللون من الفكر فى كتابه ، وإليك نموذجا منه :

قال : « إن نبينا - ﷺ - تكلم كثيرا ، وكلامه موضع الإعزاز والطاعة « وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ...(٥) ، وكان يمكن أن تعرف مرامى الكلام وحقائقه لو ضبطت الملابسات التى قيل فيها »(٦) ا . هـ

أعود فأقول ما المراد بقوله : « لو » وما فائدتها هنا إلا أن تفتح بابا من أبواب الشر يفسد كثيرا مما ثبت من السنة خضوعا للظروف ، وهو باب قد أغلقه المحدثون فى مراعاة كل دقائق السنة وأحوال الرسول ﷺ فيها وأحوال صحابته عند إيرادها ؟

---

(١) راجع صفحة /٨١ من هذا الكتاب

(٢) راجع : تفسير المنار ٨/ ٣٧٠

(٣) راجع : صفحة / ٩٢ من هذا الكتاب

(٤) راجع صفحة / ٩٠ من هذا الكتاب

(٥) سورة النساء الآية رقم (٦٤)

(٦) صفحة / ١٠٩ من كتابه

٥- التشكيك فى الإسناد

التشكيك فى الإسناد من عمل الزنادقة[١] ، والرافضة[٢] ، والمعتزلة[٣] وتبعهم عليه من المعاصرين الأستاذ أحمد أمين ، ومحمود أبو رية ، وأحمد صبحى منصور ورشاد خليفة ، والسيد أحمد خان من القارة الهندية[٤] .

وقد تأثر الشيخ بهذا اللون من الفكر ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فجعل الأخبار الصحفية أقرب ثقة من عنعنات الإسناد ومايترتب عليه من تقويم المرويات .

ونحن لا نطعن فى مصداقية الصحافة وإنما ننكر الإزراء بالأسانيد والتهوين منها وهى شرف هذه الأمة ، وبها تميزت باختصاص الله تعالى إياها عن غيرها من سائر الأمم السابقة ، بل إن اسناد المحدثين مع ثبوته لايرقى إليه شئ من الأخبار كلها فى دنيا الناس ، وإليك نموذجا مما أورده فى كتابه :

قال : « وقد قال لى أحد المتمسكين بأن خبر الواحد يفيد اليقين : إن المدرس - وهو رجل واحد - يؤتمن على التعليم ، وأن السفير - وهو رجل واحد - يؤتمن على أخبار دولته ، وأن الصحافي فى الحديث الذى ينقله يؤتمن على ما يذكره ... إلخ . **قلت : إن العنعنات التي تقبل بها المرويات ليست مثل ما ذكرت** من وقائع ، وإذا فرضنا جدلا أنها مثلها من كل وجه فإن اليقين لا يستفاد من هذه الوقائع فإن المدرس قد يخطئ فيصحح نفسه أو يصحح له غيره ، والسفير ترقبه دولته وقد تراجعه فيما بلغ ، وكذلك الأحاديث الصحافية **إن ما يحفها من قرائن النشر والإقرار أو الرد يجعل الثقة بها أقرب** » أ.هـ[٥]

---

(١) راجع : دفاع عن أبى هريرة / ٨

(٢) راجع : صفحة / ٨٣ ، ٨٤ من هذا الكتاب

(٣) راجع : صفحة / ٨١ من هذا الكتاب

(٤) راجع : صفحة / ٩٣ ، ٩٤ من هذا الكتاب

(٥) صفحة / ٦٥ من كتابه

٦- التشكيك فى السنة

التشكيك فى السنة هدف رئيسى لأعداء الإسلام من الزنادقة(١) ، وهو - كما عرفت - من أصول الخوارج(٢) ، والرافضة(٣) ، والمعتزلة فى النيل من آحاد السنة(٤) وإليه ، ذهب من المعاصرين الدكتور أحمد زكى أبو شادى(٥) وغلام أحمد برويز الهندى(٦) .

وقد تأثر الشيخ بهذا اللون من الفكر ، وإليك أنموذجين لما أودعه منه في كتابه :

قال : إن رُكَامًا(٧) من الأحاديث الضعيفة ملأ آفاق الثقافة الإسلامية بالغيوم ، **وركاما مثله من الأحاديث التي صحت** ، وسطا التحريف على معناها ، أو لابسها ، كل ذلك جعلها تنبو عن دلالات القرآن القريبة والبعيدة(٨) . ا.هـ

وقال : « من أجل ذلك كان أئمة الفقه الإسلامى يقررون الأحكام وفق اجتهاد رحب يعتمد على القرآن أولا فإذا وجدوا فى رُكَام المرويات ما يتسق معه قبلوه ، وإلا فالقرآن أولى بالاتباع »(٩) أ.هـ

ولعله تأثر فى ذلك بالسيد محمد رشيد رضا ، ذلك الذى قال فى تعليق له على مقال « الاسلام هو القرآن(١٠) وحده » للدكتور توفيق صدقى : «بقى فى الموضوع بحث آخر هو محل للنظر ، وهو هل الأحاديث ويسمونها بسنن الأقوال دين وشريعة عامة ... إن قلنا : نعم فأكبر شبهة ترد علينا نهى النبى ﷺ عن كتابة شئ غير القرآن وعدم كتابة الصحابة للحديث ، وعدم عناية علمائهم وأئمتهم كالخلفاء بالتحديث ، بل نقل عنهم الرغبة عنه(١١) » ، **أعود فأقول :**

---

(١) راجع : صفحة / ٩٨ من هذا كتاب (٢) راجع : صفحة / ٧٧ ، ٨٥ من هذا الكتاب

(٣) راجع : صفحة / ٨٣ من هذا الكتاب (٤) راجع : صفحة / ٨١ من هذا الكتاب

(٥) السنة فى مواجهة الأباطيل / ٢٩ ، ٤٠ ثورة الإسلام / ٢٥ ، ٤٤

(٦) السنة فى مواجهة الأباطيل / ٣٩ ، ٤٠

(٧) الركم : جمع شئ فوق آخر حتى يصير ركاما مركوما كركام الرمل ، وايضا الركام : الرمل المتراكم وكذلك السحاب وما أشبهه ، وهو إلقاء بعض الشئ على بعض وتنضيده ، راجع : القاموس المحيط ١٢٣/٤ ، وتاج العروس ٣١٧/٨ ، ولسان العرب ٢٥١/١٢ ، ودائرة معارف القرن العشرين للأستاذ محمد فريد وجدى ٢٨٣/٤ ، والمعجم الوسيط ٣٧١/١ ، والصحاح ١٩٣٦/٥ .

(٨) صفحة / ١١٩ من كتابه (٩) صفحة / ١٨ من كتابه

(١٠) مجلة المنار ، السنة التاسعة ، العدد ٧ ، ١٢ (١١) مجلة المنار ٩ : ٩٢٩-٩٣٠

والتعبير عن الأحاديث بلفظ « الركام » تعبير لا يليق بمكانتها وإنما هو تعبير يُشعر بإهمالها وأنها مما يجوز التندر به ، وذلك لإطلاق مثله لغة على السحاب والرمال وما أشبهه ، وبخاصة أنه لم يطلق ذلك على الموضوع منها أو شديد الضعيف وإنما أدخل الصحيح فيه أيضا وإن تذرع بما ذكره مما لا يوجد في السنة البتة وعلي الهيئة التى أشار إليها ، والتى اتخذها - دون مبرر - سبيلا الى الحط من قدر المحدثين وتمجيد الفقهاء دون مبررات تحمله على ماصنع .

٧- الطعن فى بعض أحاديث البخارى ومسلم

إلطعن فى صحيحى البخارى ومسلم فرع عن الطعن فى السنة كلها غير أن التوجه بالطعن إلي أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل يجعل ما بعدهما أهون وأيسر ويفتح أبواب الشر على مصراعيها لكل من أراد إفساد التشريع .

والطعن فيهما داخل فى أصول مذهب الخوارج ، والرافضة والمعتزلة ، وبعض أهل الظاهر كما سبق أن ذكرنا فى الآحاد(١) ، كما ذهب إلى ذلك كل من الإمام الشيخ محمد عبده(٢) ، والأستاذ أحمد أمين(٣) . والدكتور رشاد خليفة(٤) ، والمولوى جراغ على الهندى(٥) وعبد الوارث(٦) الكويتى .

وقد تأثر الشيخ بهذا اللون من الفكر ، بل أن المتأمل في كتابه يحسبه الأساس فى سبب تأليفه كما نوّه بذلك ، بل هو غالب مشتملاته ، وإليك نموذجا مما قال :

قال : « وعندى أن ذلك المسلك الذى سلكته أم المؤمنين - يقصد : احتجاجهما بالقرآن وهو قوله تعالى : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ(٧) » على رد حديث « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه والوارد فى الصحيحين - أساس لمحاكمة الصحاح إلى نصوص الكتاب الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه »(٨) .

---

(١) راجع صفحة / ١٠٨ ومابعدها من هذا الكتاب

(٢) تفسير جزء عم / ١٣٨ والسحر والسحرة / ٢٨

(٣) راجع : فجر الاسلام / ٢١٨ ، ظهر الاسلام ٤٨/٢

(٤) مسيلمة فى مسجد توسان / ٤٩ (٥) السنة والتشريع للدكتور موسى شاهين / ٥٣

(٦) مجلة العربى الكويتية . عدد فبراير سنة ١٩٦٦م صفحة / ١٣٨

(٧) سورة الأنعام : الآية رقم (١٦٤)

(٨) صفحة /١٧ . ١٨ من كتابه ،وراجع على سبيل المثال : صفحة ٢٢ . ٢٩ . ٢٧ . ١٢٨من كتابه ايضا ، ومفهوم كلامه أن الصحيحين يوجد بهما الباطل يدرك ذلك من مقارنتهما مع سائر الصحاح بالكتاب الكريم الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

٨- تَمَلُّق المرأة بغير ما شرع الله

إن تَمَلُّق المرأة بإعطائها أحكاما تخالف ما قرره الله عز وجل لهو اختلال في بناء الأمة ، ودعوة إلى حريف شرع الله ، وتلبيس للباطل بلباس الحق

وهو أمر ترفضه أول ما ترفضه المرأة المسلمة ذاتها ، تلك التى توطن نفسها على طاعة مولاها ، وتخشاه وتخاف عقابه .

وسبق لنا أن قلنا إن الدكتور أحمد زكى أبو شادى قد ابتدع مبدأ تَمَلُّقَ المرأة بغير ماشرع الله جريا وراء تقليد الغرب ، وطمسا للتشريع الإسلامى الحنيف ، فأجاز أن تكون المرأة قوّامة على الرجل - مستلهما ذلك مما أسماه روح الإسلام - بقدر ما يكون الرجل قوّاما علي المرأة(١)

وواضح أن فى ذلك تجنيا على مبادئ تنظيم الحياة الاجتماعية بين الرجل والمرأة ، والتى جاء بها القرآن صريحا لا لَبْسَ فيه ولا غموض ، قال تعالى : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ »(٢) إلا أن الجرى وراء ما تمليه العقول مما يخالف روح الشريعة سرعان ما يجد لصاحبه مبررا لنسف حكم هذه الآية من أساسها ، فإن أبا شادى يتلمس الناحية الاقتصادية للمسلمين وقت نزول القرآن مخرجا لإبطالها فى زماننا هذا .

وهذا الفكر قد تأثر به الشيخ فى كتابه ، وإليك هذه النماذج له :

١- القوّامة على المرأة :

قال : « ولعل ذلك سر قول ابن حزم ، إن الإسلام لم يحظر على امرأة تولى منصب ما ، حاشا الخلافة العظمى ، وسمعت من رد كلام ابن حزم : بأنه مخالف لقوله تعالى : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ »(٣) فالآية تفيد - فى فهمه - أنه لا يجوز أن تكون المرأة رئيسة رجل فى أى عمل ، وهذا رد مرفوض والذى يقرأ بقية الآية الكريمة يدرك أن القوامة المذكورة هى للرجل فى بيته وداخل أسرته » أ.هـ(٤)

---

(١) راجع : صفحة / ٩٦ من هذا الكتاب
(٢) سورة النساء : الآية رقم (٣٤)
(٣) سورة النساء : الآية رقم (٣٤)
(٤) صفحة / ٤٧ من كتابه

أقول : إن بقية الآية هو : « بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَات قَانِتَات حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِياً كَبِيراً »(١)

وفحوى هذه الآية يشتمل على أمرين :

أولهما : لازم هذه القوامة ومقومات أسبابها ، وأنه النفقة الواجبة من الرجل على زوجته ، إضافة إلى ماهو واضح من الصفات الخلقية التي تميز بها الرجل عن المرأة كتحمل المصاعب ، والصبر على اللأواء وغيرهَا .

ثانيهما : ما يُدَعِّم هذه القوامة : من العظة والهجر فى المضجع والضرب غير المبرح مما لا يجرح لحما أو يكسر عظما ، وعدم السلوك غير السوى معها إذا عادت إلى الطاعة بعد النشوز

وليس للمرأة نصيب فى هذا الجانب الأخير غير ما يجب عليها من مقومات استقرار الأسرة .

غير أننى أرى أن الشيخ فيما ذهب إليه يعنى به جواز تَفَلُّت المرأة من زمام الرجل مستعينة على ذلك بعملها الخارجى الذى يدر عليها المال ، ويمكنها به الاستغناء عن نفقته عليها وبالتالى عن قوامته عليها .

وعلى هذا ، فإن العلة فى القوامة فى قوله تعالى : « وبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » قد حصرها فى النفقة خاصة ، ومن المعلوم أن العلة ترتبطً بالمعلول وجودا وعدما ، فلا قوامة للرجل ما دامت تعمل وتنفق على نفسها

فإن صح ذلك الاستنتاج حسبما يفهم من كلامه فإن فكره يكون قريبا من فكر الدكتور أبى شادى .(٢)

وهو تعليل لم نألفه فى مصادر الإسلام ولا فيما قرره أئمته ، وإنما هو تعليل مستحدث بعد شيوع الحضارة الغربية بما لها وما عليها فى ديار الإسلام .

وهو أيضا أمر يجافى نص الشريعة وروحها قرآنا ، وسنة . ولعله من أجل ذلك أتبع تأويله بما يعضده **من عمل الشفّاء الذى اعتمده وهو قول ساقط من وضع المبتدعة** ، كما سبق أن بينا(٣) ثم أتبعه بما

---

(١) الآية (٣٤) من سورة النساء (٢) راجع : صفحة / ٩٦ من هذا الكتاب

(٣) راجع : صفحة / ١٥١ من هذا الكتاب .

أشاد به من رئيسات الدول ورئيسات وزرائها ، والإطراء بكفاءتهن حيال رؤساء المسلمين وإذلالهم - وإن أبدى اعتذاره سلفا عن عدم حبه لجعل النساء رئيسات للدول - وإنما الكفاءة هى حجر الزاوية عنده ويستوى فيها أى إنسان فى نظره ، كما سيأتى بعد قليل ، وبالطبع فإن الإنسان إما ذكر وإما أنثى كما هو الغالب المعروف ، وقد سبق أن بينا فيها وجهة النظر الشرعية مدعمة بالأدلة . فارجع إليها إن شئت(١) .

٢- الخلافة العظمى : قال بعد أن أورد رأى ابن حزم فى جواز تولى المرأة المناصب فى الدولة حاشا الخلافة العظمى ، قال : « وابن حزم يرى الحديث مقصورا على رياسة الدولة ، أما ما دون ذلك فلا علاقة للحديث به ، **ونحب أن نلقى نظرة أعمق على الحديث الوارد** ، ولسنا من عشاق جعل النساء رئيسات للدول ، أو رئيسات للحكومات ، إننا نعشق شيئا واحدا ، أن يرأس الدولة أو الحكومة أكفأ إنسان فى الأمة »(٢) .

وهو هنا يقصد بالضرورة - المساواة بين الرجل والمرأة فى تولى الخلافة العامة للأمة ما دامت المرأة مؤهلة لذلك

وهو بهذا يخالف إجماع المسلمين ، ويخالف قرآن رب العالمين ويخالف ما صح عن سيد المرسلين ﷺ .

٣- الدية والقِصاص :

قال : وأهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من دية الرجل ، **وهذه سوأة فكرية وخلقية** رفضها الفقهاء المحققون . فالدية فى القرآن واحدة للرجل والمرأة ، والزعم أن دم المرأة أرخص وحقها **أهون زعم كاذب** مخالف لظاهر الكتاب »(٣) أ.هـ .

وأقول : إن السنة قد سطرت للمرأة حقوقا لم تحظ بها غير المسلمة فى تاريخها الطويل ، ولا فى عالمنا المعاصر الذى يتشدق أهله بأنه بلغ غاية التحضر وارتقى قمة الفكر الإنسانى فى تشريعاته .

والحديث الذى يشير إليه : هو مارواه معاذ بن جبل رضى الله عنه « دية المرأة نصف دية الرجل »

وقد رده المحدثون ولا يعملون بشئ فيه ، فقد قال البيهقى إسناده لا يثبت مثله(٤) .

---

(١) صفحة / ١٥٠-١٥٣ من هذا الكتاب
(٢) صفحة / ٤٨ من كتابه
(٣) صفحة / ١٩ من كتابه
(٤) راجع : نيل الأوطار ٢٢٥/٧

أعود فأقول : كان عليه أن يبحث قبل أن يُسَطِّرَ ما قال ، وأن يكون عف اللسان فلا يمزق أعراض المحدثين بسوء الفكر والخلق دون حق .

وليس هناك ما يدل على عدم قتل الرجل بالمرأة ، وإنما هو رأى لعلى رضى الله عنه ، والحسن وعطاء ، ورواه البخارى عن بعض أهل العلم اعتمادا على القرآن الكريم نفسه ، وهو قوله تعالى : « وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى »(١) ، وإنما الأحاديث تدل على قتله بها وأن الجروح قصاص بينهما ، ويضيق المقام عن سرد هذه الأدلة .

وهو أيضا مذهب جمهور العلماء ، بل نقل ابن المنذر الاجماع – إلا من سبق ذكره من العلماء(٢) – على قتل الرجل بالمرأة ، وهم كما ترى لهم فيه مندوحة من ظاهر القرآن الكريم ، وهو أمر مألوف عند الشيخ ويجعله أساسا لأحكامه فى كثير من القضايا .

ويقول : « إن الشاغبين على سفور الوجه يظاهرون رأيا مرجوحا » « يعنى النقاب » ويتصرفون فى قضايا المرأة كلها على نحو يهز الكيان الروحي والثقافى والاجتماعى لأمة أكلها الجهل ، والاعوجاج لما حكمت على المرأة بالموت الأدبى والعلمى . أ.هـ(٣) .

أقول : « ما علاقة السفور بالموت الأدبى والعلمي ؟ ومتى حكم العلماء بذلك عليها ؟ وهل يعتبر السفور أساسا لتكوين شخصية المرأة المسلمة علميا واجتماعيا دون طلب وتحصيل مايؤهلها لذلك ؟ ومن قال بهذا؟

أعود فأقول : إن من يتابع أحوال المرأة المسلمة على مر العصور ويمعن النظر فى الكتب الموجودة بين أيدينا يجد أن للمرأة نصيبا لا يستهان به منها فى شتى العلوم والمعارف ، وبخاصة كتب المحدثين ، وهى موجودة بين أيدينا اليوم شاهد صدق على الفصل فى هذا الاتهام الظالم

وعلى ضوء ماقدمناه فإن دعواه هذه لا تستند إلي دليل عقلى أو نقلى ، وإنما هو أمر يهيج مشاعر النساء وعواطفهن ضد المحدثين والفقهاء معا وبلا جريرة منهما ، **ونتساءل ما الحصيلة من ذلك ؟ ومن الرابح فيها ؟**

---

(١) سورة البقرة : الآية : ١٧٨

(٢) راجع : نيل الأوطار ٧/ ١٦٠ ، ١١٦ ، المغنى ٨/ ٢٧٦ ، وبداية المجتهد ٢/ ٤٨٩ – ٤٩٠ سبل السلام ٣/ ١١٩ – ١٩٢ .

(٣) صفحة / ٤١ من كتابه

ونقول : لو أن الأمر تُرِكَ على ما كان يقع تحت بصر الرسول ﷺ من رؤيته للحَيِيَّات المُنْتَقِبَات وإقراره وسكوته على ذلك ، ورؤيته لسافرات الوجه المحتشمات فى سائر أجسامهن سوى الكفين وسكوته على ذلك أيضا ، دون مغالاة أو تحيز لطرف على آخر لكان ذلك أدعى إلى الالتزام بما شرع الله ، وأدني إلى عدم اللجاج والخصومة ، وقد سبق لى أن ذكرت وجه الحق فى ذلك ، فارجع إليه إن شئت :(١)

٩- التنديد بالمحدثين وإطلاق الألسنة فيهم

التنديد بالمحدثين وسبِّهم وإطلاق الألسنة فيهم هو شأن المتكلمين ، والمعتزلة والرافضة ، والجهمية ، والمرجئة والزنادقة(٢) ، وهو شأن أذيالهم من المتأخرين أيضا أمثال أحمد صبحى منصور(٣) ، وأحمد أمين(٤) ، ومحمود أبو رية(٥) .

وقد تأثر الشيخ فى كتابه بهذا اللون من الفكر ، بل هو الطابع الغالب فى كتابه مضافا إليه ما أسماه بالعلة القادحة عندما يضيق المقام به عن تقرير ما يريد ، سواء ما كان من هذا التنديد مصرحا به نحو المحدثين على جهة التخصيص أو كان فى معرض المقارنة بهم مع غيرهم ، وسواء كان لقدامى المحدثين أو لمعاصريهم ، وقد سبق أن ذكرت شيئا من ذلك أثناء إيراد بعض نصوصه ومناقشتها ، **وإليك هذه النماذج** :

١- قال : « وفى عصرنا **ظهر فتيان سوء** يتطاولون على أئمة الفقه **باسم الدفاع عن الحديث النبوى**(٦) أ.هـ

٢- وقال : « وقد كان الفقهاء على امتداد تاريخنا العلمى هم القادة « الموثقين » للأمة ، الذين أسلمت لهم زمامها عن رضا وطمأنينة ، **وقنع أهل الحديث بتقديم ما يتناقلون من آثار كما تقدم مواد البناء للمهندس** الذى يبنى الدار ويرفع الشرفات »(٧) .أ.هـ

---

(١) راجع صفحة / ١٣٢ - ١٣٤ من هذا الكتاب

(٢) راجع : صفحة / ٩٧ - ٩٩ من هذا الكتاب

(٣) راجع : مسيلمة فى مسجد توسان / ٥٢

(٤) ظهر الاسلام ٨٨/٣

(٥) أضواء على السنة المحمدية / ٤

(٦) صفحة / ١٥ ، ١٦ من كتابه

(٧) صفحة / ٢٤ من كتابه

٣- **وقال : إن القاصرين من أهل الحديث يقعون علي الأثر لا** يعرفون حقيقته . ولا أبعاده ، ثم يشغبون على الدين كله دون وعى » أ.هـ(١) .

٤- **وقال** : « إن أهل الفقه هم الذين يتحدثون عن الإسلام ، ويشرحون المرويات التى حفلت بها الكتب ، **ووقع عليها الدهماء كما يقع الذباب على العسل** ، وقد كان أهل الفقه قديما هم المتحدثين عن الإسلام ، وأعرف الناس بتراث النبوة »(٢) أ.هـ .

٥- **وقال : « إن من لا فقه لهم يجب أن يغلقوا أفواهم لئلا** يسيئوا إلى الإسلام **بحديث لم يفهموه** ، أو فهموه وكان ظاهر القرآن ضده »(٣) أ.هـ .

٦- **وقال** : « **وأهل الحديث** يجعلون دية المرأة علي النصف من دية الرجل ، **وهذه سوأة فكرية وخلقية رفضها** الفقهاء المحققون »(٤) أ.هـ .

٧- **وقال** : « كل ما نحرص نحن عليه شد الانتباه إلى ألفاظ القرآن ومعانيه **فجملة غفيرة من أهل الحديث محجوبون عنها ، مستغرقون فى شئون أخرى تُعجِزهم عن تشرب الوحى** »(٥) أ.هـ .

٨- **وقال : « وبعض المشتغلين بالحديث يستوعر تدبر القرآن ودراسة دلالاته القريبة والبعيدة ويستسهل سماع حديثٍ مًا ثم يختطف الحكم منه فيُشقِي البلاد والعباد** »(٦) أ.هـ .

٩- **وقال بعد** أن ناقش الإمامين : النووى والمازرى : « والعلة في المتن **يبصرها المحققون ، وتخفى على أصحاب الفكر السطحى** »(٧) أ.هـ

(١) صفحة / ١٢٨ من كتابه .

(٢) صفحة / ١١١ من كتابه ، وانظر الى تعبيره « الدهماء » وأيضا تشبيههم بالذباب

(٣) صفحة / ٥٢ من كتابه

(٤) صفحة / ١٩ من كتابه

(٥) صفحة / ٢٤ من كتابه

(٦) صفحة / ٢٦ من كتابه

(٧) صفحة / ٢٩ من كتابه

١٠- وقال : « إن بالحديث علة قادحة ، وهى كافية في سلب وصف الصحة عنه ، وأهل الفقه لا أهل الحديث هم الذين يردون هذه المرويات »(١) أ.هـ .

١١- وقال - يقصد الإمام النووى - : « وقد رأيت الجهل بالقرآن الكريم يبلغ حدا منكورا عند شرح حديث مسلم ... فإن شارح الحديث - يعنى الإمام النووى - زعم ... الخ »(٢) أ.هـ .

هذا وقد ندد بكثير من أئمة الحديث - تصريحا أو تلميحا - غير ما ذكرت من الإمامين النووى ، والمازرى في فقرات متعددة فى كتابه ، فندد بأئمة الكتب الستة ، وبالإمام ابن خزيمة ، وبالإمام المنذرى ، وبالإمام الصنعانى وبالقاضى عياض ، وبعض المشتغلين فى حقل السنة حديثا كالشيخ منصورعلى ناصف ، والشيخ عبد العزيز بن باز مفتي المملكة العربية السعودية ، إضافة إلي ما ذكرنا فى فقرة سابقة عن بعض الصحابة والتابعين .

ولعل تقديمه أصحاب الفقه على أصحاب الحديث فى عنوان كتابه هو نهاية المطاف لحملته الجائرة على المحدثين عدول هذه الأمة .

« اتساع أفق المحدثين وفقههم عن غيرهم » والدليل على ذلك

إن الحق الذى لا مراء فيه ، هو أن تهوين أمر المحدثين - على اتساع ثقافتهم الحديثية والفقهية واستيعابهم لأنواع الحديث الثمانية كلها وهى :

١- العقائد وتسمى « علم التوحيد » .

٢- الأحكام ، وتسمى « السنن » .

٣- الرقاق والمواعظ .

٤- الفتن .

٥- الشمائل .

٦- آداب الأكل والشرب والسفر والمقام ونحوها ، وتسمى علم « الأدب » .

---

(١) صفحة / ٣٠ من كتابه

(٢) صفحة / ١٠٢ ، ١٠٣ من كتابه

٧- المناقب والمثالب ، وهو بعلم الرجال أليق .

٨- التفسير والتاريخ والمغازى والسير(١) .

أقول إن تهوين أمر المحدثين على اتساع ثقافتهم الحديثية والفقهية - كما مرَّ - ومن جملتها أحاديث الأحكام - دون مبرر ، وإعلاء قدر الفقهاء - علي تخصصهم بواحد من أنواع الأحاديث الثمانية وهو الأحكام - دون مبرر أيضا لهو عمل يرفضه الواقع والمنطق

فإن الواقع يدل على إحاطة المحدثين بجميع الأدلة الشرعية وبالمرويات وَنَقَلَتِهَا مما يجعلهم أكثر فقها فى استنباط الأحكام الشرعية من غيرهم .

ولعل فى هذه الحادثة التى أسوقها إليك ما يقطع بذلك ويبرهن عليه :

أظهر بعض اليهود كتابا وادعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادات الصحابة وأن خط على بن أبى طالب فيه فعرضه رئيس الرؤساء ابن المسلمة على أبى بكر الخطيب البغدادى أحمد بن على بن ثابت ، فقال : هذا مزوَّر ، قيل : من أين لك ؟ قال : فى الكتاب شهادة معاوية بن أبى سفيان ، ومعاوية أسلم يوم الفتح ، وخيبر كانت فى سنة سبع ، وفيه شهادة سعد بن معاذ وكان قد مات يوم الخندق ، وكانت سنة ست من الهجرة(٢) .

فأنت ترى أن غير المحدثين سرعان ما يقرر ما يريد اعتمادا على ظاهر الحال ودون الغوص فى أعماق القضية من جميع جوانبها فيجانبه الصواب فى بعض أحيانه وهو فى واقع أمره غير ذلك عند المحدثين ، هؤلاء الذين يحيطون بالقضية الواحدة من جميع جوانبها فيكون حكمهم عليها صائبا .

---

(١) الرسالة المستطرفة / ٣٢ ، كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٣٦

(٢) المنتظم ٨/٢٦٥ ، البداية والنهاية ٥/٣٥١ ، ٣٥٢ ، مقدمة كتاب إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل شرح الدليل « دليل الطالب » ١/ ١٠

من أجل ذلك قال ابن الكمال : « وكأكابر الفقهاء فإن الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره فوقعوا في الجزم بنسبة أحاديث كثيرة إلي النبى ﷺ وفرعوا عليها كثيرا من الأحكام مع ضعفها بل ربما دخل عليهم الموضوع(١) .

أعود فأقول : إن ما ذكره الشيخ من تهوين المحدثين حَيْفًا وجَوْرًا ، وما ذكره من رفعة للفقهاء دون مبرر لهو عمل يرفضه الفقهاء والمحدثون جميعا .

والعالم المتبع لشتى كتب التاريخ المطبوعة والموجودة بين أيدينا يُنَزِّه قلمه عن مثل هذا ، لأنه يدرك عن قناعة وبما هو مسطور فيها أنه ما من فقيه إلا وقد درس أمهات الكتب الحديثية وما من محدث إلا وقد كان فقيها أومفتيا ، إلا ما نَدَرَ فى كل منهما ، ممن غلبت عليه ثقافة معينة .

هذا ، وإن ادعاد اختصاص الفقهاء وحدهم بفهم القرآن الكريم دون غيرهم من علماء الأمة ، ومنهم المحدثون لهو ادعاء باطل ، وتخصيص بغير مخصص ، وقسمة ضيزى يأباها العقل وينكرها أدني الناس معرفة بجهود علماء الإسلام على اختلاف ثقافاتهم فالقرآن هو النبع الصافى للأمة بأسرها ينهل منه المؤمنون جمعيا كلٌ حسب طاقته واستعداده وليس قصرا على طائفة معينة منهم وهم فقهاء(٢) الرأى وحدهم وليس من حق أحد - مهما أوتى من العلم - أن يبارك طائفة دون غيرها وفق رأيه المطلق ودون معايير تنسجم مع الواقع .

وإن أولى الناس بفهم القرآن - دون تحيز - هم أصحاب الحديث بشهادة الرسول ﷺ نفسه وشهادة غيره من كبار الصحابة وعلماء الأمة ، وماكانوا كذلك إلا لأنهم الذين يعلمون من السنة ما يعين على بيان ما فى القرآن الكريم من القواعد الكلية فيخصصون عامه ، ويقيدون مطلقه ، ويوضحون مبهمه ، ويفصلون مجمله ، ويشرحون ما غمض من أحكامه ، فالمحدثون أولا ، وآخرا هم فقهاء الإسلام على الحقيقة لإحاطتهم بالبيان وبالمبيِّن(٣) » .

---

(١) فيض القدير ١/٢٠ ، ٢١

(٢) راجع أصول مذهب الإمام أبى حنيفة / ٦٢ من هذا الكتاب

(٣) راجع : صفحة / ٢٥ - ٣٠ من هذا الكتاب

(١٠) الاعتماد على القرآن وحده فى قبول الحديث

الاعتماد على ظاهر القرآن فى قبول الحديث ، من حيث عرض الحديث علي القرآن هو في الأصل مذهب بعض غلاة الرافضة(١) ، والخوارج(٢) الذين ينكرون السنة جملة ، ويستدلون بالحديث الموضوع « عرض الحديث على القرآن » وقد تَبَنَّتْهُ مدرسة الفقه بالرأى متأثرة بما سلف من هذه المذاهب إلا أنها خصصته بالآحاد ، دون المتواتر ، **قال الأستاذ أحمد أمين** : « روت مدرسة الرأى أن رسول الله ﷺ قال : ما أتاكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا ، وكيف أخالف كتاب الله وقد هدانى ؟ »(٣) .

وقد تأثر الشيخ بهذا اللون من الفكر فى كتابه ، وإليك نموذجا لذلك:

١- قال : « ومن ثَمَّ رفض - أى أبو حنيفة - حديث لا يقتل مسلم فى كافر مع صحة سنده لأنه معلول بمخالفته للنص القرآنى « النَّفْسُ بالنَّفْس » وقول الله بعد ذلك « فاحكم بينهم بما أنزل الله » ، وقوله : « أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّة يَبْغُونَ » ، وعند التأمل نرى الفقه الحنفى أدني إلى العدالة ، وإلى مواثيق حقوق الإنسان ، وإلى احترام النفس البشرية دون النظر إلى البياض والسواد ، أو الحرية والعبودية ، أو الكفر والإيمان »(٤) .

ثم يقول : القصاص شريعة الله ، وهو ظاهر القرآن الكريم ، والأحناف يقدمون ظاهر القرآن علي حديث الآحاد(٥) .

وقد رَدَّ حديث فاطمة بنت قيس تبعا لمدرسة أصحاب الرأى فى أخذهم بظاهر القرآن دون النظر الى صحة الحديث الذى يوافق مخرجا فى القرآن الكريم وعرض الحديث عليه ، وذلك لما جاء فيه : « قال عمر . لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى حفظت أم نسيت لها السكنى والنفقة . قال تعالى : « لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنْ وَلاَ يَخْرُجْنَ إلاَّ أن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَة » .

وإن كان يوهم الاعتماد على رأى عمر رضى الله عنه فيما ذهب إليه مع أن عمر رضى الله عنه كان يذم الرأى المصادم للنص ويذم أتباعه أيضا(٦) ، وكان يرجع عن رأيه إذا وصله الحديث عن رسول الله ﷺ(٧) ، هذا ، ولم ينس الشيخ أن يبين أن ذلك هو مذهب أبى حنيفة ويتعصب له » كعادته فى الكتاب كله .

قال : وحديث فاطمة المذكور وهو موضع خلاف بين الفقهاء ، رفضه الأحناف ، وقَبِلَه الحنابلة ، ويرى المالكية والشافعية : أن المطلقة ثلاثا لها السكنى

---

(١) راجع : صفحة ٨٣ من هذا الكتاب

(٢) راجع : صفحة / ٨٥ من هذا الكتاب

(٣) فجر الاسلام / ٢٤٤

(٤) صفحة / ١٨ من كتابه

(٥) صفحة / ١٩ من كتابه

(٦) راجع : صفحة / ٣٦ من هذا الكتاب

(٧) راجع : صفحة / ٦٠ من هذا الكتاب

دون النفقة ، وملحظ الحنابلة : أن سياق الآية التى ذكرها عمر فى الطلاق الرجعى لا البائن ، ولمن شاء أن يدرس القضية فى مصادرها ، والذى يعنينا منها : هو أن « عمر » جعل ظاهر القرآن هو السنة التى تتبع ، **وإذا كنا نقدم الرأى القوى على الرواية** المريبة فيما سقناه قبلا من نماذج فإن عجبنا يشتد عندما نرى من يترك النقل والفقه معا فى بعض الأحكام »(١) أ.هـ .

هذا ، وما قدمناه لك - أيها القارئ - ليس استقصاء لما فى الكتاب ، وإنما هو شواهد تدرك به أهدافه فى تشويه رجال السنة والأكثر من مروياتها .

هذا ، وقد تصدى للدفاع عن الشيخ محمد الغزالى السقا وانتصر له بحماس شديد تلميذه (٢) الدكتور أحمد حجازى السقا ، وذلك فى كتابه « دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالى » والذى ألفه رداً على كتاب « كشف موقف الغزالى من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه » وكتاب « حوار هادىء مع محمد الغزالى » حتى لقد صرح فيه « بأن إنكار السنة كلها لا يكفر صاحبها » (٣) إلا أنه مما يلاحظ عليه - ودون عناء يذكر - أنه خرج به عن الحوار العلمى الجاد فقد أحال قضية وضع السنة فى حياة المسلم ومكانتها من دينه - وهو الأساس - إلى قضية شخصية يحتدم فيها الصراع بين السلفيين من علماء السعودية وبين السنيين من الأشاعرة والماتريدية فى مصر (٤) وغيرها وهى دعوة لها خطرها فى تمزيق علماء الإسلام دون حق ، وعلى الرغم من أنه أخذ على عاتقه تجنب القسوة فى الكلام مع الخصوم إلا أنه سرعان ما أفلت زمامه فوصف بعضهم بالوقاحة تارة وبتعمد الكذب تارة أخرى (٥)، بل لقد غالى فى الانتصار لشيخه حتى احتج بالحديث الموضوع « خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء » (٦) ، كما ظاهره بعض من يتصدى للفتيا حتى لقد صرح أحدهم على شاشة التليفزيون - وهو غير متخصص فى السنة وعلومها - أنه استفاد شخصيا من هذا الكتاب . كما ظاهره الإعلامى الدكتور مصطفى محمود الذى قال : « لقد فتح الشيخ محمد الغزالى بكتبه الأخيرة لثورة العقل ولإعادة النظر وتقليب الفكر فى هذا التراث الذى نوشك أن نجعل منه مدفناً وقبراً لأعظم ديانة جاءت من السماء .. وحسناً فعل ، وبارك الله فيه » (٧) . كما ظاهره على ذلك وتحمس له بقوة الأستاذ محمد عمارة.

(١) وقد سبق أن بينت لك وجه الحق فى ذلك فارجع اليه : صفحة / ١٤٨ ، ١٤٩ من هذا الكتاب ، وهو فى صفحة / ٣٢ من كتابه . (٢) راجع : صفحة / ٢٣٨ فقد كان الشيخ الغزالى مشرفاً عليه فى رسالة الماجستير والتى نالها من قسم الدعوة بعد معاولة للإجازة العالية من كلية اللغة العربية ثم حصل على الدكتوراة فى الدعوة . (٣) راجع : صفحة / ٧٧ من كتابه . (٤) راجع : صفحات / ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ١٣٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ وغيرها . (٥) راجع : صفحة / ٢٥ ، ١٠٣ ، ٢٣٣ من كتابه . (٦) راجع : المقاصد للسخاوى / ١٩٨ ، والموضوعات الكبرى للقارى / ١٩٠ ، وكشف الخفا ٤٤٩/١ ، والفوائد للشوكانى / ٣٣٩ ، وأسنى المطالب للبيروتى / ٩٨ .

(٧) جريدة الأهرام بتاريخ ١٣/٤/١٩٩١ صفحة / ١٤ .

(٢) الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر
وكتابه « الاجتهاد »

الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر أستاذ متخصص بالتاريخ ، فهو مؤرخ مدقق وعالم مشهور له مكانته المتميزة فى الأوساط العلمية والاجتماعية ، أدته كفاءته لأن يتبوأ قيادة وزارة الأوقاف بمصر ويُمْسِك بزمامها توجيها وإدارة .

لكن التاريخ له مجاله الواسع فى جمع الأخبار غثة أو سمينة دون التقيد بالثقات العدول الضابطين فى اعتماده فإن معاصرى أحداثه من النقلة – كما سبق أن قلت – لا يخلو أمرهم من ثلاث : محب أو ناقم ، أو ثالث نقل عن أى منهما ، وهو لا يدرى حقيقة ما حدث ، من أجل ذلك كان له المنهج الذى يلائمه من التحليل والدراسة واستنتاج ما يؤدى إليه بحثه وترجيحه خطأ كان فى واقع الأمر أو صوابا ، **وكل ذلك لا يغُضُّ من قيمته أو يقلل من شأنه كعلم له خطره ووزنه بين العلوم .**

وهذا المجال وذلك المنهج يختلف فى طبيعته ومنهجه مع مجال المحدثين ومنهجهم اختلافا تاما ، فإن المحدثين يعتمدون فى تقويم مروياتهم على مناهج هى أدق ما وصل إليه العقل البشرى من نقد للرواة وتمحيص للمرويات

من أجل ذلك كان تحكيم المنهج التاريخى على المنهج الحديثى وضعا للأمور فى غير مواضعها وهو أمر تأباه العقول لمجافاته طبائع الأشياء .

والمتتبع لكتابه يجد أن فيه كثيرا مما يلفت نظر الغيور على السنة ، لخطورة ذلك فى بابه ، وخروجه على ما قرره من يُعْتَدُّ بهم من أهل العلم .

والمتأمل فى فكره تجاه السنة يجده متأثرا بمذاهب منحرفة فى القديم والحديث ، وإن كنا نبرئ ساحته من اعتقاد أصول هذه المذاهب ،

وإنما هو التأثر السريع بفكرة عابرة ، قد لا يكون لصاحبها قدرة على التحكم فيها ، أو الاعتداد الحقيقى بها ، كما سبق أن قلت .

هذا ، وينحصر فكره فى اعتبار الوحى منوطا بالقرآن الكريم وحده دون السنة جميعها فليست كلها وحيا يلزمنا اتباعه وإنما منها ما كان كذلك ، ومنها ما لا يكون .

« السنة وموقف الوحى منها »

إن فكرة الاعتداد بالقرآن وحده وعدم الالتزام بكثير من السنة فكرة ممسوخة ، لأنها وليدة لخليط من شتى المذاهب المنحرفة حيث تأخذ البعض وتذر الآخر مهملا لا حجة فيه ، دون برهان علمى مستنير .

- فهى تأخذ بقدر من مذهب الخوارج الذين يعتمدون القرآن وحده دون السنة جميعها .
- وتأخذ بقدر من مذهب بعض غلاة الرافضة الذين ينكرون حجية السنة بإطلاق ، متواترها وآحادها .
- وتأخذ بقدر من مذهب المعتزلة الذين ينكرون العمل بآحاد السنة .
- وتأخذ بقدر من مذهب الزنادقة الذين يعطون ظهورهم للسنة جميعا(١) .

وهى فكرة مُشَوَّهة غير مستقرة لأنها تعتمد الظروف والمناسبات والله تعالى يقول : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا » .

وهى فكرة شاذة لأنها تتهم الوحى الألهى بالقصور عن تحقيق السعادة للبشرية فى دنياها وآخرتها والله تعالي يقول : « وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيماً » .

---

(١) راجع : صفحة / ٨٨ ، ٨٩ من هذا الكتاب

وهى فكرة آثمة لأنها تحقق كمال الانفصال بين الأمة وبين الاقتداء بنبيها ﷺ فى كثير مما يقول ويفعل ، والله تعالى يقول : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الآخِرَ »(١) .

وهى فكرة أدخل فى باب الإثم لأنها تقفُ صاحبها من الرسول ﷺ موقف النِّدّ للنِّدّ فتخطِّئه فى أحكامه ، وتخالفه القول والفعل فى أقضيات حكم فيها ومات عليها ، **وقد جاء النهى عن ذلك صريحا فى كثير من آيات القرآن الكريم**

منها قوله تعالى : « إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ »(٢)

ومنها « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُّبِينًا »(٣)

ومنها « فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً »(٤)

ومنها « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ »(٥) .

والفكرة فى أصلها لبكر صاحب البكرية وهو من المتكلمين ، فقد قسم ما جاء عن النبى ﷺ إلى سنة تتبع ، وإلى غيرها لا تتبع ولعل هذا هو السر الذى جعل الشيخ يقسم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية في كتابه

قال بكر هذا : « والسنة إنما تكون فى الدين لا فى المأكول والمشروب ، ولو أن رجلا لم يأكل البطيخ بالرطب دهره وقد أكله رسول الله ﷺ أو لم يأكل القرع وقد كان يعجب النبى ﷺ لم يقل إنه ترك السنة »(١) .

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية رقم : ٢١

(٢) سورة النور ، الآية رقم ٥١

(٣) سورة الأحزاب الآية رقم : ٣٦

(٤) سورة النساء ، الآية رقم : ٦٥

(٥) سورة النور الآية رقم ٦٣

(٦) تأويل مختلف الحديث / ٣٥

ثم توسع فى هذا الباب من جاء بعده ممن سار على هذا المنوال الفكرى وزاد عليه

وكان أول من فعل ذلك هو شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى فى كتابه « أنواء البروق فى الفروق » ذلك الذى قسم فيه صاحبه سنة رسول الله ﷺ إلى ما يتبع فيها ، وإلى ما يخالف فيها ، « فإنه جعل الفرق السادس والثلاثين مختصا بقاعدة تصرف رسول الله بالقضاء ، وقاعدة تصرفه بالفتوى وهو التبليغ ، وقاعدة تصرفه بالإمامة .

ثم قال القرافى : « إن رسول الله هو الإمام الأعظم ، والقاضى الأحكم والمفتى الأعلم ، غير أن غالب تصرفه بالتبليغ ، ثم تصرفاته ﷺ بهذه الأوصاف تختلف آثارها فى الشريعة ، فكل ما قاله أو فعله علي سبيل التبليغ كان حكما عاما على الثقلين إلى يوم القيامة ، وكل ما تصرف فيه بوصف الإمامة «أى الحكم» لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام لأن سبب تصرفه فيه بوصف الإمامة دون التبليغ يقتضى ذلك ، وما تصرف فيه بوصف القضاء لا يجوز أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم لأن السبب الذى لأجله تصرف فيه بوصف القضاء يقتضى ذلك(١) » ا.هـ.

وكان قد ذهب السيد محمد رشيد رضا إلى تقسيم الأحاديث النبوية إلى قسمين : المتواتر ، وغير المتواتر ، وكان يرى أن ما نقل إلينا بالتواتر كعدد ركعات الصلاة والصوم وما شاكل ذلك فهذا يجب قبوله ويسميه الدين العام ، وأما ما نقل إلينا بغير هذه الصفة فهو دين خاص لسنا ملزمين بالأخذ به (٢) ، والمتتبع لآرائه فى الآحاد من كتاباته . وبخاصة فى تفسيره يدرك عن قناعة أنه لا يرتضيه ، وإن ذهب صاحب السنة ومكانتها فى التشريع إلى القول بأنه يبدو رجوعه عن هذا التقسيم فى آخر عمره (٣) .

وقد تأثر الشيخ بهذا اللون من الفكر ، وإليك نموذجا له :

قال تحت عنوان : « هل أحاديث الرسول كلها عن وحى ؟ » يعنى : هل كل ما نطق به الرسول أو فعله أو أقره إنما كان بناء عن وحى ، أو حراسة

---

(١) نقلا عن كتاب الاجتهاد للدكتور عبد المنعم النمر / ٤٩ نقلا عن الشيخ المرحوم محمد الطاهر بن عاشور التونسى .

(٢) راجع : دفع الشبهات / ٦٨ . (٣) راجع : السنة ومكانتها فى التشريع / ٤٢ .

وحى؟ بحيث لو كان غير سليم أو صحيح ينزل الوحى عليه ليصححه كما حصل فى بعض الأمور ؟ .

بعض العلماء قال بهذا مستظلين أو مستدلين بقوله تعالي مدافعا عن رسوله « وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى ، عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى »[١] الآيات .

واعتبروا النطق عاما فهو لا ينطق ولا يقول قولا إلا عن وحى يوحى إليه ومثله الفعل ، ومع أن الرسول ﷺ قد برأه الله من الميل إلى الهوى والغرض الشخصى فى كلامه وفعله إجماعا إلا أنهم أرادوا فى تفسيرهم أنه لا ينطق إلا عن وحى فى أى موضوع يتكلم فيه ، **ولو فى شأن من شئون الحياة العادية ولو كان فى الزراعة أو الطب أو الحكم فى أمر من الأمور** كل كلامه الذى ينطق به عن وحى أو إلهام من الله ، **هكذا تصوروا** استنادا لهذه الآية **وهو استناد خطأ** ، غفلوا فيه عن سياق الآية وسبب نزولها ...

ثم يقول : فلا دليل لهم فيها على أن كل أحاديث الرسول موحى بها إليه أو محروسة من الله يقر منها ولا يقر ، **بل الصحيح أن منها ما هو كذلك عن وحى مقدما أو محروسة بوحى ، ومنها ما ليس كذلك** »[٢] ا.هـ.

ثم قال : « وكما قال : « إننى بشر وإنكم تختصمون إلىّ ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من البعض الآخر فأقضى له (أى بناء على الحجة لا على وحى) فمن قضيت له من حق أخيه شيئا (أى خطأ) فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار » ، فكل هذا يدل على أنه كان يتكلم أحيانا ويحكم باجتهاده لا عن وحى من الله ... وإلا لو كان عن وحى مباشر أو وحى يصحح له فى الحال لما حصل ذلك »[٣] ا.هـ .

وأقول : من ذا الذى قال حكاية الحال هذه ؟ إنه لم يقل بها أحد من العلماء ، وإنما هو فى حراسة الوحى وإن طالت المدة ، فإن كان صوابا فذاك ، وإن خالف الأولى جاء الوحى فرده إلى الصواب ، **ومن ذا الذى قال إن حكمه ﷺ خطأ ؟ خطأ أن يقال ذلك فى حقه صلوات الله وسلامه عليه ، وإنما هو حكم صائب أخطأ صاحب الحق إلى غيره بسبب قوة حجة خصمه عملا بظاهر الحال من أمرهما .**

---

(١) الآيات من أول سورة (النجم)

(٢) الاجتهاد / ٣٨ ، ٣٩ (٣) المصدر السابق / ٤٠

ثم ينتهى إلى هذه النتيجة :

قال : « ونتيجة هذا كله أن الرسول ﷺ كان يجتهد أحيانا ويقول باجتهاده وكان اجتهاده قائما على القواعد العامة فى القرآن ، وعلى هدف تحقيق المصلحة للناس ، ولم تكن كل أحاديثه عن وحى فمثلا هذه الأحاديث الاجتهادية التى حكم بها فى بعض المعاملات التى وجدها جارية فى المدينة **لا تمنع أحدا من الاجتهاد فيها إذا وجد أنها لم تعد تحقق المصلحة التى أرادها الرسول لتغير الناس والأزمان والأمكنة** ، نصوص هذه الأحاديث - إذن لا تمنع الاجتهاد **ولا يجوز لنا أن نقول معها : « لا اجتهاد مع وجود النص »**(١) ا .هـ.

أقول : ولماذا الحجر على هذه القاعدة ببساطة هكذا ؟ وإن كنا نعلم سلفا أن ذلك هو مذهب أصحاب الرأى ومذهب المعتزلة فى إبطال العمل بالنصوص الثابتة من السنة ما دامت مخالفة للرأى .

ثم يؤكد هذه النتيجة :

قال : « وغرضنا من ذكر هذا الآن أن نقول : إن نص السنة فى مثل هذا وهو اجتهاد منه ﷺ لا يمنع من أن يجتهد مجتهد آخر فيه على ضوء القواعد العامة التي اجتهد على أساسها رسول الله ... فلا يقال حينئذ « لا اجتهاد مع النص »(٢) .

أقول : وهل تتساوى عقولنا بعقل الرسول ﷺ حتى وإن كانت القضية التى حكم فيها غير محروسة بوحى ؟ فكيف وقد كان محروسا به فى كل أقواله وأفعاله ﷺ فى عاجل أمر هذه القضية أو آجلها ؟

هذا وقد أحس الشيخ أن كلامه مردود عليه بالقرآن الكريم الذى يقطع هو بأنه وحى كله منزل على رسول الله ﷺ ، ولا يخضع لاجتهاد الرسول ﷺ فى بعض مواضعه ، ولا مجال لتقسيمه إلى ما يتبع ، وإلى ما يمكن الاجتهاد فيه ، فدفع عن نفسه ذلك سلفا مقللا من شأن من يقدم عليه ، مستهينا - فيما يحسب القارئ - بفاعلية مدلول هذه الأدلة عنده ، فى حين أنه ما سيقت هذه الآيات فى القرآن الكريم إلا للتدليل بها على ذلك واتخاذها شرعا فى دين الله يجب اتباعه .

---

(١) صفحة / ٤٠ (٢) صفحة / ٤٣

قال : « **قد يثير هذا نفوس الذين لا يعلمون إلا ظاهرا من القول أو يحفظون شيئا وتغيب عنهم أشياء** ، ويدفعهم حسن نواياهم إلى ادعاء الغيرة على الدين وعلى سنة رسول الله أكثر من غيرهم لا سيما وأمامهم النصوص العامة التي جاءت تأمر المسلمين باتباع الرسول « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » « قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ » إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التى تأمر المسلمين باتباع رسول الله والتمسك بسنته »(١) .

هذا ، ولست أدرى لماذا يستكثر على الرسول ﷺ أن يُعْتَمَدَ قوله فى الطب أو فى الزراعة وهو المبلغ عن الله فى كل شئون الحياة ؟ ولماذا يستكثر عليه - صلوات الله وسلامه عليه - أن يطاع بعد موته فيما أتى به من سننه المطهرة ؟

إن اتباع رسول الله ﷺ فى كل ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير لهو أمر ملزم يجب على كل مسلم يخشى الله ويخاف عقابه أن يتمسك به ما دامت هذه الآيات تتلى فى كتابه الكريم إيمانا بها وعملا بمقتضاها

وإلا فإن القرآن الكريم نفسه يكون قد خلا بوفاة الرسول ﷺ عن كثير من مضمون آياته وكيف نفسر إذًا الأخذ بما أتى به الرسول ﷺ ، والنهى عما نهى أمته عنه ؟ وهل يصح أن نفسر حدود طاعة الرسول ﷺ بحياته فقط وأن ما تلاها قد عفى الزمان على كثير منها فلا طاعة له عندنا في كثير من أحكامه ولا اقتداء به فيها ؟

ثم نعود فنتساءل : هل يجوز تعطيل العمل بهذه الآيات انتصارا لرأى بشر ؟ لاشك أن ذلك كله مما يجب على المسلم أن ينزه نفسه من اعتقاده أو الدعوة اليه .

هذا وقد عدَّد الشيخ بعض القضايا التى قال عنها إن رسول الله ﷺ قد خولف فيها ، واعتبرها تطبيقا من أصحابها لفهم روح الشريعة ، وأنها مما يصح أن تكون سندا له فى معرض ما ذهب إليه من جواز مخالفة الرسول ﷺ فى قضية معينة حكم فيها ومات عليها ، وذلك فيما أسماه بالمعاملات .

والمتتبع لفكر الشيخ فى هذه القضية يجد أنه قد تابع فيها فكر المتكلمين ثم فكر القرافى ، ذلك الذى تأثر بسلفه ، كما يجد أنه - ترويجا لهذه

---

(١) صفحة / ٥٣ من كتابه « الاجتهاد »

الفكرة - قد تعصب لها حتى خالف في ذلك ما ذهب إليه علماء الأصول واتفقوا عليه ، من أن النبى ﷺ كان يجتهد برأيه حيث لا يكون وحى ، وأنه ﷺ لا يُقَرُّ على خطأ مما اجتهد فيه ، وأن ما أقره الوحى عليه تصريحا أو سكوتا كان - ولا شك - حجة .

ومن أجل ذلك التعصب بالرأى ذهب الشيخ إلي عدم اعتبار هذه القاعدة فقال : « فنصوص هذه الأحاديث إذًا لا تمنع الاجتهاد ، ولا يجوز لنا أن نقول معها : « لا اجتهاد مع النص » ، أ.هـ ، كما سبق أن ذكرت .

والمتتبع لفكره أيضا يجد أنه - طبقا لمذهبه فى الاجتهاد مع وجود النص - قد وافق ما عدَّدَه علماء الأصول كالإمام الغزالى ، وعلماء التاريخ كالأستاذ أحمد أمين ، من اجتهادات النبى ﷺ والتى نزل الوحى باقرارها أو بالغائها ، إلا أنه اعتبرها مادة دَسمَة ليدلل بها على جواز الاجتهاد فيما اجتهد فيه الرسول ﷺ(١) مثل ما اشتملت عليه من استفسار النبى ﷺ لصحابته أو من الصحابة لنبيهم ﷺ ثم انتهى أمرها على الوضع الذى سجلته هذه المصادر العلمية فى معرض اجتهاده ﷺ وموقف الوحى منه مخالفا بذلك آراء هؤلاء العلماء فى أحكامهم عليها(٢) .

« القضايا التى أثارها والقول فيها بإيجاز »

إن القضايا التى عدَّدَها الشيخ مشهورة كتأبير النخل ، وأسارى بدر وسَوْقِ الهدى وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، والاضطجاع على الشق الأيمن عند صلاة الفجر ، ورأى عائشة فى منع النساء من المساجد ، وتقسيم الغنائم ، وقوله ﷺ : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت » ونزول النبى ﷺ فى المحصب والأبطح » وسهم المؤلفة قلوبهم ، وهذه القضايا لا تخرج فى واقع أمرها عن ثلاثة أحكام :

١- إما مخالفة صريحة للرسول - ﷺ - لا يجوز لنا اعتبارها قاعدة شرعية تبيح لنا مخالفة المبلغ عن الله تعالى - صلوات الله وسلامه عليه - واتباع أتباعه من أمته أيا كان الحامل عليه .

وذلك كتقسيم الغنائم ، ورأى عائشة رضى الله عنها ، وسهم المؤلفة قلوبهم .

---

(١) وإن كان قد خالفهم فى النتيجة فهى عندهم حكم يُتبع مادام الوحى لم ينزل بإلغائها ، أما عنده فكما رأيت .

(٢) راجع : المستصفى للغزالى ٢/٣٥٥ ، ظهر الإسلام ٢/٣٩

٢- **أمور أدخلها العلماء فى دائرة المندوب أو المباح استئناسا من** حال النبى ﷺ فى الارشاد إليها وعملا بالترجيح بين الأدلة ، وهما من الأحكام الخمسة المعروفة ولا يجوز أن نجعلها فى درجة الواجب ، وذلك كالاضطجاع على الشق الأيمن عند صلاة الفجر .

٣- **أمور اجتهد فيها النبى** -ﷺ- **لعدم وجود الوحى ، ثم جاء** الوحى فأرشده إلى الصواب فى أمرها كتأبير النخل ، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها . ومسألة أسارى بدر ، وقوله : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت » .

هذا هو مجمل الرد إيثارا للاختصار ، وغير هذه القضايا داخل فى هذا التقسيم لا يتجاوزه ولا يتعداه ، **وهو أمر لا يستنبط منه من قريب أو بعيد جواز الاجتهاد فيما اجتهد فيه النبى ﷺ ومات عليه بل إن القول بهذا - فى رأيى - كبيرة من الكبائر لا يكفرها إلا الرجوع عنه صراحة وعدم العود إلى اعتقاده ، أو الدعوة إليه .**

هذا ، وقد قام أستاذنا الكبير فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين بالرد على هذه القضايا على جهة التفصيل فى كتابه « السنة والتشريع » ردا علي كتاب الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر فى كتابه « السنة والتشريع » أيضا والذى أودع فيه هذه القضايا أيضا كما فعل فى كتابه الاجتهاد » ، وكتاب الدكتور شاهين لا يستغنى عنه فى الإحاطة بهذه المسائل ، وتلك القضايا .(١)

---

(١) وهو نشر مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بدولة قطر سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، والشيخ يشغل منصب خبير أول السنة بمركز بحوث السنة والسيرة - جامعة قطر ، كما قام الأزهر بنشره هدية مجانية مع مجلة الأزهر ، عدد شعبان سنة ١٤١١ هـ - فبراير - مارس سنة ١٩٩١م - الجزء الثامن . السنة الثالثة والستون .

(٣) الإمام الشيخ محمد عبده

هو إمام فقيه مفسر متكلم أديب لغوى كاتب صحفى سياسى ، ويعتبر من أبرز المؤسسين للمدرسة العقلية فى الأزمنة المتأخرة ، كما كان أحد المشاركين فى إيقاظها بعد طول رقاد بما لها وما عليها فى ميزان الشريعة بعامة وفى مجال السنة المطهرة بخاصة ، وقد أداه منهجه العقلى إلى عدم الأخذ بأحاديث الآحاد ، وإلى تأويل ما جاء من المغيّبات فى أحاديث الرسول - ﷺ - وإلى الطعن فى بعض أحاديث البخارى ومسلم .

وقد مر بك ما ذكرنا من وجه الحق فى حجية أحاديث الآحاد ، وإن إنكار حجيته بدعة منكرة ، وإن إثارة الغبار حوله هو من بدع الخوارج والرافضة والتى تابعهم عليها المعتزلة[١] .

كما مر بك ما ذكرنا من رأيه فى بعض أحاديث الغيبيات وتأويل نصوصها وفقا لمذهب المعتزلة واتباعا لنحلتهم . وذلك ضمن ما استشهد به الداعية الشيخ محمد الغزالى على ما رآه[٢] .

أما عدم احتجاجه بأحاديث الآحاد فيتجلى فى طعنه على بعض أحاديث البخاري . فقد قال عن حديث سحر النبى ﷺ :

« نعلم أن البخارى أصدق كتاب بعد كتاب الله ، وأنا لا أشك أن البخارى سمع هذا من أساتذته ، والبخارى يشترط فى أحاديثه المعاصرة واللقاء ، إلا أننى أرى أن هذا لم يحدث مع النبى - ﷺ - وإن كان قد دُسَّ من الإسرائيليات إلى مشايخ البخارى الذين أخذ عنهم ، وإلا فإننا إن قد صدقنا أن النبى - ﷺ قد سحِرَ فقد صدقنا كلام الظالمين ، « وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُوراً »[٣] » ، وإن صدقنا أن النبى - ﷺ - قد سحِرَ فقد كذبنا الله سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين ، القائل فى كتابه الحكيم : « إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ »[٤] « فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً »[٥] ، « وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ »[٦] « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ »[٧] .

---

(١) راجع : صفحة / ١٠٨ من هذا الكتاب

(٢) صفحة / ٩٧ من كتابه ، راجع : صفحة / ١٦٣ ، ١٦٤ من هذا الكتاب

(٣) سورة الإسراء الآية : (٤٧)

(٤) سورة الشعراء الآية : (٢١٢)

(٥) سورة الجن الآية : (٩)

(٦) سورة الصافات . الآية رقم (٩)

(٧) سورة الحاقة الآية : (٤٤)

ثم قال : وأما الحديث على فرض صحته فهو آحاد ، والآحاد لا يؤخذ بها فى باب العقائد(١) ، وعصمة النبى من تأثيرالسحر في عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ فى نفيها عنه إلا باليقين . ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن المظنون . وعلى أى حال قلنا - بل علينا - أن نفوض الأمر فى الحديث ولا نحكمه فى عقيدتنا ونأخذ بنص الكتاب وبدليل العقل فإنه إذا خولط النبي فى عقله - كما زعموا - جاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئا وهو لم يبلغه أو أن شيئا نزل عليه وهو لم ينزل عليه ، والأمر هنا ظاهر لا يحتاج إلى بيان(٢) .

ثم ختم كلامه قائلا : « **أَحَبُّ إِلَىَّ أن أُكَذِّبَ البُخَارِىَّ من أن أنسُبَ** إلى رسول الله ﷺ أنه سُحِرِ » .

وأقول : إن ما ورد فى الحديث الصحيح الثابت بنقل العدول الضابطين « أنه كان ﷺ يخيل إليه أنه يفعل الشئ وما فعله » لا يصح أن يستنتج منه صلاحية التشكيك فيما بلغ عن ربه وأن أى استنتاج يؤدى إلى هذه الغاية هو استنتاج مردود وذلك لمجافاته حقيقة الوحى ولإطرائه الرسول ﷺ بما يبعده عن بشريته ، وهو أمر غير مستساغ ، بل هو منهى عنه .

ذلك أن مصدر الوحى هو نفسه مصدر الضر وهو الله عز وجل ، ويستحيل على الله - سبحانه - أن يوحى إليه ما يبلغه عنه وهو على مثل تلك الحالة من الضر وإلا كان عملا لا يليق بجلال الله ، تعالى الله عن ذلك عُلُوًا كبيرا ولا يليق بمكانة الوحى ، ولا بمكانة الموحى إليه ، ولا بمكانة الأمة .

من أجل ذلك كان تعبير النبى - ﷺ - عن هذه الحالة دقيقا يتلاءم مع هذه الحقيقة فليس هناك فعل حقيقى منه حتى يترتب عليه عدم الاقتداء به ﷺ وإنما هو ضرب من التخييل المطلق الذي لا يترك أدنى أثر فى مسار الوحى الآلهى يُعَكِّر من صفوه .

---

(١) راجع : صفحة / ١٠٨ - ١١٤ من هذا الكتاب .

(٢) راجع : السحر والسحرة والوقاية من الفجرة / ٢٩ ، ٦٣ ، ٦٤ للأستاذ تاج الدين نوفل نشر مكتبة التراث الإسلامى ، وأيضا راجع : تفسير جزء عم / ١٣٨ ، ١٣

وذلك أيضا يتمشى مع ما قرره القرآن الكريم فى كثير من آياته عن بشرية محمد ﷺ وأنه يجوز عليه - عند عدم حراسة الوحى له - ما يجوز على غيره من سائر البشر .

هذا ، وإن تجريد النبىﷺ من أن يلحقه ضر ولو كان فى مثل السحر تجريد مرفوض ، وفيه تكلف ، وغير مقبول ، وما ذلك إلا لأنه يخرجه عن بشريته إلى مرتبة لا يرضى عنها الرسولﷺ نفسه ولا ترضى عنها الأمة من ورائه

فالرسولﷺ بشر ينسى كما ننسى ويأكل كما نأكل وتجرى عليه كل النَّواميس المعتادة التى أودعها الله فى ولد آدم إلا أنه بشر يوحى إليه ، وليس فى السحر علي الهيئة الواردة ما ينقص من قدره كإمام لسائر الأنبياء والمرسلين .

وليس من المقبول أن نستدل علي نفى السحر عن الرسول ﷺ بتلك الآيات التي ساقها الإمام ، فإن بعضها جاء لتقرير حقيقة معينة هى إيقاف الشياطين عند استراق السمع ببركة النبىﷺ ، وإلا لكان القرآن متناقضا مع نفسه حين يأمر بالاستعاذة من النفاثات فى العُقَد .

كما أن بعضها جاء في معرض التبكيت للظالمين على إفكهم ، وبعضها جاء نصا في أمانتهﷺ وأنه لا يفترى علي ربه شيئا لم يأمره بتبليغه

هذا ، وإن إلصاق مثل هذه الأدلة مع حادثة سحرهﷺ ضرب من التجنى فى غير موضعه بل هو ضرب من الإيهام والخداع وليس فى شئ من ذلك كله ما يخدش مقام النبوة أو يقلل من شأنها أو يشكك في أحاديث الصحيحين أو فى الوحى ، وإن كانت على الهيئة التى ورد بها سحره ﷺ .

إن الحديث صحيح وثابت ولا يصح لنا أن نصدق البخارى ثم نكذب شيوخه فإن ما يجرى على شيوخه يجرى عليه ، وإن كان قد كُذِّب هو أيضا ، ولا يصح لنا أن نكذب البخارى وروايته اعتمادا على رأى ليس له من حظ فى توثيق الأخبار وإقرار الحقائق من قريب أو بعيد ، ولو أننا سلمنا جدلا بصدق معطيات العقل لأتينا على الكثير من السنة ، بل وعلى كثير من آيات القرآن الكريم أيضا .

من أجل ذلك أثبت علماء الإسلام هذا الحديث وأوجدوا له مخرجا يتفق مع سلامة النسبة إلى النبى ﷺ ، ومع مكانة النبوة

فقد رأى البخارى : أن سحر النبى ﷺ كان بعيدا عن العقل إلا أنه عضوى ، ولم يكن الرسول ﷺ معصوما من الأمراض ، فلقد كان يأكل ويشرب ويمرض وذلك لحديث عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله ﷺ رجلا مسقاما « كثير الأمراض » تَنْعَتُ له العرب ، فَيَتَطَبَّبُ بما نَعَتَتْ له العرب ، وتَنْعَتُ له العجم فَيَتَطَبَّبُ بما نَعَتَتْ له العَجَم(١) .

بهذا المسلك العلمى الراشد نُنَزِّهُ الرسول ﷺ ولا نَتَجَنَّى على الحديث الثابت بالإسناد المتصل عن الحملة العدول الثقات الضابطين من هذه الأمة .

---

(١) السحر والسحرة / ٣٠

(٤) الدكتور محمد حسين هيكل وكتابه « حياة محمد »

الدكتور محمد حسين هيكل أديب ناثر صحفي حقوقي سياسي مؤرخ ، أدته هذه الثقافة المتنوعة إلى صبغ بعض أحاديث السنة مما له صلة وشأن بمقام النبوة بصبغة أدبية خالصة أو قانونية محضة تعتمد على الرأى المجرد جعلته يرد واقعها ويدفع ببطلانها اعتمادا على خياله الخصب وحسه الشاعرى المرهف وتعصبه لمادته العلمية .

وقد تأثر بالفكر المعتزلى فى تأويل معجزة الإسراء والمعراج ونفى الرؤية ، وشق صدره ﷺ .

كما تأثر أيضا بفكر الخوارج ، والرافضة والزنادقة وأذيالهم من المتأخرين بالاعتماد على القرآن وحده وعرض السنة عليه[١] .

وينحصر فكره تجاه السنة فى ثلاث مسائل :

أولها : إنكار حادثة شق صدر رسول الله ﷺ متذرعا بأنه عمل روحى بحت .

ثانيتها : إنكار حجية ما خالف القرآن من السنة ووجوب عرض السنة عليه .

ثالثتها : إنكار حادثة الإسراء والمعراج علي النحو الثابت فى السنة ، وفقا لما أسماه بوحدة الوجود ، وسوف نرجى الحديث عن هذه المسألة إلى حيث الحديث عن فكر الأستاذ الدكتور أحمد شلبى والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ محمد الغزالي ، وذلك فى معرض هذا الفكر من كتاب موسوعة التاريخ للدكتور أحمد شلبى ،

وسوف أحدثك عن كل واحدة من هاتين المسألتين الباقيتين - بإيجاز - مبينا أصول فكرهما وكيفية تأثر الدكتور بهما ، **وإليك هاتين المسألتين :**

---

(١) راجع : صفحة / ٨٨ من هذا الكتاب

١- إنكار حادثة شق صدر الرسول ﷺ والرد على ذلك »

قال بعد أن ساق حديث شق صدر الرسول ﷺ في صغره : « لا يطمئن المستشرقون ولا يطمئن جماعة من المسلمين كذلك إلى قصة الملكين هذه ويَرَوْنها ضعيفة السند ، فالذى رأى الرجلين فى رواية كُتَّابِ السيرة إنما هو طفل لا يزيد على السنتين إلا قليلا ، وكانت كذلك سن محمد يومئذ ، والروايات تجمع على أن محمدا أقام ببنى سعد إلى الخامسة من عمره ، فلو كان هذا الحادث قد وقع وسنه سنتان ونصف ورجعت حليمة وزوجها إذ ذاك به إلى أمه لكان فى الروايتين تناقض غير مقبول ، ولذلك يرى بعض الكتاب أنه عاد مع حليمة مرة ثالثة

ولا يرضى المستشرق « سير وليم موير » أن يشير إلى قصة الرجلين فى ثيابهما البيضاء ويذكر أنه إن كانت حليمة وزوجها قد نَبِهَا لشئ أصاب الطفل فلعل نوبة عصبية أصابته ولم يكن لها أن تؤذى صحته لحسن تكوينه

ولعل آخرين يقولون إنه لم يكن فى حاجة إلى من يشق بطنه أو صدره ما دام الله قد أعده من يوم خلقه لتلقى رسالته

ويرى « در منجم » أن هذه القصة لا تستند إلي شئ غير ما يفهم من ظاهر الآيات : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ . الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ(١) » . وأن ما يشير القرآن إليه إنما هو عمل روحى بحت ، والغاية منه تطهير هذا القلب وتنظيفه ليتلقى الرسالة القدسية خالصا ويؤديها مخلصا تمام الإخلاص محتملا عبء الرسالة المضنى

وإنما يدعو المستشرقين ويدعو المفكرين من المسلمين إلي هذا الموقف من ذلك الحديث أن حياة محمد كانت كلها إنسانية سامية ، ، وأنه لم يلجأ فى إثبات رسالته إلى ما لجأ إليه من سبقه من أصحاب الخوارق ، وهم فى هذا يجدون من المؤرخين العرب والمسلمين سندا حين ينكرون من حياة النبى العربى كل ما لا يدخل فى معروف العقل ، ويرون ما ورد من

---

(١) حياة محمد / ١١١ ، ١١٢

ذلك غير متفق مع ما دعا القرآن إليه من النظر فى خلق الله ، وأن سنة الله لن تجد لها تبديلا غير متفق ، مع تعبير القرآن المشركين أنهم لا يفقهون أن ليست لهم قلوب يعقلون بها »(١) أ.هـ .

وأقول : واضح أنه تأثر فيما ذهب اليه بالمستشرق « درمنجم » وبمذهب المعتزلة فى إيجاب المعارف بالعقل ، كما تأثر فيه بفكر الأستاذ الشيخ محمد عبده ، ووافقه بعد ذلك عليه الداعية الشيخ محمد الغزالى ، ووصف مخالفيه بالقصور(٢) .

كما ذهب إلى ذلك الشيخ حسين سامى المدرس بالأزهر (٣) ، وأحمد عبد المعطى حجازى الذى أيده فى كل ما يتصل بشق الصدر أو بالإسراء بالروح (٤).

والحديث الذى يردونه حديث صحيح ثابت ، وراويه شاهد عيان لرؤيا أثر المخيط فى صدر الرسول ﷺ وهو صحابى جليل ساعدته خدمته للرسول ﷺ عشر سنين من رؤيا ذلك والتحقق منه .

فقد أخرج مسلم عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل عليه السلام وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه فشق عن قلبه فاستخرج القلب ، فاستخرج منه علقة ، فقال : هذا حظ الشيطان منك ثم غسله فى طست من ذهب بماء زمزم ثم لأمه ، ثم أعاده فى مكانه وجاء الغلمان يسعون إلى أمه « يعنى ظئره » فقالوا : إن محمدا قد قتل فاستقبلوه وهو منتقع اللون ، قال أنس : وكنت أرى أثر ذلك المخيط فى صدره ﷺ (٥) .

وأقول : إن سياق القصة التى فى البيهقى والتي اعتمدها هيكل ومن لَفَّ لَفَّهُ يدل على أن قدوم حليمة رضى الله عنها برسول الله ﷺ إلى أمه كان عقب الواقعة المذكورة من شق الصدر ، وأن سنه ﷺ حينئذ كان سنتين وأشهرا ، مما دعا بعض أهل العلم إلي القول بأن شق صدره الشريف - صلوات الله وسلامه عليه كان فى عامه الثالث

---

(١) حياة محمد / ١١١ ، ١١٢ .   (٢) صفحة / ٩٧ من كتاب الشيخ الغزالى مع الهامش
(٣) راجع : مجلة هدى الإسلام صفحة / ١٨ العدد ٤٧ السنة الثالثة سنة ١٩٣٧ . وقام بالرد العلمى عليه فضيلة المرحوم الشيخ أحمد عبد المجيد المصرى الجرجاوى المعروف بالمنزلاوى .
(٤) جريدة الأخبار بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٩١ نقلاً عن جريدة الاتحاد الظبيانية .
(٥) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب الاسراء برسول الله ﷺ ١٤٦/١

لكننا إذا تأملنا الروايات الصحيحة الأخرى الواردة فى هذا الصدد لتبين لنا أن حليمة رضى الله عنها كان لها ثلاث قدمات إلى مكة ، وأنه قد حدث فى رواية البيهقى هذه(١) اشتباه لبعض الرواة فساقوها على ما رَوَوْهُ وَطَوَوْا بعض الكلام فيها .

وإليك هذه القدمات الثلاث :

أولاها : بعد سنتين ، وذلك بعد انتهاء فترة الرضاعة .

ثانيتها : عقب رجوعها بهﷺ من مكة فى القدمة الأولى بأشهر ، وكان من عادتها أنها كانت تُزِيرُه جَدَّه كل عام(٢) ، ولم يلحقه قبلها شق الصدر ، فقد ذكر الواقدى أن حليمة لما قدمت بهﷺ إلي مكة لترده إلى أمه رأت غمامة تُظِلُّهُ فى الطريق إن سار سارت وإن وقف وقفت(٣) .

وسياق هذه الرواية يقتضى أنها ردته إلى أمه عقب مجيئها من مكة وأن ذلك كان قبل شق صدره الشريفﷺ ، وهذه القدمة هى محل قول حليمة فى حديث البيهقى فأقمنا به شهرين أو ثلاثة .

ثالثتها : وهى التى بعد شق صدره الشريف وتركها لرسول اللهﷺ عند أمه ، قال صاحب حدائق الأنوار : « قال غيره – يعنى غير ابن إسحاق – : وبعد حولين من مرجعهما به أى فى العام الخامس من مولدهﷺ أتاه ملكان فشقا صدره واستخرجا قلبه ، فشقاه ، واستخرجا منه علقة سوداء ، وقالا : هذا حظ الشيطان منك ، ثم ملآه حكمة وإيمانا ، ثم لأماه ، فالتأم الشق بإذن الله تعالى ثم ختماه بخاتم النبوة بين كتفيه كالطابع ، ثم قال أحدهما لصاحبه : زِنْه بعشر من أمته ، ففعل فوزنهم ، ثم قال : زِنْهُ بمائة من أمته ، ففعل فوزنهم ، ثم قال : زنه بألف من أمته ، ففعل فوزنهم ، حتي قال : دعوه ، والله لو وَزَنْتَه بأمته كلها لوزنهم ، ثم قبَّلا رأسه وما بين عينيه وقالا : يا حبيب الله ، لم تُرَعْ ، إنك لو تدرى ما يراد بك من الخير لقرَّت عيناك »(٤) ، وبهذا القول قال ابن عباس .

---

(١) فى دلائل النبوة ١٣٣/١ .
(٢) سبل الهدى والرشاد ٤٧٧/١
(٣) السيرة الحلبية ١٦٨/١ .
(٤) حدائق الأنوار ١٤٢/١ ، ١٤٣

وقال ابن سعد : كان سنه أربع سنين(١) ، وهذا هو الذى جزم به الإمام العراقى فى نظم السيرة ، والإمام ابن حجر فى سيرته وهو الأرجح .

ولا منافاة بينهما فإن من قال بالأربع : راعى تمام السنوات ولم يحتسب الأشهر الزائدة ، ومن قال بالخمس : راعى دخول هذه الأشهر فيها ، وهى قاعدة معلومة عند العلماء فى احتساب الأغلب من الزمان أو تركه .

ويقول صاحب السيرة الحلبية معلقا على قول من ادعى أن ذلك كان في العام الثالث : « ويكون بعض الرواة اشتبه عليه الأمر ، وظن أن هذه القدمة الثانية التي قبل شق صدره هى الثالثة التي بعد شق صدوه ﷺ فلزم الإشكال ، فتأمل ذلك تأملا حميدا ، ولا تكن ممن يفهم تقليدا(٢) » ا . هـ

وإنكار حادثة شق الصدر هذه لا يستند من المستشرقين إلى علم أو منطق سليم فقد روى فى مصادر عدة ، بطرق صحيحة لا يسع العقل المدرك إنكارها ، لكن ذلك ليس بغريب علي من بضاعتهم التشهير في غير حق

ومستند إنكار « سير موير » يكمن فى أن ما حدث لرسول الله ﷺ إنما كان ضربا من نوبات الصرع التى كانت تتعاوره ﷺ بين الحين والحين ، والفَيْنَة والفَيْنَة .

والمتأمل في حادث شق الصدر يجد أن هناك بَوْنًا شاسعا بينه وبين الصرع فإن نوبة الصرع لا تَذَرُ عند من تصيبه أى ذكْر لما مَرَّ به أثناءها ، بل هو ينسى هذه الفترة من حياته بعد إفَاقته من نوبته نسيانا تاما ، ولا يذكر شيئا مما صنع أو حَلَّ به خلالها ، ذلك أن حركة الشعور والتفكير تتعطل فيه تمام التعطيل .

---

(١) سبل الهدى والرشاد ٤٧٧/١ ، طبقات ابن سعد ٧٠/١ ، وراجع ايضا : الوفا / ١١٠

(٢) السيرة الحلبية ١٦٨/١

هذه هى أعراض الصرع كما يثبتها العلم ، ولم يكن ذلك ليصيب النبى ﷺ بل كانت تتنبه حواسه المدركة في تلك الأثناء تنبها لا عهد للناس به ، وكان يذكر كل ما يطرأ عليه بدقة فائقة ، فقد روى عن النبى ﷺ أنه قال : « فما هو إلا وليا عنى ، وكأنما أرى الأمر معاينة(١) » .

هذا إضافة إلى أن هذه الحادثة تحدث بها الأطفال الذين كانوا فى صحبته ﷺ إبَّان حدوثها ، ومن البعيد ، بل ومن المستحيل أن يتفق الأطفال علي اختراع حادثة والاصرار عليها ، وذلك لطهرهم وصفاء سريرتهم ونقائها ، على أن النبى ﷺ تحدث بها بعد الرسالة أيضا .

أما ما زعمه « موير » من عدم تأثير النوبة فيه لحسن تكوينه فإنه دَسٌّ خبيث وطعن مردود ، وليس فى الروايات ما يدل عليه ، وكيف يجتمع حسن التكوين وحدوث الصرع فى أمر واحد وهما متقابلان متضادان ؟

ولسنا ندرى لماذا لم يُرَجِّحْ الدكتور هيكل - وهو المسلم - ما قطعت به السيدة آمنة أم الرسول ﷺ عند تخوف مرضعته حليمة عليه - وأمه أعلم به من غيرها - حيث قالت لها : والله ما للشيطان عليه من سبيل وإن لابنى شأنا ، مما جعلها أيضا لا تدَّخِر وُسْعًا فى إخبارها بما حدثتها به خشية أن يخطر ببالها أمر - من كثرة حبها له - لا أساس له في واقع أحواله ، والتى لمست منه ولمس غيرها آثارها الخيرية التى لا تنكر .

أما ما ادعاه « درمنجم » من أن قصة شق الصدر لا تستند إلا إلى الآية الكريمة - وتابعه عليها من تابعه ، ووافقه عليها من وافقه ممن ذكرنا وغيرهم - وأنه عمل روحى خالص ، ومادام هو يستدل بالمصادر الثابتة فى الإسلام فإننا نشكره على ذلك لكننا نقول له : إن الدليل ليس هو الآية ، وإنما الدليل على وقوع شق الصدر على جهة الحس إنما هو الروايات المتكاثرة التي ذخرت بها كتب السنة كما أسلفنا ، وهو أمر يبعث على الصدق ويؤكده

وإذا كانت دعوى المفكرين من المستشرقين ومن لَفَّ لَفَّهُمْ من المسلمين بأن حياة رسول الله ﷺ حياة إنسانية رفيعة ، فلا معنى لمثل هذا

---

(١) حدائق الأنوار ١/ ١٤٣

الحادث بالنسبة له ، فإننا نقول لهم إن الحياة الإنسانية الرفيعة لا تتعارض والمعجزات الحسية للأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولماذا ينكر هذا على سيد ولد آدم ولا ينكرونه على غيره ممن سبقه من الأنبياء الذين ظهرت على أيديهم خوارق العادات كموسى وعيسى عليهما السلام ولم يقل أحد من أهل العلم إن ذلك كان مجافيا لحياتهما الإنسانية الرفيعة ؟

ويرد صاحب السيرة الهاشمية على أولئك العقليين فيقول : «الأمر المعنوى وإلزام قائله القول بقلب الحقائق ، هو جهل صريح وخطأ قبيح نشأ من خذلان الله تعالي لهم وعكوفهم على العلوم الفلسفية ، وبعدهم عن دقائق السنة»(١) أ.هـ .

هذا ، وحادثة شق الصدر لا تخالف العقل أيضا من جهة كونها تَمَّتْ دون إراقة دم ، والتأمت دون آلات طبية ، فإن العلم الحديث يؤيد ذلك ويصدقه ، فقد اخْتُرِعَتْ آلات للجراحة تجعل الجُرْح يلتئم دون سيلان دم من جسم المريض ، كما وجدت بعض الأدوية تمنع سيلان الدم بمجرد بَثِّها على الجُرْح ، والطبيب لا يدعى أنه يفعل الأشياء الخارقة ، وإنما يعتقد أن ذلك قد تم بعلم مدروس له قواعده وأصوله ، وكيف وقد تم زرع بعض الأجسام المنقولة من ميت إلى حى أو من صحيح إلى مريض ويزاول حياته الطبيعية بعد أن برأ ، وعافاه الله عز وجل ، وزال عنه المرض ؟

وإذا جاز ذلك فى حق البشر وهو من جملة ما خلق الله تعالى أيستبعد ذلك على خالق القوى والقدر جل جلاله ؟

أما ما ادعاه الدكتور هيكل : من أن الرواية ضعيفة السند فهو نقد هزيل ، لأنه نقد عام دون بيان جهة الضعف من السند ، وأولى بالباحث المحقق أن يكون لكلامه وزن ودقة واعتبار ، وأن يلجأ إلي الأسلوب العلمى فى عرض ما يريد ولا يستخدم أسلوب الدهماء من ترويج فكر غيره دون سند أو دليل علمى ، مما يجعل قوله مردودا ساقط الاعتبار ، كيف وقد ورد حادث شق الصدر فى

---

(١) راجع : سبل الهدى والرشاد ٢/٨٩

صحيح مسلم وغيره من أمهات مصادر السنة حتى لقد قال بعض العلماء عنها : إنها متواترة ، بل إنها فى أعلى درجات الصحة .

والدكتور هيكل بهذا أدخل نفسه فى ميدان ليس هو مِنْ فرسانه فحالفه الخطأ وخالفه الصواب ، لأن رواية حديث شق الصدر رواها أئمة الحديث وجهابذته العارفون بكل دقائقه وما يتصل به من تمحيص للمرويات ، ودراسة لأحوال رجالها وما يتصل بذلك من جَرْح وتعديل ، وأهل كان فن هم أعلم به من غيرهم ، وقد ثبت صحة هذه الحادثة سندا ومتنا وأنها كانت خالية من كل مطعن حسب قواعد أئمة الحديث ومناهجهم ، ورواها الخلف عن السلف فى كل الطبقات منذ حدوثها إلى الآن

وهذا هو المُعَوّل عليه فى قبول الحديث أو رده ، وليس اتباع الهوى دون برهان ، وإذا ثبت هذا ، فاعلم انه لا يَندُّ عن الإقرار بحدوثها إلا كل مكابر يجافى الحق والعدل والمنطق وطرائق البحث الجاد المستقيم .

وأما قوله : إن رواية القصة كانت للنبى ﷺ وهو صغير غير مميز ، لأن الشاهد عليها كان في مثل سنه ، فقد علمت أن الأرجح والأصح عند العلماء أنها كانت بعد إتمامه الأربع من السنين ، وهو سن أجاز علماء الحديث فيه صحة تحمل الطالب فيه ما دام مرتفعا عن حال من لا يعقل فهما للخطاب وردا للجواب ونحو ذلك ، تمشيا مع واقع بعض الأطفال فى درجة نضجهم العقلى .

وإذا كان ذلك ينطبق على الشاهد وكان مقبولا ممن سوى المصطفى ﷺ وفى مثل سنه ، وهم - بلا ريب - فى أدني درجات التعقل بالنسبة له ، أفلا يجوز ذلك لمن لو وزن بأمته كلها لرجحها ﷺ ، إضافة إلى أنه قد تحدث بها بعد النبوة أيضا ورواها عنه العدول الضابطين من هذه الأمة ؟

هذا وقد سقنا كلام علماء الحديث فى معرض المقارعة بالحجة ، وإلا فإن مقام الرسول ﷺ فوق كل مقام ، فهو لا يخضع لمعايير البشر من جهة علومهم الوضعية من سن التمييز وغير ذلك مما قرروه فى قواعدهم .

أعود فأقول : لعل بعد هذا العرض الموجز قد أدركت وجه الحق فيما رآه

الدكتور هيكل ، وننصحك بالحذر الشديد من التعامل مع كتب المستشرقين ومن حذا حذوهم وبخاصة فيما يتعلق بالإسلام ونبيه عليه الصلاة والسلام ، لِيَسلَمَ لك دينك الذى هو عصمةُ أمرك .

٢- إنكار حجية ما خالف القرآن من السنة ووجوب عرض السنة عليه

سبق أن قلنا إن إنكار حجية ما خالف القرآن من السنة هو مذهب بعض غلاة الرافضة[١] ، والخوارج[٢] ، وهو أيضا مذهب المعتزلة فى أخذهم بما جاء موافقا للقرآن الكريم من أحاديث الآحاد دون ماعداه .

قال : « وعندنا أن خير مقياس يقاس به الحديث ، وتقاس به سائر الأنباء التى ذكرت عن النبى ، ما روى عنه عليه السلام أنه قال : « إنكم ستختلفون من بعدى فما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فمني ، وما خالفه فليس عنى » .

وهذا مقياس دقيق أخذ به أئمة المسلمين منذ العصور الأولى وما زال المفكرون منهم يأخذون به إلى يومنا الحاضر »[٣] **ثم يقول :** وهذا المقياس الذى جاء فى حديث النبى ، والذى ذكره ابن خلدون يتفق مع قواعد النقد العلمى الحديث أدق اتفاق[٤] » ا . هـ.

وقد سبق أن بينا لك أن هذا الحديث موضوع[٥] على رسول الله ﷺ ، ولا تقوم به حجة فلسنا بحاجة إلى تكرار ذلك .

---

(١) راجع : صفحة / ٨٣ من هذا الكتاب

(٢) راجع : صفحة / ٨٥ من هذا الكتاب

(٣) صفحة / ٥٠ من كتابه　　　　(٤) صفحة / ٥١ من كتابه

(٥) راجع : صفحة / ٨٣ ، ١٠٢ من هذا الكتاب

(٥) الأستاذ الدكتور أحمد شلبى

وكتابه « موسوعة التاريخ الإسلامى »

الدكتور أحمد شلبى مؤرخ معاصر ، له قدره الاجتماعى ومكانته المتميزة فى مجاله العلمى الذى تخصص به فقد أثرى المكتبة التاريخية بكثير من بحوثه النافعة ولعل أهمها كتابه « موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية » .

والمتتبع لفكره فيما عرض فى كتابه مما يخص القضايا التاريخية ذات الصلة الوثيقة بالسنة يجد أنه حصرها فى الإسراء والمعراج وما يترتب عليه من مسائل هامة خالف فيها النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ وتابع فيها بعض المذاهب المنحرفة ، وإن كنا نبرئ ساحته من اعتقاد أصولها

ولست في حاجة إلى تكرار ما سبق أن قلته ، من أن هناك فرقا كبيرا وبونا شاسعا بين المنهج التاريخى والمنهج الحديثى فإن الأخير يعتمد صفات خاصة فى النَّقَلَة يتم بها توثيق المنقول ، وذلك مما يفتقده المنهج التاريخى فى كثير من أحيانه فُقدانا يكاد يكون تَامًا مما يجعل تحكيمه في تراث النبوة أمرا مجافيا لبدهيات الأمور ومُسَلَّمَاتِ العقول وإن كان لا يغض من مكانة هذا العلم كعلم له وزنه ، كما سبق أن قررنا

وتنحصر المسائل التي رتبها على حادثة الإسراء والمعراج في أربعة :

١- إنكاره رؤية الرسول ﷺ لربه عز وجل ، ثم تناقضه فيها .

٢- تأويله للآيات المرئية الثابتة في الأحاديث .

٣- طعنه في البخارى ومسلم .

٤- تنديده بالمحدثين .

وسوف نتناول كلا منها فى إيجاز على الترتيب السابق ذكره .

١- إنكاره رؤية الرسول ﷺ لربه عز وجل والرد على ذلك ، وبيان تناقضه فيها

إنكار رؤية الله عز وجل هو مذهب البغداديين من المعتزلة(١) وهو كذلك مذهب الجهمية(٢) ، ومن تابعهما على هذا من المتأخرين .

ويرجع اعتماد ذلك عند هؤلاء إلى منهجهم فى اقتصار القبول علي ما ظَاهِرَه القرآن الكريم محتجين بما روى عن عائشة رضى الله عنها حينما سألها مسروق : يا أماه هل رأى محمد ربه ؟ قالت لقد قَفَّ شعر رأسى مما قلت ، أين أنت من ثلاث ؟ من حدثك بهن فقد كذب ، من حدثك أن محمدا رأى ربه فقد كذب ثم قرأت « لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ »(٣) « وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ »(٤) ... الحديث » .

وقد ذهب إلى إنكار الرؤية الداعية الشيخ محمد الغزالى(٥) والشيخ عبد الجليل عيسى(٦) ، والدكتور محمد حسين هيكل(٧) .

وقد تأثر الدكتور بهذا اللون من الفكر في كتابه ، وإليك نموذجا منه :

قال : « ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى » قَرُبَ جبريل من الرسول عليه السلام فأوحى جبريلُ إلى عبد الله أى محمد(٨) .

ثم يقول : « وترد السيدة عائشة هذا الاتجاه وتقول : لم ير الرسول ربه وإنما رأى جبريل فقط وتؤكد أن رؤية الله غير ممكنة لقوله تعالى : « لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ ، وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ »(٩) .

---

(١) راجع : أصول الدين / ٩٧

(٢) راجع : صفحة / ٨٥ من هذا الكتاب

(٣) سورة الأنعام ، الآية رقم : ١٠٣

(٤) الآية من سورة الشورى ، رقم : (٥١)

(٥) صفحة / ٢٠ – ٢٣ من كتابه

(٦) جريدة الأخبار يوم الجمعة ١٩٧٤/٨/٢٣

(٧) حياة محمد / ١٩٣ – ١٩٥

(٨) صفحة /٢١٥ من كتابه .

(٩) صفحة / ٢١٥ من كتابه .

وأقول : إن لَىَّ أعناق الآيات وتغيير مسارها فيما قرره مُتَكَلَّف منه وملحوظ ، **يظهر ذلك فى تفسيره لهذه الكلمات :**

١- كلمة : « دنا » ، وقد فسرها بقوله « قرب » ، وذلك أمر لا اعتراض لنا عليه .

٢- جملة « فَأَوْحَىَ إِلَىَ عَبْدِهِ » فسرها بقوله : فأوحى جبريل إلى عبد الله أى محمد ، وهو - كما ترى - تأويل متكلف ، ونحن نسأل : من المُوحِى ابتداء ؟ إنه هو الله عز وجل

إن ذلك التفسير الذى ذهب إليه يذكرنى بشخص يسأل آخر عن إحدى أذنيه فيترك المسئول الأذن القريبة إلى يده ثم يلف يده من الخلف ليقبض على الأذن الأخرى ثم يمسك بِتِلِبَابِهَا ويعلن - بزهو - عنها ليريها إياه .

والحق أن الرؤية هنا واضحة لا تحتاج إلى مثل هذه التأويلات التى تخرج بالوحى عن مساره ، إلا أنها فيما رجحه الأئمة - وقعت بالقلب على الصحيح وليس بواسطة البصر ، وبذلك تكون السنة قد تضافرت مع القرآن الكريم فى تأكيد هذه الحقيقة ، من أن الأرجح هو وقوع الرؤية ليلة المعراج بالقلب لا بالبصر .

وعلى ذلك فلا مجال هنا لإيراد ما يتعلق بوقوعه بالبصر ضرورة أنه رأى مرجوح لا يقوى على معارضة الراجح .

والمتتبع للأحاديث الواردة فى الرؤية يجدها قد وردت عن ستة من الصحابة ، هم أنس بن مالك ، وابن عباس ، وأبو ذر ، وعبد الرحمن بن عائش الحضرمى ، وأبو هريرة ، وأم الطفيل ، رضى الله عنهم

ونحن نورد لك أولا ما يدل على وقوعها بالقلب ، ثم نورد لك ما ورد منها مطلقا غير مقيد ، **وإليك ما كان دالا على وقوعها بالقلب :**

● **حديث ابن عباس :**

١- عنه فى قوله تعالى : « وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى » قال : إن النبى ﷺ رأى ربه بقلبه »(١) .

٢- وعنه فى قوله تعالى : « مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىَ » ، قال : « رأى ربه بقلبه »(٢) .

٣- وعنه أن النبى ﷺ رأى ربه بفؤاده مرتين »(٣) .

٤- وعنه فى قوله تعالى : « مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىَ ، وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىَ » ، قال : « رآه بفؤاده مرتين »(٤) .

● **حديث أبى ذر :**

١- قال : « رآه بقلبه ولم تره عيناه »(٥) .

٢- وعنه قال : « رآه بقلبه - يعنى النبى ﷺ »(٦) .

● **حديث أم الطفيل امرأة أبى بن كعب :**

١- عنها قالت : « سمعت رسول الله ﷺ يذكر أنه رأى ربه - تعنى بقلبه »(٧)

أما الأحاديث التى جاءت مطلقة فى الرؤية فهى كالتالى :

---

(١) اللالكائى ٥١٨/٢ ، والطبرى فى التفسير ٥٢/٢٧

(٢) أخرجه الترمذى ، حديث رقم ٣٢٨١ ، وابن خزيمة فى التوحيد / ١٣١ ، والطبرى فى التفسير ٤٨/٢٧ واللالكائى ٥١٨/٢

(٣) أخرجه مسلم

(٤) أخرجه مسلم ، حديث رقم ٢٨٥ من كتاب الإيمان ، وابن خزيمة فى التوحيد / ١٣١

(٥) رواه ابن خزيمة فى التوحيد / ١٣٦ ، واللالكائى ١٩٢/٥

(٦) رواه ابن خزيمة فى التوحيد / ١٣٦ ، واللالكائى ٥١٩/٢

(٧) أخرجه ابن خزيمة فى التوحيد / ١٣١ ، وابن أبى عاصم فى السنة ١١٨/١

● **حديث أنس :**

١- عن أنس أن محمدا ﷺ قد رأى ربه تبارك وتعالى(١) .

● **حديث ابن عباس :**

١- عنه قال : « لقد رأى محمد ﷺ ربه عز وجل »(٢) .

٢- وعنه عن النبى ﷺ قال : « رأيت ربى عز وجل »(٣) .

٣- وعنه فى قوله : « وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ » قال : دنا ربه منه فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى فأوحى إلى عبده ما أوحى ، قال : قد رآه النبى ﷺ(٤) .

٤- عنه قال : أتعجبون أن تكون الخلة لإبراهيم والكلام لموسى والرؤية لمحمد ﷺ(٥) .

● **حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمى :**

١- قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « رأيت ربى عز وجل(٦) .

● **حديث أبى هريرة :**

رُوِى عنه لما سأله مروان هل رأى محمد ربه ؟ قال : نعم لقد رآه »(٧) .

---

(١) اللالكائى ٢/٥١٧

(٢) أخرجه ابن خزيمة فى التوحيد / ١٣١ ، والآجرى فى الشريعة / ٤٩١ ، وابن ابى عاصم فى السنة ١/١٨٩

(٣) اللالكائى ٢/٥١٥ ، ٥١٦ ، وابن أبى عاصم فى السنة ١/١٨٨

(٤) رواه عبد الله بن أحمد فى السنة / ١٩٠ ، واللالكائى ٢/٥١٣

(٥) رواه عبد الله بن أحمد فى السنة / ١٤٥ ، والآحرى فى الشريعة / ٤٩١ ، وابن خزيمة فى التوحيد / ١٣١ ، وابن أبى عاصم فى السنة ١٩٢

(٦) أخرجه ابن خزيمة فى التوحيد / ١٤٠ - ١٤١ ، والدارمى ف السنن ، حديث رقم ٤١٥٥

(٧) اللالكائى ٢/٥١٦

وعلى ضوء ما رأيت فإن أحاديث الرؤية المطلقة لابن عباس يجب حملها على المقَيِّدِ بالقلب فى رواياته لأنه بالطبع لا يختلف مع نفسه ، وأبو هريرة رضى الله عنه لم يصرح بالرؤيا البصرية لذلك فإن حديثه يُحْمَل على الرؤيا القلبية أيضا كما وردت عن غيره .

ومن أجل ذلك قال الإمام ابن حجر : فيجب حمل مطلقها على مقيدها ، وبذلك فلا حاجة إذا فى الأخبار المطلقة .

وأما حديث الحضرمى ففيه علل :

منها : أن صحبته مختلف فيها فيكون الحديث مترددا بين الوصل والإرسال ويكون إرساله علة فى وصلة ، فلا حجة فيه .

ومنها : أن سنده مضطرب فيروى أحيانا عن : عبد الرحمن بن عائش عن النبى ﷺ ، وأحيانا : عن عبد الله بن عائش عن رجل من أصحاب النبى ﷺ يرفعه ، وأحيانا عن ابن عائش عن مالك بن يخامر عن معاذ يرفعه ، وهكذا بثلاث صور : الأولى بدون واسطة ، والثانية بواسطة ، والثالثة بواسطتين(١) واضطرابه – على هذه الهيئة – يؤكد ضعفه ويمنع من حجيته أيضا .

وأما حديث أنس فهو ضعيف لضعف أبى بحر البكراوى قال عنه احمد ابن حنبل : طرح الناس حديثه ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال ابن المدينى : ذهب حديثه(٢) .

فالصحيح إذًا هو رؤيته ﷺ لربه بالقلب دون البصر وما عداه من الأدلة ضعيف لايحتج به .

تناقضه مع نفسه

إلا أن الدكتور ناقض نفسه فيما قرره فذهب إلى إثبات الرؤية بعد إنكارها

قال : « فلما وصل سيدنا رسول الله ﷺ إلى مكان اختاره الله إليه تجلى

---

(١) راجع : هامش اللالكائى / ٥١٠

(٢) راجع : تهذيب الكمال ٣ / ٨٠٤

عليه سبحانه « وَمَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى »(١)

ثم يقول : « ولا شك أن هذا التجلى منحة عظمى دونها كل شئ ، وليس العقل البشرى بقادر على أن يصف التجلى بأكثر من هذا .

ثم يقول : أما التجلى فى المعراج فمنحة من الله ، ولذلك كان رخاء ويُمنا وبركة وآيات كبرى ، والآية الكريمة « إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى » تشير إلى جلال التجلى فى هذا المكان الذى اختاره الله ليتجلى فيه(٢) أ.هـ .

٢- تأويله للآيات المرئية الثابتة فى الأحاديث ، والرد على ذلك

جرى فى إنكار هذه الآيات على الوجه الذى وردت به جريا على متابعته لمذهب المعتزلة ومن نحا منحاهم وتأويل ذلك وصرفه عن ظاهره القريب المعروف **ونحن نبينه لك على الوجه الآتى :**

١- إنكاره الآيات على الوجه الوارد فى السنة :

قال : « لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا » يمكن أن يكون قد رأى الأرض كرة وأن القمر مُعْتِم يعكس ضوء الشمس ، وأن هناك مجموعات شمسية أخرى ولكن الباحثين الأقدمين استعاضوا عنها بعبارات : الوعظ ، والزارع الذي ينمو زرعه ، والرجل الذى يسيل منه الصديد ، ولكن الله أسمى من هذه الأشياء »(٣) .

٢- إنكاره البراق :

وقال : « واعتقادى أن هذه الروايات موضوعة تأثرا بماديات الحياة فمثل هذا البراق لا يحتاج أن يربط(٤) .

٣- إنكاره إستئذان النبى ﷺ فى السموات واستقبال الملائكة له :

قال : « وهذا التصوير مادى محض ... **ثم يقول** : « ثم إن الرواية تصور الله جل وعلا كأنه هناك فى مكان يسعى له محمد ، مع أن القرآن الكريم يقول :

---

(١) صفحة / ٢٢٧ من كتابه

(٢) راجع صفحة / ٢٢٧ ، ٢٢٨ من كتابه

(٣) صفحة / ٢١٤ من الموسوعة

(٤) صفحة / ٢١٦ من الموسوعة

« وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ » ويقول علماء التوحيد إن الله فى كل مكان ، أو ينزهونه جل وعلا على المكان فيقولون : إن الله ليس له مكان ، وعلى هذا فالصورة السابقة مردودة تماما بنص القرآن وبحكم الفكر الإسلامى » أ.هـ

ثم يستدل على إنكار وضع السموات على الهيئة المبينة الثابتة في الصحاح بقول الله تعالى : « أَلَمْ تَرَوا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا » ، وقال تبارك وتعالى « تَبَارَكَ الَّذِى جَعَلَ فِى السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا » ، ثم قال : وقد استطاع العلماء الأمريكيون أن يصلوا إلى القمر وأن يهبطوا عليه ، وإننا نتساءل هل وقفوا يستفتحون أبواب السماء ؟ ومن الذى فتحها لهم »[1] أ.هـ .

٤- إنكاره حديث فرضية الصلاة فى ليلة المعراج والرد على ذلك :

قال : واعتقادى أن هذه القصة من الإسرائيليات التى ترمى إلي وضع موسى فى موضع المعلم لمحمد ، وصاحب الفضل على المسلمين ، وكأنه أعرف بأمة محمد من محمد ، وقد تسربت رائحة الإسرائيليات من الروايات المتصلة بهذا الموضوع ، فقد جعلت بعض الروايات موسى فى السماء السابعة ، وجعلته يقول عندما رأى محمدا يتخطى السماء السابعة إلى ما فوقها : رب لم أكن أظن أن ترفع علىَّ أحدا ثم إن الروايات تقسو فى تصوير اعتراض موسى لمحمد ليعود إلي ربه ، وعبارتها هى : عندما عاد محمدا احتبسه موسى وهو تعبير لا يليق بسيدنا رسول الله ﷺ .

وأقول : لا مانع أن يكون من الآيات ما ذَكَرَ ، بل هى داخلة فى ذلك – بداهة – دخولا أوليا

ولا نقول إن حادثة الإسراء والمعراج قد برئت من تسلط الوضاعين ، فهذا ثابت ومقرر وسجله علماء الحديث فى كتب الموضوعات .

لكننى أقول إن الحكم بإنكار الثابت من الروايات وتزييف حقائقها على أيدى الرواة ووصم نقلتها بالكذب وتأويلها علي وضع خاص وإلزامنا برأى معين فى قبولها مع أنها من الأمور الغيبية التى يجب علينا الإيمان بها ما دامت ثابتة عن الرسول ﷺ لهو تخريب متعمد فى دين الله ، ولا يصح للعقل بحال – وهو

---

(١) صفحة / ٢١٦ ، ٢١٧ من كتابه (٢) صفحة / ٢١٧ من كتابه

قاصر – أن يقتحمها لأنها فوق طاقته وأكبر من قدراته التى أودعها الله تعالى فيه والتى فطره الخالق سبحانه عليها .

وإن فعل ذلك والإصرار عليه مع وفور العلم به أمر خطير ترفضه العقول المدركة – لأنه يفتح باب التناقض فى دين الله على يد عقول مختلفة فى تركيبها وثقافتها ، بل يفتح باب التناقض مع صاحب الرأى نفسه الذى قد يَعِنُّ له أن يرى رأيا جديدا يخالف رأيه الأول ، أو أن يرجع عن رأيه ، وكم وجدنا مَن أناس قرروا رأيا ثم خالفوه على غير استحياء .

إن ما جاء فى الأحاديث الصحيحة من الأشياء التى رآها النبى ﷺ أو فعلها ، أمر لا يصح لنا فيه أن نبحث عن كيفيته ، ولا يحل لنا أن نرفضه ، لأن فيه تكذيبا للأمناء الذين نقلوها عن الرسول ﷺ ، أو تكذيبا للرسول ﷺ نفسه فيما حكاه ونقله عنه عدول هذه الأمة ، وحاشا للرسول ﷺ من ذلك ، وحاشا أيضا لأتباعه الطيبين الطاهرين .

ونقول : إذا كان الأمريكيون قد نزلوا على القمر مُنَوِّرُ السموات التى طرقها الرسول ﷺ حسب فهم الآية عنده – تأييدا لفكرة عدم وجودها على الهيئة التى تسمح بالطرق والاستئذان ، والتى جاءت بها الأحاديث الصحيحة – فهل نكفر بالقرآن الذى ذكر أن الله خلق سبع سموات طباقا ، لأن الأمريكين تمكنوا من اختراق هذه الطباق والتربع بينها ، أو عليها ؟ على الرغم من بنائها على كيفية خاصة وسمت خاص ذكره القرآن فى كثير من آياته ، قال تعالى "أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا . رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا"(١)

إن اعتبار طبقات الجو العليا سموات متعددة وأنها المقصودة فى القرآن على هذه الهيئة – اعتمادا على وصول الأمريكيين الى القمر والهبوط عليه – أمر مرفوض لأنه يتنافى مع نظيره فى الخلقة « الأرض » فى قوله تعالى "وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ" والتشبيه يشتمل العدد والكيفية فى جملتها ، وهو فهم يتنافى مع الأسلوب القرآنى لكثير من آياته ، ومنها تلك التى تخبر بوجود العقلاء فى السموات ، وهو لفظ "من" ووجود السموات على هيئة صلبة ، وإليك نذراً يسيرا من هذه الآيات :

١– قال تعالى : « تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ(٢)

---

(١) سورة النازعات : الآيتان رقم : (٢٧ ، ٢٨)

(٢) سورة الإسراء ، الآية رقم (٤٤)

٢- وقال : « تَكَادُ السَّمَوات يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ »[1]

٣- وقال : « قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ[2] » .

٤- وقال : « وَلَهُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ »[3]

٥- وقال : « الحَمْدُ لله فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعِ يَزِيدُ فِى الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ »[4] .

فلم يقل الله عز وجل فى واحدة من هذه الآيات أو فى غيرها إن القمر بين السموات التى جاء ذكرها فى القرآن على صفة خاصة وإلا لاعترض الصحابة على ذلك وسجلوا اعتراضهم على الوحى وكان لهم فى ذلك ما يعذرهم لبطلانه بالمشاهدة ، وهى تتكرر على أبصارهم فى أكثر أيامهم

وإنما الحق أن اللغة العربية تتسع كثيرا لمثل هذه الأساليب البلاغية كيف وقد جاء القرآن الكريم بما لا يقبل الشك من صلاحيتها للطرق والاستئذان لصلابتها ، وقبل ذلك للمكث فيها لعبادة الله الواحد الأحد عز شأنه وتبارك اسمه ، وذلك من التعبير بلفظ « مَن» وهى للعاقل كما مرّ بك ضمن بعض آيات الذكر الحكيم .

ولست أرى وجها عقليا مقبولا لإنكار دابة البراق أو إنكار ربطها ، واسمها مشتق من البرق ، ومفهومه المتبادر إلى الذهن أن سرعتها تعدل سرعة الضوء تقريبا للأفهام ، وذلك مما يستأنس به فى تلك الرحلة العُلوية لما لها من قدرة على السرعة الفائقة فى طى ماقدره الله لها ، وإن كانت الحقيقة فى علم الله تعالى ، على جهة التفصيل .

ثم كيف نحكم على الأنبياء وهم صفوة الخلق بتلك الأحكام الجائرة ونُقَوِّمُهُم هذا التقويم المُنَفِّر - والذى يتنافى مع مكانتهم صلوات الله وسلامه عليهم - من أنهم يتحاسدون ويتباغضون ويحدث منهم ما حكاه ؟

---

(١) سورة مريم ، الآية رقم (٩) والتفطر فى الآيتين : هو التشقق ولايكون ذلك إلا من جسم صلب

(٢) سورة النمل ، الآية رقم : (٦٥)

(٣) سورة الروم ، الآية رقم (٢٦)

(٤) سورة فاطر ، الآية الأولى .

إن الأنبياء جميعًا إخوة دينهم واحد وأمهاتهم شتى كما قال الرسول ﷺ في حديثه الشريف « الأنبياء إخوة من عَلاَّت(١) أمهاتهم شتى ودينهم واحد »(٢) .

وكيف يجوز لنا أن نفهم عن هؤلاء الصفوة أنهم يتحاقدون ، والحال أنهم فى قمة الكمال النفسى ؟

وكيف يستسيغ مسلم لنفسه أن يسحب عداء موروثا بين اليهود والمسلمين على الأنبياء والمرسلين ، وهم الذين يتعاونون فى تبليغ هذا الدين الواحد وهو الاسلام ، قال تعالى : « إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ »(٣) ، يتعاونون على ذلك ، كلٌ فى أمته حسب زمنه وما قدره له ربه ؟

وهل حقا أن فى قوله « احتبسه » قسوة وذلك عند اعتراض موسى لمحمد عليهما الصلاة والسلام ؟ أليس معنى الحبس هو الوقف ، ومعنى احتبسه : أوقفه ؟ وما الذى يشين فى هذه العبارة حتى رتَّب عليها ما قال ؟

وهل هذا يصلح - وهو مستحيل - إذا صح ذلك الاستنتاج - مساغا لأن يرد أحاديث فرضية الصلاة فى هذه الليلة والحكم عليها بالوضع مخالفا فى ذلك الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين الى يومنا هذا ؟

إن إعمال العقل فى غير إطاره الذى وضعه الله له أمر منكر عند العقلاء ، ويأباه دين الله ، ويجب على العقلاء أن يدركوا مغَبَّةَ هذا العمل فلا يزجُّوا بأنفسهم فى متاهاتٍ تبعث على السير فى غير مايرضاه الله ورسوله .

٣- طعنه فى صحيحى البخارى ومسلم

. سبق أن قلنا إن الطعن فى البخارى ومسلم والتشكيك فى أحاديثهما هو من أصول مذهب الخوارج والروافض والزنادقة وتبعهم على ذلك أصحاب المذهب العقلى فى الاقتصار على عدم الاحتجاج بما فيهما من آحاديث الآحاد ، بل ومن المتواتر أيضا فى كثير من أحواله إذا صادم العقل .

---

(١) أى : ضرائر   (٢) أخرجه احمد ٢/٣١٩

(٣) سورة آل عمران : الآية رقم (١٩) .

وقد تأثر الأستاذ بهذا اللون من الفكر ، وإليك نموذجا على ذلك ، قال " « أقرر أن هناك أحاديث موضوعة وجدت طريقها إلى البخارى ومسلم ، ولكنها قليلة جدا »(١) .

٤- تنديده بالمحدثين

التنديد بالمحدثين هو من أصول مذاهب المتكلمين وأشدهم فى ذلك المعتزلة ، والخوارج ، والرافضة والزنادقة والجَهْمِيَّةِ والمُرْجِئَة كما سبق أن ذكرنا(٢) .

وقد تأثر الدكتور بهذا اللون من الفكر وإليك نموذجا مما قال :

قال : « ومن العجيب أننا عندما نحاول أن نفند الإسرائيليات ونُنَقِّى منها الفكر الإسلامى يتصدى لنا بعض المسلمين الذين وضعوا أنفسهم حماة للإسرائيليات دون أن يشعروا(٣) .

« تعقيب »

هذا ، وقد تبعه الشيخ عبد الجليل عيسى(٤) على فكره كله فى حادثة الإسراء والمعراج كما ذكر الدكتور أحمد شلبى فى كتابه ، بل إن الدكتور تحمس لفكرته هذه تحمسا شديدا حتى كاد يتهم الشيخ بنقلها عنه ومحاكاته له فيها ، وإن كان قد ارتضى أخيرا أن تكون هذه المشابهة لونا من ألوان توارد الخواطر على الفكرة الواحدة ، وهى نادرة الوقوع(٥)

كما وافقه الداعية الشيخ محمد الغزالى فى نفى رؤية الله عز وجل(٦) أيضا .

« هيكل وفكرة وحدة الوجود » فى الإسراء والمعراج

أما الدكتور محمد حسين هيكل فقد خرج عن العرف والمألوف من أقوال العلماء واعتبر وحدة الوجود فى الإسراء والمعراج ، حيث اجتمع الوجود كله فى عقل محمد ﷺ وَقَصَّ كل ما رآه فى هذه الرحلة دون أن يتحرك ولو قِيدَ شَعْرَةَ من مكانه .

---

(١) صفحة / ٢١٨ من كتابه (٢) راجع : صفحة ٩٧ - ٩٩ من هذا الكتاب

(٣) يقصد بهذا حماة السنة على الحقيقة وهم المحدثون وإلا فمن يشتغل به غيرهم ؟

(٤) جريدة الأخبار يوم الجمعة ١٩٧٤/٨/٢٣ (٥) صفحة / ٢٢٥ من كتابه

(٦) صفحة / ١٢٥ ، ١٢٦ من كتابه

قال " « فهذا الروح القوى قد اجتمعت فيه فى ساعة الإسراء والمعراج وحدة هذه الوجود بالغة غاية كمالها ، لم يقف أمام **ذهن محمد وروحه** فى تلك الساعة حجاب من الزمان أو المكان »(١)

وأقول : الحق أن فكرة وحدة الوجود فكره ضالة تصادم العقيدة ، لأنه يلزم منها إنكار النصوص الثابتة أو تحريفها فليس ثَمَّةَ إسراء حقيقة إلى بيت المقدس ، وليس ثَمَّةَ عروج إلى السماوات العلا ، ثم وأى داع لذلك ما دام الكون كله قد اجتمع فى عقل محمد ﷺ بما فيه السموات العلى والأقصى وغيرهما

وهل تصوير الإسراء والمعراج بما قال إلا ضرب من الخلط الذى ينأى عن الجادة ، ويُوقع فى النفس شبهات تجعلها تتشكك فى نسبة ذلك الحادث إلى رسول الله ﷺ بل تجعله يذهب بعيدا إلى ما فوق ذلك من إنكار ما هو ثابت من النصوص والجرى وراء الفلسفات وضلالاتها بل إنها قد تنحدر بالمرء إلى البعد عن الإسلام كلية ، وتجعل عقيدته – فى أحسن صورها – مزيجا من الإسلام ومن اليهودية والنصرانية ، وباختصار هو إخراج المسلم من إسلامه وهو ما يسعى إليه أعداء الإسلام بعامة ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

ولعلك بعد هذا العرض الموجز لآراء هؤلاء العلماء تستطيع أن تدرك عن كثب فساد المذهب العقلى وأنه لا ينتج خطا فكريا موحدا نصل فيه إلى حقيقة مُسلَّمَة ، وإنما يقف بنا على جثة الإسلام حيث يصير أشلاء لا حراك به ، وإن الحق فى اتباع ما ثبت عن النبى ﷺ ، فهو مستراح المؤمن فى دنياه وسبب نجاته فى الآخرة يوم يلقى ربه جل جلاله .

هذا ولقد تركت مناقشة هؤلاء العلماء فيما أوردوه من تفسير آيات سورة النجم لنفى الرؤية اعتمادا على ما أوردته من الأحاديث المرفوعة حقيقة أو حكما من الصحابة فى تعيين المراد منها وأنها رؤية قلبية لابصرية على الراجح ، وذلك لأن الصحابة هم أعلم الناس بالمراد من هذه الآيات البينات ، والتى

---

(١) حياة محمد ١٩٣

سمعوها يقينا من النبى ﷺ ، وأيضا لأنها ليست مما فيه للرأى مجال ولا للاجتهاد فيه مدخل .

كل ذلك مما يحملنا على الاطمئنان بقبول هذه المرويات الثابتة والقطع بها والثقة بنقلتها ، وهى متواترة تواترا معنويا فى كل أزمنة الإسلام وفى كل أرجاء الأرض مما يضطر العاقل اضطرارا لا انفكاك عنه إلى الإيمان بكل تفاصيلها ودقائقها الثابتة .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خاتمة

الحمد لله الذى أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، ووفق من يحب إلى مرضاته والذود عن شريعته ، وأصلى وأسلم على النور المبين والسراج الوهاج وعلى آله الطيبين الطاهرين . وصحابته الغرِّ الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ...

فقد انتهيت أيها القارىء الكريم – بتوفيق من الله تعالى وفضل – من إعداد كتابى « السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم » وهو كتاب وَطَّنْت فيه النفس على بذل أقصى الوسع فى بيان الأصول الفكرية للمذاهب المناوئة للسنة فى القديم والحديث مع إيراد شبهاتهم وتفنيدها بما يحقق الغاية التى نهدف إليها من حماية السنة وحملتها ، وبخاصة تلك الحملة المسعورة التى يشنها أعداء الإسلام ومن تبعهم من المسلمين عن غفلة ، أو عن عمد

وهو عمل أقصد به وجه الله وحده مجرداً من كل آفات النفس ، كما أقصد به بيان وجه الحق مجردا عن قناع الزيف ودون أدنى مواربة ودون قصد الإقلال بشأن أحد من هؤلاء العلماء الذين ذكرتهم كنماذج لمن لم يتخصصوا بالسنة ، ودون قصد التشهير به أو التعريض بأخلاقه أو دينه ، فجميعهم لهم بصمات واضحة على المسار الإسلامى ، وأيادى بيضاء على الثقافة الإسلامية نحسبهم جميعا كذلك ولا نزكيهم ولا نزكى على الله أحدا ، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنَّى وجدها ، والحق لايعرف بالرجال وإنما على المرء أن يتعرف على الحق فيعرف أهله ، ولا أدَّعى لنفسى الكمال فيما رددت على ما أوردت ، ولكن حسبى سلامة المقصد فى الدفاع عن سنة المصطفى ﷺ

هذا ، وقد قمت أحيانا بتكرار الفكرة الواحدة بعد إيجازها فيما لابد منه ، استئناسا بها ، ولما لها من صلة قوية بما يتبعها مما نريد تقريره من أحوال ومبادئ دعاة الفتنة وأدعياء العلم بالسنة توطئة للرد العلمى عليهم ، وأيضا حتى يرتبط ذلك كله فى ذهن القارئ فتكتمل لديه عناصرها والإحاطة بمضامينها فى هدم السنة وتشويه رجالها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب أبو أحمد / دكتور

عبد الموجود محمد عبد اللطيف

أستاذ بقسم الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين بالقاهرة

فهارس الكتاب مرتبة على حروف المعجم وتشتمل على الآتى :

أولاً – فهرس المصادر والمراجع .

ثانيًا – فهرس اليَوْمِيَّات .

ثالثًا – فهرس الدَّوْرِيَّات .

أولا : فهرس المصادر والمراجع مرتب على حروف المعجم

١ - القرآن الكريم

٢ - إتحاف ذوى الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة فى نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة للشيخ عبد العزيز الغمارى ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة صفر سنه ١٣٧١ هـ.

٣ - أحكام القرآن للإمام أبى بكر أحمد بن على الرازى الجصَّاص ، تحقيق الشيخ محمد الصادق قمحاوى ، نشر دار إحياء التراث العربى .

٤ - إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل شرح الدليل "دليل الطالب" للأستاذ الألبانى نشر المكتب الأسلامى .

٥ - أسباب ورود الحديث ، أو اللمع فى أسباب الحديث للإمام السُّيُوطى ، تحقيق يحيى إسماعيل أحمد ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت . الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

٦ - أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب للشيخ محمد بن درويش الشهير بالحوت البيروتى ، طبع مصطفى الحلبى ، صفر سنة ١٣٤٠ هـ .

٧ - أصول الدين للإمام أبى منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى البغدادى (ت ٤٢٩) نشر دار الكتب العلمية ببيروت . الطبعة الثالثة سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م

٨ - أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبى رية

٩ - أعلام الموقِّعِين عن رب العالمين للإمام ابن قيم الجُوزية (ت ٧٥١) تحقيق العلامة الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

١٠ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية للإمام ابن بطة العكبرى .

١١ - الاجتهاد للدكتور عبد المنعم النمر . نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م .

١٢ - الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة للشيخ عبد القادر شيبة الحمد ، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١٣ - الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة للإمام السيوطى ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة ، صفر سنة ١٣٧١هـ

١٤ - الاعتبار فى بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار للإمام محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذانى (ت ٥٨٤) ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م مطبعة الأندلس بحمص

١٥ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين للأستاذ خير الدين الزركلى ، الطبعة الثانية . مطبعة توستاتوماتس بمصر .

١٦ - الأم ، للإمام الشافعى (ت ٢٠٤) نشر دار الفكر ببيروت. الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

١٧ - بدائع المنن فى جمع وترتيب مسند الشافعى والسنن للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٩ هـ طبع دار الأنوار.

١٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام محمد بن رشد القرطبى ، نشر دار المعرفة ببيروت ، الطبعة السادسة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م

١٩ - البداية والنهاية للإمام ابن كثير الدمشقى (ت٧٧٤) نشر مكتبة المعارف ببيروت . الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م

٢٠ - البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف للإمام ابن حمزة الحسينى الحنفى الدمشقى ، نشر دار التراث العربى للطباعة بالقاهرة تحقيق المرحوم الدكتور الحسينى عبد المجيد هاشم .

٢١ - تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محمد مرتضى الزبيدى - الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ

٢٢ - تاريخ الخميس فى أحوال أنفس نفيس للإمام حسين بن محمد ابن الحسين الديار بكرى ، المطبعة الوهابية بالقاهرة سنة ١٢٨٣ هـ ، نشر مؤسسة شعبان ببيروت .

٢٣ - تاريخ المذاهب الإسلامية للمرحوم الإمام محمد أبى زهرة طبع دار الفكر العربى بمصر .

٢٤ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبى بكر الخطيب البغدادى (ت ٣٦٣) نشر دار الكتاب العربى ببيروت .

٢٥ - تأويل مختلف الحديث للإمام ابن قتيبة الدينورى (ت ٤٧٦) نشر دار الجيل.

٢٦ - تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى لأبى العلى المباكفورى تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان ، مطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٣٨٣ هـ

٢٧ - تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى لأبى العلى المبار كفورى طبع دار الاتحاد العربى بمصر سنة ١٣٨٤هـ

٢٨ - تخريج أحاديث "فضائل الشام ودمشق للإمام الربعى" للأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى نشر المكتب الأسلامى .

٢٩ - تدريب الراوى شرح "تقريب النواوى" للسيوطى. تحقيق العلامة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م مكتبة القاهرة بمصر .

٣٠ - تذكرة الحفاظ للإمام الذهبى (ت ٧٤٨) نشر دار إحياء التراث العربى ببيروت .

٣١ - تفسير المنار للأستاذ الشيخ محمد رشيد رضا . مطبعة النار بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦هـ .

٣٢ - تفسير جزء "عم" للإستاذ الإمام محمد عبده ، مطابع الشعب.

٣٣ - تقييد العلم للحافظ الخطيب البغدادى ، تحقيق يوسف العش ، نشر دار إحياء السنة النبوية ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤م

٣٤- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة للإمام ابن عراق (ت ٩٦٣) تحقيق العلامة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف . والشيخ عبد الله محمد الصديق ، نشر مكتبة القاهرة . الطبعة الأولى .

٣٥- تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووى (ت ٦٧٦) المطبعة المنيرية. نشر دار الكتب العلمية ببيروت .

٣٦- تهذيب التهذيب للإمام ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢) الطبعة الأولى بالمطبعة النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند.

٣٧- تهذيب السنن للإمام ابن القيم . تحقيق العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ، والشيخ محمد حامد الفقى. نشر دار المعرفة ببيروت .

٣٨- تهذيب الكمال للحافظ المِزِّى (ت ٧٤٢) نشر دار المأمون للتراث بدمشق وبيروت .

٣٩- تهذيب "تاريخ دمشق الكبير للإمام ابن عساكر (ت ٥٧١) " للشيخ عبد القادر بدران (ت ١٣٤٦) ، نشر دار المسيرة .

٤٠- توجيه النظر إلى أصول الأثر للإمام طاهر الجزائرى الدمشقى نشر دار المعرفة ببيروت .

٤١- التبصرة والتذكرة للحفاظ العراقى (ت ٨٠٦) نشر دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٥٤ هـ

٤٢- التنقيح بهامش التلويح للإمام صدر الشريعة المحبوبى (ت ٧٤٧) مطبعة محمد على صبيح .

٤٣- التوحيد للإمام ابن خزيمة تحقيق الدكتور الهراس ، طبع مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ

٤٤- ثورة الإسلام للدكتور أحمد زكى أبى شادى .

٤٥- جامع البيان عن تأويل آى القرآن للإمام الطبرى . الطبعة الثالثة ، مطبعة مصطفى الحلبى بمصر سنة ١٣٨٨هـ

٤٦- جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر (ت ٤٦٣) نشر دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

٤٧- جوامع السيرة للإمام ابن حزم طبع دار المعارف بمصر

٤٨- الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه وهو "صحيح البخارى" للامام محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦) نشر دار إحياء التراث العربى .

٤٩- الجرح والتعديل للامام ابن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧) طبع حيدر آباد بالهند ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت سنه ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م

٥٠- الجواهر المُضِيَّة فى طبقات الحنفية للإمام عبد القادر الحنفى (ت ٧٧٥) تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو مطبعة عيسى الحلبى .

٥١- حاشية الأجهورى على شرح الزرقانى على منظومة البيقونية ، مطبعة مصطفى الحلبى١٣٦٨-١٩٤٩ .

٥٢- حاشية الحنفى على السراج المنير شرح الجامع الصغير للعزيزى مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م

٥٣- حاشية "مشكاة المصابيح للإمام الخطيب التبريزى ، للأستاذ الألبانى. نشر المكتب الإسلامى سنة ١٩٨٠هـ

٥٤- حدائق الأنوار ومطالع الأسرار فى سيرة النبى المختار ﷺ وعلى آله المصطفين الأخبار للإمام ابن الديبع الشيبانى . تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصارى وإشراف يحيى عبارة ، مطبعة محمد هاشم الكتبى بدمشق الشام .

٥٥- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للإمام السيوطى ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، نشر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى.

٥٦- حصول المأمول من علم الأصول للملك صديق حسن خان طبعة القسطنطينية .

٥٧- حلية الأولياء . وطبقات الأصفياء للحافظ أبى نُعَيْم الأصفهانى (ت ٤٣٠) مطبعة السعادة سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٥٨ - حوار هادى مع محمد الغزالى ، للشيخ سلمان بن فهد العودى ، نشر دار الإفتاء بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤٠٩ هـ .

٥٩- حياة محمد للدكتور محمد حسين هيكل ، الطبعة الثامنة سنة ١٩٦٣ نشر مكتبة النهضة المصرية .

٦٠- الحجاب لأبى الأعلى المودودى . نشر مؤسسة الرسالة ببيروت

٦١- الحديث والمحدثون للدكتور محمد محمد أبى زهو - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م مطبعة مصر

٦٢- الحطَّة فى ذكر الصحاح الستة للإمام القنوجى (ت ١٣٠٧) نشر دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٦٣ - الحقيقة الغائبة للدكتور فرج محمد فودة ، دار الفكر للنشر والتوزيع بمدينة نصر ، المنطقة الثانية سنة ١٩٨٨ .

٦٤- الحيوان للجاحظ أبى عثمان عمرو بن بحر ، مطبعة مصطفى الحلبى

٦٥- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للحافظ صفى الدين الخزرجى ، تحقيق الشيخ محمود عبد الوهاب فايد ، مطبعة الفجالة الجديدة نشر مكتبة القاهرة سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م

٦٦- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للإمام البخارى ، مطبعة ومكتبة النهضة الحديثة بمكة ، نشر عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمى .

٦٧- دائرة المعارف قاموس عام لكل فن ومطلب للبستانى . نشر دار المعرفة ببيروت .

٦٨- دائرة معارف القرن العشرين للأستاذ محمد فريد وجدى ، طبع مصر سنة ١٣٤١ هـ

٦٩- دائرة معارف القرن العشرين للأستاذ محمد فريد وجدى . نشر دار المعرفة ببيروت الطبعة الثالثة سنة ١٩٧١ م

٧٠- دائرة المعارف الإسلامية لجماعة من المستشـرقين ، طبع مصر سنة ١٩٣٣م .

٧١- دراسات فى الحديث النبوى للدكتور مصطفى الأعظمى

٧٢- دفاع عن أبى هريرة للشيخ عبد المنعم صالح العزى

٧٣ - دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالى للدكتور أحمد حجازى السقا ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٧٤- دلائل النبوة للإمام البيهقى (ت ٤٥٨) تحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٧٥- دول الإسلام فى التاريخ للإمام الذهبى ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤م

٧٦- دول الإسلام فى التاريخ للإمام الذهبى ، طبع الهند ، الطبعة الثانية سنة ١٣٦٤

٧٧- الديباج المُذْهَب فى معرفة أعيان علماء المذهب للإمام ابن فرحون المالكى (ت ٧٩٩) تحقيق معالى الدكتور محمد الأحمدى أبو النور ، نشر مكتبة التراث بالقاهرة .

٧٨ - رأيهم فى الإسلام ، جمع لوك باربولسكو ، وفيليب كاردينال ، نشر دار الساقى سنة ١٩٨٧م تعريب ابن منصور العبد الله ، طبعة ثانية ١٩٩٠م .

٧٩- رسالة فى الرد على الرافضة للإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب تحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد ، نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة ، الطبعة الثانية بإشراف دار المأمون للتراث سنة ١٤٠٠هـ

٨٠ - الرد القويم على أكاذيب سلمان رشدى فى آياته الشيطانية للدكتور محمود دياب نشر مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٩٠م .

٨١- الرسالة للإمام الشافعى (ت٢٠٤) تحقيق العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩م

٨٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للإمام الكتانى ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ

٨٣- الروض الباسم فى الذّبّ عن سنة أبى القاسم للإمام الوزير اليمانى ، نشر دار المعرفة ببيروت سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٨٤- زاد المعاد فى هدى خير العباد للإمام ابن قيم الجُوزية ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٩٠هـ

٨٥- سبل السلام شرح « بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للإمام ابن حجر العسقلانى " للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى (ت ١١٨٢) تصحيح وتعليق الأستاذ محمد عبد العزيز الخولى نشر مكتبة عاطف بالأزهر

٨٦- سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد للإمام محمد بن يوسف الصالحى طبع ونشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر

٨٧- سنن الإمام ابن ماجه مطبعة عيسى البابى الحلبى وترتيب الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى

٨٨- سنن الإمام أبى داود السجستانى مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ويشار إليها هنا برقم الجزء والصفحة .

٨٩- سنن الإمام أبى داود السجستانى ، تحقيق الأستاذ عزت عبيد الدعاس ، نشر محمد على السيد بحمص ، ويشار إليها هنا برقم الحديث .

٩٠- سنن الإمام الترمذى مطبعة مصطفى البابى الحلبى

٩١- سنن الإمام الدارمى ، مطبعة دار المحاسن سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٦٦م تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى بالمدينة المنورة

٩٢- سنن الإمام النسائى ، مطبعة مصطفى الحلبى

٩٣- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبى ، نشر مؤسسة الرسالة ، تحقيق شعيب الأرناؤط ، وحسين الأسد ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م

٩٤- سيرة ابن هشام، مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٧٥ هـ - الطبعة الثانية .

٩٥- السحر والسحرة والوقاية من الفجرة للأستاذ تاج الدين نوفل نشر مكتبة التراث الإسلامى بالقاهرة .

٩٦- السنن الكبرى للامام البيهقى ، نشر دار الفكر ببيروت

٩٧- السنة للإمام عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ، المطبعة السلفية بمكة المكرمة سنة ١٣٤٩ هـ

٩٨- السنة لأبى بكر عمرو بن أبى عاصم (ت ٢٨٧) تحقيق الألبانى طبع ونشر المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٩٩- السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه للدكتور سيد أحمد رمضان المسير ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م دار الطباعة المحمدية بالقاهرة

١٠٠- السنة النبوية بين أهل الفقة وأهل الحديث للشيخ محمد الغزالى نشر دار الشروق ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

١٠١- السنة النبوية فى مواجهه التحدى للدكتور أحمد عمر هاشم ، سلسلة مجمع البحوث الأسلامية بمصر سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م

١٠٢- السنة فى مواجهة الأباطيل للأستاذ محمد طاهر حكيم ، سلسلة دعوة الحق سنة ١٤٠٢ هـ ربيع الأول ، العدد رقم ١٢

١٠٣- السنة والتشريع للدكتور موسى شاهين لاشين ، نشر مجلة مركز بحوث السنة والسيرة جامعة قطر سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م

١٠٤- السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى السباعى الطبعة الأولى . مطبعة المدنى سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م

١٠٥- السيرة الحلبية أو "إنسان العيون فى سيرة الأمين المأمون" للإمام على بن برهان الدين الحلبى (ت ١٠٤٤) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

١٠٦- السيرة النبوية فى ضوء القرآن والسنة للدكتور محمد محمد أبى شهبة ، مطبعة دار الأنوار بالقاهرة .

١٠٧- شرائع الإسلام للحِلِّى ، نشر دار صادر ببيروت

١٠٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم للإمام أبى القاسم اللالكائى (ت ٤١٨) تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان ، نشر دار طيبة بالرياض.

١٠٩- شرح السنة للإمام البغوى (ت ٥١٠) تحقيق شعيب الأرناؤط وزهير الشاويش ، نشر المكتب الإسلامى سنة ١٣٩١هـ.

١١٠- شرح المواهب اللدنية للعلامة القسطلانى المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٢٨هـ الطبعة الأولى .

١١١- شرح معانى الآثار لأبى جعفر الطحاوى ، مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة .

١١٢- شرح نخبة الفكر فى مصطلحات أهل الأثر فى أصول الحديث للإمام ابن حجر العسقلانى" للإمام على بن سلطان بن محمد الهروى القارى ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

١١٣- شرف أصحاب الحديث للحافظ الخطيب البغدادى (ت ٤٦٣) نشر دار إحياء السنة النبوية ، تحقيق الدكتور محمد سعيد خطيب أو غلى .

١١٤- الشرح والإبانة عن أصول الديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين للإمام محمد ابن بطة العكبرى (ت ٣٨٧) تحقيق الدكتور رضا بن معطى ، نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م

١١٥- الشريعة للإمام محمد حسين الآجرى. مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م - تحقيق حامد الفقى ، الطبعة الأولى .

١١٦- صحيح ابن خزيمة ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمى ، نشر المكتب الإسلامى .

١١٧- صحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١) مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة. تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى .

١١٨- صحيح مسلم بشرح النووى. المطبعة المصرية ومكتبها .

١١٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للإمام اسماعيل بن حماد الجوهرى تحقيق احمد عبد الغفور عطار - نشر دار العلم للملايين ببيروت - الطبعة الثامنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م

١٢٠- صفة الصفوة للإمام ابن الجوزى (ت ٥٩٧) تحقيق محمود فاخورى ، ومحمد رواس قلعه جى ، نشر دار الوعى بجلب سنة ١٣٨٩هـ

١٢١- ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين ، الطبعة السادسة سنة ١٩٦١م نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

١٢٢- ضوء القمر على نخبة الفكر للشيخ محمد على أحمدين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م

١٢٣- طبقات الحفاظ للإمام السيوطى ، تحقيق على محمد عمر نشر مكتبة وهبة الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، مطبعة الاستقلال الكبرى .

١٢٤- طبقات علماء إفريقية وتونس لأبى العرب محمد بن أحمدين تميم القيروانى (ت ٣٣٣) تحقيق على الشابى ، ونعيم اليافى ، نشر الدار التونسية .

١٢٥- الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد (ت ٢٣٠) نشر دار صادر بيروت.

١٢٦- ظهر الإسلام للأستاذ أحمد أمين ، الطبعة الثالثة ، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٦٢م

١٢٧- علم الحديث للإمام ابن تيمية ، نشر دار الباز بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

١٢٨- العبر فى خبر من غبر للإمام الذهبى ، تحقيق الدكتور صلاح المنجد ، طبع الكويت سنة ١٩٦٠م ، نشر دائرة المطبوعات فى الكويت .

١٢٩- العلل للإمام على بن عبد الله المدينى ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى ، نشر المكتب الإسلامى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م

١٣٠- فتح البارى شرح صحيح البخارى للإمام ابن حجر العسقلانى (ت ٨٠٢) تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، نشر دار الفكر للطباعة .

١٣١- فتح المغيث شرح « ألفية الحديث للإمام العراقى » للإمام شمس الدين السخاوى ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

١٣١- فجر الإسلام للأستاذ أحمد أمين ، الطبعة السابعة ، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٩م

١٣٢- فرقة أهل القرآن بباكستان وموقف الإسلام منها للشيخ خادم حسين .

١٣٣- فهرس البداية والنهاية ، ونهاية البداية والنهاية للأستاذ محمد سليمان الأشقر ، نشر دار الأرقم بالكويت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١٣٤- فهرس المكتبة الظاهرية ، منتخب من مخطوطات الحديث ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، وضع الأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى ، دمشق سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

١٣٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير للإمام المناوى ، نشر دار المعرفة ببيروت .

١٣٦- الفصل فى الملل والأهواء والنحل للإمام ابن حزم ، نشر دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م

١٣٧- الفصول الزكية فى سيرة خير البرية ص مع عرض لشبهات المستشرقين وأخطاء غيرهم والرد عليها ، للمؤلف ، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

١٣٨- الفهرست لابن النديم نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت

١٣٩ - الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للإمام الشوكانى ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى ، توزيع المكتب الإسلامى ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ .

١٤٠- قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين للإمام السبكى ، تحقيق الاستاذ عبد الفتاح أبى غدة ، توزيع مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م

١٤١- قواعد التحديث للإمام القاسمى تحقيق محمد بهجت البيطار مطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى سنة ١٢٨٠هـ - ١٩٦١م

١٤٢- القاموس المحيط للفيروز أبادى - الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م . مطبعة مصطفى الحلبى .

١٤٣- كشاف اصطلاحات الفنون للإمام محمد على الفاروقى التهانوى ، والمتوفى فى القرن الثانى عشر الهجرى ، تحقيق الدكتور لطفى عبد الله على ، ترجمة النصوص الفارسية للدكتور عبد النعيم محمد حسنين ، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، سنة ١٣٨٢هـ -١٩٦٣م

١٤٤- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للإمام العجلونى ، نشر مكتبة التراث الإسلامى بحلب ، ودار التراث بالقاهرة .

١٤٥- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون للإمام مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة وبكاتب جلبى ، مطبعة استنبول سنة ١٣٦٢هـ

١٤٦- كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ للمؤلف ، دار الطباعة المحمدية سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ نشر مكتبة الأزهر.

١٤٧- كشف موقف الغزالى من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه للدكتور ربيع ابن هادى مدخلى ، نشر مكتبة ابن القيم ومكتبة المدينة المنورة سنة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

١٤٨- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للإمام المتقى الهندى البرهان فورى (ت ٩٧٥) نشر مكتبة التراث الإسلامى بحلب ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م

١٤٩- الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة للإمام الذهبى (ت ٨٤٧) تحقيق الدكتور عزت على عيد عطية ، والشيخ محمد على الموشى، نشر دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م

١٥٠- الكامل فى التاريخ للإمام عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠) نشر دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

١٥١- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للإمام الزمخشرى . نشر دار المعرفة ببيروت .

١٥٢- الكفاية فى علم الرواية للحافظ البغدادى ، تحقيق الأستاذين عبد الحليم محمد عبد الحليم ، وعبد الرحمن حسن محمود ، نشر دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، مطبعة دار التأليف .

١٥٣- لسان العرب للإمام ابن منظور الافريقى المصرى . نشر دار صادر بيروت

١٥٤- اللآلى . المصنوعة فى الأحديث الموضوعة للأمام السيوطى (ت . ٩١١) نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

١٥٥- اللباب فى تهذيب الأنساب للإمام عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣.) نشر دار صادر بيروت .

١٥٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمى (ت ٨٠٧)الطبعة الثانية ، دار الكتاب ببيروت سنة ١٩٦٧ م .

١٥٧- مختار تفسير القرطبى " الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى " للأستاذ توفيق الحكيم ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧ م .

١٥٨- مرويات غزوة بنى المصطلق ، جمع وتحقيق إبراهيم بن إبراهيم قريسبى ، نشر المجلس العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١٥٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٢١٣هـ - نشر دار صادر ببيروت ، ويشار إليها برقم الجزء والصفحة .

١٦٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف بمصر ، ويشار إليها برقم الحديث .

١٦١- مسند الحميدى ، الطبعة الأولى ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى ، المجلس العلمى بكراتشى سنة ١٣٨٢ هـ .

١٦٢- مسند الشافعى ، جمع الإمام محمد بن يعقوب الأصم (ت ٣٤٦)على هامش الأم ، دار الشعب سنة ١٣٨٨ هـ -

١٦٣- مسيلمة فى مسجد توسان ، الظهور الجديد وراء المحيطات للدكتور طه الدسوقى حبيشى نشر مكتبة رشوان - عين شمس - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

١٦٤- مشاهير علماء الأمصار للأمام ابن حبان البُستى ، نشر دار الكتب العلمية .

١٦٥- مشكل الحديث وبيانه للأمام أبى بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦) نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٦٦- معالم السنن للأمام الخطابى البستى ، تحقيق العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ، والشيخ محمد حامد الفقى ، نشر دار المعرفة ببيروت .

١٦٧- معجم الطبرانى الكبير ، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ، نشر الدار العربية للطباعة ببغداد سنة ١٩٣٨ هـ .

١٦٨- معجم المؤلفين ، وضع عمر رضا كحالة ، نشر مكتبة المثنى ببيروت ، نشر دار إحياء التراث العربى ببيروت .

١٦٩- معجم المطبوعات العربية ، جمع وترتيب يوسف إلياس سركيس ، مطبعة سركيس بمصر سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨ م .

١٧٠- مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة للإمام السيوطى ، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة - الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٧١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم للأمام أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة ، تحقيق كامل بكرى ، وعبد الوهاب أبو النور نشر دار الكتب الحديثة .

١٧٢- مفتاح السنة للشيخ محمد عبد العزيز الخولى ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٧٣- مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ، تحقيق نور الدين المعتز ، مطبعة الأصيل بحلب سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

١٧٤- مقدمة ابن خلدون ، نشر دار القلم ببيروت ، الطبعة الخامسة سنة ١٩٤٨ م .

١٧٥- مناقب الإمام أحمد بن حنبل للإمام ابن الجوزى تحقيق معالى الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ، نشر مكتبة الخانجي بمصر .

١٧٦- منزلة السنة فى التشريع الإسلامى للدكتور محمد أمان بن على الجامى ، نشر المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١م .

١٧٧- منظومة البيقونية فى علم مصطلح الحديث للشيخ عمر بن فتوح الدمشقى. مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩م .

١٧٨- موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلبى ، الطبعة الثامنة سنة ١٩٧٨م .

١٧٩- موطأ الإمام مالك ، مطبعة عيسى الحلبى ، بترتيب الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى .

١٨٠- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للإمام الذهبى ، تحقيق على محمد البجاوى ، نشر دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م .

١٨١- المبشرون والمستشرقون للدكتور محمد البهى .

١٨٢- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام ابن أبى حاتم (ت

٣٥٤) تحقيق محمود إبراهيم زايد ، نشر دار الوعى بحلب ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

١٨٣- المحاضرة الدفاعية عن السنة المحدية للدكتور محمد أمان بن على الجامى نشر دار الأصفهانى وشركاته للطباعة بجده .

١٨٤- المحدث الفاصل بين الراوى والواعى للإمام الحسن بن عبد الرحمن الرامهر مزى (ت ٣٦٠) تحقيق محمد العجاج الخطيب ، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع سنة ١٣٩١م .

١٨٥- المختصر النافع للحلى طبع سنة ١٣٧٧ هـ بالقاهرة .

١٨٦- المدونة الكبرى للإمام مالك مطبعة السعادة بمصر .

١٨٧- المرأة فى الأسلام بين الماضى والحاضر للدكتور عبد الله شحاته ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٨٨- المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم (ت ٤٠٥) طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٤٤هـ .

١٨٩- المستصفى من علم الأصول للإمام الغزالى ، المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢هـ الطبعة الأولى .

١٩٠- المعارف للإمام ابن قتيبة (ت ٢٧٦) تحقيق معالى الدكتور ثروت عكاشة ، الطبعة الثانية دار المعارف بمصر ، ذخائر العرب / ٤٤ .

١٩١- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى للمقرى الفيومى (ت ٧٧٠) المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٩ .

١٩٢- المعجم المفهرس لآيات القرآن الكريم ، وضع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى .

١٩٣- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى لجماعة من المستشرقين .

١٩٤- المعجم الوسيط للأستاتذة ابراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد على النجار ، بإشراف الأستاذ عبد السلام هارون - المكتبة العلمية - طهران - نشر دار إحياء التراث العربى .

١٩٥- المعرفة والتاريخ للإمام أبى يوسف يعقوب الفسوى (ت ٢٧٧) رواية عبد الله بن جعفر درستويه النحوى ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمرى ، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٩٦- المغازى للواقدى ، تحقيق الدكتور مارسدن جونس ، نشر مؤسسة الأعلمى ببيروت .

١٩٧- المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للإمام السخاوى نشر مكتبة الخانجي بمصر ، ومكتبة المثنى ببغداد سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م ، دار الأدب العربى للطباعة بالقاهرة .

١٩٨- المغنى فى الفروع للإمام ابن قدامة الحنبلى ، طبع بيروت سنة ١٣٩٢هـ .

١٩٩- الملل والنحل للإمام الشهرستانى ، تحقيق محمد سيد كيلانى ، نشر دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٥هـ .

٢٠٠- المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم للإمام ابن الجوزى (ت ٥٩٧) الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٨هـ.

٢٠١- الموافقات فى أصول الأحكام للإمام الشاطبى (ت٧٩٠) نشر دار المعرفة .

٢٠٢- الموضوعات الكبرى للملا على قارى نشر مؤسسة الرسالة .

٢٠٣- الموضوعات الكبرى للإمام ابن الجوزى ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان .

٢٠٤- الميزان للإمام الشعرانى المطبعة الشرقية بمصر .

٢٠٥- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للإمام ابن حجر العسقلانى نشر المكتبة العلمية.

٢٠٦- نور اليقين فى سيرة سيد المرسلين للشيخ محمد الخضرى بك ، نشر دار التعاون سنة ١٩٦٧م .

٢٠٧- نيل الأوطار شرح « منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار » للإمام الشوكانى (ت ١٣٥٥) نشر دار الجيل بلبنان .

٢٠٨- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة للإمام ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤) نشر المؤسسة المصرية للعامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٢٠٩- النهج المعتبر فى مصطلح أهل الأثر ، للمؤلف ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٦م دار الطباعة المحمدية .

٢١٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى ، نشر مكتبة المثنى ببيروت .

٢١١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان للإمام ابن خلكان . تحقيق الدكتور إحسان عباس ، نشر دار صادر ببيروت .

٢١٢- الوفا بأحوال المصطفى ﷺ للإمام ابن الجوزى ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، نشر دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م مطبعة السعادة بمصر .

ثانيا : فهرس اليوميات

٢١٣ - جريدة الأخبار الصادرة فى ١٩٧٤/٨/٢٣

٢١٤ - جريدة الأخبار الصادرة فى ١٩٨٧/٥/٢

٢١٥ - جريدة الأخبار الصادرة فى ١٩ أبريل سنة ١٩٩١م .

٢١٦ - جريدة الأمة الصادرة فى يوم السبت ١٩ صفر سنة ١٤٠٦ هـ - ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٥م

٢١٧ - جريدة الأهرام الصادرة فى يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤١١هـ - ٧ ديسمبر سنة ١٩٩٠م

٢١٨ - جريدة الأهرام بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٩١ .

٢١٩ - جريدة الأهرام الصادرة فى يوم ١٣ / ٤ / ١٩٩١

٢٢٠ - جريدة الوفد الصادرة فى يوم الأربعاء ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤١١ هـ - ١٧ اكتوبر سنة ١٩٩٠م

ثالثا : فهرس الدَّوْرِيَّات

٢٢١ - مجلة الأزهر - الجزء السابع - السنة الثالثة والستون - عدد رجب سنة ١٤١١ هـ يناير - فبراير سنة ١٩٩١م

٢٢٢ - مجلة الأزهر الجزء الثامن - السنة الثالثة والستون عدد شعبان سنة ١٤١١هـ - فبراير - مارس سنة ١٩٩١م

٢٢٣ - مجلة العربى الكويتية - عدد فبراير سنة ١٩٦٦م

٢٢٤ - مجلة المنار - السنة التاسعة - العدد رقم (٧) ، والعدد رقم (١٢) .

٢٢٥- مجلة حريتى ، العدد ٦٨ لسنة ١٩٩١ .

٢٢٦ - مجلة منبر الإسلام - السنة ٤٩ - العدد رقم (٥) جمادى الأولى سنة ١٤١١هـ - نوفمبر سنة ١٩٩٠م .

٢٢٧ - مجلة هدى الإسلام - العدد ٤٧ - السنة الثالثة - سنة ١٩٣٧م .

فهرس الموضوعات

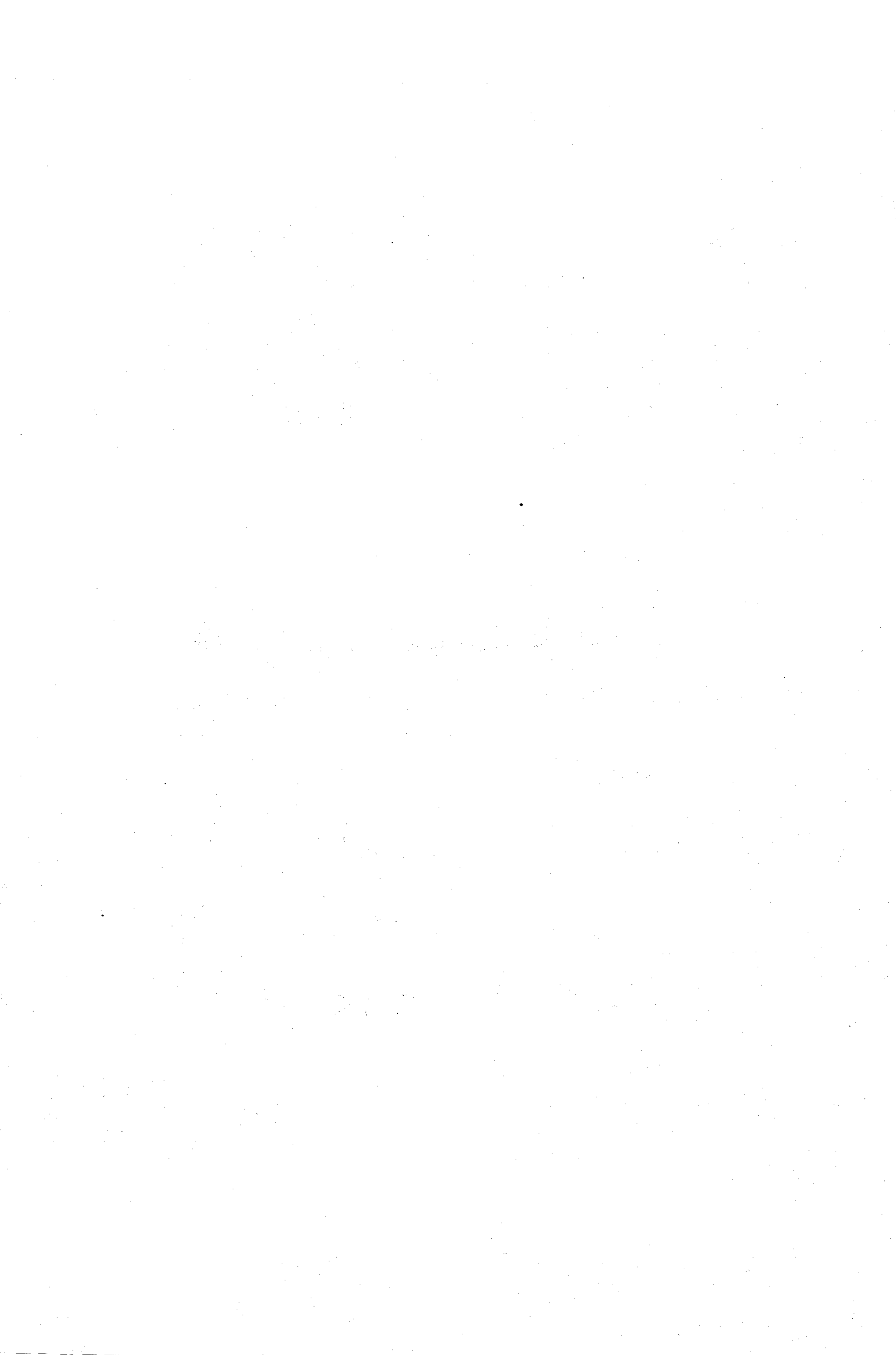

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة